



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة باتنة 1



نيابة العمادة لما بعد التدرج والبحث
العلمي والعلاقات الخارجية

كلية العلوم الإسلامية
قسم: أصول الدين

ضَوَابِطُ أَسْمَاءِ اللَّهِ الْحُسْنَى وَصِفَاتِهِ الْعُلْيَا

- جَمْعاً وَدِرَاسَةً -

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم
تخصص: العقيدة

إشراف الأستاذ الدكتور:

✽ العربي بن الشيخ

إعداد الطالب:

✽ حسين يسعد

السنة الدراسية:

1442/1441هـ

2021/2020م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر وتقدير

لك الحمد ربي على ما تفضلت وتكرمت، ولك الشكر إلهي على ما أعنت ووفقت، لك الحمد في الأولى والآخرة، ولك الشكر على آلائك الباطنة والظاهرة.

بعد حمد الله وشكره، والاعتراف بفضلته، أشكر والديَّ على ما بذللاه من إعانة لي في طلب العلم وتحصيله، راجيا ربي أن يرحم والديَّ الحبيب الذي سبقنا إلى لقاء الرحيم الكريم جل وعلا، وأن يحفظ والرتي الغالية، راجيا لها الشفاء وودام العافية، ثم أتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ الدكتور: العربي بن الشيخ على قبوله للإشراف على هذا البحث، وحرصه وتشجيعه لي على إتمامه، وأشكره على ملحوظاته القيمة التي استفدت منها، فجزاه الله خيرا، وأسأل الله أن يجعل ماقدّم في ميزان حسناته.

وأشكر زوجتي المكرمة الصبورة: أم أنس التي أعانتني وشجعتني كثيرا، وأشكر أخوي الأستاذين الفاضلين: عبد الوهاب وشعيب على ما بذللاه من جهـر في تصحيح البحث، كما لا أنسى إخواني عبد الرحمن وأسامة على جهـرهما، وأشكر والديَّ وقرّة عينيّ: أنس وأميّة على تشجيعهما المتواصل المتواتر، حفظهما ربي العليّ القاور، وأخيرا أشكر كل من ساهم في إتمام البحث برعا، أو بفكرة، أو بإعارة كتاب، وأقول لهم جميعا: بارك الله فيكم، وجزاكم الله خيرا.

مقرّنة

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ وَنُسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا، وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ ﷺ.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: 102].

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: 01].

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: 70-71].

أما بعد:

فإنَّ الاعتناء بجمع الضوابط المتعلقة بفن من الفنون جادة مسلوكة عند أهل العلم، والناظر في تواليف العلماء والمصنفين في هذا الباب، يجد أنَّ المتأخَّر يستفيد من المتقدم، ويضمِّم ما تحصَّل لديه من الضوابط، ليضيف إليها ما جادت به قريحته واهتدى إليه فكره، وهكذا تكاملت العلوم في نتاج تراكمي يبين حرص علماء الإسلام على دينهم، وحرصهم على حفظه بشتى السبل والطرق، ومن أبرز ما يدلُّ على ذلك جهودهم في جمع وتنقيح السنة النبوية من خلال علم مصطلح الحديث، وجهودهم أيضا في ضبط الطرق والسبل لفهم الكتاب والسنة، وذلك من خلال علم أصول الفقه، وجهودهم كذلك في ضبط الفروع الفقهية تحت قواعد وضوابط مترابطة، وذلك من خلال علم القواعد الفقهية. ولعلَّ من العلوم التي ينبغي لطالب العلم أن يجمع الضوابط المتعلقة بأبوابها علم العقيدة، نظرا لأنَّ جمع الضوابط يسهِّل إدراكها، بخلاف سرد المسائل من دون رابط مشترك، وعند النظر في الكتب المصنفة في هذا الباب نجدُ ذِكْرَ جملةٍ من هذه الضوابط، إلا أنها تُذَكَّرُ إمَّا في مقام التعليل أو المناظرة، أو في مقام التأسيس والتأصيل، ويصاحبها التحليل والتفصيل.

ولما كان جمع الضوابط المتعلقة بأبواب علم العقيدة كلها يحتاج دهرًا طويلاً؛ إذ إن مباحثه شاملة لأبواب عدَّة، منها ما يتعلق بأصول الاعتقاد وهي أركان الإيمان الستة، ومنها ما يتعلق بلواحق أصول

الاعتقاد كباب الأسماء والأحكام، لما كانت مباحث هذا العلم على هذا النحو مترامية الأطراف، آثرتُ تناول أشرف المباحث وأعلاها، ألا وهو مبحث الإيمان بالله جلّ جلاله، مقتصرًا على ضوابط باب عظيم من أعظم أبوابه، تعرّف الله به إلى عبادته، ألا وهو باب أسماء الله الحسنى وصفاته العليا الذي لا يكمل تعبّد العبد كمال التعبد إلا بفقهه وإحصائه.

و على الرغم من الأهمية العظيمة لهذا الموضوع، نظرا لكونه أحد ركائز التوحيد، إلا أنّ مادته مفرّقة في كتب كثيرة، فيأتي هذا البحث ليجمع قدر الطاقة والاستطاعة ما تفرّق في تلك الكتب في عقد منتظم متناظر، جامع بين التأصيل والتفصيل، وبين العرض والتحليل، وبين الموازنة والتذليل.

إشكالية البحث:

إنّ اختيار هذا العنوان لهذا البحث يَبْزُرُ عنه إشكالية رئيسة، وهي:

ماهي الضوابط العقدية المتعلقة بباب الأسماء والصفات، التي يصح الاستناد إليها تأصيلا وتأسيسا لمعرفة هذا الباب، من جهة مصدريته والأحكام المتعلقة به تقريرًا وحجاجًا وفق منهج أهل الحديث؟ و يَبْزُرُ عنه أيضا تساؤلات فرعية جزئية، وهي كما يلي:

- 1- ماهي المراحل التي مرّ بها التقعيد العقدي، وخاصة في باب الأسماء والصفات؟
- 2- ما هي مصادر التلقي والاستدلال في هذا الباب؟ وهل هي على درجة واحدة في الاحتجاج بها عند أهل الحديث؟
- 3- هل هناك خصائص للضوابط العقدية المتعلقة بالأسماء دون الضوابط العقدية المتعلقة بالصفات أو العكس؟
- 4- هل هناك مواطن اتفاق وتناظر بين ضوابط الأسماء وضوابط الصفات بحيث يصح إجراؤها على وزان بعضها؟
- 5- ما هي الضوابط التي استُند عليها في باب الحجاج والردّ والمناظرة لمن سلك مسلك أهل الحديث؟

أهمية الموضوع وأهدافه:

تبرز أهمية هذا الموضوع وأهدافُ دراسته من خلال ما يلي:

أ- من الأمور المعروفة أن شرف العلم بشرف المعلوم، ولما كان الله جلّ وعلا أشرف معلوم، كان العلم بأسمائه وصفاته أشرف العلوم، ولما كان البحث في الضوابط المتعلقة بالأسماء والصفات تابعا لهذا الباب فله الحكم نفسه، لأن التابع تابع، والتابع لا يفرد بحكم.

ب- ارتباط الموضوع بضبط المسائل العقدية تحت قضايا كلية، فهو معدود من الدراسات الاستقرائية التي تغني المكتبة الإسلامية بمصنف جامع لضوابط هذا الباب على قدر الوسع والإمكان.

ج- إفادة المطلعين على هذا البحث بمعرفة هذه الضوابط المتعلقة بالأسماء الحسنى والصفات العليا .

د- الوصول إلى تحرير الضوابط المتعلقة بباب الأسماء والصفات بأسلوب يتّسم بالسهولة في العبارة، والعمق في الفكرة.

هـ- الاستدلال لهذه الضوابط المستقراة بمصادر متعددة، لينتفي الريب عن المطلع لهذا البحث، وهذه المصادر تشمل النص الشرعي، والتعليل العقلي، والاستدلال اللغوي، والدليل الفطري.

عنوان البحث: ضَوَابِطُ أَسْمَاءِ اللَّهِ الْحُسْنَى وَصِفَاتِهِ الْعُلْيَا

- جَمْعًا وَدِرَاسَةً -

أسباب اختيار الموضوع:

مّا دفعني إلى خوض غمار هذا البحث أسباب متنوعة، بعضها علمي موضوعي، وبعضها ذاتي شخصي، أما الأسباب العلمية الموضوعية فهي كالآتي:

أ- لمُ شتات الضوابط المتعلقة بباب الأسماء الحسنى والصفات العليا خدمة للعلم وأهله.

ب- البحث في مواضيع تتّسم بالتأصيل في باب العقيدة، لأنّ من ضبط التأصيل ظفر بالفرع والتفصيل.

وأما الأسباب الذاتية فهي كالآتي:

أ- رغبتني في سلوك طريق الباحثين الجادين، في الدراسات الاستقرائية التأصيلية.

ب- رغبتني في دراسة مباحث أسماء الله وصفاته دراسة تأصيلية.

ج- حبّي الشديد لقراءة الكتب المتعلقة بباب الأسماء والصفات.

الدراسات السابقة:

بعد الجهد الذي قمت به في معرفة الدراسات التي كُتبت في موضوع الضوابط المتعلقة بباب الأسماء والصفات على منهج الإثبات والتنزيه، وجدت أن هذا الموضوع قد تناوله جمع من أهل العلم من المتقدمين والمتأخرين.

أما عند المتقدمين فنجد ذكر جملة من هذه الضوابط، لكنها متناثرة، ولم يكن المقصود جمعها وترتيبها، إلا أنّ بعض العلماء أفردوا جملة من هذه الضوابط في بعض التصانيف، وبيانها كما يلي:

1- التدمرية لابن تيمية بتحقيق مُجد السعوي، وموضوع كتابه هو الأسماء والصفات والشرع والقدر، وقد ذكر فيه جملة من المسائل المتعلقة بمُحذّين الموضوعين، فأورد في باب الأسماء والصفات أصليين ومثاليين وسبع قواعد¹، في هذا الموضوع، منها ما تعلق بباب التقرير، ومنها ما تعلق بباب الحجاج والمناظرة، وقد استفدت من هذا الكتاب، إلا أنه لم يستوعب القواعد المتعلقة بهذا الباب.

2- بدائع الفوائد لابن القيم بتحقيق مُجد العمران، وقد ذكر في كتابه قواعد علمية متنوعة في فنون شتى، ومن ذلك أنه ذكر قاعدة متعلقة بهذا الموضوع، وأضاف إليها عشرين فائدة، منها ما يصلح أن يكون ضابطاً، ومنها ما يصلح أن يكون تقسيماً، وقد استفدت من هذا الكتاب استفادة كبيرة، إلا أنه لم يستوعب القواعد المتعلقة بهذا الباب.

وأما بالنسبة للمتأخرين فتناول بعض العلماء هذا الموضوع في بعض التصانيف، وبيانها كما يلي:

1- القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى لمحمد بن صالح بن عثيمين، وقد ذكر فيه سبع قواعد متعلقة بالأسماء الحسنى، وسبع قواعد متعلقة بباب الصفات، ثم ذكر أربع قواعد متعلقة بباب

¹ أنه إلى أنني قد استعملت في هذا الموضوع مصطلح القواعد تبعاً لما صرح به المصنف، وينطبق الأمر نفسه على باقي الكتب والدراسات، والمقصود بها الضوابط.

أدلة الأسماء والصفات، ثم ذكر خمس عشرة شبهة وأجاب عنها، وقد استفدت من هذا الكتاب استفادة كبيرة، إلا أنه يلاحظ عليه ما يلي:

أ- أن جملة من هذه القواعد قد استفيدت من كلام ابن القيم في بدائع الفوائد، ولكن امتاز هذا الكتاب بزيادة شرح واستدلال وتمثيل.

ب- ليس للكتاب منهج مطرد في إيضاح هذه القواعد، فكثيرا ما يذكر أدلتها، إلا أنه قد يخل بذلك في بعض القواعد، وقد يزيد في بعض القواعد ذكر أمثلة، بينما تخلو قواعد أخرى منها.

ج- عدم استيعاب كل القواعد المتعلقة بهذا الباب.

وأما بالنسبة للدراسات الأكاديمية، فتناول هذا الموضوع بعض الباحثين، وبيان ذلك فيما يلي:

2- **القواعد الكلية للأسماء والصفات عند السلف** لإبراهيم البريكان، وهي رسالة ماجستير بإشراف عبد الله الجبرين، وقد قدمت لجامعة الإمام محمد بن سعود، وقد قسم رسالته إلى تمهيد، وخمسة أبواب، عرف في التمهيد ببعض المصطلحات و الفرق، وتناول في الباب الأول قواعد الإيمان بالأسماء والصفات، وأورد تحته تسع قواعد، وبابا ثانيا في قواعد أحكام الأسماء و الصفات وصياغتها، وأورد تحته عشر قواعد، وبابا ثالثا في قواعد دلالات الأسماء ومعانيها، وأورد تحته سبع قواعد، وبابا رابعا في قواعد الاستدلال والبحث فيها، وأورد تحته سبع قواعد، ثم خاتمة.

وهذه الرسالة دراسة جادة قد امتازت بغزارة المادة العلمية، وقد جرى في توضيح القواعد الكلية على نسق متماثل من بداية الكتاب إلى نهايته، مبتدئا بذكر نص القاعدة، ثم يعرج على التحليل اللفظي شارحا فيه عبارات القاعدة، ثم يذكر التحليل المعنوي مبينا المعنى الإجمالي للقاعدة، ثم يتناول فقه القاعدة ذاكرا فيه جملة من النتائج والفوائد.

وقد استفدت من هذه الرسالة كثيرا، ورغم ما لهذه الدراسة من مزايا إلا أنه يلاحظ عليها مايلي:

أ- عدم تحرير الباحث لألفاظ القواعد الكلية، فهي منقولة من كتب سابقة، وكثير منها لا يصلح أنه يعتبر قاعدة.

ب- عدم تفريق الباحث بين القواعد والأصول والضوابط والتقاسيم والفوائد المتعلقة بهذا الباب، فهو يسوقها مساقا واحدا، وقد عبر عن الجميع بلفظ القواعد الكلية.

ج- التعقيد اللفظي في كثير من العبارات.

3- موافقة شيخ الإسلام ابن تيمية لأئمة السلف في تقرير القواعد والضوابط المتعلقة باب الأسماء والصفات لأحمد النجار، وهي رسالة ماجستير بإشراف إبراهيم الرحيلي، وقد قدمت للجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية، وقد قسم رسالته إلى تمهيد ذكر فيه بعض التعريفات، وترجمة موجزة لابن تيمية، ثم ذكر بابا أولا في قواعد الاستدلال وأورد تحته عشرة فصول، ثم بابا ثانيا متعلقا بقواعد الأسماء الحسنى أورد تحته فصلين، ثم بابا ثالثا متعلقا بقواعد وضوابط باب الصفات أورد تحته فصلين، ثم بابا رابعا متعلقا بباب الرد والمناظرة أورد تحته ستة عشر فصلا.

وقد انتهج عند شرح هذه القواعد المنهجية الآتية:

1- أقوال شيخ الإسلام في تقرير هذه القاعدة.

2- أقوال السلف في تقرير هذه القاعدة.

3- الأدلة على هذه القاعدة.

وهذه الرسالة دراسة جادة قد امتازت بغزارة المادة العلمية، وحسن العرض، مع البعد عن التعقيد اللفظي، وقد استفدت من هذه الرسالة كثيرا، إلا أنه يلاحظ عليها مايلي:

أ- عدم تفريق الباحث بين القواعد والتقاسيم العقدية المتعلقة بهذا الباب، فهو يسوقها مساقا واحدا، وقد عبر عن الجميع بلفظ القواعد.

ب- أن الرسالة مختصة بالقواعد التي ذكرها شيخ الإسلام ابن تيمية، فليس المقصود جمع القواعد واستقراءها، ولذا لم يذكر الباحث جملة معتبرة منها¹.

بينما اتسم هذا البحث بعدم التقيد بشخصية معينة، بل كان جمع الضوابط من مصادر ومراجع متعددة متقدمة ومتأخرة، مع الحرص على تحرير عبارات الضوابط.

¹ تجدر الإشارة إلى أن هذا الباحث لخص رسالته هذه في كتاب سماه: (القواعد والضوابط في أسماء وصفات رب البرية)، وأفرد شرح هذه القواعد نفسها في كتاب سماه: (شرح قواعد الأسماء والصفات)، وبعد الاطلاع على الكتابين وجدت أن الملحوظات نفسها تنطبق عليهما.

المنهج المتبع في الدراسة:

إنَّ طبيعة هذا البحث اقتضت أن تقوم دراسته على المنهج التحليلي، ويتجسد ذلك من خلال استقراء وجمع الضوابط من النصوص الشرعية وأقوال أهل العلم المنشورة في الكتب، وتفسيرها وبيانها، والاستدلال لها.

المنهجية المتبعة في العمل:

- 1- كتابة الآيات القرآنية بالرسم العثماني برواية حفص عن عاصم - رحمهما الله - مع ذكر رقم الآية واسم السورة في أثناء البحث.
- 2- تخرج الأحاديث، فإن كان في الصحيحين أو أحدهما اكتفيت بعزوه إليهما، وإن كان الحديث خارج الصحيحين أذكر أهم المصادر التي ورد فيها، مع نقل كلام بعض أهل العلم في بيان درجة الحديث، ذاكراً عند كل حديث: الكتاب والباب ورقم الحديث واسم الصحابي.
- 3- اقتصر في ترجمة الأعلام على المغمورين دون المشهورين، وأذكر ترجمة العلم في أول موضع يرد ذكره.
- 4- توثيق النصوص الواردة في البحث من مظاهرها.
- 5- وضع النص المنقول حرفياً بين مزدوجتين، وأما ما اقتبسته بالمعنى أو تصرفته فيه، فأحيل إلى المصدر أو المرجع، مبتدئاً بكلمة: ينظر.
- 6- بالنسبة للهوامش أبتدئ بذكر اسم المؤلف، ثم اسم الكتاب، ثم معلومات النشر عند أول موضع فإن تكرر وروده فأكتفي بذكر اسم المؤلف والكتاب.
- 7- عند تكرّر المصدر أو المرجع، ولم يفصل بينهما فاصل، فأكتفي بعبارة: (المصدر أو المرجع نفسه) مع ذكر الجزء ورقم الصفحة، فإن تكرر المصدر أو المرجع في الجزء والصفحة نفسها، فأبني اكتفي بعبارة: (المصدر أو المرجع نفسه).
- 8- اعتمدت في بعض الكتب أكثر من طبعة، وذلك لوجود نقص في إحدى الطبعات، فاستدركت ما فاتها من طبعة أخرى، وتمييزاً للطبعات بعضها عن بعض، أذكر اسم المؤلف والكتاب واسم المحقق.
- 9- التعريف بأهم المصطلحات العلمية والألفاظ الغريبة التي تحتاج إلى بيان.

10- وضعتُ فهارس علميَّة تحتوي على:

أ- فهرس للآيات القرآنية؛ أذكر فيه أطراف الآيات القرآنية الواردة في البحث مرتبة حسب موضعها في المصحف، ثمَّ بيان رقم الآية، ورقم الصفحة كما في المصحف برواية حفص عن عاصم.

ب- فهرس للأحاديث النبوية والآثار، ويكون حسب حروف المعجم ألفبائياً، أذكر فيه أطراف الأحاديث والآثار، ثمَّ أشير إلى مواضع ورودها في البحث.

ج- فهرس للأعلام المترجم لهم؛ يكون حسب حروف المعجم ألفبائياً، حيث أبدأ بالاسم الذي اشتهر به العلم.

د- فهرس لغريب الألفاظ، والمصطلحات العلمية الواردة في البحث؛ ويكون حسب حروف المعجم ألفبائياً، مع ذكر رقم الصفحة.

هـ- فهرس للمصادر والمراجع؛ ويكون حسب حروف المعجم ألفبائياً؛ حيث أبدأ بذكر المؤلّف ثم المؤلّف ثم معلومات الطبع إن وجدت.

و- فهرس لموضوعات ومحتويات البحث.

ز- جعلت في الأخير ملخصاً للبحث باللغة العربية وملخصاً آخر باللغة الانكليزية.

11- انتهجتُ منهج أهل الحديث في هذا البحث، فسلكتُ مسلك الإثبات لكل الأسماء والصفات التي وردت في النص الشرعي، مع تنزيه الله عز وجل عن النقائص، فهو إثبات بلا تكيف ولا تمثيل، ولا تحريف ولا تعطيل، وعلى هذا المنهج جرى مضمون هذه الرسالة تقريراً وحجاجاً ومناظرة.

12- التزمتُ في بيان هذه الضوابط المنهجية الآتية:

أ- توضيح الضابط.

ب- الدليل على تقرير مضمون الضابط.

ج- أمثلة تطبيقية على الضابط.

13- ذكرتُ عند كل ضابط دليلاً أو أكثر، وهذه الأدلة قد تكون من النصوص الشرعية، وقد تكون تعليقات عقلية، ولذا استعملتُ عبارة: (الدليل على تقرير مضمون الضابط)، ليكون شاملاً

للدليل الشرعي والعقلي والفطري واللغوي، سواء كان دليلاً وتعليلاً واحداً، أم كان أكثر من ذلك، فالملقصود بالدليل هو الجنس.

14- بعد تتبع ضوابط الرد والمناظرة المذكورة في كتب أهل العلم الذين سلكوا مسلك الإثبات والتنزيه، وجدتُ أنّ ضوابط الرد والمناظرة المتعلقة بالأسماء الحسنى كلها مرتبطة بالصفات، ولا يمكن الانفكاك عنها، ولذا جعلتُ لهما مبحثاً مشتركاً بينهما، وبعد التتبع أيضاً وجدتُ جملة من ضوابط الرد والمناظرة المتعلقة بالصفات، ولكنها مستقلة عن الأسماء، ولذا أفردتُ لها مبحثاً خاصاً بها.

15- انتهجتُ في فصل الرد والمناظرة منهج الرد على المقالات لا على الفرق، ولذا اكتفيتُ في الغالب بإيراد أسماء من قال بتلك المقالات في الحاشية دون الأصل، سواء كانوا من المذاهب العقدية أو الأفراد.

صعوبات البحث:

واجهتني في أثناء هذا البحث بعض الصعوبات، وهي كما يلي:

أ- صعوبة ترتيب هذه الضوابط على نسق متوازن منضبط، نظراً لتشعب مباحث هذه الرسالة وتنوع مصادرها ومراجعها.

ب- صعوبة بعض المسائل الجزئية الدقيقة التي استوقفتني بسبب الاختلاف الحاصل بين أهل العلم فيها، مما جعلني أبذل غاية الوسع من أجل الوصول فيها إلى قول راجح.

ج- صعوبة الوصول إلى بعض المصادر المتعلقة بالبحث، فمنها ما تحصلتُ عليه بعدما أمضيتُ شوطاً في هذا البحث، ومنها ما لم أتحصل عليه.

خطة البحث:

المقدمة.

الفصل الأول: تعريفُ بالمُصطلحاتِ، ودراسةُ للتَّعْيِيدِ العَقْدِيِّ.

المبحث الأول: تعريفُ بالمصطلحات الأساسية، والمصطلحات ذات الصلة، والفروق بينها.

المطلب الأول: تعريفُ بالمصطلحات الأساسية.

المطلب الثاني: تعريفُ بالمصطلحات ذات الصلة.

المطلب الثالث: الفروق بين المصطلحات.

المبحث الثاني: دراسةً للتقعيد العقدي.

المطلب الأول: مقومات القواعد والضوابط العقدية وأقسامها.

المطلب الثاني: مراحل التقعيد العقدي وطرقه.

الفصل الثاني: الضوابط المتعلقة بمصادر التلقي والاستدلال في باب الأسماء والصفات.

المبحث الأول: الضوابط المتعلقة بمصادر التلقي والاستدلال الأصلية.

المطلب الأول: يُقتصر على النص الشرعي نفيًا وإثباتًا في باب الأسماء والصفات.

المطلب الثاني: القراءات المتواترة حجة في باب الأسماء والصفات.

المطلب الثالث: خبر الآحاد حجة في باب الأسماء والصفات.

المطلب الرابع: قول الصحابي الذي له حكم الرفع حجة في باب الأسماء والصفات.

المطلب الخامس: الإجماع حجة في باب الأسماء والصفات.

المبحث الثاني: الضوابط المتعلقة بمصادر التلقي والاستدلال التبعية.

المطلب الأول: الفطر السليمة موافقة لما جاءت به الشريعة من إثبات أسماء الله وصفاته.

المطلب الثاني: النقل الصحيح في باب الأسماء والصفات موافق للعقل الصريح.

المطلب الثالث: دلالة الأثر على المؤثر حجة في باب الأسماء والصفات.

المطلب الرابع: يُحتج بقياس الأولى في باب الأسماء والصفات.

المطلب الخامس: يمتنع استعمال قياس الشمول في باب الأسماء والصفات.

المطلب السادس: يمتنع استعمال قياس التمثيل في باب الأسماء والصفات.

الفصل الثالث: الضوابط المتعلقة بإثبات الأسماء الحسنى وأحكامها.

المبحث الأول: الضوابط المتعلقة بإثبات الأسماء الحسنى.

المطلب الأول: أسماء الله توقيفية.

المطلب الثاني: أسماء الله هي المقتضية للمدح والثناء بنفسها بإطلاق دون تقييد.

المطلب الثالث: أسماء الله هي ما صحَّ دعاءُ الله عزَّ وجلَّ بها، والتعبدُ له بمقتضاها.

المطلب الرابع: أسماء الله هي ما صحَّ تعبيدُ العباد بها.

المطلب الخامس: الأسماء المضافة من أسماء الله الحسنى.

المطلب السادس: الأسماء الواردة على صيغة أفعال التفضيل من غير إضافة من الأسماء الحسنى.

المطلب السابع: الأسماء المشتقة من صفة واحدة، المتغايرة في اللفظ وخصوص المعنى من الأسماء الحسنى.

المبحث الثاني: الضوابط المتعلقة بأحكام الأسماء الحسنى.

المطلب الأول: أسماء الله تعالى أعلام وأوصاف.

المطلب الثاني: دلالة أسماء الله على ذاته تكون بالمطابقة والتضمن وبالالتزام.

المطلب الثالث: أسماء الله المتعدية، مُتضمنةٌ ثبوتَ الاسم والصفة والحُكم.

المطلب الرابع: أسماء الله اللازمة متضمنةٌ ثبوتَ الاسم والصفة.

المطلب الخامس: كلُّ ميلٍ عن الواجب في أسماء الله، فهو إلحادٌ فيها.

المطلب السادس: إحصاءُ الأسماء الحسنى شاملٌ لكلِّ من الإحصاءِ النظريِّ والفقهِيِّ والعملِيِّ.

المطلب السابع: إحصاءُ الأسماء الحسنى أصلٌ للعلم بكل معلوم.

المطلب الثامن: أسماء الله غير محصورة بعدد معين نعلمه.

الفصل الرابع: الضوابط المتعلقة بإثبات صفات الله وأحكامها.

المبحث الأول: الضوابط المتعلقة بإثبات صفات الله العليا.

المطلب الأول: صفات الله توقيفية.

المطلب الثاني: صفات الله كلها صفات كمال.

المطلب الثالث: ما أضيف إلى الله من الصفات الخبرية الذاتية فهي صفات صريحة.

المطلب الرابع: ما أُضيف إلى الله من كمال بصيغة المصدر، فهو صفة صريحة.

المطلب الخامس: صفاتُ الله مُتضمنةٌ في أسمائه.

المطلب السادس: صفات الله تُؤخذ من أفعاله المنصوص عليها الدالة على الكمال المطلق.

المطلب السابع: صفاتُ الله تُؤخذُ ممَّا أُضيفَ إلى الله عز وجل في النصوص الشرعية بصيغة الوصف المشتق.

المطلب الثامن: صفات الله يدلُّ عليها تبعاً لإثبات كمال ضد المنفي عن الله عز وجل.

المبحث الثاني: الضوابط المتعلقة بأحكام صفات الله العليا.

المطلب الأول: صفات الله معلومة لنا باعتبار المعنى، مجهولة لنا باعتبار الكيفية.

المطلب الثاني: وجوب الإيمان بنصوص الصفات سواء عرفنا معناها أم لم نعرف معناها.

المطلب الثالث: كلُّ صفةٍ مثبتة لله عز وجل فهي متضمنة للكمال، ومستلزمة لنفي نقيضها.

المطلب الرابع: صفات الله وردت في النصوص بإثبات مفصل ونفي مجمل، وما خرج عن ذلك فهو لسبب.

المطلب الخامس: باب الصفات أوسع من باب الأسماء.

المطلب السادس: كلُّ ميلٍ عن الواجب في صفات الله عز وجل فهو إلحادٌ فيها.

المطلب السابع: صفات الله غير محصورة بعدد معيّن نعلمه.

الفصل الخامس: ضوابط الردّ والمناظرة المتعلقة بالأسماء والصفات.

المبحث الأول: ضوابط الرد والمناظرة المشتركة بين الأسماء والصفات.

المطلب الأول: الأسماء الحسنى والصفات العليا من الألفاظ المتواطئة المشككة.

المطلب الثاني: الاشتراك في اللفظ والمعنى الكلي للأسماء والصفات لا يستلزم تماثل المسميات والموصوفات.

المطلب الثالث: جحد الأسماء والصفات يلزم منه إنكار الذات.

المطلب الرابع: صدق الاسم لا ينفك عن صدق الصفة المشتق منها.

المطلب الخامس: القول في الصفات كالقول في الأسماء.

المطلب السادس: وجوب التوقف في الألفاظ المحملة المستعملة في باب الأسماء والصفات.

المبحث الثاني: ضوابط الردّ والمناظرة المختصة بصفات الله تعالى.

المطلب الأول: القول في الصفات كالقول في الذات.

المطلب الثاني: القول في بعض الصفات كالقول في بعض.

المطلب الثالث: صفاتُ الله تُحمَلُ على الحقيقة لا على المجاز .

المطلب الرابع: ظاهر نصوص الصفات ما يتبادر إلى العقل السليم من المعاني، وهو يختلف بحسب السياق، وما يضاف إليه الكلام.

المطلب الخامس: الصفة القائمة بموصوف تعود أحكامها عليه لا على غيره.

الخاتمة.

وفي الأخير أسأل الله تبارك وتعالى أن يجعل هذا العمل خالصا لوجهه الكريم، متقبلا عنده، وأن يجعله ذخرا لي يوم ألقاه، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الفصل الأول

تعريف بالمصطلحات،

وراسة للتقير العقري

البحث في الضوابط المتعلقة بباب الأسماء والصفات، يستدعي تعريفًا للمصطلحات الأساسية، والمصطلحات ذات الصلة، والفروق بينها، ويستدعي أيضًا البحث في التقعيد العقدي ودراسته من جهات متعددة، فانتظم لدينا مبحثان، وهما:

المبحث الأول: تعريف بالمصطلحات الأساسية والمصطلحات

ذات الصلة، والفروق بينها.

المبحث الثاني: وراسة للتقير العقري.

المبحث الأول: تعريف بالمصطلحات الأساسية والمصطلحات ذات الصلة، والفروق بينها.

إن اختيار هذا العنوان لهذه الرسالة يستوجب تعريف المصطلحات الواردة فيه ودراسة حقائقها؛ إذ حدود الأشياء وتفسيرها الذي يوضحها تتقدم أحكامها، فإن الحكم على الشيء فرع عن تصوّره، فمن حكم على أمرٍ من الأمور قبل أن يُحيط علمه بتفسيره وتصوره تصوّرًا¹ يميزه عن غيره أخطأ خطأ فاحشًا²، فلا بدّ عند الحكم على الشيء من أن يكون مسبقًا بتصور ماهية المحكوم عليه والمحكوم به، فإنّ كل تصديق³ بشيء لا بد أن يكون مسبقًا بتصور، والغرض من وضع الحدود والتعريفات هو التمييز بين المحدود وبين غيره من جهة، وكذلك فإن من وظيفته تفصيل ما دلّ عليه الاسم بالإجمال، فالحدود والتعريفات تساعد على تصوّر حقيقة المحدود، ولذلك كان من شرطها أن تكون جامعة مانعة، فلا بد أن يكون الحدّ جامعاً مانعاً حتى يتصوّر السامع حقيقة المحدود، ولا بدّ كذلك أن يكون مانعاً لتمييز المحدود عن غيره⁴؛ فلا بد من الإدراك الدقيق لمعاني هذه الكلمات وما يتصل بها، لأن الشيء يُعرف بما يكمله ويوضح معناه، ومن هذا المنطلق ذكرت تعريفات للمصطلحات الأساسية، والمصطلحات ذات الصلة، مع تبيان الفروق بينها، وذلك ضمن ثلاثة مطالب، وبيانها كالآتي:

¹ التّصوّر: هو إدراك أي مفرد من مفردات الأشياء و المعاني كإدراك معنى زيد. ينظر: الدّمهورى، أحمد، إيضاح المبهم في معاني السلم، تح: عمر فاروق الطباع، مكتبة المعارف بيروت لبنان، ط2، 2006/1427، (ص35)، الميداني، عبد الرحمن حسن حبنكة، ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة، دار القلم بيروت لبنان، ط4، 1993/1414، (ص18).

² السّعدي، عبد الرحمن بن ناصر، التوضيح والبيان لشجرة الإيمان، تح: أشرف بن عبد المقصود، دار أضواء السلف الرياض السعودية، ط1، 1998/1419، (ص11).

³ التصديق: هو إدراك النسبة بين مفردين فأكثر، وهذه النسبة إما موجبة وإما سالبة، إما مثبتة وإما منفية: كإدراك وقوع القيام في قولنا: "زيد قائم". ينظر: الدّمهورى، إيضاح المبهم في معاني السلم، (ص35)، الميداني، ضوابط المعرفة، (ص18).

⁴ ينظر: ابن تيمية، أبو العباس تقي الدين أحمد بن عبد الحليم، درء تعارض العقل والنقل، تح: محمد رشاد سالم، دار الثقافة والنشر بالجامعة، دط، 1991/1411، (ج3/ص319-320)، التميمي، محمد بن خليفة، الصفات الإلهية تعريفها - أقسامها، دار أضواء السلف الرياض السعودية، ط1، 2002/1422، (ص11).

المطلب الأول: تعريف بالمصطلحات الأساسية.

الفرع الأول: تعريف الضوابط لغة واصطلاحاً.

أ- تعريف الضوابط لغة:

الضوابط: جمع ضابط، وهو مأخوذ من الضبط، وله معانٍ منها:

أولاً: لزوم الشيء وحفظه: فالضبط لزوم شيء لا يفارقه في كل شيء، وضبط الشيء حفظه.

ثانياً: القوة والحزم: يُقال رجل ضابط، أي: حازم، وقوي شديد¹.

ثالثاً: الإتقان والإحكام: يُقال ضبطه ضبطاً، أي: أحكمه وأتقنه، ويُقال: ضبط الكتاب ونحوه، أصلح خلله أو صحّحه².

ب- تعريف الضوابط اصطلاحاً:

"يختلف المعنى الاصطلاحي للضابط عند أهل العلم، وذلك بتعدد العلوم التي يُستعمل فيها، فمعناه عند الأصوليين يختلف عن معناه عند الفقهاء، وهو كذلك يختلف عن معناه عند المحدثين، بل يختلف معنى الضابط بتعدد المواطن التي يُستعمل فيها؛ فقد يُطلق الضابط في موطن ويُراد به التعريف، وقد يُطلق في موطن آخر ويُراد به تقاسيم الشيء، وقد يُطلق في موطن ثالث ويُراد به الشروط والقيود، أو المعايير والمقاييس، بل قد يُطلق على الأحكام الفقهية الجزئية وغير ذلك"³، أو بتعبير أعم قد يطلق على "ما انتظم صوراً متشابهة في موضوع واحد غير ملتفت فيها إلى معنى جامع مؤثر"⁴.

ولحصول المقصود يكفي تعريف الضابط من الناحية الاصطلاحية العقدية، وقبل ذكر التعريفات، تجدر الإلماعة إلى أنّ أهل العلم قد سلكوا مسلكين في حدّ هذا المصطلح، وبيانهما فيما يلي:

¹ ينظر: ابن منظور، جمال الدين مُحمَّد بن مكرم أبو الفضل الإفريقي، لسان العرب، تح: عبد الله الكبير وآخرون، دار المعارف القاهرة، دط، دت، (ج7/ص2549).

² ينظر: إبراهيم مصطفى وآخرون، المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، ط4، 2004/1425، (ج1/ص533).

³ أسرار، عادل بن عبد الغفور بن حيدر، القواعد العقدية عند أهل السنة والجماعة - دراسة تأصيلية -، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم العقيدة، كلية الدعوة وأصول الدين، جامعة أم القرى السعودية، دت، (ص77).

⁴ الباحثين، يعقوب بن عبد الوهاب، القواعد الفقهية، مكتبة الرشد الرياض السعودية، ط1، 1998/1418، (ص67).

المسلك الأول: ويرى سالكوه عدم التفريق بين القاعدة والضابط من الناحية الاصطلاحية، وهذا مسلك المتقدمين الذين كتبوا في هذا الشأن، وقد لوحظ هذا في استعمالاتهم، وقد استعمله كذلك بعض المعاصرين.

المسلك الثاني: ويرى سالكوه التفريق بين القاعدة والضابط من الناحية الاصطلاحية العقدية؛ إذ يعتبرونه من نتائج التدقيق في المصطلحات ونُضجها، فالمصطلحات العلمية لا تستقر على نمط معين إلا بكثرة استعمالها وتداولها بين أهل العلم، وهي دائما تنتقل من طور إلى طور، وتتغير مع تعاقب العصور، وقد يكون المصطلح عامّا في مرحلة من المراحل، فيتطوّر إلى أخصّ ممّا كان¹، ولما كان استعمال الضابط بهذا المعنى الخاص قليل الاستعمال، فقد كان الاهتمام بتعريفه كذلك قليلا، وبرز ذلك من خلال اجتهاد باحثين معاصرين في صياغة تعريف للضابط من الناحية الاصطلاحية العقدية، وبيان ذلك فيما يلي:

1- تعريف أحمد الصادق النجار: "ما يجمع فروع جزئية من باب عقدي"².

2- تعريف عادل بن عبد الغفور أسرار: "قضية عقدية منطبقة على مسائل من باب واحد"³.

وعند التأمل في التعريف الأول نجد في مفهومه قصورا؛ إذ حصر الضابط في الفروع الجزئية من الباب العقدي، كضوابط صفة الكلام وغيرها، فضيق من مفهوم الضابط، وهذا بناءً على توسيعه لمعنى القاعدة العقدية الشاملة لأبواب الاعتقاد، أو لباب واحد كباب الأسماء والأحكام أو باب القدر وغيرها.

وأما التعريف الثاني فهو تعريف جيّد، ولكن يُنتقد في قوله: "منطبقة"، فذكر الانطباق ليس من حقيقة المعرف، وإنما هو ثمرة من ثمراته⁴.

¹ ينظر: الندوي، علي أحمد، القواعد الفقهية، دار القلم دمشق سوريا، ط6، 2004/1425، (ص51).

² النجار، أحمد بن محمد الصادق، القواعد العقدية - تأصيل وتأسيس -، دار النصيحة المدينة النبوية السعودية، ط1، 1437، (ص18).

³ أسرار، القواعد العقدية عند أهل السنة والجماعة، (ص82).

⁴ ينظر: الباحثين، القواعد الفقهية، (ص53).

ويمكن أن يُعرّف الضابط العقدي بأنه قضية عقدية كلية، جزئياتها قضايا عقدية كلية من باب واحد¹، وبيانه فيما يلي:

أ- قضية عقدية كلية: أي: هي قضية كلية متعلقة بالعقيدة، وليست أغلبية أو أكثرية.

ب- جزئياتها قضايا عقدية من باب واحد: أي: أنّ جزئياتها قضايا عقدية متعلقة بالمسائل العقدية، وليست متعلقة بالأشخاص²، إلا أنّها مختصة بباب واحد فقط من الأبواب العقدية كضوابط الأسماء والصفات، وضوابط الأسماء والأحكام وغيرها، ومن باب أولى أن تكون القضايا المتفرعة عن هذا الباب ضوابط كذلك، كالضوابط المتعلقة ببعض الصفات كضوابط صفة الكلام والسمع والبصر وغيرها؛ إذ الفرع لا يزيد على أصله، وهذا احترازاً عن القواعد التي جزئياتها العقدية مرتبطة بأكثر من باب.

الفرع الثاني: تعريف الأسماء الحسنى لغة واصطلاحاً.

أ- تعريف الأسماء لغة:

الأسماء جمع اسم وهو ما يُعرف به ذات الشيء³، ويُستدل به عليه، وجمع جموعه أسامي وأسام⁴، وقد اختلف النحويون في أصل اشتقاق الاسم على مذهبين:

1- مذهب الكوفيين: قالوا الاسم مُشتق من الوسم وهو العلامة، والاسم وسم على المسمى وعلامة له يُعرف به، فإذا قلت: زيد أو عمرو دلّ على المسمى، فصار كالوسم عليه، ولذلك قال ثعلب⁵:

¹ قد استفدت في صياغة هذا التعريف من يعقوب الباسين عند تعريفه للضابط الفقهي، مع بعض التصرف مُراعياً خصائص التعريف من الناحية العقدية. ينظر: الباسين، المرجع نفسه، (ص 65).

² ينظر: أسرار، القواعد العقدية عند أهل السنة والجماعة، (ص 49).

³ ينظر: الراغب الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن مُجد، المفردات في غريب القرآن، تح: صفوان عدنان الداودي، دار القلم دمشق سوريا، ط 1، 1412، (ص 428).

⁴ ينظر: إبراهيم مصطفى وآخرون، المعجم الوسيط، (ص 452).

⁵ هو أبو العباس أحمد بن يحيى بن يسار الشيباني، المشهور بثعلب، إمام الكوفيين في النحو واللغة، ولد سنة (200هـ)، لازم ابن الأعرابي وسمع من مُجد بن سلام الجمحي، وعلي بن المغيرة الأثرم، وسلمة بن عاصم، وغيرهم، من مؤلفاته: "اختلاف النحويين"، "معاني القرآن"، "معاني الشعر"، توفي سنة (291هـ). ينظر: الصفدي، صلاح الدين، الوافي بالوفيات، تح: أحمد الأرناؤوط و تركي مصطفى، دار إحياء التراث بيروت، دط، 1420/2000، (ج 8/ ص 157)، السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تح: مُجد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية لبنان، دط، دت، (ج 1/ ص 396).

"الاسم سمة تُوضع على الشيء يُعرف بها"، والأصل في (اسم) (وسم) إلا أنه حُذفت منه الفاء التي هي الواو في (وسم)، وزيدت الهمزة في أوله عوضاً عن المحذوف ووزنه (اعل) لحذف الفاء منه¹.

2- **مذهب البصريين:** قالوا الاسم مشتق من السُمُو، لأن السُمُو في اللغة هو العلو، يقال: سما يسمو سُمُوًا إذا علا، ومنه سُميت السماء سماءً لعلوها، والأصل فيه سُمُوٌ² على وزن فعل بكسر الفاء وسكون العين، فحذفت اللام التي هي الواو، وجعلت الهمزة عوضاً عنها، ووزنه (افع) لحذف اللام منه ويدلّ لهذا مايلي:

أولاً: أن الاسم يعلو المسمّى ويدلّ على ما تحته، فلما سما الاسم على مسماه وعلا على ما تحته من معناه، دلّ على أنه مُشتق من السُمُو لا من الوسم.

ثانياً: الاسم مُشتق من السُمُو، لأن هذه الأقسام الثلاثة التي هي الاسم والفعل والحرف لها ثلاث مراتب:

أ- فمنها ما يُخبر به ويُخبر عنه وهو الاسم، نحو: (الله ربنا)، (مُحمّد نبينا) وما أشبه ذلك، فأخبرت بالاسم عنه.

ب- ومنها ما يُخبر به ولا يُخبر عنه وهو الفعل، نحو: (ذهب زيد) و(انطلق عمرو) وما أشبه ذلك فأخبرت بالفعل، ولو أخبرت عنه فقلت: (ذهب ضرب) و(انطلق كتب) لم يكن كلاماً.

ج- ومنها ما لا يُخبر به ولا يُخبر عنه وهو الحرف، نحو: من ولّن ولمّ وبّل وما أشبه ذلك. فلما كان الاسم يُخبر به ويُخبر عنه، والفعل يُخبر به ولا يُخبر عنه، والحرف لا يُخبر به ولا يُخبر عنه، فقد سما الاسم على الفعل والحرف، أي: علا، فدلّ على أنه من السُمُو³.

¹ يذهب الزجاجي - مخالفاً للدائع عن الكوفيين - إلى أن الخلاف مع الكوفيين في هذه المسألة خلاف غير مستند إلى من يوثق به منهم حيث قال: "ولا أعلم عن الكوفيين محصّلاً مستنداً إلى من يوثق به". ينظر: الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، اشتقاق أسماء الله الحسنى، تح: عبد الحسين المبارك، مؤسسة الرسالة بيروت لبنان، ط2، 1986/1406، (ص255-256).

² ويصح بضم الفاء وشكون العين، قال الفيومي: "والاسم همزته وصل، وأصله سُمُوٌ و سُمُوٌ، مثل جمل أو قفل. ينظر: الفيومي، أحمد بن مُحمّد بن علي المقرئ، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، المكتبة العلمية بيروت لبنان، دط، دت، (ج1/ص290).

³ ينظر: ابن الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، تح: جودة مبروك، مكتبة الخانجي، ط1، دت، (ص4).

وقال ابن يعيش¹: "وكلاهما حسن من جهة المعنى إلا أن اللفظ يشهد مع البصريين"².

وقال الزجاجي³ مرجحاً مذهب البصريين: "لو كان من وسمتُ لكان أصله وسم، وكان يقال في تصغيره (وُسيم) و (أُسيم) في لغة من يبدل من الواو المضمومة همزة، وفي الجمع (أوسام)، ولم يحك أحد من العلماء عن العرب شيئاً من هذا، فاجتماع الجماعة كلها في التصغير على (سُمي)، وفي الجمع على (أسماء)، يدلّ على بطلان هذا المذهب، والاشتقاق بُعد دليل واضح، قال أبو إسحاق [الزجاج]⁴: وما هنا دليل واضح وحجة قاطعة على أن أصل اسم ليس من وسمتُ، أنه ليس في العربية شيء سقط منه فاء الفعل فألحقت به ألف الوصل⁵ في أوله نحو: عِدَّةٌ، وَزِنَةٌ، وَجَهَةٌ، اسم مُلحقاً به، وإنما يُلحقون ألف الوصل في بعض الأسماء التي سقطت لاماً نحو ابن، واسم، واسْت وما أشبه ذلك، لأنه تسكن أوائلها فتحتاج إلى ألف الوصل وهذا كما قال دليل واضح وحجة قاطعة"⁶.

¹ هو أبو البقاء الأسدي يعيش بن علي بن أبي السرايا مُجد بن علي بن المفضل، عالم بالنحو والعربية، ولد سنة (553هـ) بحلب، أخذ النحو عن أبي السخاء الحلبي، وأبي العباس المغربي، وقدم دمشق، وجالس الكندي، من مؤلفاته: "شرح المفصل"، "شرح تصنيف ابن جني"، توفي سنة (643هـ). ينظر: الصفدي، الوافي بالوفيات، (ج29/ص18)، السيوطي، بغية الوعاة، (ج2/ص351).

² ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي، شرح المفصل، دار إدارة الطباعة المنيرية مصر، د ط، دت، (ج1/ص23).

³ هو عبد الرحمن بن إسحاق أبو القاسم الزجاجي، منسوب إلى شيخه إبراهيم الزجاج، نزل بغداد، ولزم الزجاج حتى برع في النحو، روى عنه أحمد بن شرام النحوي وأبو مُجد بن أبي نصر، من مؤلفاته: "الجمال في النحو"، "الإيضاح"، "شرح كتاب الألف واللام للمازني"، توفي سنة (337هـ). ينظر: ابن الأنباري، كمال الدين أبو البركات، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تح: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار الأردن، ط3، 1985/1405، (ص227)، السيوطي، بغية الوعاة، (ج2/ص77).

⁴ هو أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج، من أكابر أهل العربية، لزم أبا العباس المبرد، وصنف مصنفات كثيرة؛ منها: "كتاب المعاني في القرآن"، "كتاب الفرق بين المؤنث والمذكر"، "كتاب فعلت وأفعلت"، "الرد على ثعلب في الفصح"، توفي في جمادى الآخرة سنة (311هـ)، وقيل: توفي يوم الجمعة لإحدى عشرة ليلة بقيت من الشهر. ينظر: ابن الأنباري، المصدر نفسه، (ص283-285).

⁵ يقصد بها همزة الوصل.

⁶ الزجاجي، اشتقاق أسماء الله، (ص255-256)، وقد رجَّح هذا القول ابنُ الأنباري من خمسة أوجه. ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، (ص7-12).

ب- تعريف الحسنى لغة:

الحسنى ضد السّوأى، وهي من الحُسن، وهو ضد القُبْح ونقيضه¹، والحُسن عبارة عن كل مُبْهَج مرغوب فيه²، وهو الجمال³، قال تعالى: ﴿وَلِلّٰهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ﴾ [الأعراف: 180]، والحسنى تأنيث الأحسن، يقال الاسم الأحسن والأسماء الحسنى⁴، وقالوا: امرأة حسناء، ولم يقولوا: رجل أحسن، قال ثعلب: "وكان ينبغي أن يقال لأن القياس يوجب ذلك، وهو اسم أُنْث من غير تذكير، كما قالوا غلام أمرد، ولم يقولوا جارية مرداء، فهو تذكير من غير تأنيث"⁵، وذهب ابن الوزير⁶ إلى أن

¹ ينظر: ابن منظور، لسان العرب، (ج2/ص877).

² ينظر: الراغب الأصفهاني، المفردات، (ص235).

³ الفيروز أبادي، مجد الدين مُجَدِّد بن يعقوب، القاموس المحيط، دار الهيئة المصرية العامة للكتاب، دط، 1980/1400، (ج4/ص210).

⁴ الأزهرى، أبو منصور أحمد بن مُجَدِّد، تهذيب اللغة، تح: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، دط، 1976، (ج4/ص317).

⁵ ابن منظور، لسان العرب، (ج2/ص877).

⁶ هو أبو عبد الله مُجَدِّد بن إبراهيم بن علي بن المرتضى بن المفضل الحسني القاسمي، المشهور بابن الوزير، مجتهد باحث، ولد باليمن سنة (775هـ)، تعلم بصنعاء وصعدة ومكة، وأقبل في أواخر أيامه على العبادة، وتمشّخ وتوحش في الفلوات وانقطع عن الناس، من مؤلفاته: "إيثار الحق على الخلق"، "العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم"، "حصر آيات الأحكام الشرعية"، توفي سنة (840هـ). ينظر: الشوكاني، مُجَدِّد بن علي بن مُجَدِّد بن عبد الله، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، دار المعرفة بيروت لبنان، دط، دت، (ج2/ص81-93)، الزركلي خير الدين، الأعلام، دار العلم للملايين، ط15، 2002، (ج5/ص300-301).

الحسنى جمع للأحسن¹، حيث قال: "أمّا الأصل العظيم فهو تفسير الحسنى جملة وذلك أنها جمع للأحسن لا جمع الحسن"².

ولكلمة الحسنى معانٍ منها:

أولاً: العاقبة الحسنة، وبه فُسّر قوله تعالى: ﴿إِنَّ لِي عِنْدَهُ وَلَّحُسْنِي﴾ [فصلت: 50]³.

ثانياً: الظفر.

ثالثاً: الشهادة.

ويدلُّ لهُذين المعنيين قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ تَرَبُّصُونَ بِنَا إِلَّا إِحْدَى الْحُسَيْنَيْنِ﴾ [التوبة: 52].

رابعاً: المجازاة بالحسنى، ويدلُّ لذلك قوله تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَى﴾ [يونس: 26]⁴.

ج- تعريف الأسماء الحسنى اصطلاحاً:

عرّف العلماء الأسماء الحسنى بتعريفات متعددة، تصبّ في مجملها في معنى واحد، لكن منهم من عرّفها بالحقيقة والماهية، ومنهم من عرّفها بأماراتها وعلاماتها الدالة عليها، ومن هذه التعريفات مايلي:

¹ قالت كاملة الكواري عن كلمة الحسنى: "على وزن فُعْلى، مؤنث الأحسن، وذهب ابن الوزير إلى أنها جمع للأحسن، ولم نجد هذا لغير ابن الوزير بعد البحث في كتب اللغة والنحو والصرف، بل إنهم لم يذكروا فُعْلى بضم فسكون في أوزان المجموع البتة، لا في باب المقصور والممدود ولا في باب جمع التكسير، ولم نعث على أحد ذكره من المفسرين والشرح، وإنما يذكرون أن الحسنى إما مؤنث الأحسن، وإما مصدر وُصِف به كالدُّكْرِى. ينظر: كاملة الكواري، المجلى في شرح القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى، دار ابن حزم بيروت لبنان، ط1، 1422/2002، (ص45).

² ينظر: ابن الوزير، ابن عبد الله المرتضى اليماني، إثثار الحق على الخلق في رد الخلافات إلى مذهب الحق من أصول التوحيد، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط2، 1407/1987، (ص166)، وفي موضع آخر صرّح ابن الوزير بأن "الحسنى تأنيث الأحسن". المصدر نفسه، (ص315).

³ ينظر: الزبيدي، مُجَدِّ مرتضى الحسيني، تاج العروس من جواهر القاموس، تح: علي هلاي، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، ط1، 1421/2001، (ج34/ص420).

⁴ ينظر: ابن منظور، لسان العرب، (ج2/ص877).

- 1- تعريف ابن تيمية: "الأسماء الحسنى المعروفة هي التي يُدعى الله بها، وهي التي جاءت في الكتاب والسنة، وهي التي تقتضي المدح والثناء بنفسها"¹.
 - 2- تعريف حافظ الحكمي: "أسماء الله الحسنى هي التي أثبتتها لنفسه، وأثبتها له عبده ورسوله محمد ﷺ، وآمن بها جميع المؤمنين"².
 - 3- تعريف عبد الرحمن السعدي: "كل اسم دالٌّ على صفة كمال عظيمة"³.
 - 4- تعريف شمس الدين الأفغاني: "كلمات شرعية تدل على ذات الله تعالى، تتضمن إثبات صفات الكمال المطلق له -جل وعلا- وتنزيهه سبحانه عن كل نقص وعيب"⁴.
 - 5- تعريف خالد بن عبد اللطيف: "أسماء الله الحسنى هي كلماته الدالة على ذاته المتضمنة إثبات صفات الكمال له بلا مماثلة، وتنزيهه عن صفات النقص والعيوب"⁵.
- وعند التأمل في هذه التعريفات نجد أنّ ابن تيمية لم يُعرّف الأسماء الحسنى بالحقيقة والماهية، وإنّما عرّفها بالأمارات التي يُمكن من خلالها معرفة الأسماء الحسنى، وأما باقي التعريفات فهي متقاربة، ويمكن أن يُصاغ من مجموعها هذا التعريف:
- الأسماء الحسنى هي: كلماتٌ دالةٌ على ذاتِ الله، متضمنةٌ صفات الكمال المطلق، وبيان التعريف فيما يلي:

¹ ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم تقي الدين أبو العباس، شرح الأصبهانية، تح: محمد بن عودة السعوي، مكتبة دار المنهاج الرياض السعودية، ط1، 1430، (ص9).

² الحكمي، حافظ بن أحمد، معارج القبول بشرح سلم الوصول إلى علم الأصول، تح: محمد صبحي حلاق، دار ابن الجوزي السعودية، ط3، 1426، (ج1/ص138).

³ السعدي، عبد الرحمن بن ناصر، تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، تح: عبد الرحمن بن معلا اللويحق، مؤسسة الرسالة بيروت لبنان، ط1، 2000/1420، (ص309).

⁴ الأفغاني، شمس الدين، الماتريدية وموقفهم من توحيد الأسماء والصفات، مكتبة الصديق الطائف، ط2، 1998/1419، (ج2/ص449).

⁵ خالد بن عبد اللطيف، منهج أهل السنة و الجماعة ومنهج الأشاعرة في توحيد الله، مكتبة الغرباء الأثرية السعودية، ط1، 1995/1416، (ج2/ص391).

أ- "كلمات دالة على ذات الله": أي: أن أسماء الله هي أعلام مترادفة باعتبار دلالتها على ذات ومسمى واحد وهو الله ﷻ، فالحكيم الرحمن السميع، هي أسماء لمسمى واحد وهو الله ﷻ¹.

ولفظ الذات في أصل اللغة تأنيث ذو، ولا يُستعمل إلا فيما كان مُضافاً إلى غيره كأسماء الأجناس يتوصلون به إلى الوصف بذلك، فيقال: فلان ذو علم وذو مال وشرف ويعني حقيقته، ويُقال: عين أو نفس ذات علم وقدرة ونحو ذلك، وقد يُضاف إلى الأعلام كقولهم ذو عمرو و ذو الكلاع، وحيث جاء في القرآن أو لغة العرب لفظ (ذو) ولفظ (ذات) لم يجرى إلا مقروناً بالإضافة كقوله تعالى:

﴿ فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ ﴾ [الأنفال:1]، وقوله: ﴿ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِذَاتِ

الصُّدُورِ ﴾ [آل عمران: 119]، فاسم الذات في كلام النبي ﷺ والصحابة، والعربية المحضة بهذا

المعنى، ثم أطلقه المتكلمون وغيرهم على النفس، وذلك أنهم لما وجدوا الله في القرآن قال: ﴿ تَعَلَّمْ مَا فِي

نَفْسِي وَلَا أَعْلَمْ مَا فِي نَفْسِكَ ﴾ [المائدة: 116] ﴿ وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ ﴾ [آل عمران: 28]

وصفوها، فقالوا: نفس ذات علم وقدرة ونحو ذلك، ثم حذفوا الموصوف وعرفوا الصفة، فقالوا: الذات، وهي كلمة مُولدة ليست من العربية العَرَبَاء، فهذا اللفظ يقتضي وجود صفات تُضاف الذات إليها، فأطلق بإزاء النفس².

ب- "متضمنة صفات الكمال المطلق": أي أن أسماء الله أوصاف متباينة باعتبار ما دلّت عليه من المعاني³.

¹ ينظر: ابن قيم الجوزية، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب، بدائع الفوائد، تح: علي بن محمد العمران، دار عالم الفوائد، د ط، دت، (ج1/ص285).

² ينظر: ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم، مجموع الفتاوى، تح: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف المدينة النبوية المملكة العربية السعودية، دط، 1416/1995، (ج6/ص98-341)، التميمي، الصفات الإلهية، (ص13-14).

³ ينظر: ابن القيم، بدائع الفوائد، (ج1/ص285).

فمعنى الحكيم غير معنى الرحمن، ومعنى الرحمن غير معنى السميع وهكذا، وأسماء الله متضمنة صفات كمال لا نقص فيها بوجه من الوجوه لا احتمالاً ولا تقديراً¹.

الفرع الثالث: تعريف الصفات لغة واصطلاحاً.

أ- تعريف الصفات لغة:

الصفات جمع صفة، مشتقة من الفعل وصف، والواو والصّاد والفاء أصل واحد هو تحلية الشيء²، فيقال: وصف الشيء له وعليه وصفا وصفة؛ حاله³، والصفة الأمانة اللازمة للشيء⁴، والهاء عوض من الواو⁵، لأن أصله وصف، وقيل: الوصف مصدر، والصفة حلية كالسّواد والبياض، وعلى هذا فبينهما فرق، وهو أن الوصف مصدر متعدّد قائم بالواصف، والواصف في وصفه الشيء قد يكون صادقاً وقد يكون كاذباً، أما الصفة فهي حاصلة المصدر وهي لازمة غير متعدية، وتكون حلية الشيء ونعتاً له على ما هو في نفس الأمر والواقع، فلا يدخلها الكذب، وهذا ما أشار إليه الراغب بقوله: "الوصف ذكر الشيء بحليته ونعته، والصفة الحالة التي عليها الشيء من حليته ونعته، والوصف قد يكون حقاً وباطلاً، قال تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ هَذَا حَلَلٌ وَهَذَا حَرَامٌ لِّتَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ﴾ [النحل: 116]"⁶، ويقال: لسانه يصف الكذب⁷.

ومادة وصف لها معان منها:

¹ ينظر: ابن عثيمين، محمد بن صالح، القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى، تح: أشرف بن عبد المقصود، دار أضواء السلف الرياض السعودية، دط، 1416/1996، (ص21).

² ينظر: ابن فارس، أحمد بن زكريا، مقاييس اللغة، تح: عبد السلام هارون، دار الفكر، دط، 1399/1979 (ج 6/ ص 115).

³ ينظر: ابن منظور، لسان العرب، (ج 2/ ص4849).

⁴ ابن فارس، مقاييس اللغة، (ج 6/ ص115).

⁵ الجوهري، إسماعيل بن حماد، تاج اللغة وصحاح العربية (الصحاح)، تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين بيروت، ط3، 1984، (ج 4/ ص1438).

⁶ ينظر: الراغب الأصفهاني، المفردات، (ص873).

⁷ ينظر: الزبيدي، تاج العروس، (ج 24/ ص461).

أولاً: تحلية الشيء ونعته: يقال: وصفه، أي: نعته¹، وحلاه².

ثانياً: إجادة السير: يقال: وصف المهرُ وصفاً إذا جادَ مشيّه، وقالوا: وصفت الناقة وصوفاً، إذا أجادت السير³.

ب- تعريف الصفات اصطلاحاً:

عُرِّفت الصفات، أو الصِّفة⁴ في حق الله بتعريفات منها:

1- تعريف محمد أمان الجامي: الصِّفة هي: "ما قام بالذات من المعاني والنعوت، وهي في حق الله تعالى نعوت الجلال والجمال، والعظمة والكمال، كالقدرة والإرادة، والعلم والحكمة"⁵.

2- تعريف شمس الدين الأفغاني: الصِّفة هي: "المعنى القائم بالله تبارك وتعالى مما نعت به نفسه، أو نعته به رسوله ﷺ، مما يدل على إثبات الكمال المطلق له تعالى، وتنزيهه عن كل عيب ونقص، لا شريك له سبحانه ولا مثيل"⁶.

3- تعريف محمد بن خليفة التميمي: الصِّفة هي: "ما قام بالذات الإلهية مما يميزها عن غيرها، ووردت بها نصوص الكتاب والسنة"⁷.

وهذه التعريفات متقاربة، ويلاحظ على التعريف الأول والثاني طول العبارة، والأصل في التعريفات أن تكون جامعة مانعة بأخصر عبارة، ويلاحظ على التعريف الثالث ذكره لبعض العلامات الدالة على الصفة، حيث ذكر اشتراط ورودها في الكتاب والسنة، وهذا تعريف لها بأماراتها وعلاماتها الدالة عليها، وليس تعريفاً لها بالحقيقة والماهية، ويمكن أن يُصاغ مما سبق هذا التعريف:

¹ الزبيدي، المصدر نفسه، (ج 24/ص 459).

² ابن منظور، لسان العرب، (ج 2/ص 4849).

³ الزبيدي، تاج العروس، (ج 24/ص 461).

⁴ وجدت بعض التعريفات لمطلق الصفة، كقول الجرجاني: "هي الاسم الدال على بعض أحوال الذات". الجرجاني، علي بن محمد بن علي الزين الشريف، التعريفات دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط 1، 1983/1403، (ص 133)، وأما تعريف الصفة في حق الله، فلم أجد بعد البحث تعريفات عند المتقدمين، فأوردت بعض تعريفات المتأخرين.

⁵ الجامي، محمد أمان بن علي، الصفات الإلهية في الكتاب والسنة النبوية في ضوء الإثبات والتنزيه، دار المنهاج القاهرة مصر، ط 2، 2013/1434، (ص 122).

⁶ الأفغاني، الماتردية وموقفهم من توحيد الأسماء والصفات، (ج 2/ص 466).

⁷ التميمي، الصفات الإلهية، (ص 12).

الصفات هي: مَا قَامَ بِذَاتِ اللَّهِ مِنَ الْكَمَالِ الْمُطْلَقِ، وبيانه فيما يأتي:

أ- "مَا قَامَ بِذَاتِ اللَّهِ": أي أن صفات الله -عز وجل- قائمة به، وهي دالة على أعظم المعاني والممادح له سبحانه، ويخرج من هذا التقييد ما كان من إضافة الملك والتشريف؛ إذ الإضافة إلى الله نوعان: النوع الأول: إضافة ملكٍ وتشريف، وضابطها: كل ما يضاف إلى الله ويكون عينا قائمة بنفسها، أو حالا في ذلك القائم بنفسه، ومثال ما يضاف ويكون عينا قائمة بنفسها قوله تعالى: ﴿ نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا ﴾ [الشمس: 13]، ومثال ما يكون حالا في ذلك القائم بنفسه قوله تعالى: ﴿ فَإِذَا سَوَّيْتُهُ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِنْ رُوحِي ﴾ [الحجر: 29]، فهذا لا يكون صفة، لأن الصفة قائمة بالموصوف.

النوع الثاني: إضافة الصفة إلى الله، وهي المقصودة هنا¹.

ب- "من الكمال المطلق": أي أن صفات الله صفات مدح وكمال مطلق، لا نقص فيها بوجه من الوجوه، كالحياة والعلم والقدرة والسمع والبصر وغير ذلك.

المطلب الثاني: تعريف بالمصطلحات ذات الصلة.

الفرع الأول: تعريف القواعد لغة واصطلاحاً.

أ- تعريف القواعد لغة:

القواعد جمع قاعدة، "والقاف والعين والدال أصل مطرد مُنْقَاس لا يُخْلَف، وهو يُضَاهِي الجلوس، وإن كان يتكلم في مواضع لا يتكلم فيها بالجلوس"²، والقاعدة: "أصلها في اللغة الثبوت والاستقرار"³، وهي تُستعمل في الأمور الحسية والمعنوية، أما في الأمور الحسية فمثل قولهم: قواعد البيت أي: أسسه، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَادِّيرْهُمْ إِبْرَاهِيمَ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ ﴾ [البقرة: 127]، وقوله تعالى:

¹ ينظر: المرجع نفسه.

² ابن فارس، مقاييس اللغة، (ج5/ص108).

³ ابن الهائم، شهاب الدين أحمد بن محمد، التبيان في تفسير غريب القرآن، تح: ضاحي عبد الباقي محمد، دار الغرب الإسلامي بيروت لبنان، ط1، 1423، (ص93).

﴿ فَأَتَى اللَّهُ بُنْيَنَهُمْ مِنَ الْقَوَاعِدِ فَخَرَّ عَلَيْهِمُ الْسَّقْفُ ﴾ [النحل: 26]، وأما في الأمور

المعنوية فمثل قولهم: قواعد العلم، أي: أسسه¹.

ب- تعريف القواعد اصطلاحاً:

إنَّ إطلاق مصطلح القواعد في العلوم الشرعية، إطلاق شائع ذائع، إلا أنه قد استُعمل استعمالاً متعددة، وبيانها فيما يلي:

أولاً: الاستعمال الاصطلاحي العام: والمراد به استعمالها بمعنى القضايا الكلية²، وهذا هو الاصطلاح العام، وتدخل تحته جميع الفنون.

ثانياً: الاستعمال الاصطلاحي الخاص: والمراد به استعمالها بمعناه الاصطلاحي العام، ولكنها تختص بفن معين، كالقواعد المتعلقة بالفقه أو بأصوله أو بالنحو أو بالعقيدة، وهذا هو الاصطلاح الخاص.

ثالثاً: الاستعمال غير الاصطلاحي: والمراد بذلك إطلاقها على التقاسيم والضوابط والتعريفات والشروط، مما يُرى أن فيه حصراً للصُّور المتعلقة بحُكم ما³، وهذا قد شمل جملة من الفنون كالفقه وأصوله والعقيدة وغيرها.

ولحصول المراد لا بد من تعريف القاعدة من الناحية الاصطلاحية العقدية، وبعد البحث لم أجد تعريفاً للمتقدمين لها، وأما المعاصرون فقد اجتهد باحثان في صياغة تعريف للقاعدة العقدية، وبيان ذلك فيما يلي:

1- تعريف أحمد الصادق النجار: "حكم عقدي كلي ينطبق على جزئيات كثيرة، في باب عقدي أو أبواب"⁴.

2- تعريف عادل بن عبد الغفور أسرار: "قضية عقدية كلية منطبقة على مسائل أكثر من باب"⁵.

¹ ينظر: الأزهرى، تهذيب اللغة، (ج1/ص137)، الراغب الأصفهاني، المفردات، (ص679).

² ينظر: الجرجاني، التعريفات، (ص171).

³ ينظر: مجموعة من العلماء، معلمة زايد للقواعد الفقهية والأصولية، مؤسسة زايد بن سلطان للأعمال الخيرية والإنسانية الإمارات العربية المتحدة، ط1، 2013/1434، (ج1/ص96-97)، أسرار، القواعد العقدية عند أهل السنة والجماعة، (ص50).

⁴ ينظر: النجار، القواعد العقدية، (ص14).

⁵ ينظر: أسرار، القواعد العقدية عند أهل السنة والجماعة، (ص62).

وعند التأمل في التعريف الأول، نجد أنه عرّف القاعدة بأنها حكم، وهذا يُعدّ تعريفاً للشيء بجزئه عند من يجعل الحكم ركناً من القضية، وأما عند من يجعل الحكم هو عين القضية ومقصودها، فيكون تعبيره عن حقيقة القاعدة بالحكم مرادفاً للتعبير عنها بالقضية، ولذا فالتعبير بالقضية أولى خروجاً من الخلاف¹.

وقوله في التعريف: "وينطبق على جزئيات كثيرة"، يلاحظ عليه أن ذكر الانطباق ليس من حقيقة المعرف، وإنما هو ثمرة من ثمراته².

وقوله في التعريف: "في باب عقدي أو أبواب" يلاحظ عليه أنه قد جعل القواعد المرتبطة باب عقدي واحد كباب الأسماء والصفات أو القدر أو الأسماء والأحكام، جعلها من القواعد، وهذا إن كان قد درج عليه كثير من المتقدمين لعدم تفريقهم بين القاعدة والضابط، إلا أن كاتب هذا التعريف ممن يرى التفريق بينهما، ولذا من تمام ضبط الاصطلاح أن تكون القواعد شاملة أكثر من باب. وأما التعريف الثاني: فتعريفه تعريف جيد، إلا أنه يلاحظ عليه أيضاً قوله: "منطبقة"، فذكر الانطباق ليس من حقيقة المعرف، وإنما هو ثمرة من ثمراته³.

ويمكن أن تُعرّف القاعدة العقدية كالآتي:

القاعدة العقدية هي: قضية عقدية كلية، جزئياتها قضايا عقدية كلية⁴، وبيان التعريف فيما يلي:

أ- قضية عقدية: أي هي قضية متعلقة بالعقيدة، وهذا احترازاً عن سائر العلوم الأخرى.

ب- كلية: أي: هي كلية شاملة لجميع أفرادها، فليست أغلبية أو أكثرية.

ج- جزئياتها قضايا عقدية كلية: أي أن جزئياتها قضايا متعلقة بالمسائل العقدية، وليست متعلقة بالأشخاص، وهي شاملة لأبواب متعددة، وهذا احترازاً عن الضوابط المختصة باب واحد، ويُنبه في هذا الموضع إلى أن نفي الكلية المتعلقة بالأشخاص ليس مقصوداً في تعريف القاعدة، بل المقصود هو

¹ ينظر: أسرار، المرجع نفسه، (ص 43-44).

² ينظر: الباحسين، القواعد الفقهية، (ص 53).

³ ينظر: المرجع نفسه.

⁴ قد استفدت في صياغة هذا التعريف من يعقوب الباحسين عند تعريفه للقاعدة الفقهية، مع بعض التصرف مُراعياً خصائص التعريف من الناحية العقدية. ينظر: الباحسين، المرجع نفسه، (ص 54).

التأكيد على أن الكلية المتعلقة بتعدد الأشخاص لا شأن لها في تكوين القاعدة، بل لا بد من الكلية المتعلقة بتعدد المسائل في تكوين القاعدة¹.

الفرع الثاني: تعريف التقاسيم لغةً واصطلاحاً.

أ- تعريف التقاسيم لغةً:

التقاسيم جمع تقسيم، وهو مصدر قَسَمَ الشيء إذا جَزَّاه أجزاءً²، "والقاف والسين والميم أصلان صحيحان، يدل أحدهما على جمال وحُسن، والآخر على تجزئة الشيء"³، والأصل الثاني هو المناسب للمعنى الاصطلاحي.

ب- تعريف التقاسيم اصطلاحاً:

النَّازِر في إطلاقات أهل العلم لمصطلح التقاسيم يجده مُستعملاً لدى أهل اللغة والعقيدة والفقه والحديث والمنطق، بل وحتى لدى أهل الطب والفلك والجغرافيا وغيرهم⁴، والتقاسيم في الاصطلاح العام هو: تجزئة الاسم الكلي إلى أجزاء يصدق عليها ذلك الاسم الكلي، بحيث يمكن تمييز بعض أجزائه عن بعض، بعد حصره باعتبار معيّن⁵.

وأما إطلاقه بالاصطلاح الخاص في علم العقائد، فهو وإن كان مستعملاً، إلا أنني لم أجد بعد البحث تعريفاً له، لذا سأجتهد في وضع تعريف له مراعيًا خصوصية علم الاعتقاد، وبيان ذلك فيما يلي:

¹ ينظر: أسرار، القواعد العقديّة عند أهل السنة والجماعة، (ص 49).

² ينظر: إبراهيم مصطفى وآخرون، المعجم الوسيط، (ج 2/ص 734).

³ ينظر: ابن فارس، مقاييس اللغة (ج 5/ص 86).

⁴ ينظر: إبراهيم البلوشي، التقاسيم الفقهية وأثرها في الخلاف الفقهي وتأثيرها بالمستجدات المعاصرة، الدار الأثرية عمان الأردن، ط 1431/1، 2010، (ص 34-35).

⁵ ينظر: الباحثين، القواعد الفقهية، (ص 85)، مجموعة من العلماء، معلمة زايد للقواعد الفقهية، (ج 1/ص 293)، إبراهيم البلوشي، المرجع نفسه، (ص 36).

التقاسيم العقدية هي: الكليات العقدية التي تقبل التجزئة إلى أجزاء متميزة بعد حصرها باعتبار معين¹، وبيان التعريف فيما يلي:

أ- الكليات العقدية: أي: أهما متعلقة بكليات الأحكام العقدية، احترازاً من الفروق بين المسائل والأحكام العقدية المتحدة تصورياً، المختلفة حكماً، وهي متعلقة بالعقيدة احترازاً عن غيرها من العلوم².

ب- التي تقبل التجزئة إلى جملة أجزاء متميزة: فهي عملية تنازلية تبدأ عادة بالجنس، ثم تقسيمه إلى أنواعه، ثم تقسيم هذه الأنواع إلى أنواع أخرى داخلية تحتها وهكذا³.

وهذا احترازاً عن القواعد العقدية، فهي قضايا كلية، يُعرف من خلالها على أحكام الجزئيات المتعلقة في الحكم العقدي المندرجة تحت موضوعها.

وأما التقاسيم العقدية فلا بد فيها من تمايز الجزئيات التي قد يختلف كل منها في الحكم العقدي، وإلا لما كان للتقسيم معنى⁴.

ج- بعد حصرها: فلا يستقيم التقسيم إلا بعد الحصر والاستقراء والتتبع سواء كان الحصر من النصوص الشرعية أو كان حصراً عقلياً⁵، فلا بد أن يكون التقسيم مُستنفِذاً جميع ما نقسمه، بحيث لا يبقى خارج القسمة شيء يمكن أن يدخل فيها⁶.

د- باعتبار معين: فالكلية العقدية قد تقسم عدة تقاسيم باختلاف اعتبارات التقاسيم⁷، ولا بد أن يكون التقسيم على أساس واحد يسمى أساس التقسيم⁸، فلا يصح تقسيم الصفات إلى صفات مثبتة

¹ قد استغدت في صياغة هذا التعريف وبيان محتزاته من إبراهيم البلوشي عند تعريفه للتقاسيم الفقهية، مع بعض التصرف مُراعياً خصائص التعريف من الناحية العقدية. ينظر: المرجع نفسه.

² ينظر: المرجع نفسه.

³ ينظر: الباحثين، القواعد الفقهية، (ص85).

⁴ ينظر: إبراهيم البلوشي، التقاسيم الفقهية، (ص37).

⁵ ينظر: المرجع نفسه.

⁶ ينظر: الباحثين، القواعد الفقهية، (ص86).

⁷ ينظر: إبراهيم البلوشي، التقاسيم الفقهية، (ص37).

⁸ ينظر: الباحثين، القواعد الفقهية، (ص86).

وصفات ذاتية¹، لاختلاف أساس التقسيم، وإنما يمكن تقسيمها من حيث الثبوت والنفي إلى مثبتة ومنفية، ومن حيث ملازمتها للذات وارتباطها بالمشيئة إلى صفات ذاتية وفعلية².

الفرع الثالث: تعريف الأصول لغة واصطلاحاً.

أ- تعريف الأصول لغة:

الأصول جمع الأصل، "والهمزة والصاد واللام ثلاثة أصول متباعد بعضها عن بعض، أحدها: أساس الشيء، والثاني الحية، والثالث: ما كان من النهار بعد العشي"³، والمعنى الأول هو الموافق للمعنى الاصطلاحي، والأصل قد يكون أساساً لشيء حسي أو معنوي، أما الحسي فمثل قولنا: أصل الشجرة، وهو طرفها الثابت في الأرض، كما في قوله تعالى: ﴿مَا قَطَعْتُمْ مِنْ لِينَةٍ أَوْ تَرَكْتُمُوهَا قَائِمَةً عَلَى أُصُولِهَا فَبِإِذْنِ اللَّهِ وَلِيُخْزِيَ الْفَاسِقِينَ﴾ [الحشر: 5]، وأما المعنوي، فمثل قولنا: أصل الإيمان⁴.

ب- تعريف الأصول اصطلاحاً:

يختلف معنى مصطلح الأصول أو الأصل بتعدد المواطن التي يستعمل فيها، فيطلق عند الأصوليين والفقهاء بمعان متعددة، من أهمها مايلي:

أولاً: الدليل: كقولهم: الأصل في المسح على الخفين السنة، والأصل في التيمم الكتاب، أي: دليل ثبوت المسح على الخفين من السنة، ودليل ثبوت التيمم من الكتاب.

ثانياً: الراجح: كقولهم: الأصل في الكلام الحقيقة.

ثالثاً: القاعدة المستمرة: كقولهم: إباحة أكل الميتة للمضطر على خلاف الأصل.

رابعاً: الصورة المقيس عليها: وهو ما يقابل الفرع في القياس، كقولهم: الخمر أصل النبيذ في الحرمة⁵.

¹ الصفات الذاتية هي: الصفات الملازمة لذات الله التي لا تنفك عنها. ينظر: التميمي، الصفات الإلهية، (ص 65).

² الصفات الفعلية هي: التي تنفك عن الذات و تتعلق بالمشيئة. ينظر: التميمي، المرجع نفسه، (ص 65-66).

³ ابن فارس، مقاييس اللغة، (ج 1/ص 109).

⁴ ينظر: الفيومي، المصباح المنير، (ج 1/ص 290)، إبراهيم مصطفى وآخرون، المعجم الوسيط، (ج 1/ص 20).

⁵ ينظر: النملة، عبد الكريم بن علي بن محمد، إتخاف ذوي البصائر بشرح روضة الناظر، مكتبة الرشد الرياض السعودية، ط 4،

2007/1427، (ج 1/ص 64-65).

وأما إطلاق الأصل في الاصطلاح العقدي فهو اصطلاح مستعمل، ولكن ضبطه بتعريف جامع لم أجده عند المتقدمين، وأما عند المعاصرين فقد اجتهد باحثان في صياغة تعريف للأصل العقدي، وبيان ذلك فيما يلي:

1- تعريف أحمد صادق النجار: "المسألة التي أجمع عليها سلف الأمة وأئمتها"¹.

2- تعريف عادل بن عبد الغفور أسرار: "القضية العقدية التي لا يصح المعتقد ولا يسلم إلا بها"².

وعند التأمل في التعريفين نجدتهما متقاربين، ويؤولان - عند التأمل - إلى معنى واحد، ولكن مع اختلاف في زاوية النظر، ويلاحظ أن التعريف الثاني أدق وأحسن من الأول، إلا أنه يُنتقد في حصره الأصول العقدي في القضايا العقدية المتضمنة أحكاما سواء أكانت كلية أم جزئية، مع أن من الأصول العقدية ما لا يتضمن أحكاما، ويمكن أن يصاغ مما سبق هذا التعريف:

الأصول العقدية هي: المسائل العقدية التي لا يصح المعتقد ولا يسلم إلا بها، وبيانه فيما يلي:

أ- المسائل العقدية: أي: هي مسائل متعلقة بالعقيدة، احترازا من سائر العلوم، وعُبرَ بالمسائل العقدية لكي تشمل القضايا العقدية التي تتضمن أحكاما، وقد تكون تلك القضايا كلية أو جزئية، وتشمل كذلك المسائل العقدية التي لا تتضمن أحكاما، وتفصيل ذلك فيما يلي:

أولا: القضايا العقدية الكلية، وهي متضمنة لأحكام كلية، ومثالها قولنا: ما ورد في القرآن حق.

ثانيا: القضايا العقدية الجزئية، وهي متضمنة لأحكام جزئية، ومثالها قولنا: الإيمان بالملائكة واجب.

ثالثا: المسائل العقدية التي لا تتضمن أحكاما وتعتبر أصولا عقديا، كالإيمان بالحوض وبعباد القبر³.

ب- التي لا يصح المعتقد ولا يسلم إلا بها: فالمقصود بها القضايا الجليلة المتفق عليها بين السلف، والتي لا تحتمل الخلاف، بل المخالفة قد تُخرج من الإسلام، كعدم الإيمان بأحد أركان الإيمان الستة، أو قد تُخرج من الاسم العام المطلق لأهل السنة والجماعة، كالقضايا الظاهرة التي تنبني عليها سلامة المعتقد من البدع عند أهل السنة والجماعة خصوصا، فلا يخرج من خالف فيها عن الملة، بل يبقى

¹ النجار، القواعد العقدية، (ص18).

² أسرار، القواعد العقدية عند أهل السنة والجماعة، (ص90).

³ ينظر: أسرار، المرجع نفسه، (ص91)، النجار، القواعد العقدية، (ص19).

مسلمًا، ولكنه على بدعة، وذلك كعدم الإيمان برؤية الله عز وجل في الآخرة، وعدم الإيمان بصفات الله تعالى وغيرها¹.

المطلب الثالث: الفروق بين المصطلحات.

"البحث في الفروق يعد من مكملات العلوم، إن لم يكن من ضروراتها؛ إذ به يقع التمييز بين المتشابهات، وإليه يستند التفريق بين الأحكام، وعليه يعتمد في كثير من الوقائع"²، وهذه الفروق إما أن تكون متعلقة بالأحكام أو بالمصطلحات، وينطبق هذا الأمر على كثير من الفنون كالفقه وأصوله وقواعده، وينطبق كذلك على العقيدة، لذا حرصت في هذا المطلب على بيان المصطلحات العقدية الواردة في عنوان البحث، والمصطلحات التي لها صلة بها، وبيان الفروق بينها، وذلك ضمن فروع أربعة، وتفصيلها كالآتي:

الفرع الأول: الفروق بين الأسماء الحسنى والصفات العليا.

الناظر في الفروق بين الأسماء والصفات يجدها متعددة، وبيانها فيما يلي:

1- الأسماء الحسنى تدل على أمرين وهما:

أولاً: ذات الله عز وجل.

ثانياً: معنى قائم بالله، وهي صفات الكمال.

وأما الصفات العليا فهي تدل على أمر واحد فقط، وهو المعنى القائم بالله عز وجل³.

¹ ينظر: أسرار، المرجع نفسه، (ص 89-90).

² الباحسين، يعقوب بن عبد الوهاب، الفروق الفقهية والأصولية، مكتبة الرشد الرياض السعودية، ط 1، 1419 / 1998، (ص 5).

³ ينظر: مجموعة من العلماء، فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء، تح: أحمد بن عبد الرزاق الدويش، رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء - الإدارة العامة للطبع، الرياض السعودية، دط، دت، (ج 3/ص 160)، ابن عثيمين، محمد بن صالح، شرح العقيدة السفارينية، دار الوطن الرياض السعودية، ط 1، 1426، (ص 169).

- 2- الأسماء الحسنى متضمنة للصفات، بينما الصفات لا تتضمن الأسماء¹، فكل اسم يمكن أن نستخرج منه صفة ولا عكس، فيقال: من أسماء الله الرحمن، وهو متضمن صفة الرحمة، ولا عكس².
- 3- الأسماء الحسنى مشتقة من الصفات، بينما الصفات ليست مشتقة من الأسماء، فالرحمن مثلا مشتق من الرحمة، والعزير مشتق من العزة، فهي قد أخذت من معان عظيمة، وليست أعلاما محضة كحال أسماء المخلوقين، فالمقصود بالاشتقاق أنها ملاقية لمصادرها في اللفظ و المعنى، لا أنها متولدة منها تولد الفرع من أصله، فلا يعني ذلك أن السمع والبصر مثلا سبق التسمية، فالاشتقاق لا يعني أن المشتق كان سابقا، والمشتق منه كان لاحقا، بل يعني أنها أخذت من معان عظيمة دلّت عليها³.
- 4- طريق معرفة الأسماء الحسنى هي التنصيص عليها بالاسم، لا بالفعل ولا بالمصدر⁴ الذي أريد به الوصف، وطريق معرفة الصفات العليا أوسع من ذلك، فيمكن معرفتها بطرق منها: التصريح بالمصدر، أو تضمن الاسم لها، وغيرها من الطرق⁵.
- 5- يصح تعييد أسماء العباد بالأسماء الحسنى، فيقال: عبد الله، عبد الكريم، عبد الرحمن، ولا يصح تعييد أسماء العباد بالصفات العليا، فلا يقال: عبد العزة، عبد الكرم، عبد الرحمة⁶.

¹ ينظر: التميمي، محمد بن خليفة بن علي، معتقد أهل السنة والجماعة في أسماء الحسنى، دار أضواء السلف الرياض السعودية، ط1، 1419/1999، (ص319).

² ينظر: ابن قيم الجوزية، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر، مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين، تح: محمد المعتصم بالله البغدادي، دار الكتاب العربي بيروت لبنان، ط3، 1416/1996، (ج3/ص384).

³ ينظر: ابن القيم، بدائع الفوائد، (ص39-40)، الغنيمان، عبد الله بن محمد، السبائك الذهبية بشرح العقيدة الواسطية، دار ابن الجوزي السعودية، ط1، 1430، (ص59).

⁴ ينظر: آل الشيخ، صالح بن عبد العزيز بن محمد، شرح العقيدة الطحاوية، تح: عادل مرسي رفاعي، مكتبة دار الحجاز القاهرة مصر، ط1، 1433، (ج1/ص71).

⁵ ينظر: ابن عثيمين، القواعد المثلى، (ص68).

⁶ ينظر: السقاف، علوي بن عبد القادر، صفات الله الواردة في الكتاب والسنة، مؤسسة الدرر السنية للنشر السعودية، ط4، 1433/2011، (ص18).

6- يصح دعاء الله بالأسماء الحسنى، بل هو أمر مطلوب لقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف: 180]، فيقال: يا كريم، يارب، يارحم، ولا يصح ولا يجوز دعاء الصفات العليا، فلا يقال: يا رحمة الله، يا قدرة الله¹.

الفرع الثاني: الفرق بين القواعد العقدية والضوابط العقدية.

الناظر في استعمالات كثير من أهل العلم للمصطلحات المتعلقة بالقضايا الكلية العقدية، سواء كانت جزئياتها قضايا عقدية، أو جزئياتها من باب واحد، الناظر فيها يجد عدم التفريق بينهما، ويرى بجلاء أن المصطلح الدائع هو مصطلح القواعد، وهذا هو مسلك المتقدمين²، وسار على نهجهم جمع

¹ هناك فرق بين دعاء الله بصفاته والتوسل بها، وبين دعاء صفاته، فالأول مشروع، وأما الثاني فقد نقل ابن تيمية إجماع المسلمين على كونه كفراً حيث قال: "وأما دعاء صفاته وكلماته فكفر باتفاق المسلمين، فهل يقول مسلم: يا كلام الله اغفر لي، وارحمي، وأغثني أو أعني، أو يا علم الله أو يا قدرة الله أو يا عزة الله أو يا عظمة الله، أو نحو ذلك، أو سُمع من مسلم أو كافر أنه دعا لذلك من صفات الله وصفات غيره أو يطلب من الصفة جلب منفعة أو دفع مضرة أو إعانة أو نصراً، أو إغاثة أو غير ذلك". ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم أبو العباس، تلخيص كتاب الاستغاثة (الرد على البكري)، تح: محمد بن علي عجال، مكتبة الغرباء الأثرية دط، دت، (ج1/ ص181)، ووجه كون دعاء الصفة شركاً وكفراً أن الداعي قد جعل الصفة بائنة عن الموصوف مدعوة دعاءً استقلالياً وهذا لا يجوز، وأما قوله ﷺ «برحمتك أستغيث» أخرجه الترمذي في جامعه، كتاب الذبائح، أبواب الدعوات عن رسول الله ﷺ، (رقم: 3524)، من حديث أنس بن مالك، وحسنه الألباني في السلسلة الصحيحة (رقم: 3182)، فهذا من باب التوسل أي: أستغيث بك برحمتك، فالباء هنا للاستغاثة والتوسل، وليست داخلية على المدعو حتى نقول إن الرسول صلى الله عليه وسلم دعا أو استغاث برحمة الله، لكن استغاث بالله لأنه رحيماً، وهذا هو معنى الحديث الذي يتعين أن يكون معنى له، ولا يُستوعب دعاء الصفة جواراً الحلف بها، فإن الحلف بها من باب التعظيم، والدعاء عبادة، فكيف تُعبد صفته سبحانه فتدعى؟ ومما تقدم نعلم الأحوال الثلاث:

1- دعاء الصفة لا يجوز لأن الدعاء عبادة، والعبادة لا تصرف إلا لله سبحانه.
2- التوسل إلى الله بصفاته أو بصفة منها مشروع كما وردت به السنة وأدعية السلف.
3- الحلف بها جائز، لأنها من باب التعظيم لله سبحانه. ينظر: ابن عثيمين، شرح العقيدة السفارينية، (ص281)، بكر بن عبد الله بن محمد أبو زيد، معجم المناهي اللفظية وفوائد في الألفاظ، دار العاصمة الرياض ط3، 1417/1996، (ص560)، السقاف، صفات الله الواردة في الكتاب والسنة، (ص18-19).
² ينظر: ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام، التدمرية، محمد بن عودة السعوي، مكتبة العبيكان الرياض السعودية، ط6، 2000/1421، (ص57-116)، ابن القيم، بدائع الفوائد، (ج1/ ص299).

من المتأخرين¹، غير أن هذا لا يمنع من التفريق بينهما مسابقة لتطور المصطلحات ونضجها، كما هو الحال بالنسبة لعلم القواعد الفقهية وغيرها من العلوم، وهذا اختيار طائفة من أهل العلم والبحث من المعاصرين²، فظهر لنا مسلكان:

المسلك الأول: وهو عدم التفريق بين القاعدة والضابط العقدي.

المسلك الثاني: وهو التفريق بين القاعدة العقدية والضابط العقدي، وأساس الفرق ينحصر في جانب الشمول من القضية الكلية، وتنوع ما يدخل تحت مدى هذا الشمول من المسائل، فإن كانت المسائل المشمولة بالقضية الكلية يجمعها باب واحد تكون ضابطاً، وإن كانت المسائل المشمولة بالقضية الكلية تدخل تحت أكثر من باب فتكون قاعدة³.

ولعل هذا المسلك الأخير أحسن وأكثر تدقيقاً في المصطلحات وتمييزاً بينها، ولذا ينبغي الحرص على العمل بهذا التفريق وتقريره ونشره في أوساط أهل العلم، حتى تأخذ العقيدة حظها من التقعيد كعلم القواعد الفقهية⁴.

الفرع الثالث: الفرق بين القواعد العقدية والأصول العقدية.

من تأمل إطلاقات أهل العلم لمصطلحي القاعدة العقدية والأصل العقدي، وجد بينهما فروقا، وبيانها فيما يلي:

الأصل العقدي شامل لصور ثلاثة وهي:

أولاً: القضية العقدية الكلية، وهي متضمنة لحكم كلي.

ثانياً: القضية العقدية الجزئية، وهي متضمنة لحكم جزئي.

ثالثاً: المسألة العقدية التي لا تتضمن حكماً، وتعتبر أصلاً عقدياً⁵.

¹ ينظر: ابن عثيمين، القواعد المثلى، (ص18)، البريكان، إبراهيم بن محمد بن عبد الله، القواعد الكلية للأسماء والصفات عند السلف، دار ابن القيم الرياض السعودية، ط1، 1425/2004، (ص7).

² ينظر: أسرار، القواعد العقدية عند أهل السنة والجماعة، (ص79)، النجار، القواعد العقدية، (ص18)، العصيمي، صالح بن عبد الله، تعليقات على التيسير المجلد في نظم القواعد المثلى، (كتاب إلكتروني)، (ص5).

³ ينظر: أسرار، المرجع نفسه، (ص82).

⁴ ينظر: أسرار، المرجع نفسه، (ص83).

⁵ ينظر: النجار، القواعد العقدية، (ص19).

وأما القاعدة العقدية تشمل صورة واحدة، وهي القضية العقدية الكلية، المتضمنة لحكم كلي. فالأصل العقدي أعم وأشمل من القاعدة العقدية من ناحية اشتماله على القضايا العقدية الكلية والجزئية، والمسائل لا تتضمن حكماً وتعتبر أصلاً عقدياً، والقاعدة أخص منه بدخولها على القضايا العقدية الكلية دون الجزئية، وعدم دخولها على المسائل التي لا تتضمن حكماً وتعتبر أصلاً¹.

الفرع الرابع: الفرق بين القواعد العقدية والتقسيم العقدية.

لقد بحث أهل العلم عن الفرق بين مصطلح التقاسيم ومصطلح القواعد بمعناها الاصطلاحي العام، وتباينت وجهات نظرهم في هذه المسألة، وظهر أثرها جلياً عند بحثهم للفرق بين التقاسيم الفقهية والقواعد الفقهية، فقد اختلفوا في ذلك على قولين، وبيانهما فيما يلي :

القول الأول: أن العلاقة بينهما هي علاقة عموم وخصوص مطلق²، فالتقسيم جزء من القواعد، فكل التقاسيم قواعد ولا عكس.

القول الثاني: أن العلاقة بينهما هي علاقة تباين، فالتقسيم ليست قواعد، والقواعد ليست تقاسيم إلا بضرب من التأويل، والأصل عدمه³.

وأما العلاقة بين القواعد العقدية والتقسيم العقدية على وجه الخصوص فقد حصل فيها الخلاف الذي سبق تقريره، فنجد بعض أهل العلم يستعمل جملة من التقاسيم، ويعتبرها من القواعد العقدية⁴، ولكن عند التدقيق في تعريف القاعدة العقدية والأصل العقدي نجد أن العلاقة بينهما هي التباين، فالتقسيم بالمعنى الذي ذكرناه لا ينطبق عليها مصطلح القاعدة، لأنها ليست قضايا عقدية كلية مباشرة، وفي هذا المضمار يقول ابن السبكي عن الفرق بين التقاسيم والقواعد الفقهية -والأمر نفسه

¹ ينظر: أسرار، القواعد العقدية عند أهل السنة والجماعة، (ص91)، النجار، المرجع نفسه، (ص19).

² العموم والخصوص المطلق هي: النسبة بين معنى ومعنى آخر مخالف له في المفهوم، وذلك من جهة أن أحدهما ينطبق على كل ما ينطبق عليه الآخر من أفراد دون العكس، أي: والثاني ينطبق فقط على بعض الأفراد التي ينطبق عليها قرينه، مثل كلمتي: حيوان وإنسان. ينظر: الميداني، ضوابط المعرفة، (ص48-49).

³ الباحسين، القواعد الفقهية، (ص87-88).

⁴ ينظر: ابن القيم، بدائع الفوائد، (ج1/280-284)، ابن عثيمين، القواعد المثلى، (ص59)، البريكاني، القواعد الكلية للأسماء والصفات عند السلف، (ص49)، النجار، القواعد العقدية، (ص18).

ينطبق على الفرق بينهما في باب الاعتقاد:- "ومن الناس من يدخل في القواعد تقاسيم تقع في الفروع، ويذكرها أصحابنا حيث يتردد الدهن، فهي ذات أقسام كثيرة، ولا تعلق لها بالقواعد رأساً"¹.

¹ السبكي، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين، الأشباه والنظائر، دار الكتب العلمية لبنان، ط1، 1411/1991، (ج2/ص306).

المبحث الثاني: دراسة للتقعيد العقدي.

دراسة التقعيد العقدي تستدعي البحث ابتداءً في مقومات القواعد والضوابط العقدية، وذلك من خلال الكشف عن أركانها وشروطها، ثم النظر في أنواعها حسب الاعتبارات المختلفة، ثمَّ إنَّ دراسة التقعيد العقدي تستدعي أيضاً البحث في مراحل التقعيد العقدي، وفحص الطرق والسبل التي يتم بها التقعيد العقدي، فانتظم لدينا مطلبان، وبيانهما كما يلي:

المطلب الأول: مقومات القواعد والضوابط العقدية وأقسامها.

القواعد والضوابط العقدية شأنها شأن القواعد والضوابط في مختلف العلوم، لها مقومات، وهي الأمور التي تتحقق بها قاعدتها، وتضمن لها أن تكون سليمة صحيحة، ولا يردُّ عليها ما ينقضها، أو يقدح في قاعدتها، والذي يجعلها كذلك جملة أوصافٍ تتعلَّق بمضمونها وموضوعها وصيغتها، وهي إما أركان أو شروط¹، وبيان مقوماتها وأقسامها في الفروع الآتية :

الفرع الأول: أركان القواعد والضوابط العقدية.

القواعد والضوابط العقدية قضايا كلية، يكون موضوعها كلياً مُسَوَّراً بسُورٍ كلي، ولذا فإنَّ ما يصدَّق على القضايا الكلية من حيث الأركان فهو ينطبق على القواعد والضوابط العقدية²، وبيانهما مع أمثلتها في المقاصد الآتية :

المقصد الأول: أركان القضايا الكلية.

للقضايا الكلية ركنان متفق عليهما وهما:

- أ- الموضوع (المحكوم عليه): وهو الأمر الذي يُذكر ليُحكم عليه، ولذلك سُمِّيَ موضوعاً، لأنه يُوضع فيحكم عليه، وقد يُعبَّرُ بعضهم عنه بالمسند إليه، وذلك لإسناد الحكم إليه .
- ب- المحمول (المحكوم به): وهو ما يُحكمُ به على الموضوع، ولذلك سُمِّيَ محمولاً، لأنه يُحمَّل على الموضوع، ويُعبَّرُ عنه عند بعضهم بالمسند³.

¹ ينظر: الباحثين، القواعد الفقهية، (ص164)، مجموعة من العلماء، معلمة زايد، (ج1/ص353).

² ينظر: الميداني، ضوابط المعرفة، (ص83)، أسرار، القواعد العقدية عند أهل السنة والجماعة، (ص135).

³ ينظر: الميداني، المرجع نفسه، (ص20)، النملة، عبد الكريم بن علي بن مُجَدِّد، المهذَّب في علم أصول الفقه المقارن، مكتبة الرشد الرياض السعودية، ط1، 1999/1420، (ج1/ص118)، أسرار، المرجع نفسه، (ص136).

وهناك ركن ثالث مختلف فيه وهو:

ج- الرابطة (الحكم): وهي إدراك وقوع النسبة بين الموضوع والمحمول أو عدم وقوعها، ولذلك سميت رابطة، لدلالاتها على النسبة الرابطة بين الطرفين من اتصال أو انفصال¹.

وهذا الركن قد اختلف أهل العلم في وجوده بين أركان القضية على قولين، وبيانهما كما يلي:

القول الأول: الرابطة تستقل بكونها ركنا في القضية.

القول الثاني: الرابطة لا تستقل بكونها ركنا في القضية، وذلك لأنَّ الرابطة هي ما يدركه العقل نتيجة الربط بين المحمول والموضوع، فهي ليست جزءًا من القضية، بل هي عين القضية ومقصودها، وليست مقصودة فيها، وبناءً عليه فليس هناك حاجة لذكر الرابطة في أركان القضية بشكل مستقل.

والذي يظهر أن القول الثاني أرجح، لاسيما وأن العرب كثيرا ما تحذف هذه الرابطة من كلامها، لأن العلاقة بين الموضوع والمحمول تُفهم ضمنا في اللغة العربية، فالعرب تفهم علاقة الاتصال والانفصال بين المسند إليه والمسند من سياق الحديث، ولا تحتاج إلى ذكره باستقلال، ولذا في غالب الأحوال لا نجد تصريحات بهذه الرابطة فيها، وعلى هذا فذكرها ركنا في القضية يُعدُّ نافلةً من القول، كما أن الجملة المتألفة من المبتدأ والخبر، أساسها المبتدأ والخبر، وأن الإخبار أمرٌ يُفهم من التركيب، وليس أمرا ثالثا قائما بنفسه فكذلك الحكم، وبناءً على هذا التقرير فللقاعدة ركنان هما الموضوع والمحمول، وماعدا ذلك فهو غير داخل في حقيقتها².

المقصد الثاني: أركان القضايا الكلية العقدية.

بناءً على ما سبق تحريره من أن القضايا الكلية تنحصر في الموضوع والمحمول، فأركان القضايا الكلية العقدية تنحصر في الموضوع والمحمول أيضا، وبيان ذلك فيما يلي:

¹ ينظر: النملة، المرجع نفسه، (ج1/ص118-119)، أسرار، المرجع نفسه، (ص136).

² ينظر: الباحثين، القواعد الفقهية، (ص167)، النملة، المرجع نفسه، (ج1/ص119)، أسرار، المرجع نفسه، (ص136-137).

أ- الموضوع (المحكوم عليه): وهو المسألة العقدية الكلية الواردة في القاعدة أو الضابط، والتي سيحكم عليها من قبل المحكوم به (المحمول)، أو التي سيُسندُ إليها الحكم الوارد في الضابط أو القاعدة.

ب- المحمول (المحكوم به): وهو الحكم الوارد في القاعدة أو الضابط، والذي سيحكم به على المحكوم عليه (الموضوع)، أو الذي سيُسندُ إلى المسألة العقدية الكلية الواردة في القاعدة أو الضابط¹.
المقصد الثالث: أمثلة تطبيقية.

لمزيد من التوضيح، أذكر مثالين أحدهما قاعدة عقدية، والآخر ضابط عقدي، ينطبق عليه ماسبق تقريره، وبیانهما فيما يلي:

المثال الأول: العَقَائِدُ الإِسْلَامِيَّةُ تَوْقِيفِيَّةٌ².

أ- (الموضوع): العَقَائِدُ الإِسْلَامِيَّةُ، لأنها المسألة المحكوم عليها في هذه القاعدة.

ب- (المحمول): تَوْقِيفِيَّةٌ، لأنها الحكم المحكوم به في هذه القاعدة.

وعلى هذا فتكون هذه القاعدة قد دلت على أن مسائل العقيدة مقصورة على النصوص، وهذه هي الرابطة عند من جعلها ركناً مستقلاً في القضية، وهي مفهومةٌ ضمناً من سياق القاعدة.

المثال الثاني: كُلُّ أَسْمَاءِ اللَّهِ حُسْنٌ³.

أ- (الموضوع): كُلُّ أَسْمَاءِ اللَّهِ، لأنها المسألة المحكوم عليها في هذا الضابط.

ب- (المحمول): حُسْنٌ، لأنها الحكم المحكوم به في هذا الضابط.

وعلى هذا فيكون هذا الضابط قد دلَّ على أن كُلَّ اسم من أسماء الله -عَزَّوَجَلَّ- قد بلغ في الحُسْن كماله، وهذه هي الرابطة عند من جعلها ركناً مستقلاً في القضية، وهي مفهومةٌ ضمناً من سياق الضابط.

¹ ينظر: أسرار، المرجع نفسه، (ص138).

² ينظر: الفوزان، صالح بن فوزان بن عبد الله، إعانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد، مؤسسة الرسالة بيروت لبنان، ط3، 2000/1423، (ج2/ص261).

³ ينظر: ابن عثيمين، القواعد المثلى، (ص21).

الفرع الثاني: شروط القواعد والضوابط العقدية¹.

القاعدة العقدية كغيرها من القواعد في شتى العلوم لها شروطٌ تتحقق بها، وتُحدّد نطاقها، وأركانٌ تقوم عليها، ومعرفة هذه الشروط والأركان في كل قاعدة تُعين على فهمها ووضوح معناها، وبالتالي تُساعد في التطبيق الصحيح للقاعدة على مفرداتها، وتُحدّد ممّا يُظنّ أنه من مستثنياتها، وهو أصلاً غير داخل تحت نطاقها لعدم انطباق شروط القاعدة عليه، وهذه الشروط لا تستغني عنها قاعدة من القواعد العلمية بحال من الأحوال، فهي شروطٌ عامّةٌ في كل القواعد، ومنها القواعد العقدية²، وبيانها في المقاصد الآتية :

المقصد الأول: العموم.

"والمقصود به هنا أن يعمّ حكم القاعدة كلّ المسائل العقدية التي ينطبق عليها معنى القاعدة دون استثناء، بحيث تندرج هذه المسائل العقدية بقوة هذا الحكم وسريانه عليها، فلا تتخلف مسألة من الخضوع لحكم هذه القاعدة إذا وُجد فيها المعنى المقتضي للحكم"³.

ولا تكتمل حقيقة التقعيد إلا إذا كان هذا الاستيعاب من القوة وشدة السريان، بحيث تنتظم به فروع كثيرة، ومسائل من أبواب شتى⁴.

وقد يُعبّر بعض أهل العلم عن هذا الشرط بقولهم: الشمول أو الاستيعاب أو الكلية، والمقصود واحد⁵، وهذا العموم الحاصل في القواعد العقدية لا يدخله استثناء مطلقاً، بل هو عمومٌ مطّردٌ في كل جزئياتها، وسارٍ في كل حكم مُستجَدٍّ تتحقق فيه علّة الحكم، فكلما جدّت مسألة عقدية هي نظيرة لجزئيات القاعدة، اندرجت معها في حكم القاعدة الكلي، وهذا الاطراد لا يتخلف عن القاعدة بأي حال⁶.

¹ ذكرت هنا شروط القواعد العقدية، وهي تنطبق على الضوابط العقدية إلا في شرط سيأتي بيانه.

² ينظر: أسرار، القواعد العقدية عند أهل السنة والجماعة، (ص116-117).

³ أسرار، المرجع نفسه، (ص118).

⁴ ينظر: الروكي مُجدّد، نظرية التقعيد الفقهي وأثرها في اختلاف الفقهاء، مطبعة النجاح الجديدة الدار البيضاء المغرب، ط1، 1994، (ص60).

⁵ ينظر: مجموعة من العلماء، معلمة زايد، (ج1/358).

⁶ ينظر: أسرار، القواعد العقدية عند أهل السنة والجماعة، (ص120).

وأما ما يذكره بعض العلماء من مسائل مستثناة من القواعد عموماً، فعدم دخولها في مناط القاعدة راجع إلى أحد هذه الأسباب، وهي فيما يلي :

أولاً: فقد شرط من شروط تطبيق القاعدة .

ثانياً: وجود مانع يمنعها من الدخول في مناط القاعدة¹.

ثالثاً: اندراجها في مناط قاعدة أخرى، هي ألزم بها من القاعدة التي تُؤهم أنها من مستثناها².

المقصد الثاني: التجريد.

وهو أن تكون القاعدة مشتملة على حكم موضوعي مجرد عن الارتباط بأعيان المسائل، صالح للانطباق على كل الجزئيات المعلولة بعلمته، من غير أن يكون خاصاً ببعضها دون بعض، لأنه إذا كان خاصاً بعين الجزئية لا بموضوعها وعلمتها لم تُقَم به حينئذ قاعدة، وإنما يصح أن ينعقد به الحد أو ما أشبه ذلك³، فتخصيص الحكم بمسألة أو تشخيصها بفرد يتنافى مع كلية الحكم الوارد في القاعدة، فلو قلنا :

- لا يَغْفِرُ اللهُ لفلانٍ جَحْدَهُ وجود الله .

- لا يَغْفِرُ اللهُ لفلانٍ جَحْدَهُ نبوة محمد ﷺ.

- لا يَغْفِرُ اللهُ لمن جَحَد وجود الله.

- لا يَغْفِرُ اللهُ لمن جَحَد نبوة محمد ﷺ.

فكل هذه العبارات لا تَرْقى لمستوى القاعدة العقدية، وذلك لارتباط الأحكام فيها بشخص معين كما في المثال الأول، أو لارتباط الأحكام فيها بجزئية معينة كما في المثال الثالث والرابع، لكن لو جَرِد الحكم في العبارات السابقة بقولنا: الكُفْر لا يُغْفَر، لصح لهذه العبارة أن تكون قاعدة عقدية⁴.

¹ ينظر: الشاطبي، إبراهيم بن موسى بن مُحمَّد اللخمي الغرناطي، الموافقات، تح: مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن عفان القاهرة مصر، ط1، 1417/ 1997، (ج2/ص84)، الدوسري، مسلم بن مُحمَّد، الممتع في القواعد الفقهية، دار زديني الرياض السعودية، ط1، 1427/ 2007، (ص15-16).

² ينظر: مجموعة من العلماء، معلمة زايد، (ج1/ص357)، أسرار، القواعد العقدية عند أهل السنة والجماعة، (ص121).

³ ينظر: الروكي، نظرية التقعيد الفقهي، (ص63)، مجموعة من العلماء، معلمة زايد، (ج1/ص360).

⁴ ينظر: أسرار، القواعد العقدية عند أهل السنة والجماعة، (ص122).

المقصد الثالث: الإطلاق¹.

والمقصود بالإطلاق هو عدم التقيد بموضوع باب واحد من أبواب العقيدة، وإلاً لكان ضابطاً، فقولنا: الأنبياء معصومون، يشمل أحكاماً لمسائل عدة منها:

- العصمة في التبليغ.
- العصمة من الوقوع في الشرك.
- العصمة من الوقوع في الكبائر.
- العصمة من الإقرار على الخطأ.

وتحت كل مسألة مما سبق فروع متعددة، ولكن كل هذه المسائل بفروعها لا تخرج عن موضوع العصمة أو عن باب صفات الأنبياء، ولذا لا يمكن اعتبار هذه العبارة قاعدة عقدية، وإنما هي ضابط عقدي .

وهذا الشرط يكون معتبراً عند من يفرق بين القاعدة والضابط، وأما من يرى عدم التفريق بينهما فيمكن أن يتجاهل هذا الشرط².

الفرع الثالث: أقسام القواعد والضوابط العقدية.

نظراً للفوائد الحاصلة من تقسيم القواعد والضوابط عموماً، فقد حرص أهل العلم على الاعتناء بهذا الجانب، وقد كان تقسيمهم لها خاضعاً للعديد من الاعتبارات، فمن تلك الاعتبارات ما يناسب القواعد والضوابط العقدية، ومنها ما لا يناسبها³، ولذا سأذكر ما يناسبها مع أمثلته في المقاصد الآتية:

¹ هذا الشرط خاص بالقواعد العقدية دون الضوابط العقدية.

² ينظر: أسرار، القواعد العقدية عند أهل السنة والجماعة، (ص123).

³ ينظر: أسرار، المرجع نفسه، (ص190).

المقصد الأول: أقسام القواعد والضوابط العقدية باعتبار المصادر.

يُقَسِّمُ أهل العلم القواعد والضوابط بهذا الاعتبار إلى قسمين، وهما: القواعد والضوابط المنصوصة، والقواعد والضوابط المستنبطة.

أ- القواعد والضوابط العقدية المنصوصة:

وهي القواعد التي جاء بشأنها نص شرعي¹، وهذا النوع من حيث التطابق بين نص القاعدة ونص الشرع ضربان:

الضرب الأول: القواعد والضوابط العقدية المتطابقة لفظاً ومعنى مع النصوص الشرعية²، ومن أمثلتها: القاعدة العقدية: (وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَى) [النحل: 60]، وهي في الأصل جزء من آية قرآنية، والضابط العقدي: (الطَّيْرَةُ شِرْكٌ)، وهي في الأصل حديث نبوي³.

الضرب الثاني: القواعد والضوابط العقدية المتطابقة معنى لا لفظاً مع النصوص الشرعية⁴، ومن أمثلتها: القاعدة العقدية: (الشِّرْكُ لَا يُعْفَرُ)، ومعناها مأخوذ من قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ﴾ [النساء: 48]⁵، والضابط العقدي: (أَسْمَاءُ اللَّهِ كُلُّهَا حُسْنَى)، الذي أُخِذَ معناه من قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ [الأعراف: 180]⁶.

¹ ينظر: الباحثين، القواعد الفقهية، (129-130).

² كتب أحمد القاضي كتاباً سماه: (الأصول القرآنية في أسماء الله الحسنى وصفاته العلية)، وهو على هذا الضرب، ومضمونه جمع عشر مواضع من القرآن الكريم لها تعلق بموضوع الأسماء والصفات، وهذه المواضع تكون جامعة، بحيث تدخل تحتها قضايا متعددة، فوضَّح الكاتب معانيها ونقل كلام أهل العلم في وجه الاستدلال بها، مع بيان مقالات المخالفين وتفنيدها.

ينظر: أحمد القاضي، الأصول القرآنية في أسماء الله الحسنى وصفاته العلية، دار ابن الجوزي السعودية، ط1، 1426، (ص7-9).

³ أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الطَّيْرِ، بَابُ فِي الطَّيْرِ، (رقم: 3910)، من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، وصححه الألباني في تعليقه على سنن أبي داود، (رقم: 3910).

⁴ ينظر: الخادمي، نور الدين، علم القواعد الشرعية، مكتبة الرشد الرياض السعودية، ط1، 1426/2005، (ص48-49).

⁵ ينظر: أسرار، القواعد العقدية عند أهل السنة والجماعة، (ص122).

⁶ ينظر: ابن عثيمين، القواعد المثلى، (ص21).

ب- القواعد والضوابط العقدية المستنبطة:

وهي القواعد التي صاغها العلماء بألفاظهم، وذلك من خلال نظرهم في المسائل الجزئية وتتبعها في مصادرها الأصلية والتبعية¹، ومن أمثلتها: القاعدة العقدية: (العقائد توقيفية)²، والضابط العقدي: (أسماء الله غير محصورة)³.

المقصد الثاني: أقسام القواعد والضوابط العقدية باعتبار الاستقلال والتبعية.

يُقسّم أهل العلم القواعد والضوابط بهذا الاعتبار إلى قسمين، وهما: القواعد والضوابط المستقلة، والقواعد والضوابط التابعة.

أ- القواعد والضوابط العقدية المستقلة:

وهي القواعد والضوابط العقدية المستقلة بوجودها، ولا يشملها حكم أي قاعدة أخرى، وهذا النوع في الغالب تدخل فيه القواعد الكبرى، وهي القواعد التي تدخل على أكثر أبواب العقيدة، وكذلك بعض الضوابط الضيقة التي لا تتسع لكثير من الأحكام، بل تكاد تكون تطبيقاتها شبه محدودة، ومن أمثلتها القاعدة العقدية: (كلُّ بدعة ضلالة)، والضابط العقدي: (القرآن مُشَفَّع)⁴.

ب- القواعد والضوابط العقدية التابعة:

وهي القواعد والضوابط العقدية التي لا تستقل بنفسها، وليس المقصود بذلك عدم استقلالها في المعنى، بل المقصود أنها قواعد وضوابط تخدم غيرها من القواعد، فهي مرتبطة بها ومتفرعة عنها⁵، ومن أمثلتها:

القاعدة العقدية المنصوصة في قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: 283] هي

مندرجة في القاعدة العقدية المنصوصة في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [الأنفال: 75]،

¹ ينظر: الباحثين، القواعد الفقهية (131)، أسرار، القواعد العقدية عند أهل السنة والجماعة، (ص192).

² ينظر: الفوزان، إعانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد، (ج2/ص261).

³ ينظر: ابن عثيمين، القواعد المثلى، (ص35).

⁴ ينظر: الحصري، تقي الدين أبو بكر بن محمد، كتاب القواعد، تح: عبد الرحمن الشعلان، مكتبة الرشد الرياض السعودية، ط1، 1997/1418، (ج1/ص31)، الخادمي، علم القواعد الشرعية، (ص65)، أسرار، القواعد العقدية عند أهل السنة والجماعة، (ص194-197).

⁵ ينظر: الباحثين، القواعد الفقهية، (ص127)، الخادمي، المرجع نفسه، (ص66).

فالقاعدة الأولى نصت على شمول علم الله بعمل الخلق، والقاعدة الثانية نصت على شمول علم الله بكل شيء، ومما لاشك فيه أن عمل الخلق داخل في ذلك، فالقاعدة الأولى مندرجة في القاعدة الثانية¹، ومن أمثلتها أيضا الضابط العقدي: (أسماء الله وصفاته تثبت بخبر الأحاد)، هو ضابط مندرج تحت ضابط أشمل منه، وهو: (لايتجاوز القرآن والحديث في باب الأسماء والصفات)².

المقصد الثالث: أقسام القواعد والضوابط العقدية باعتبار الموضوع.

يقسم أهل العلم القواعد والضوابط بهذا الاعتبار إلى قسمين، وهما: قواعد وضوابط الاستدلال، وقواعد وضوابط المسائل³.

أ- قواعد وضوابط الاستدلال:

وهي القواعد والضوابط العقدية المتعلقة بمنهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد، ومن أمثلتها القاعدة العقدية: (لانسح في العقائد)⁴، والضابط العقدي: (الإجماع حجة في باب الأسماء والصفات)⁵.

ب- قواعد وضوابط المسائل:

وهي القواعد والضوابط العقدية المتعلقة بالمسائل، ومن أمثلتها القاعدة العقدية: (الغيبات تُعلم من وجه دون وجه)⁶، والضابط العقدي: (أسماء الله تعالى أعلام وأوصاف)⁷.

¹ ينظر: أسرار، القواعد العقدية عند أهل السنة والجماعة، (ص197).

² ينظر: النجار، أحمد بن محمد الصادق، موافقة شيخ الإسلام ابن تيمية لأئمة السلف في تقرير القواعد والضوابط المتعلقة بباب الأسماء والصفات، دار النصيحة السعودية، ط2، 1435، (ج1/ص195).

³ ينظر: النجار، القواعد العقدية، (31)، أسرار، القواعد العقدية عند أهل السنة والجماعة، (ص205-206).

⁴ ينظر: عثمان علي حسن، قواعد الاستدلال على مسائل الاعتقاد، دار الوطن الرياض السعودية، ط1، 1413، (ص25).

⁵ ينظر: النجار، أحمد بن محمد الصادق، شرح قواعد الأسماء والصفات، (كتاب إلكتروني)، (ص40).

⁶ ينظر: ابن تيمية، التدمرية، (ص89).

⁷ ينظر: ابن عثيمين، القواعد المثلى، (ص24).

المقصد الرابع: أقسام القواعد العقدية باعتبار الاتساع والعموم¹.

يقسم أهل العلم القواعد العقدية باعتبار شمول القاعدة لمسائل الأبواب المختلفة إلى قواعد عقدية كبرى، وقواعد عقدية صغرى .

أ- القواعد العقدية الكبرى:

وهي القواعد العقدية التي تسري أحكامها على مسائل من جميع أبواب العقيدة أو أكثرها، ومن أمثلتها: القاعدة العقدية : (العقائد توقيفية).

ب- القواعد العقدية الصغرى:

وهي التي تسري أحكامها على مسائل متنوعة من بضعة أبواب في العقيدة، ومن أمثلتها: القاعدة العقدية المنصوصة الخاصة بأبواب التوحيد المتمثلة في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: 11]².

المطلب الثاني : مراحل التقعيد العقدي وطرقه.

الفرع الأول: مراحل التقعيد العقدي.

عندما يتكلم أهل العلم عن تاريخ علم القواعد والضوابط وتطوره داخل العلوم الإسلامية، ولا سيما الفقهية منها باعتبارها أشهر القواعد يذكرون في الغالب ثلاث مراحل مرت بها³، وهي:

أولاً: مرحلة النشأة.

ثانياً: مرحلة النمو والتدوين.

ثالثاً: مرحلة الرسوخ والتنسيق⁴.

والمراحل نفسها تُبحث في القواعد العقدية، وبيانها في المقاصد الآتية :

¹ هذا التصنيف خاص بالقواعد العقدية دون الضوابط العقدية، لأن الضوابط لا تخرج بحكمها عن مسائل الباب الواحد. ينظر: أسرار، القواعد العقدية عند أهل السنة والجماعة، (ص198).

² ينظر: النجار، القواعد العقدية، (31)، أسرار، المرجع نفسه، (ص197-205).

³ ينظر: أسرار، المرجع نفسه، (ص66).

⁴ ينظر: الندوي، القواعد الفقهية، (ص89).

المقصد الأول: مرحلة النشأة.

ويُقصد بها المرحلة الزمنية التي وجدت فيها القواعد، وظهرت على ألسنة أهل العلم، وفي مصنفاتهم، كقضايا كلية تشمل أحكام مسائل متعددة، وذلك قبل أن تشتهر باسم القواعد أو الضوابط¹، والمتأمل في هذه القواعد والضوابط يجد كثيرا منها في القرآن والسنة، يقول ابن تيمية: "إنَّ القرآن والحديث فيهما كلمات جامعة هي قواعد عامة، وقضايا كلية تتناول كلَّ مداخل فيها، وكلُّ مداخل فيها فهو مذكور في القرآن والحديث باسمه العام، وإلا فلا يمكن ذكر كل شيء باسمه الخاص"²، وهذه الأحكام الكلية الواردة في النصوص التشريعية هي التي رسمت الملامح الأولى لظهور القواعد الشرعية عموما، والقواعد العقدية خصوصا.

فالقرآن الكريم جاء بمنهج كلي في تقرير الأحكام في الأغلب الأعم من النصوص المتعلقة بالأحكام، وقد تضمنت هذه النصوص الكلية كثيرا من القواعد والضوابط العقدية، والتي بدورها اشتملت على جملة من الأحكام العقدية الكلية والجزئية، والأمثلة في القرآن على هذا كثيرة جدا، وبما أننا لسنا في مقام الحصر لها، سأذكر بعضا منها، فمن الآيات التي احتوت على أحكام كلية:

1- قوله تعالى: ﴿وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَى إِلَّا مِثْلَهَا﴾ [الأنعام: 160].

2- قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر: 49].

3- قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنْفَعُ الشَّفَاعَةُ عِنْدَهُ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُ﴾ [سبأ: 23].

وأما أحاديث رسول الله ﷺ فكثير منها كلمات جامعة، محتوية على قضايا كلية³، يقول ابن القيم: "فإنه ﷺ يأتي بالكلمة الجامعة، وهي قاعدة عامة، وقضية كلية تجمع أنواعا وأفرادا"⁴، ومن جملة تلك الأحاديث المتضمنة لقواعد وضوابط عقدية:

¹ ينظر: أسرار، القواعد العقدية عند أهل السنة والجماعة، (ص68).

² ابن تيمية، مجموع الفتاوى، (ج34/ ص206-207).

³ ينظر: أسرار، القواعد العقدية عند أهل السنة والجماعة، (ص68-69).

⁴ ابن قيم الجوزية، مُجَدِّدُ بَنِي بَكْرٍ، إعلام الموقعين عن رب العالمين، تح: مشهور بن حسن، دار ابن الجوزي السعودية، ط1، 1423، (ج3/ ص92).

1- قوله ﷺ: «كلُّ بدعة ضلالة»¹.

2- قوله ﷺ: «كلُّ شيءٍ بقدر»².

3- قوله ﷺ: «لن يُعَجَّلَ شيءٌ قَبْلَ حِلِّهِ»³.

فالكتاب والسنة هما أصل القواعد والضوابط العقدية، ومعانيهما وُجِدت بوجود الكتاب والسنة، وقد نقل معاني هذه القواعد والضوابط أصحابُ رسول الله ﷺ، كما نطقوا بعبارات مختصرة، تصح أن تجعل قواعد أو ضوابط استنبطوها بناء على فهمهم الدقيق لمعاني النصوص الشرعية، وإن لم يطلقوا عليها مثل هذه المصطلحات⁴، ومن أقوالهم في هذا الباب:

1- قول ابن مسعود رضي الله عنه عن القرآن: "من كفر بحرف منه، فقد كفر به أجمع"⁵.

2- قول ابن مسعود رضي الله عنه أيضا: "الاقتصاد في السنة خير من الاجتهاد في البدعة"⁶.

3- قول ابن عباس رضي الله عنهما: "الدعاء يدفع القدر"⁷.

وعندما جاء عصر التابعين ومن بعدهم كانت كتابة العلوم الشرعية لا تزال محدودة، وكان انتقال العلم لا يزال يعتمد على المشافهة في الغالب، وذلك عن طريق التحمل والرواية، فاستمر ظهور القواعد والضوابط العقدية على ألسنة التابعين ومن بعدهم⁸، ومن أقوالهم في هذا الباب:

¹ أخرجه مُسْلِمٌ في صَحِيحِهِ، كِتَابُ الْجُمُعَةِ، بَابُ تَخْفِيفِ الصَّلَاةِ وَالْخُطْبَةِ، (رقم: 867)، من حديث جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

² أخرجه مُسْلِمٌ في صَحِيحِهِ، كِتَابُ الْقَدَرِ، بَابُ كُلِّ شَيْءٍ بِقَدَرٍ، (رقم: 2655)، من حديث عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

³ أخرجه مُسْلِمٌ في صَحِيحِهِ، كِتَابُ الْقَدَرِ، بَابُ بَيَانِ أَنَّ الْأَجَالَ وَالْأَزْوَاقَ وَغَيْرَهَا لَا تَزِيدُ وَلَا تَنْقُصُ عَمَّا سَبَقَ بِهِ الْقَدَرُ، (رقم: 2663)، من حديث عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وأحمد في مسنده، مُسْنَدُ الْمُكْثَرِينَ مِنَ الصَّحَابَةِ، مُسْنَدُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، (رقم: 3700)، واللفظ له.

⁴ ينظر: النجار، القواعد العقدية، (ص 21)، أسرار، القواعد العقدية عند أهل السنة والجماعة، (ص 70).

⁵ ينظر: اللالكائي، أبو القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور، شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، تح: أحمد بن سعد الغامدي، دار طيبة السعودية، ط 8، 2003/1423، (ج 1/ص 258).

⁶ ينظر: اللالكائي، المصدر نفسه، (ج 1/ص 61-62).

⁷ ينظر: الفريابي، أبو بكر جعفر بن محمد بن الحسن بن المستفاض، كتاب القدر، تح: عبد الله بن حمد المنصور، دار أضواء السلف السعودية، ط 1، 1997/1418، (ص 191).

⁸ ينظر: أسرار، القواعد العقدية عند أهل السنة والجماعة، (ص 70).

- 1- قول سعيد بن جبير (ت: 95هـ): "لا يُقبل قول إلا بعمل"¹.
- 2- قول زيد بن أسلم (ت: 136هـ): "القدر، قدره الله عز وجل، فمن كذب بالقدر، فقد جحد قدرة الله عز وجل"².

- 3- قول أحمد بن حنبل (ت: 241هـ): "أفعال العباد مقضية"³.

وحين شاع التدوين وكثر التصنيف، وانتشر في آفاق البلاد الإسلامية، ظهرت جملة من القواعد المنشورة في أثناء كتب أهل العلم ومصنفاتهم العقدية منها وغير العقدية، حيث كانوا يعتمدون على هذه القواعد في الحكم على المسائل، أو التعليل بها في تقرير الأحكام، أو يذكرونها في أثناء الرد على شبهات الخصوم التي لا تنتهي عند حد، فذكر القاعدة يُغني عن إعادة الرد في كل مرة على كل شبهة، ويكون فيها تحصين لأهل السنة عن شبهات أهل البدع إذا فقهوا وتعلموا هذه القواعد الكلية، وكان هذا من بُعد نظر السلف - رحمهم الله تعالى - لمعرفة أن البدع تتجدد في كل زمان، فمعرفة القاعدة وإشهارها بين الناس ينفع الأجيال جميعاً⁴، ومن هذه القواعد والضوابط العقدية:

- 1- قول اللالكائي (ت: 418هـ): "وجوب معرفة الله وصفاته بالسمع لا بالعقل"⁵.
- 2- قول الخطيب البغدادي (ت: 463هـ): "الكلام في الصفات فرع عن الكلام في الذات، ويحتذي في ذلك حذوه ومثاله"⁶.
- 3- قول الخطابي (ت: 488هـ): "الحكم إنما يجري على الظاهر، وإن السرائر موكولة إلى الله سبحانه"⁷.

¹ ينظر: اللالكائي، شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، (ج1/ ص64).

² ينظر: الفريابي، كتاب القدر، (ص144).

³ ينظر: الخلال، أبو بكر أحمد بن محمد بن هارون، السنة، تح: عطية الزهراني، دار الراجعية الرياض، ط1، 1410/ 1989، (ج3/ ص544).

⁴ ينظر: الحنيني، ناصر بن يحيى، منهج أهل السنة والجماعة في تدوين علم العقيدة، مركز الفكر المعاصر الرياض السعودية، ط1، 1431، (ص660)، أسرار، القواعد العقدية عند أهل السنة والجماعة، (ص71).

⁵ اللالكائي، شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، (ج1/ ص216).

⁶ الخطيب البغدادي، الصفات، (ضمن مجموع رسائل)، تح: جمال عزون، مكتبة دار المنهاج الرياض السعودية، ط2، 1431، (ص72).

⁷ الخطابي، حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي، معالم السنن، المطبعة العلمية حلب سوريا، ط1، 1351/ 1932، (ج2/ ص270).

وبقيت هذه القواعد منشورة في كتب أهل العلم، إلى أن جاء القرن الثامن الهجري، وهنا ظهرت مؤلفات ابن تيمية وابن القيم، وقد اعتنيا برّد كثير من المسائل العقدية إلى أصولها، فجمعها جملة من القواعد، مع التنبيه إلى أنهما قد يصرحان بلفظ القاعدة، وقد يعدلان إلى مصطلحات أخرى، ومن أقوالهما في هذا الباب:

1- قول ابن تيمية (ت:728): "وأما الخاتمة الجامعة ففيها قواعد نافعة:

القاعدة الأولى: أن الله سبحانه موصوف بالإثبات والنفي..."¹، ثم سرد بعدها ست قواعد².

2- قول ابن القيم (ت:751): "الصفة متى قامت بموصوف لزمها أربعة أمور... وهي قاعدة عظيمة في معرفة الأسماء والصفات"³.

وقال أيضا: بعد ذكره لعشرين فائدة في باب الأسماء والصفات: "وعسى الله أن يعين بفضلته على تعليق شرح الأسماء الحسنى، مراعيًا فيه أحكام هذه القواعد بريئا من الإلحاد في أسمائه، وتعطيل صفاته"⁴.

واستمر هذا الأمر إلى العصر الحديث حيث ظهرت محاولات لبعض أهل العلم في التصنيف على نهج علم القواعد، يمكن أن نجعلها بداية لمرحلة النمو والتدوين للقواعد والضوابط العقدية⁵.

المقصد الثاني: مرحلة النمو والتدوين.

تأخرت هذه المرحلة بالنسبة للقواعد العقدية، لأنّ الاهتمام بالتصنيف في مسائل العقائد الإسلامية على نهج علم القواعد لم يبدأ إلا في العصر الحديث، وذلك من خلال جهود طائفة من أهل العلم، وهذه الجهود انتهجت مسلكين، وبيانهما فيما يلي:

¹ ابن تيمية، التدمرية، (ص57).

² ينظر: ابن تيمية، المصدر نفسه، (ص65-164).

³ ابن القيم، بدائع الفوائد، (ج1/ص292).

⁴ ابن القيم، المصدر نفسه، (ج1/ص300).

⁵ ينظر: أسرار، القواعد العقدية عند أهل السنة والجماعة، (ص72).

المسلك الأول: وهو البحث في التقعيد العقدي من الناحية النظرية، وذلك من خلال ضبط التعريفات، وبيان مقومات القواعد ومصادرها وأنواعها إلى غير ذلك من المباحث النظرية المتعلقة بالتقعيد، مع الاستفادة مما سطره أهل العلم في كتب القواعد الفقهية، مع الحفاظ على خصائص التقعيد العقدي، وقد كتب في هذا الموضوع باحثان وهما:

أولاً: عادل بن عبد الغفور أسرار، وذلك من خلال أطروحته للدكتوراه: القواعد العقدية عند أهل السنة والجماعة - دراسة تأصيلية-.

ثانياً: أحمد الصادق النجار في كتابه القواعد العقدية - تأصيل وتأسيس-.

المسلك الثاني: وهو الكتابة في مجال التقعيد العقدي من الناحية التطبيقية، وقد انتهج من سلك هذا المسلك طريقتين، وهما:

الطريقة الأولى: وهي الكتابة في مجال التقعيد العقدي من الناحية التطبيقية دون اختصاص بباب معين من أبواب الاعتقاد. وقد كتب في هذا الموضوع باحثان وهما:

أولاً: وليد بن راشد السعيدان في كتابه: القواعد المذاعة في مذهب أهل السنة والجماعة¹.
ثانياً: أحمد الصادق النجار في كتابه: قواعد باب الاعتقاد².

¹ هو كتاب جمع فيه مؤلفه خمسا وخمسين قاعدة عقدية، بعضها يعتبر من الأصول العقدية، وبعضها يعتبر من التقاسيم العقدية، وبعضها يعتبر من الضوابط العقدية، وقد كانت هذه القواعد التي جمعها متنوعة، بعضها متعلق بباب التلقي والاستدلال، وكثير منها متعلق بأصول الاعتقاد، وقد شرحها شرحاً لطيفاً في كتاب سماه: "شرح القواعد المذاعة في مذهب أهل السنة والجماعة"، ويلاحظ عليها مايلي:

أولاً: عدم استيعاب هذه القواعد لأبواب الاعتقاد؛ إذ إن أكثرها متعلق بباب الأسماء والصفات.

ثانياً: إدراجها لجملة من المباحث التي لا يمكن تصنيفها من جملة المباحث العقدية.

ثالثاً: إيراد هذه القواعد دون ترتيب ونسق مقصود.

ينظر: السعيدان، وليد بن راشد، شرح القواعد المذاعة في مذهب أهل السنة والجماعة، كتاب إلكتروني، (ص3-38).

² هو كتاب جمع فيه مؤلفه قواعد الاعتقاد، ورتبه حسب أركان الإيمان الستة، إضافة إلى قواعد متعلقة بباب الأسماء والأحكام، وأحكام زيارة القبور، وهذا الكتاب أشمل من سابقه وأحسن ترتيباً، إلا أنه يلاحظ عليه ما يلي:

أولاً: إيراد جملة من التقاسيم العقدية تحت اسم القواعد العقدية.

ثانياً: عدم اشتمال الكتاب على كثير من القواعد العقدية.

ثالثاً: خلو الكتاب من بعض قواعد لواحق الاعتقاد كقواعد باب الصحابة.

ينظر: النجار، أحمد بن محمد الصادق، قواعد باب الاعتقاد، دار النصيحة السعودية، ط1، 1436/2015، (ص8-42).

وهما لم يستوعبا كل الأبواب، ولذا فهذا الموضوع بحاجة إلى دراسات أوسع.

الطريقة الثانية: الكتابة في التقعيد العقدي من الناحية التطبيقية في باب معين من أبواب الاعتقاد، كالبحث في الضوابط المتعلقة بتوحيد العبادة، أو الضوابط المتعلقة بباب الأسماء والأحكام، أو ضوابط أسماء الله الحسنى وصفاته العليا وغيرها من الأبواب، وقد كتب في هذا الموضوع الأخير بعض أهل العلم منهم مايلي:

أولاً: ابن عثيمين في كتابه: القواعد المثلى في صفات الله تعالى وأسماء الله الحسنى.

ثانياً: إبراهيم البريكاني في كتابه: القواعد الكلية للأسماء والصفات عند السلف.

ثالثاً: أحمد الصادق النجار في كتابه: (شرح قواعد الأسماء والصفات) و(القواعد والضوابط في أسماء وصفات رب البرية).

وقد تمت دراسة هذه الكتب في المقدمة عند عرض وتقييم الدراسات السابقة.

المقصد الثالث: مرحلة الرسوخ والتنسيق.

رغم كل هذه الجهود تبقى القواعد والضوابط العقدية وما يتبعهما من تقاسيم وأصول عقدية في مرحلة التدوين والنمو، ولا بد من تضافر الجهود للرقى بها إلى مرحلة الرسوخ والتنسيق؛ إذ إن بعض أبواب الاعتقاد قد بدأ الاهتمام عملياً بتمييزها ومحاولة صياغتها على نسق علم القواعد، بينما تبقى أبواب أخرى بحاجة ماسة إلى مزيد بحث لجمع المتناثر من ضوابطها في بطون الكتب. وأرجو أن تكون هذه الدراسة لبنة من تلك اللبنة، لاستكمال مشروع البحث في القواعد والضوابط العقدية.

الفرع الثاني: طرق التقعيد العقدي.

انتهج أهل العلم في طرق التقعيد العقدي طريقتين، وهما: التقعيد بالنص، والتقعيد بالاستقراء، وبيانهما في المقصدين الآتيين :

المقصد الأول: التقعيد بالنص.

يعتمد استخراج القواعد بهذه الطريقة على تتبع النصوص العقدية الكلية الواردة في القرآن والسنة، فإذا استطعنا استخراج أحكام عقدية كلية، عمدنا إليه مباشرة، واستخرجنا منه قاعدة أو ضابطاً

عقدية، والتفريق بينهما يعتمد على سعة نطاق الشمول في هذا الحكم الكلي، فإن كان الحكم يشمل مسائل من باب واحد في العقيدة جعلناه ضابطاً، وإن كان يشمل مسائل أكثر من باب جعلناه قاعدة¹، وصياغة الضابط أو القاعدة العقدية من النصوص الشرعية تكون بكيفيتين، وهما كما يلي:

الكيفية الأولى: جعل عبارة النص الشرعي، هي عين القاعدة أو الضابط، دون أي تغيير في ألفاظ العبارة، وذلك إذا كانت هذه العبارة تصلح لذلك، بحيث كانت شاملة مجردة مختصرة، ومثال ذلك قاعدة: (كل بدعة ضلالة)، فهي مأخوذة بألفاظها من قوله ﷺ: «كُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ»².

الكيفية الثانية: صياغة القاعدة أو الضابط العقدي من النص، ولكن بعبارات اجتهادية، ومثال ذلك: ضابط: (أسماء الله كلها حسنى)³، فهذا الضابط صيغ باجتهاد من أهل العلم، وذلك استناداً إلى قول الله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ [الأعراف: 180]⁴.

المقصد الثاني: التقعيد بالاستقراء.

"إن عملية استقراء النصوص الشرعية والمسائل المستنبطة منها، واستخراج الروابط المشتركة بينها والأحكام الكلية التي تجمعها من أشهر طرق استخراج القواعد والضوابط"⁵ الشرعية عموماً، والعقدية خصوصاً، "فالحديث عن الاستقراء حديث عن تقعيد القواعد"⁶، ولما كان الاستقراء هو: "تصفح أمور جزئية لنحكم بحكمها على أمر يشمل تلك الجزئيات"⁷، أو بعبارة أخصر هو: "تتبع الجزئيات لإثبات حكم كلي"⁸، فإن استعماله في مجال الاعتقاد له خصوصية، ووجه ذلك أن العقائد توقيفية المصدر، ولذا فإن الاستقراء محصور باستقراء الدلالات العقدية للنصوص الشرعية ومعانيها

¹ ينظر: أسرار، القواعد العقدية عند أهل السنة والجماعة، (ص169).

² سبق تخريجه، ينظر: (ص52).

³ ينظر: ابن عثيمين، القواعد المثلى، (ص21).

⁴ ينظر: أسرار، القواعد العقدية عند أهل السنة والجماعة، (ص169-170).

⁵ أسرار، المرجع نفسه، (ص176).

⁶ السنوسي، الطيب أحمد، الاستقراء وأثره في القواعد والأصولية والفقهية - دراسة نظرية تطبيقية-، دار التدمرية الرياض السعودية، ط3، 2009/1430، (ص157).

⁷ الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد، المستصفى، تح: محمد عبد السلام، دار الكتب العلمية، ط1، 1993/1413، (ص41).

⁸ محمد الطاهر بن عاشور، حاشية التوضيح والتصحيح لمشكلات التنقيح، مطبعة النهضة تونس، 1431، (ج2/ص224).

واستعمالاتها والمسائل المتفرعة عنها، وكذلك الإجماع لكونه مستندا إليهما، ويلحق بها أيضا ما كان تابعا للنصوص الشرعية والإجماع، وهو العقل والفطرة، وهذه هي مصادر التأصيل، وأما استقراء أقوال أهل العلم فيستفاد منه في جميع القواعد والضوابط العقدية، واعتمادها إن كانت على نهج القواعد، أو إعادة صياغتها بما يتوافق مع مقومات القواعد والضوابط العقدية، ولا يتم اعتمادها إلا بعد التأكد من موافقتها للنصوص الشرعية، فأقوال أهل العلم تعتبر مصدراً للجمع لا للتأصيل¹.

ولما كان الاستقراء ينقسم بناء على مقدار الجزئيات المستقراة إلى قسمين: استقراء ناقص واستقراء تام²، فلا بدّ من دراسةٍ لهما، مع بيان القسم المعتمد في تقرير القواعد والضوابط العقدية، مع ذكر أمثلة تطبيقية، وذلك وفق مايلي:

أ- الاستقراء الناقص: وهو تتبع أكثر الجزئيات لإثبات الحكم الكلي³، ومعنى الاكتفاء بالأكثر أنّ مالم يُستقر موافق لما تم استقراؤه، إما على سبيل الجزم أو الظن الغالب، فالحكم جارٍ في كل الجزئيات، وإلا لما صح له أن يحكم على الكلي بقاعدة عامة، ولم يُسم هذا الاستقراء ناقصا لنقص في معناه أو وظيفته، وإنما سمي بذلك تمييزا له عن التام المستوعب جميع الجزئيات، فالنقص نقص عدد لا نقص مكانة⁴.

¹ ينظر: أسرار، القواعد العقدية عند أهل السنة والجماعة، (ص163-180).

² هذا تقسيم المناطق، وارتضاه كثير من الأصوليين، ينظر: السنوسي، الاستقراء وأثره في القواعد والأصولية والفقهية، (ص120).

³ ينظر: السبكي، تقي الدين علي بن عبد الكافي وولده تاج الدين أبو نصر عبد الوهاب، الإيجاف في شرح المنهاج، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، دط، 1995/1416، (ج3/ص173)، الميداني، ضوابط المعرفة، (ص193-194)، الخادمي، علم القواعد الشرعية، (ص83)، السنوسي، المرجع نفسه، (ص126)، أسرار، القواعد العقدية عند أهل السنة والجماعة، (ص177).

⁴ ينظر: السنوسي، المرجع نفسه، (ص130-131).

ب- الاستقراء التام: وهو تتبع جميع الجزئيات لإثبات الحكم الكلي¹، فضابط التمام عندهم استيعاب جميع الجزئيات، فلا يكفي في تمام الاستقراء أن يتصفح المستقري ما وجده شاهدا على الحكم إذا أمكن أن ينتقل أو يشذ عنه بعض الجزئيات².

وهناك اعتبار آخر لتقسيم الاستقراء مبني على النتيجة المستفادة منه، والعلم المتحصل منه³، وهو أولى بالاعتماد⁴، ويبيانه على النحو الآتي:

أ- الاستقراء الناقص: وهو الذي لا يفيد العلم⁵.

ب- الاستقراء التام: وهو الذي يفيد العلم.

وسمي بالتام؛ لأن المستقري يعلم أن ما لم يُستقَر من الجزئيات لا يمكن أن يكون فيه ما ينقض القاعدة التي بنيت على ما استقري، لما احتف بهذا الاستقراء من قرائن دالة على الاطراد⁶.

¹ ينظر: السبكي، الإبهاج في شرح المنهاج، (ج3/ص173)، الميداني، ضوابط المعرفة (ص193)، الخادمي، علم القواعد الشرعية، (ص83)، السنوسي، المرجع نفسه، (ص121).

² ينظر: الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد، معيار العلم في فن المنطق، تح: سليمان دنيا، دار المعارف مصر، دط، 1961، (ص163)، السنوسي، المرجع نفسه، (ص121).

³ هذا التقسيم مستفاد من صنيع الإمام الشاطبي وبعض الأصوليين. ينظر: السنوسي، المرجع نفسه، (ص124)، الخادمي، علم القواعد الشرعية، (ص84).

⁴ هذا التقسيم الأخير المبني على اعتبار النتيجة المستفادة من الاستقراء أولى بالاعتماد لما يلي:
أولاً: لأنَّ الاستقراء التام بمعنى استقراء جميع الجزئيات نادر الوقوع، إن لم يكن مستحيلاً، وذلك لعدم انحصار هذه الجزئيات، فضلاً عن الجزئيات المعدومة أو المجهولة، فلو اشترط استقصاء جميع الجزئيات لانتفى أثر الاستقراء، ولا انتفت فائدته المتمثلة في صياغة النتائج الكلية والقواعد العامة.

ثانياً: المطلوب في مقام التعيد، هو الجزم بالحكم الكلي والقطع به، والكثرة المستفيضة من كل نوع من المسائل كافية في هذا القطع بالحكم والجزم به.

فلاستقراء المستعمل في استخراج القواعد والضوابط العقدية، هو الاستقراء التام بمعنى ما أفاد العلم، وإن كان التتبع فيه حصل على كثير من الجزئيات لاعلى الكل، وهو داخل في الاستقراء الناقص من التقسيم الأول. ينظر: الخادمي، المرجع نفسه، (ص85)، السنوسي، المرجع نفسه، (ص126)، أسرار، القواعد العقدية عند أهل السنة والجماعة، (ص179).

⁵ ينظر: الشاطبي، الموافقات، (ج4/ص57) و(ج5/ص176)، السنوسي، المرجع نفسه، (ص126)، أسرار، المرجع نفسه، (ص178).

⁶ ينظر: السنوسي، المرجع نفسه، (ص125).

ومثاله في باب القواعد العقدية: "الله لا يفعل شيئاً إلا لحكمة"¹، وقد يُعبر عنها بقولهم: "أفعال الله مبنية على الحكمة"²، فهذه القاعدة مأخوذة من استقراء النصوص الشرعية، كآيات التي وصف الله عز وجل نفسه فيها بالحكمة، كقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [التوبة: 106]، والآيات التي وصف الله عز وجل فيها فعلاً من أفعاله بالحكمة، كقوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةٍ مُبَارَكَةٍ إِنَّا كُنَّا مُنْذِرِينَ﴾ (٣) ﴿فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ﴾ [الدخان: 3-4]، والآيات التي عَقِبَ فيها الله عز وجل على بعض أفعاله، بكونه موصوفاً بالحكمة، كقوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي يُصَوِّرُكُمْ فِي الْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَاءُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [آل عمران: 6]، إلى غير ذلك من الآيات التي يحصل بتتبعها القطع والجزم بأن جميع أفعاله سبحانه وتعالى مبنية على الحكمة³.

ومثاله في باب الضوابط العقدية: "صفات النفي تستلزم إثبات الكمال"⁴، فهذا الضابط مأخوذ من استقراء جملة من نصوص القرآن والسنة النبوية التي وردت فيها الصفات المنفية عن الله - سبحانه وتعالى - حيث دلت هذه الآيات والأحاديث عند استقراءها على أن كل ماُنْفِي عن الله من صفة، فإنها مستلزمة لانتفاء تلك الصفة، وثبوت كمال ضدها، وذلك كقول الله تعالى: ﴿وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾ [الكهف: 49]، وقوله تعالى: ﴿وَأَنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ﴾ [آل عمران: 182] وغيرها

¹ ينظر: ابن قيم الجوزية، مُجَدِّدُ بَنِي بَكْرٍ، شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل، تح: عصام فارس الحرساني، دار الجيل - بيروت - لبنان، ط 1417، 1997/1، (ج 1/ص 514)، مرعي الحنبلي، بن يوسف بن أبي بكر بن أحمد، رفع الشبهة والغرر عمن يحتج على فعل المعاصي بالقدر، تح: أسعد مُجَدِّدُ الْمَغْرِبِيِّ، دار حراء مكة المكرمة السعودية، ط 1، 1410 (ص 50).

² ينظر: ابن عثيمين، مُجَدِّدُ بَنِي صَالِحٍ، القول المفيد على كتاب التوحيد، دار ابن الجوزي السعودية، ط 2، 1424، (ج 2/ص 267)، السعدي، عيسى بن عبد الله، حَقِيقَةُ الْمَثَلِ الْأَعْلَى وَآثَارُهُ، دار ابن الجوزي الطائف السعودية، ط 1، 2006/1427، (ص 103).

³ ينظر: أسرار، القواعد العقدية عند أهل السنة والجماعة، (ص 187-188).

⁴ ينظر: ابن قيم الجوزية، شمس الدين أبو عبد الله مُجَدِّدُ بَنِي بَكْرٍ، الصواعق المرسلة على الجهمية والمعتلة، تح: علي بن مُجَدِّدُ الدخيل، دار العاصمة الرياض، دط، دت، (ج 3/ص 1023).

من الآيات، وكذلك ماجاء عن النبي ﷺ فيما يرويه عن ربه تبارك وتعالى أنه قال: « يا عبادي إني حرمت الظلم على نفسي، وجعلته بينكم محرماً فلا تظالموا...»¹، ففي هذه النصوص نفى صفة الظلم عن الله، للدلالة على كمال عدل الله -عز وجل- وغناه²، فهذا مثال وله نظائر كثيرة، ومنها: أن الله نفى السِّنة والنوم عنه لكمال حياته وقيوميته، ونفى الغروب والخفاء عنه لكمال علمه، ونفى اللغوب عنه لكمال قدرته، ونفى العبث عنه لكمال حكمته و علمه³.

¹ أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب البرِّ والصَّلةِ وَالْأَدَابِ، بَابُ تَحْرِيمِ الظُّلْمِ، (رقم: 2577)، من حديث أبي ذرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

² ينظر: ابن القيم، الصواعق المرسلّة، (ج3/ص1023)، مقدم ماهر، صفات الله المنفية في الكتاب والسنة النبوية، مكتبة الإمام الذهبي الكويت، ط1، 1435/2014، (ص247-253).

³ ينظر: ابن القيم، المصدر نفسه، (ج3/ص1023).

وبعد بيان هذه الضوابط في هذا الفصل يحسن تلخيص أهم ماورد فيه، وبيان ذلك كما يلي:

1- خلاصة تعريف المصطلحات كما يلي:

أ- الأسماء الحسنى هي: كلمات دالة على ذات الله، متضمنة صفات الكمال المطلق.

ب- الصفات هي: ما قام بذات الله من الكمال المطلق.

ج- الضابط العقدي هو: قضية عقدية كلية، جزئياتها قضايا عقدية كلية من باب واحد.

د- القاعدة العقدية هي: قضية عقدية كلية، جزئياتها قضايا عقدية كلية.

هـ- التقاسيم العقدية هي: الكليات العقدية التي تقبل التجزئة إلى أجزاء متميزة بعد حصرها باعتبار معين.

و- الأصول العقدية هي: المسائل العقدية التي لا يصح المعتقد ولا يسلم إلا بها.

2- أركان القضايا الكلية العقدية هي:

أ- الموضوع (المحكوم عليه).

ب- المحمول (المحكوم به).

3- شروط القواعد والضوابط العقدية هي:

أ- العموم.

ب- التجريد.

ج- الإطلاق.

4- يُقسّم أهل العلم القواعد والضوابط باعتبار متعده، وهي كما يلي:

أ- أقسام القواعد والضوابط العقدية باعتبار المصادر:

أولاً: القواعد والضوابط العقدية المنصوصة:

وهي ضربان :

الضرب الأول: القواعد والضوابط العقدية المتطابقة لفظاً ومعنى مع النصوص الشرعية .

الضرب الثاني: القواعد والضوابط العقدية المتطابقة معنى لا لفظاً مع النصوص الشرعية.

ثانياً: القواعد والضوابط العقدية المستنبطة.

ب- أقسام القواعد والضوابط العقدية باعتبار الاستقلال والتبعية:

أولاً: القواعد والضوابط العقدية المستقلة.

ثانياً: القواعد والضوابط العقدية التابعة.

ج- أقسام القواعد والضوابط العقدية باعتبار الموضوع:

أولاً: قواعد وضوابط الاستدلال.

ثانياً: قواعد وضوابط المسائل.

د- أقسام القواعد العقدية باعتبار الاتساع والعموم:

أولاً: القواعد العقدية الكبرى.

ثانياً: القواعد العقدية الصغرى.

5- مَرَّ التَّعْقِيدُ الْعَقْدِي بِمَرَحَلَتَيْنِ وَهُمَا:

أ- مرحلة النشأة.

ب- مرحلة النمو والتدوين.

ولم يصل بعد إلى مرحلة الرسوخ والتنسيق، وأرجو أن تكون هذه الدراسة لبنة من لبنات استكمال مشروع البحث في القواعد والضوابط العقدية.

6- طرق التعقيد العقدي هي:

أ- التعقيد بالنص، وله كفتان:

الكيفية الأولى: وهي جعل عبارة النص الشرعي، هي عين القاعدة أو الضابط، دون أي تغيير في ألفاظ العبارة.

الكيفية الثانية: وهي صياغة القاعدة أو الضابط العقدي من النص، ولكن بعبارات اجتهادية.

ب- التعقيد بالاستقراء، وهو قسمان:

أولاً: استقراء ناقص.

ثانياً: استقراء تام.

الفصل الثاني

الضوابط المتعلقة بمصادر التلقي والاستدلال في باب الأسماء والصفات.

الضوابط العقدية عبارة عن قضايا كلية مستخلصة من معاني الشرع الإسلامي، ومستفادة من أحكامه، وليست أمرا خارجا عن الشرع، فهي ليست مجرد اجتهادات للعلماء كتبت وفق تصوراتهم الشخصية، بل هي مستمدة من الكتاب والسنة وإجماع العلماء، وهي موافقة للعقل والفطرة، وهذه هي مصادر التلقي والاستدلال على مسائل الاعتقاد كلها، ومن ذلك باب الأسماء والصفات، ويمكن تقسيمها إلى قسمين:

أ- مصادر أصلية: وهي ما استندت الضوابط العقدية في وجودها عليها، فهي تُستقى منها تأصيلا وتقريرا.

ب- مصادر تبعية: وهي التي لا تستند الضوابط العقدية في وجودها عليها، بل هي مصادر مكملّة وموافقة وتابعة للمصادر الأصلية .

فانظم لدينا مبحثان، وهما:

المبحث الأول: الضوابط المتعلقة بمصادر التلقي والاستدلال الأصلية .

المبحث الثاني: الضوابط المتعلقة بمصادر التلقي والاستدلال التبعية .

المبحث الأول: الضوابط المتعلقة بمصادر التلقي والاستدلال الأصلية.

مصادر التلقي والاستدلال الأصلية هي القرآن والسنة والإجماع¹ وما يتعلق بها ويتفرع عنها، وسبب ذلك أن العقائد الإسلامية توقيفية، فلا يمكن أن تُستقى استقلالاً من غيرها، وبيان هذه المصادر الأصلية في المطالب الآتية:

المطلب الأول: يقتصر على النص الشرعي نفيًا وإثباتًا في باب الأسماء والصفات².

الفرع الأول: توضيح الضابط.

هذا الضابط قد سبق لبيان مأخذ باب الأسماء والصفات نفيًا وإثباتًا، فما ورد إثباته لله تعالى من أسماء وصفات في الكتاب والسنة وجب إثباته، وما ورد نفيه عن الله من أسماء وصفات في الكتاب والسنة وجب نفيه، فهو متعلق بطريقة الإثبات والنفي في باب الأسماء والصفات، وأنها تكون بالقرآن والسنة، وبيان ذلك كما يلي:

أ- القرآن الكريم:

كتاب الله -عزَّ وجلَّ- هو الأساس الذي تُستقى منه جميع الأحكام الشرعية الظاهرة منها والباطنة، الكلية منها والجزئية، فهو - مع شتماله على كثير من المسائل الجزئية - يزخر بجملة كبيرة من المبادئ العامة والقضايا الكلية، التي جاءت لتكون منارات يهتدي بها علماء الأمة في تأصيل الأحكام الشرعية، وتعيد القضايا الكلية، والاجتهاد في الحكم بها على المستجدات، لتكون دليلًا على كمال الدين الإسلامي ومناسبه لكل زمان، وصلاحية تطبيقه في كل مكان³، يقول ابن تيمية: "إن القرآن والحديث فيهما كلمات جامعة، هي قواعد عامة وقضايا كلية، تتناول كلَّ ما دخل فيها،

¹ ينظر: عثمان علي حسن، مصادر الاستدلال على مسائل الاعتقاد، دار الوطن الرياض السعودية، ط1، 1413، (ص7)، أسرار، القواعد العقدية عند أهل السنة والجماعة، (ص144-145).

² ينظر: الدارمي، أبو سعيد عثمان بن سعيد، الرد على الجهمية، تح: بدر البدر، دار ابن الأثير الكويت، ط2، 1995/1416، (ص21)، ابن خزيمة، أبو بكر محمد بن إسحاق، كتاب التوحيد، تح: عبد العزيز الشهوان، مكتبة الرشد الرياض السعودية، ط5، 1414/1994، (ج1/ص51)، ابن بطّة، أبو عبد الله عبيد الله بن محمد العكبري، الإبانة عن شريعة الفرق الناجية، ومجانبة الفرق المذمومة، تح: حمد التويجري وآخرون، دار الراية للنشر والتوزيع الرياض السعودية، ط1، 2005/1426، (ج7/326).

³ ينظر: أسرار، القواعد العقدية عند أهل السنة والجماعة، (ص148).

وكلُّ ما دخل فيها فهو مذكور في القرآن والحديث باسمه العام، وإلا فلا يمكن ذكر كل شيء باسمه الخاص¹، وهذه الأحكام الكلية هي المادة الأساس للضوابط العقدية.

ويُنَبَّه إلى أن استنباط الضوابط العقدية من القرآن الكريم له شروط، وهي كما يلي:

أولاً: أن تكون الآيات معتبرة الدلالة محكمة واضحة المعنى.

ثانياً: أن تكون المعاني والدلالات التي استُند عليها في فهم الآيات معتبرة عند أهل العلم، فلا يُلتفت إلى تفسيرات أهل الجهل أو البدعة.

ثالثاً: أن تكون دلالات الآيات مطابقة لحكم الضابط دون تعسف².

¹ ابن تيمية، مجموع الفتاوى، (ج34/ ص206-207).

² ينظر: الخادمي، علم القواعد الشرعية، (ص80)، أسرار، القواعد العقدية عند أهل السنة والجماعة، (ص149-151).

ب- السنة النبوية¹:

تُعَدُّ السنة النبوية المصدر الثاني للضوابط العقدية، لأنها وحي من الله - عز وجل -، فالقضايا الكلية فيها كثيرة جداً، لأن النبي ﷺ قد وصف نفسه بقوله: «أُعْطِيتُ جَوَامِعَ الْكَلِمِ»²، أي: "أعطي إيجاز اللفظ مع تناوله المعاني الكثيرة جداً"³، وفي هذا المجال يقول ابن القيم: "وإذا كان أرباب المذاهب يضبطون مذاهبهم، ويحصرونها بجوامع تُحِيط بما يَحِلُّ ويَحْرُم عندهم، مع قُصور بيانهم، فالله ورسوله المبعوث بجوامع الكلم أقدر على ذلك، فإنه ﷺ يأتي بالكلمة الجامعة، وهي قاعدة عامة وقضية كلية، تجمع أنواعاً وأفراداً، وتدل دالتين: دلالة طرد، ودلالة عكس"⁴.

ويُنَبِّهُ إلى أن استنباط القواعد والضوابط العقدية من السنة له أربعة شروط، فأما الشروط الثلاثة الأولى فهي مشتركة مع القرآن الكريم، وأما الشرط الرابع فهو خاص بالسنة النبوية، وبيان ذلك فيما يلي:

¹ يختلف إطلاق السنة باختلاف الفنون، فلها تعريفات متعددة:

أ- في اصطلاح المحدثين هي: ما أثر عن النبي ﷺ من قول، أو فعل، أو تقرير، أو صفة خلقية أو خلقية، أو سيرة، سواء كان قبل البعثة أو بعدها.

ب- في اصطلاح الفقهاء هي: ما ثبت عن النبي ﷺ من غير افتراض، وتقابل الواجب وغيره من الأحكام التكليفية.

ج- في اصطلاح الأصوليين هي: ما نُقِلَ عن النبي صلى الله عليه وسلم من قول أو فعل أو تقرير.

د- قد تطلق ويُراد بها ما يقابل البدعة، أي: أنها مادل عليها الدليل الشرعي سواء كان في القرآن أو عن النبي ﷺ أو عن الصحابة، ولا سيما عند الاتفاق، وكذا تطلق على عمل الخلفاء الراشدين.

والمراد بالسنة في هذا المقام هو بمعناها عند الأصوليين، وذلك لأنهم نظروا فيها من جهة كونها مصدراً ودليلاً في الأمور الخيرية العقدية، وكذلك في الأمور الطلبية العملية.

ينظر: السباعي مصطفى، السنة ومكانتها من التشريع الإسلامي، المكتب الإسلامي بيروت لبنان، ط3، 1982/1402، (ص47)، عثمان علي حسن، مصادر الاستدلال على مسائل الاعتقاد، (ص22-23).

² أخرجه مُسْلِمٌ في صَحِيحِهِ، كِتَابُ الْمَسَاجِدِ وَمَوَاضِعِ الصَّلَاةِ، باب جُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا، (رقم: 523)، من حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

³ النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، دار إحياء التراث العربي بيروت لبنان، ط2، 1392، (ج13/ص170).

⁴ ابن القيم، إعلام الموقعين، (ج3/ص92).

أولاً: أن تكون الأحاديث معتبرة الدلالة، محكمة واضحة المعنى.

ثانياً: أن تكون المعاني والدلالات التي استُند عليها في فهم الأحاديث معتبرة الدلالة عند أهل العلم، فلا يلتفت إلى تقارير أهل الجهل أو البدعة .

ثالثاً: أن تكون دلالات الأحاديث مطابقة لحكم الضابط دون تعسف.

رابعاً: أن يكون الحديث مقبولا، إما صحيحا أو حسنا، بحيث يصح الأخذ بما فيه من دلالات عند أهل العلم¹.

والكلام في هذا الضابط يتنزل على الاسم والصفة، يعني: ما يصح أن يكون اسماً لله، وما يصح أن يكون صفة، وليس كلامنا عما يصح أن يكون خبراً عن الله، لأنَّ باب الخبر لا يشترط فيه التوقيف²، فهو أوسع من باب الأسماء والصفات³، ويُشترط فيه شرطان:

أ- أن لا يتضمَّن معنى سيئاً.

ب- وجود الحاجة إليه⁴.

الفرع الثاني: الدليل على تقرير مضمون الضابط.

دَلَّ على مضمون هذا الضابط ما يلي:

- 1- قال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزَّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: 33].

¹ ينظر: الخادمي، علم القواعد الشرعية، (ص80)، أسرار، القواعد العقدية عند أهل السنة والجماعة، (ص157).

² ينظر: النجار، موافقة شيخ الإسلام (ج1/ص161-188).

³ باب الأسماء هو أخص تلك الأبواب، فما صحَّ اسماً صحَّ صفة وصحَّ خبراً وليس العكس، وباب الصفات أوسع من باب الأسماء، فما صحَّ صفة فليس شرطاً أن يصحَّ اسماً، وباب الإخبار أوسع ممَّا يدخل في باب أسمائه وصفاته، فالله يُخبر عنه بالاسم وبالصفة، وبما ليس باسم ولا صفة، كالألفاظ: الموجود والقائم بنفسه والمعلوم، فإنَّه يُخبر بهذه الألفاظ عنه، ولا تدخل في أسمائه وصفاته. ينظر: التميمي، الصفات الإلهية، (ص40).

⁴ ينظر: النجار، شرح قواعد الأسماء والصفات، (ص17).

ووجه الدلالة أن الله -عز وجل- أخبر أنه حرم التَّقُول عليه بلا علم، ومن جملة ذلك تسمية الله بما لم يُسم به نفسه، ولم يسمه به رسوله ﷺ، وكذلك وصف الله بما لم يصف به نفسه، أو بما لم يصفه به رسوله ﷺ، ولذا لزم الاقتصار على ماورد في النصوص الشرعية في هذا الباب نفياً وإثباتاً¹.

2- قال تعالى: ﴿قُلْ ءَأَنْتُمْ أَعْلَمُ أَمِ اللّٰهُ﴾ [البقرة: 140].

ووجه الدلالة أن الآية فيها استفهام إنكار يقتضي التقرير والتوبيخ لمن تجاوز الكتاب والسنة في علم ما لم يعلم، وباب الأسماء والصفات من الأبواب التي يقتصر فيها على النصوص الشرعية؛ لأن الله أعلم بنفسه وأسمائه وصفاته².

3- قال تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ [الإسراء: 36].

ووجه الدلالة أن الله سبحانه وتعالى نهي عن قفو ما ليس لنا به علم، ومن ذلك تسمية الله ووصفه بما لم يرد في النصوص الشرعية³.

4- أن تفاصيل معرفة الأسماء والصفات من الأمور الغيبية، ولا يمكن إدراكها إلا عن طريق ثلاثة مسالك:

المسلك الأول: رؤية تلك الأمور الغيبية.

المسلك الثاني: رؤية نظير تلك الأمور الغيبية.

المسلك الثالث: خبر الصادق عن تلك الأمور الغيبية.

وعند التأمل نجد تعذر المسلكين الأولين، ولم يبق إلا المسلك الثالث، وهو الخبر الصادق، ولا يكون في هذا الباب إلا بإخبار الله عن نفسه، أو بإخبار رسوله ﷺ عنه⁴.

¹ ينظر: السعدي، تيسير الكريم الرحمن، (ص 287)، ابن عثيمين، محمد بن صالح، شرح العقيدة الواسطية، تح: سعد بن فوز الصميل، دار ابن الجوزي السعودية، ط 6، 1421، (ج 1/ص 75).

² ينظر: الشنقيطي، محمد الأمين بن محمد المختار، منع جواز المجاز في المنزل للتعبد والإعجاز، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع مكة المكرمة السعودية، دط، دت، (ص 44)، النجار، موافقة شيخ الإسلام، (ج 1/ص 192).

³ ينظر: ابن عثيمين، شرح العقيدة الواسطية، (ج 1/ص 75)، النجار، المرجع نفسه، (ج 1/ص 192).

⁴ ينظر: ابن عثيمين، المرجع نفسه، (ج 1/ص 98).

الفرع الثالث: أمثلة تطبيقية على الضابط.

لما كانت طريقة أهل العلم الاقتصاد على النصوص الشرعية في باب الأسماء والصفات نفياً وإثباتاً، فسأذكر مثالا في جانب الإثبات، ومثالا في جانب النفي، وبیانهما كما يلي:

المثال الأول: صفة السمع، وهي صفة مثبتة لله عز وجل، وقد دلت على ثبوتها النصوص الشرعية، ومنها قوله تعالى: ﴿إِنِّي مَعَكُمْ أَسْمَعُ وَأَرَى﴾ [طه: 46]، وقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ [الشورى: 11]، وغيرها من النصوص الشرعية، فهي صفة حقيقية لله يدرك بها الأصوات، وقد عبرت الآيات عن هذه الصفة بكل صيغ الاشتقاق، وهي: سَمِعَ، وَيَسْمَعُ، وَسَمِعَ، وَنَسْمَعُ، وَأَسْمَعُ¹.

المثال الثاني: نفي العجز عن الله تبارك وتعالى، والعجز صفة منفية عن الله، وقد دلّ على ذلك النصوص الشرعية، ومنها قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعْجِزَهُ مِنْ شَيْءٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ إِنَّهُ كَانَ عَلِيمًا قَدِيرًا﴾ [فاطر: 44]، وقوله تعالى: ﴿فَيَسِيحُوا فِي الْأَرْضِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَاعْلَمُوا أَنَّكُمْ غَيْرُ مُعْجِزِي اللَّهِ وَأَنَّ اللَّهَ مُحْزِي الْكَافِرِينَ﴾ [التوبة: 2]، وغيرها من النصوص الشرعية، ونفي العجز لكمال قدرته، ولنفاذ إرادته ومشيئته، "وهذا النفي منه سبحانه وتعالى لهذه الصفة غالبا ما يأتي في سياق التهديد والوعيد للكافرين، الذين يظنون أنهم مع ما يفعلونه من تكذيب لآيات الله -عز وجل- ورسله، فإنهم قد يفلتون من عقاب الله -عز وجل- وعذابه، فيأتي هذا النفي من الله -عز وجل- ليُبطل هذا الظن الكاذب والوهم الفاسد، بنفي أن يعجزه شيء من مخلوقاته"².

¹ ينظر: هزاس، محمد بن خليل، شرح العقيدة الواسطية، تح: علوي بن عبد القادر السقاف، دار الهجرة للنشر والتوزيع السعودية، ط3، 1415، (ص122).

² سعيداني، أبو محمد أرزقي بن محمد، النفي في باب صفات الله -عز وجل- بين أهل السنة والجماعة والمعطلة، مكتبة دار المنهاج الرياض السعودية، ط2، 1431، (ص325).

المطلب الثاني: القراءات المتواترة حجة في باب الأسماء والصفات¹.

الفرع الأول: توضيح الضابط.

هذا الضابط وإن كان داخلا مضمونه في الضابط السابق، إلا أنه يُبرز أن القراءات المتواترة مما يُحتج به في هذا الباب، وهو ما قد يعزب عن ذهن كثير من الدارسين له، والمتقرر عند أكثر أهل العلم أن أركان قبول القراءة ثلاثة، وبيانها كما يلي:

1- أن تكون القراءة متواترة²:

وهذا هو قول جمهور العلماء، قال الصفاقسي³: "مذهب الأصوليين وفقهاء المذاهب الأربعة والمحدثين والقراء أن التواتر شرط في صحة القراءة"⁴.

¹ ينظر: الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله، البرهان في علوم القرآن، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، ط1، 1957/1376، (ج1/ص339-341)، ابن الجزري، شمس الدين أبو الخير، النشر في القراءات العشر، تح: علي محمد الضباع، المطبعة التجارية الكبرى، دط، دت، (ج1/ص51-52)، السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، الإتقان في علوم القرآن، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة العامة للكتاب مصر، دط، 1974/1394، (ج1/ص280-281) الرحيلي، إبراهيم بن عامر، الاختلاف في القراءات وأثره في تقرير مسائل العقيدة، دار الأوقاف الثقافية السعودية، دط، 2016/1437، (ص52-55).

² ذهب طائفة من العلماء إلى الاكتفاء بصحة السند واشتتار القراءة مع موافقة الرسم والعربية، ومن ذهب إلى ذلك: مكّي بن أبي طالب، وأبوشامة، وابن الجزري في آخر قول له، وغيرهم. ينظر: أبو شامة المقدسي، شهاب الدين عبد الرحمان، المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز، تح: طياراتي فولاج، دار صادر بيروت، دط، 1975/1395، (ص176-178)، ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، (ج1/ص9).

³ هو علي بن محمد بن سالم، أبو الحسن النوري الصفاقسي، مقرر من فقهاء المالكية، ولد سنة 1053 هـ، من أهل صفاقس، رحل إلى تونس ومنها إلى المشرق، فأخذ عن علماء كثيرين دون أسماءهم في فهرسة حافلة، منهم الشيخ عاشور القسنطيني والشيخ سليمان الأندلسي والشيخ محمد القروي، صنف كتابا، منها: "غيث النفع في القراءات السبع"، "تنبيه الغافلين وإرشاد الجاهلين"، توفي في صفاقس في ربيع الأول سنة 1118 هـ. ينظر: ابن مخلوف، محمد بن محمد بن عمر، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، تح: عبد المجيد خيالي، دار الكتب العلمية لبنان، ط1، 2003/1424، (ج1/ص465)، الزركلي، الأعلام، (ج5/ص14).

⁴ الصفاقسي، علي بن محمد بن سالم، غيث النفع في القراءات السبع، تح: أحمد الحفيان، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط1، 2004/1425، (ج1/ص14).

2- موافقة أحد المصاحف ولو احتمالا:

والمقصود بقول أهل العلم: (أحد المصاحف)، أي: أحد المصاحف التي وجهها عثمان رضي الله عنه إلى الأمصار، واشترط موافقة أحدها لأجل ما كان ثابتا في بعض المصاحف دون بعض. وقالوا: (ولو احتمالا)؛ لأنَّ الموافقة قد تكون صريحة تحقيقا، وقد تكون محتملة تقديرا، فإنَّه قد خولف صريح الرسم في مواضع إجماعا.

3- موافقة العربية ولو بوجه:

أي: موافقتها بأي وجه من الوجوه، سواء كان فصيحاً أو أفصح، مُجمعا عليه أو مُختلفا فيه. ولكنَّ القراءة إذا تواترت، فلا يُحتاج معها إلى الركنين الأخيرين¹.
ويُنَبَّه إلى أنَّ القراءات لها حالان، وبياهما كما يلي:

أ- حال لا تعلق لها بالتفسير، وهي المتعلقة باختلاف القُرَّاء في وجوه النطق بالحروف والحركات، كمقادير المدّ والإمالات والتخفيف والتسهيل والتحقيق والجهر والهمس والغنة وغيرها من الوجوه.
ب- حال لها تعلق بالتفسير من جهات متفاوتة، وهي اختلاف القُرَّاء في حروف الكلمات واختلاف الحركات الذي يختلف معه المعنى².

وبناءً على هذا التقرير، فالمقصود بالقراءات في هذا الباب هي القراءات المتعلقة بالحال الثانية، ويُعتبر تنوعها بمنزلة تعدد الآيات، فإذا كان لكل قراءة تفسير يغير القراءة الأخرى فلهما حكم الآيتين³.

¹ ينظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، (ج1/ص9-13)، الحربي، حسين بن علي بن حسين، قواعد الترجيح عند المفسرين، دار القاسم الرياض السعودية، ط2، 2008/1429، (ج1/ص80-81).

² ينظر: ابن عاشور، مُجَدِّ الطاهر، التحرير والتنوير (تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد)، الدار التونسية للنشر والتوزيع تونس، دط، 1984، (ج1/ص51-55).

³ ينظر: ابن العربي، مُجَدِّ بن عبد الله أبو بكر، أحكام القرآن، تح: مُجَدِّ عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط3، 2003/1424، (ج1/ص233)، ابن تيمية، مجموع الفتاوى، (ج13/ص400)، الشنقيطي، مُجَدِّ الأمين بن مُجَدِّ المختار، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع بيروت لبنان، دط، 1995/1451، (ج1/ص330).

الفرع الثاني: الدليل على تقرير مضمون الضابط.

دلَّ على مضمون هذا الضابط ما جاء عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ الْقَارِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ، يَقُولُ: سَمِعْتُ هِشَامَ بْنَ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ، يَقْرَأُ سُورَةَ الْفُرْقَانِ عَلَى غَيْرِ مَا أَقْرَأُهَا، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَقْرَأَ نِيهَا، فَكِدْتُ أَنْ أَعْجَلَ عَلَيْهِ، ثُمَّ أَمَهَلْتُهُ حَتَّى انْصَرَفَ، ثُمَّ لَبَّيْتُهُ بِرِدَائِهِ، فَجِئْتُ بِهِ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي سَمِعْتُ هَذَا يَقْرَأُ سُورَةَ الْفُرْقَانِ عَلَى غَيْرِ مَا أَقْرَأْتَنِيهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَرْسَلُهُ، اقْرَأْ»، فَقَرَأَ الْقِرَاءَةَ الَّتِي سَمِعْتُهُ يَقْرَأُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «هَكَذَا أَنْزَلْتُ»، ثُمَّ قَالَ لِي: «اقْرَأْ»، فَقَرَأْتُ، فَقَالَ: «هَكَذَا أَنْزَلْتُ، إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ أَنْزَلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ، فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ»¹.

ووجه الدلالة أن النبي ﷺ أَقْرَأَ كِلَا الصَّحَابِيِّينِ عَلَى قِرَاءَتِهِمَا، لِأَنَّ هَذِهِ الْقِرَاءَاتِ كُلَّهَا وَحْيٌ مِنَ اللَّهِ - عَزَّوَجَلَّ-، بَلَّغَهُ رَسُولُهُ ﷺ لِأُمَّتِهِ كَمَا أَنْزَلَ عَلَى قَلْبِهِ، وَعَلَى هَذَا جَرَى عَمَلُ الْقُرَّاءِ جِيلاً بَعْدَ جِيلٍ، دُونَ اجْتِهَادٍ أَوْ قِيَاسٍ، فَهِيَ سُنَّةٌ مُتَّبَعَةٌ، فَحُجِّيَّةُ الْقِرَاءَاتِ الْمُتَوَاتِرَةِ فِي الْعُقَائِدِ-ومنه باب الأسماء والصفات- مُسْتَمَدَّةٌ مِنْ حُجِّيَّةِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ.

الفرع الثالث: أمثلة تطبيقية على الضابط.

بناءً على ما سبق تقريره في هذا الضابط، فإنني سأذكر مثالين، أحدهما متعلق بباب الصفات، والآخر بباب الأسماء، وبيانهما كما يلي:

المثال الأول: قوله تعالى: ﴿بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ﴾ [الصفات: 12].

قرأ حمزة والكسائي وخلف²: ﴿بَلْ عَجِبْتُ﴾ بضم التاء، وقرأ الباقون: ﴿بَلْ عَجِبْتَ﴾ بفتح التاء، ووجه القراءة الأولى أَنَّ الْعَجَبَ أُسْنِدَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَالْمَعْنَى: بَلْ عَجَبَ اللَّهُ، وَوَجْهَ الْقِرَاءَةِ الثَّانِيَةِ أَنَّ

¹ أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الخُصُومَاتِ، بَابُ كَلَامِ الْخُصُومِ بَعْضُهُمْ فِي بَعْضٍ، (رقم: 2419)، ومسلم في صحيحه، كتاب صَلَاةِ الْمُسَافِرِينَ وَقَصْرِهَا، بَابُ بَيَانِ أَنَّ الْقُرْآنَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ وَبَيَانِ مَعْنَاهُ، (رقم: 818)، من حديث عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

² وهي قراءة ابن أبي ليلى والنخعي وسفيان والأعمش وسعيد بن جبيرة وعلي بن أبي طالب وابن مسعود وغيرهم، ينظر: الخطيب، عبد اللطيف، معجم القراءات، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع دمشق سوريا، ط1، 2002/1422، (ج8/ص13).

العجب أُسند إلى النبي ﷺ، والمعنى: بل عَجِبْتَ يا مُحَمَّد¹، ففي القراءة الأولى أضيف العجب إلى الله تعالى، فهي إذاً من آيات الصفات على هذه القراءة.²

المثال الثاني: قوله تعالى: ﴿مَلِكٌ يَوْمَ الدِّينِ﴾ [الفاتحة: 4].

قرأ عاصم والكسائي ويعقوب وخلف: ﴿مَالِكٌ﴾ بـألفٍ على وزن فاعِلٍ، وقرأ الجمهور: ﴿مَلِكٌ﴾ بغير ألفٍ، على وزن فَعِلٍ.³

فالقراءة الأولى فيها إثبات اسم من أسماء الله المضافة وهو: (مَلِكٌ يوم الدين)، وإثبات صفة متضمنة فيه، وهي مُلْكٌ يوم الدين؛ فهو المتفرد بِمِلْكِيَّةِ ذلك اليوم -جلَّ وعلا-.

والقراءة الثانية فيها إثبات اسم من أسماء الله المضافة وهو: (مَلِكٌ يوم الدين)، وإثبات صفة متضمنة فيه، وهي مُلْكٌ يوم الدين؛ فهو المتفرد بِمُلْكٍ وحُكْمٍ ذلك اليوم -جلَّ وعلا-.⁴

المطلب الثالث: خبر الآحاد حجة في باب الأسماء والصفات.⁵

الفرع الأول: توضيح الضابط.

هذا الضابط متفرع من الضابط الأول، إلا أنَّ موجب تخصيصه بالذكر هو حصول الاختلاف في الاحتجاج بأحاديث الآحاد في باب العقائد، فجاء هذا الضابط ليبين أنَّ أسماء الله الحسنى

¹ ينظر: ابن خالويه، الحسين بن أحمد، الحجة في القراءات السبع، تح: عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت، ط4، 1401، (ص301-302).

² ينظر: الشنقيطي، أضواء البيان، (ج6/ص308)، الرحيلي، الاختلاف في القراءات وأثره في تقرير مسائل العقيدة، (ص206).

³ ينظر: ابن غلبون، طاهر بن عبد المنعم أبو الحسن، التذكرة في القراءات، تح: سعيد صالح، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط1، 2001/1422، (ص23)، الخطيب، معجم القراءات، (ج1/ص8-9).

⁴ ينظر: الطبري، مُجَدِّد بن جرير بن يزيد أبو جعفر، جامع البيان عن تأويل القرآن، تح: عبد الله التركي، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان القاهرة مصر، ط1، 2001/1422، (ج1/ص150)، ابن تيمية، مجموع الفتاوى، (ج22/ص485)، الرحيلي، الاختلاف في القراءات وأثره في تقرير مسائل العقيدة، (ص55-57).

⁵ ينظر: الشافعي، مُجَدِّد بن إدريس بن العباس، الرسالة، تح: أحمد شاكر، مكتبة الحلبي مصر، ط1، 1940/1358، (ص453)، عبد الله بن أحمد بن مُجَدِّد بن حنبل، السنة، تح: عادل آل حمدان، ط1، 2012/1433، (ص229)، الآجري، مُجَدِّد بن الحسين أبو بكر، الشريعة، تح: عبد الله الدميحي، دار الوطن السعودية، ط1، 1997/1418، (ج2/ص1067)، اللالكائي، شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، (ج2/ص502)، الداني، أبو عمرو عثمان بن سعيد، الرسالة الوافية لمذهب أهل السنة في الاعتقادات وأصول الديانات، تح: دغش العجمي، دار الإمام أحمد الكويت، ط1، 2000/1421، (ص234).

وصفاته العليا تثبت بأخبار الآحاد كما تثبت بالأخبار المتواترة، لا فرق في ذلك بين باب الأحكام وبين باب العقائد؛ إذ لا يخلو حال أخبار الآحاد من حالين وهما:

الحال الأول: أن تُفيد العلم بالقرائن¹، وهنا: "لا يجوز أن يكون الخبر الذي تَعَبَّدَ الله به الأمة، وتعرّف به إليهم على لسان رسوله ﷺ في إثبات أسمائه وصفاته كذبا وباطلا في نفس الأمر، فإنه من حُجِّجَ الله على عبادته، وحُجِّجَ الله على عبادته لا تكون كذبا وباطلا، بل لا تكون إلا حقا في نفس الأمر"².

الحال الثانية: أن تُفيد الظنّ الغالب، وفي هذه الحال حتى لو لم تُفد هذه الأخبار اليقين، فإنّ الظنّ الغالب حاصل منها، ولا يمتنع إثبات الأسماء والصفات بها، كما لا يمتنع إثبات الأحكام الطلبية بها، فما الفرق بين باب الطلب وباب الخبر بحيث يحتج في أحدهما دون الآخر، ولا سيما والأحكام العملية تتضمن الخبر عن الله بأنّه شرع كذا وأوجبه ورضيه ديناً، فشرعه ودينه راجع إلى أسمائه وصفاته، ولم تزل الصحابة والتابعون وتابعوهم وأهل الحديث والسنة يحتجون بهذه الأخبار في مسائل الصفات والقدر والأسماء والأحكام، ولم يُنقل عن أحد منهم البتّة أنّه جَوَّز الاحتجاج بها في مسائل الأحكام دون الإخبار عن الله وأسمائه وصفاته³.

¹ ذكر الحافظ ابن حجر من تلك القرائن ما يلي:

أ- ما أخرجه الشيخان في صحيحيهما مما لم يبلغ حد المتواتر، وذلك لجلالتهما في هذا الشأن، وتقدمهما في تمييز الصحيح على غيرهما، وتلقي العلماء كتابيهما بالقبول، ويستثنى من ذلك:

1- ما انتقده أحد من الحفاظ.

2- ما وقع في التجاذب بين مدلوليه دون ترجيح لأحد المدلولين.

وما عدا ذلك فالإجماع حاصل على تسليم صحته.

ب- المشهور إذا كانت له طرق متباينة، سالمة من ضعف الرواة والعلل.

ج- المسلسل بالأئمة الحفاظ المتقنين، حيث لا يكون غريبا.

ينظر: ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي بن مُحمَّد، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، تح: نور الدين عتر، مطبعة الصباح دمشق سوريا، ط3، 1421/2000، (ص52-55).

² ابن الموصلي، مُحمَّد بن مُحمَّد بن عبد الكريم، مختصر الصواعق المرسلة على الجهميّة والمعطلّة، تح: سيد إبراهيم، دار الحديث القاهرة مصر، ط1، 1422/2001، (ص558).

³ ينظر: ابن الموصلي، المصدر نفسه، (ص590).

الفرع الثاني: الدليل على تقرير مضمون الضابط.

دَلَّ على مضمون هذا الضابط ما يلي:

1- قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا﴾ [الأحزاب: 36].

ووجه الدلالة أن الله أمر بالاستسلام لأمره وأمر رسوله ﷺ، وحذر من عصيانه وعصيان رسوله ﷺ، ولم يُفَرِّق في ذلك بين متواتر وآحاد.

وقوله: ﴿أَمْرًا﴾ نكرة في سياق الشرط، والنكرة في سياق الشرط نعم، كما هو مقرر عند الأصوليين¹، فقوله: ﴿أَمْرًا﴾ يعُمُّ كلَّ أمرٍ، سواءً أكان في الأحكام أم في العقيدة، ومنها باب الأسماء والصفات.

2- قوله تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ [الحشر: 7].

ووجه الدلالة أنَّ هذه الآية الكريمة دلَّت على وجوب الأخذ بما جاء به النبي ﷺ، والانتفاء عما نهي عنه، وهو شامل لما ثبت عن النبي ﷺ عن طريق التواتر، أو عن طريق الآحاد؛ إذ قوله: ﴿وَمَا آتَاكُمُ﴾ عام شامل لأخبار الآحاد والتواتر؛ فإن (ما) من ألفاظ العموم عند الأصوليين².

3- ما جاء عن النبي ﷺ أنه قال لمعاذ بن جبل رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «إِنَّكَ تَأْتِي قَوْمًا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ، فَادْعُهُمْ إِلَى شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّي رَسُولُ اللَّهِ، فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لِذَلِكَ، فَأَعْلِمُهُمْ أَنَّ اللَّهَ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ خَمْسَ صَلَوَاتٍ فِي كُلِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ، فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لِذَلِكَ، فَأَعْلِمُهُمْ أَنَّ اللَّهَ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ صَدَقَةً تُؤْخَذُ مِنْ أَعْيَانِهِمْ فَتُرَدُّ فِي فُقَرَائِهِمْ...»³.

¹ ينظر: ابن النجار، تقي الدين مُحمَّد بن أحمد، شرح الكوكب المنير، تح: مُحمَّد الزحيلي ونزيه حماد، مكتبة العبيكان الرياض السعودية، ط2، 1997/1418، (ج3/ص141).

² ينظر: ابن النجار، المصدر نفسه، (ج3/ص119-120).

³ أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب التَّوْحِيدِ، باب ما جاء في دُعَاءِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أُمَّتَهُ إِلَى تَوْحِيدِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى، (رقم: 7372)، ومسلم في صحيحه، كتاب الْإِيمَانِ، باب الدعاء إلى الشهادتين وشرائع الإسلام، (رقم: 19) واللفظ له، من حديث مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

ووجه الدلالة أَنَّ النبي ﷺ كان يبعث الآحاد من أصحابه إلى أطراف البلاد، لِيُعَلِّمُوا النَّاسَ أُمُورَ العقائد والأحكام، وَيُقيمُوا عليهم الحجة، كما أُرسل معاذًا في هذا الحديث، وأمره بتقديم الدعوة إلى العقيدة والتوحيد على أركان الإسلام، ولم يُنقل أن أحداً من أولئك الرُّسل اقتصر على تبليغ الأحكام العملية فقط، وهذا ممَّا يُؤكِّد ثبوت أمور العقيدة بخبر الواحد، وقيام الحجة به، ومن جملة أبواب العقيدة باب أسماء الله وصفاته¹.

الفرع الثالث: أمثلة تطبيقية على الضابط.

بناءً على ما سبق تحريره من حجية أخبار الآحاد في باب الأسماء والصفات، فسأذكر مثالين أولاهما في باب الأسماء، والثاني في باب الصفات، وبيانهما كما يلي:

المثال الأول: ما جاء عن هانئ بن يزيد رضي الله عنه أَنَّهُ لَمَّا وَقَدَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَعَ قَوْمِهِ سَمِعَهُمْ يَكُونُونَ بِأَيِّ الْحَكَمِ، فَدَعَاهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: «إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَكَمُ، وَإِلَيْهِ الْحَكَمُ، فَلِمَ تُكْنَى أَبَا الْحَكَمِ؟» فَقَالَ: إِنَّ قَوْمِي إِذَا اخْتَلَفُوا فِي شَيْءٍ أَتَوْنِي، فَحَكَمْتُ بَيْنَهُمْ فَرَضِي كِلَا الْفَرِيقَيْنِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَا أَحْسَنَ هَذَا، فَمَا لَكَ مِنَ الْوَلَدِ؟» قَالَ: لِي شُرَيْحٌ، وَمُسْلِمٌ، وَعَبْدُ اللَّهِ، قَالَ: «فَمَنْ أَكْبَرُهُمْ؟» قُلْتُ: شُرَيْحٌ، قَالَ: «فَأَنْتَ أَبُو شُرَيْحٍ»².

ففي خبر الآحاد هذا إثبات اسم من أسماء الله عز وجل، وهو الحكم، أي: الذي له الحكم الكوني والشرعي والجزائي³.

المثال الثاني: ما جاء عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: لَمَّا كَانَ يَوْمُ حُنَيْنٍ، آثَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْاسًا فِي الْقِسْمَةِ، فَأَعْطَى الْأَفْرَعَ بْنَ حَابِسٍ مِائَةً مِنَ الْإِبِلِ، وَأَعْطَى عُيَيْنَةَ مِثْلَ ذَلِكَ، وَأَعْطَى أَنْاسًا مِنْ أَشْرَافِ الْعَرَبِ فَأَثَرَهُمْ يَوْمَئِذٍ فِي الْقِسْمَةِ، قَالَ رَجُلٌ: وَاللَّهِ إِنَّ هَذِهِ الْقِسْمَةَ مَا

¹ ينظر: النجار، موافقة شيخ الإسلام، (ج1/226-228).

² أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الأدب، باب في تغيير الاسم القبيح، (رقم: 4955) واللفظ له، والنسائي في سننه، كتاب القضاء، إذا حكموا حكموا رجلا ورضوا به فحكم بينهم، (رقم: 20511)، من حديث هانئ بن يزيد رضي الله عنه، وصححه الألباني في صحيح الجامع، (رقم: 1845).

³ ينظر: السعدي، عبد الرحمن بن ناصر، فتح الرحيم الملك العلام في علم العقائد والتوحيد والأخلاق والأحكام المستنبطة من القرآن، دار الفضيلة الجزائرية، ط1، 1430/2009، (ص39).

عَدِلَ فِيهَا، وَمَا أُريدَ بِهَا وَجْهُ اللَّهِ، فَقُلْتُ: وَاللَّهِ لأُخْبِرَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَأَتَيْتُهُ، فَأَخْبَرْتُهُ، فَقَالَ: «فَمَنْ يَعْدِلُ إِذَا لَمْ يَعْدِلِ اللَّهُ وَرَسُولُهُ، رَحِمَ اللَّهُ مُوسَى، قَدْ أُودِيَ بِأَكْثَرِ مَنْ هَذَا فَصَبَرَ»¹.

ففي خبر الآحاد هذا إثبات صفة من صفات الله، وهي صفة العدل²، فهو سبحانه موصوف بالعدل في فعله، فأفعاله كلها جارية على سنن العدل والاستقامة، ليس فيها شائبة جَوْر أصلا، فهي دائرة كلها بين الفضل والرحمة، وبين العدل والحكمة³.

المطلب الرابع: قول الصحابي الذي له حكم الرفع حجة في باب الأسماء والصفات⁴.

الفرع الأول: توضيح الضابط.

هذا الضابط متفرع من الضابط الأول، إلا أنَّ مُوجب ذكره هو أنَّ متعلق الضابط الأول هو الكتاب والسنة، وقد يَعُزُّبُ عن بال الدارس لهذا الباب أنَّ أقوال الصحابة في بعض صورها ترتقي إلى درجة الاحتجاج، وهذه الأقوال تكون في أبواب متعددة من أبواب العقيدة، ومن جملة ذلك باب أسماء الله عز وجل وصفاته، فقول الصحابي الموقوف عليه له حالتان، وبيناكما كما يلي:

الحال الأولي: أن يكون ممَّا للرأي فيه مجال، فهذا لا يُعتبر حجة في هذا الباب.

الحال الثانية: أن يكون ممَّا لا مجال للرأي فيه، فهو في حكم المرفوع إلى النبي ﷺ، كالأخبار عن الأمور الماضية من بدء الخلق، وقصص الأنبياء، والملاحم والفتن والبعث وصفة الجنة والنار والأسماء والصفات، إلاَّ أنَّه يُستثنى من ذلك من عُرف من الصحابة بالنظر في الإسرائيليات كمسلمة أهل

¹ أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب فرض الخمس، باب ما كان النبي ﷺ يعطي المؤلفه قلوبهم وغيرهم من الخمس وغيره، (رقم: 3150)، من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

² ينظر: السقاف، صفات الله عز وجل الواردة في الكتاب والسنة، (ص268).

³ ينظر: هراس، مُجدد بن خليل، شرح القصيدة النونية لابن القيم، دار الكتب العلمية بيروت، ط2، 1415، (ج2/ص106).

⁴ ينظر: ابن حجر، نزهة النظر، (ص107)، السخاوي، شمس الدين مُجدد بن عبد الرحمن، فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، تح: علي حسين، مكتبة السنة مصر، ط1، 1424/2003، (ج1/ص156-157).

الكتاب، مثل: عبد الله بن سلام وغيره، وكعبد الله بن عمرو بن العاص، فمثل هذا لا يكون حكم ما يُخبر به من الأمور التي قدّمنا ذكرها الرّفْع لثبوت الاحتمال¹.

الفرع الثاني: الدليل على تقرير مضمون الضابط.

مما يدلُّ على مضمون هذا الضابط، أن قول الصحابي في هذه الحال، يُنزّل منزلة الحديث المرفوع، ولما كان الحديث المرفوع حُجة يُحتج به في العقائد، ومنه باب الأسماء والصفات، فقول الصحابي الذي له حكم الرفع له الحكم نفسه، فحُجتيه مُستمدة من حجية السنة النبوية.

الفرع الثالث: أمثلة تطبيقية على الضابط.

بناءً على ما سبق تقريره، فإنني سأذكر مثالين متعلّقين بأقوال الصحابة الموقوفة لفظاً المرفوعة حكماً، أحدهما متعلّق بباب الأسماء، وآخر متعلّق بباب الصفات، وبيانهما كما يلي:

المثال الأول:

أ- ما جاء عن ابن مسعود رضي الله عنه من طريق شقيق، قال: كان عبد الله إذا سعى في بطن الوادي قال: "ربِّ اغفر وارحم، إنَّك أنت الأعزُّ الأكرم"².

ب- ما جاء عن ابن عمر رضي الله عنه من طريق أبي إسحاق عنه، أنه كان يقول: "ربِّ اغفر وارحم وأنت الأعزُّ الأكرم"³.

ففي هذين الأثرين إثبات لاسم الله الأعزُّ، لأنَّ باب تسمية الله من الغيب الذي تعرّف الله به إلى عباده، ولا يمكن لأحد الخلق ولو كانوا صحابة رسول الله صلّى الله عليه وآله أن يُسمّوا الله بأيِّ اسمٍ دون استنادٍ إلى نصٍّ شرعيٍّ، ومما يُعزِّد ذلك اتفاقهما على هذا الذِّكر المخصوص بهاذين الاسمين المخصوصين، ولا يكون ذلك إلا عن طريق النبي صلّى الله عليه وآله⁴.

¹ ينظر: ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي بن مُحمَّد، النكت على كتاب ابن الصّلاح، تح: ربيع بن هادي عمير، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة، السعودية، ط1، 1984/1404، (ج2/ص531-533)، الشنقيطي، مُحمَّد الأمين بن مُحمَّد الجكني، مذكرة في أصول الفقه، مكتبة العلوم والحكم المدينة السعودية، ط5، 2001، (ص198).

² أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه، كتاب الحج، باب ما يقول الرجل في المسعى، (رقم: 15565).

³ أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه، كتاب الحج، باب ما يقول الرجل في المسعى، (رقم: 15570).

⁴ وقد ذكر اسم الله الأعز من الأسماء الحسنى كلُّ من: ابن حزم، والقرطبي، وابن الوزير. ينظر: التميمي، معتقد أهل السنّة والجماعة في أسماء الله الحسنى، (ص141).

المثال الثاني:

أ- ما جاء عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: "الكرسي موضع القدمين، والعرش لا يقدر أحد قدره"¹.

ب- ما جاء عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه أنه قال: "الكرسي موضع القدمين، وله أطيظ كأطيظ الرّحل"².

فهذان الأثران متعلّقان بأخبار غيبية لا مجال للرأي فيها، ولا يكون ذلك إلا بتوقيفٍ من رسول الله ﷺ، فالأثران يدلّان على إثبات الصفة الذاتية الخبرية (القدمين) على ما يليق بجلال الله وعظمته، دون تحريف ولا تعطيل، ودون تكيف ولا تمثيل³.

المطلب الخامس: الإجماع حجة في باب الأسماء والصفات⁴.

الفرع الأول: توضيح الضابط.

يُعتبر الإجماع مصدراً من مصادر التلقي عند أهل العلم، ويُعتبر أصلاً من أصولهم في الاستدلال والاحتجاج، لاسيما في أبواب الاعتقاد، ولذا ناسب ذكره بعد المصدر الأول وهو الكتاب والسنة، فيُحتجّ به في باب الأسماء والصفات نفياً وإثباتاً، وأُفرد ذكر الإجماع مع أنه في الأصل يكون مستنداً إلى دليل من الكتاب أو السنة، لأنّ الإجماع قد ينعقد مع عدم علمنا بالدليل الذي استند إليه

¹ أخرجه الحاكم في المستدرك، (رقم: 3116)، والبيهقي في الأسماء والصفات، (رقم: 758)، وقال ابن كثير: الصواب أنّه موقوف. ينظر: ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر، البداية والنهاية، تح: عبد الله التركي، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط1، 1418/1997 (ج1/ص23)، وقال الألباني: صحيح موقوف. ينظر: الألباني، محمد ناصر الدين، مختصر العلو للعلي العظيم، المكتب الإسلامي بيروت لبنان، ط2، 1412/1991، (ص102).

² أخرجه البيهقي في الأسماء والصفات، (رقم: 859)، وصحّح إسناده الحافظ ابن حجر. ينظر: ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد، فتح الباري في شرح صحيح البخاري، دار المعرفة بيروت لبنان، دط، 1379، (ج8/ص199)، وصحّحه أيضاً الألباني. ينظر: الألباني، مختصر العلو، (ص123).

³ ينظر: البراك، عبد الرحمن بن ناصر، توضيح مقاصد العقيدة الواسطية، دار التدمرية الرياض السعودية، ط1، 1427/2006، (ص173)، السقاف، صفات الله عزّ وجل الواردة في الكتاب والسنة، (ص190-192).

⁴ ينظر: الدارمي، الرد على الجهمية، (ص40)، ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله، جامع بيان العلم وفضله، تح: أبو الأشبال الزهيري دار ابن الجوزي السعودية، ط1، 1414/1994، (ج2/ص942)، الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد، العلو للعلي الغفار في إيضاح صحيح الأخبار وسقيمتها، تح: أشرف عبد المقصود، مكتبة أضواء السلف الرياض السعودية، ط1، 1416/1995، (ص179).

الإجماع، أو مع علمنا بضعف الدليل، ولهذا كان الإجماع حجة بنفسه، وأفرد ذكر الإجماع لعلّة أخرى وهي بيان تنوع طرق الاستدلال التي أثبتتها أهل العلم في باب الأسماء والصفات، فالإجماع دليل سمعي نقلي، يُضاف إلى النص فيعضّده ويُقويه، فهو من قبيل تضافر الأدلة على الحكم الواحد¹.

ويُنَبِّه إلى أن للإجماع شرطين حتى يُعتبر مصدرا للضوابط العقدية، وبیانهما فيما يلي:

أولاً: أن يكون المجمعون من أهل العلم المعتد بهم، فلا عبرة بمخالفة أهل الجهل أو البدعة.

ثانياً: أن يكون حاكي للإجماع، أو ناقله من العلماء الثقات الأثبات، الذين لم يُعرف عنهم التساهل في هذا الباب².

الفرع الثاني: الدليل على تقرير مضمون الضابط.

دَلَّ على مضمون هذا الضابط ما يلي:

1- قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء: 115].

ووجه الدلالة أن الله عز وجل توعّد على متابعة غير سبيل المؤمنين، كما توعّد على مُشَاقَّة الرسول ﷺ، فإذا حرّم الله اتباع غير سبيل المؤمنين، دَلَّ ذلك على وجوب اتباع سبيلهم، فيكون الإجماع حجة، وذلك شاملٌ لأبواب الأحكام والاعتقاد، ومن ذلك باب أسماء الله وصفاته، فإنّ قوله تعالى: ﴿وَيَتَّبِعْ﴾ معطوفٌ على قوله: ﴿يُشَاقِقِ﴾، وكلاهما في سياق الشرط، والراجح في علم أصول الفقه أنّ الفعل إذا كان في سياق الشرط فإنّه يُفيد العموم، فتكون الآية شاملةً لبابَي الأحكام والاعتقاد، ومن

¹ ينظر: خالد الجعيد وآخرون، المسائل العقدية التي حكى فيها ابن تيمية الإجماع - جمعا ودراسة -، دار الفضيلة السعودية، ط1، 2007/1428، (ص52)، عثمان علي حسن، مصادر الاستدلال على مسائل الاعتقاد، (ص61)، النجار، موافقة شيخ الإسلام، (ج1/289-291).

² ينظر: أسرار، القواعد العقدية عند أهل السنة والجماعة، (ص161).

جملة أبواب الاعتقاد باب أسماء الله وصفاته¹.

2- قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ [البقرة: 143].

ووجه الدلالة أن الله عز وجل وصف هذه الأمة بأنها وسط وجعلهم شهوداً، والوسط هم العدول الخيار، وفي هذا ثناء عليهم ومدح لهم، والعدول الخيار لا يتفقون على باطل، كما أن كونهم شهوداً يقتضي أن إجماعهم حجة²، يقول السعدي: "وفي الآية دليل على أن إجماع هذه الأمة حجة قاطعة، وأنهم معصومون عن الخطأ، لإطلاق قوله: ﴿وَسَطًا﴾، فلو قدر اتفاقهم على الخطأ، لم يكونوا وسطاً، إلا في بعض الأمور، ولقوله: ﴿وَلِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ﴾ يقتضي أنهم إذا شهدوا على حكم أن الله أحله أو حرمه أو أوجبه، فإنها معصومة في ذلك"³.

3- ماجاء عن النبي ﷺ أنه قال: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَجْمَعُ أُمَّتِي - أَوْ قَالَ أُمَّةَ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - عَلَى ضَلَالَةٍ أَبَدًا، وَيُدُّ اللَّهُ عَلَى الْجَمَاعَةِ»⁴.

ووجه الدلالة أن النبي ﷺ نفى جميع وجوه الضلالة عن مجموع الأمة، فيكون إجماع الأمة حجة يجب اتباعه، وقوله: «ضَلَالَةٌ»، نكرة في سياق النفي، فتعم مسائل الأحكام والاعتقاد، ومن ذلك مسائل باب الأسماء الحسنى والصفات العليا⁵.

¹ ينظر: البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي، أحكام القرآن للشافعي، تح: عبد الغني عبد الخالق، مكتبة الخانجي القاهرة، ط2، 1994/1414 (ج1/ص38-39)، الحموي، أحمد بن محمد مكي، غمز عيون البصائر في شرح الأشباه والنظائر، دار الكتب العلمية، ط1، 1985/1405، (ج2/ص148)، النملة، المهذب في علم أصول الفقه المقارن، (ج4/1512-1513)، النجار، موافقة شيخ الإسلام، (ج1/ص300-301).

² النجار، المرجع نفسه، (ج1/ص301).

³ السعدي، تيسير الكريم الرحمن، (ص70).

⁴ أخرجه الترمذي في جامعه، كتاب أبواب الفتن عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب ما جاء في لزوم الجماعة، (رقم: 2167)، والحاكم في المستدرک (رقم: 397)، من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، وصححه الألباني في تعليقه على جامع الترمذي، (رقم: 2167).

⁵ ينظر: النملة، المهذب في علم أصول الفقه المقارن، (ج4/1499-1502)، النجار، موافقة شيخ الإسلام، (ج1/ص302).

الفرع الثالث: أمثلة تطبيقية على الضابط.

لما تقرّر أنّ الإجماع حجة في باب الأسماء والصفات، فسأذكر مثالا متعلّقا بباب الأسماء، ومثالا متعلّقا بباب الصفات، وبيّناهما كما يلي:

المثال الأوّل:

قال أبو الحسن الأشعري: "اعلموا أرشدكم الله أنّ ممّا أجمعوا عليه رحمة الله عليهم على اعتقاده ممّا دعاهم النبي ﷺ إليه، ونبههم بما ذكرناه ... أنّه عزّ وجلّ ... له الأسماء الحسنى"¹.
فقد نقل أبو الحسن الأشعري الإجماع على إثبات الأسماء الحسنى، مع أنّ الدليل صحيح في هذا الباب، وذلك في قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ [الأعراف: 180]، فهو من تعضيد الأدلة بعضها ببعض.

المثال الثاني:

قال أبو الحسن الأشعري: "وأجمعوا على أنّ صفته عزّ وجلّ لا تشبه صفات المحدثين"².
فقد نقل أبو الحسن الأشعري الإجماع على عدم مشابهة صفات الله لصفات المخلوقين، مع أنّ الدليل صحيح في هذا الباب، وذلك في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: 11]، فهو من باب تضافر الأدلة على مدلول واحد.

¹ الأشعري، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن إسحاق، رسالة إلى أهل الثغر بباب الأبواب، تح: عبد الله شاکر الجنيدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة السعودية، دط، 1413، (ص118).

² الأشعري، المصدر نفسه، (ص122).

المبحث الثاني: الضوابط المتعلقة بمصادر التلقي والاستدلال التبعية.

مصادر التلقي والاستدلال التبعية هي الفطرة والعقل¹، وهي مصادر مكملّة وموافقة وتابعة للمصادر الأصلية، وفي هذا المبحث سأذكر جملة من الضوابط المتعلقة بها، مُبيّناً مايجوز استعماله من الأقيسة العقلية في حق الله وما لا يجوز استعماله، وذلك من خلال المطالب الآتية:

المطلب الأول: الفِطْرُ السَّليمة موافقة لما جاءت به الشريعة من إثبات أسماء الله وصفاته².

الفرع الأول: توضيح الضابط.

هذا الضَّابط يتضمَّن أصلاً عظيماً ومسألة مهمة، وهي أنَّ الفِطْرَةَ التي فطر الله عليها عباده موافقة لما جاءت به الشريعة، والمقصود بالفطرة هو: ما جَبَلَ الله عليه العباد من الإقرار به وبألوهيته وبأسمائه وصفاته، فالله فطر عباده على أمرين:

أولاً: الإقرار به ومعرفته.

ثانياً: محبته والخضوع له.

فليست المعرفة التي فطر عليها الناس معرفة مجرّدة، وإنما هي معرفة مستلزمة لعمل القلب، فيُحتجّ بالفطرة السليمة في باب الأسماء والصفات على سبيل الإجمال، فالشريعة مكملّة للفطرة السليمة موافقة لها فيما أثبتته³، يقول ابن تيمية: "الفطرة مكملّة للفطرة المنزّلة، فإنّ الفطرة تعلم الأمر مجملاً، والشريعة تفصّله وتبيّنه، وتشهد بما لا تستقلّ الفطرة به"⁴، "إنّ مثل الفطرة مع الشريعة مثل ضوء العين مع الشمس، والرسول بعثوا لتكميل الفطرة لا بتحويلها وتغييرها"⁵.

¹ ينظر: عثمان علي حسن، مصادر الاستدلال على مسائل الاعتقاد، (ص7)، أسرار، القواعد العقديّة عند أهل السنة والجماعة، (ص144-145).

² ينظر: عبد الله بن أحمد، السنة، (ص48)، ابن تيمية، درء تعارض العقل والنقل، (ج1/ص133)، الذهبي، شمس الدين مُجَدِّد بن أحمد، العرش، تح: مُجَدِّد بن خليفة التميمي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية المدينة النبوية السعودية، ط2، 1424/2003، (ج2/ص261).

³ ينظر: النجار، موافقة شيخ الإسلام، (ج1/ص307-309)، شرح قواعد الأسماء والصفات، (ص44).

⁴ ينظر: ابن تيمية، مجموع الفتاوى، (ج4/ص45).

⁵ النجار، موافقة شيخ الإسلام، (ج1/ص309).

فنفس الفطرة تستلزم الإقرار بالخالق ومحبته، وموجبات الفطرة ومقتضياتها تحصل شيئاً بعد شيء بشرطين وهما:

الشرط الأول: كمال الفطرة.

الشرط الثاني: سلامة الفطرة من المعارض¹.

والاحتجاج بالفطرة السليمة هو من باب تعدد وتنوع الأدلة التي أثبت بها العلماء باب الأسماء والصفات، وتنوع الأدلة في باب من الأبواب يدل على تأكيد صحة ما تضمنته من مسائل².

الفرع الثاني: الدليل على تقرير مضمون الضابط.

دلّ على مضمون هذا الضابط ما يلي:

1- ماجاء عن النبي ﷺ أنه قال: «مَا مِنْ مَوْلُودٍ إِلَّا يُولَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ، فَأَبَوَاهُ يُهَوِّدَانِهِ وَيُنَصِّرَانِهِ وَمُجَسَّسَانِهِ، كَمَا تُنْتَجُ الْبَهِيمَةُ بِهَيْمَةٍ جَمْعَاءَ، هَلْ تُحْسِنُونَ فِيهَا مِنْ جَدْعَاءَ؟»³.

ووجه الدلالة أنّ المراد بالفطرة في هذا الحديث هي فطرة الإسلام، وهذه الفطرة مقتضية وموجبة لدين الإسلام، ولمعرفة الخالق ومعرفة أسمائه وصفاته والإقرار به؛ فكل مولود مجبول على إدراك صفات الله على وجه الإجمال، والشرعية جاءت مكاملة لهذه الفطرة، وليس المراد به أنه حين ولدته أمه يكون عارفاً بالله موحداً له، بحيث يعقل ذلك، فإن الله يقول: ﴿وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا﴾ [النحل: 78]، ومعلوم بالاضطرار أن الطفل ليس عنده معرفة بهذا الأمر، ولكن

¹ ينظر: ابن تيمية، درء تعارض العقل والنقل، (ج8/ص383)، النجار، شرح قواعد الأسماء والصفات، (ص44).

² ينظر: النجار، موافقة شيخ الإسلام، (ج1/ص312).

³ قوله: (كَمَا تُنْتَجُ) هُوَ بِضَمِّ التَّاءِ الْأُولَى وَفَتْحِ الثَّانِيَةِ، وَمَعْنَاهُ: كَمَا تَلِدُ الْبَهِيمَةُ بِهَيْمَةٍ، (جَمْعَاءَ) بِالْمَدِّ أَيُّ: مُجْتَمِعَةً الْأَعْضَاءِ سَلِيمَةً مِنْ نَقْصٍ لَا تُوجَدُ فِيهَا، وقوله: (جَدْعَاءَ) بِالْمَدِّ، وَهِيَ مَقْطُوعَةُ الْأُذُنِ أَوْ غَيْرَهَا مِنَ الْأَعْضَاءِ، وَمَعْنَاهُ: أَنَّ الْبَهِيمَةَ تَلِدُ الْبَهِيمَةَ كَامِلَةً الْأَعْضَاءَ لَا نَقْصَ فِيهَا وَإِنَّمَا يَحْدُثُ فِيهَا الْجُدْعُ وَالنَّقْصُ بَعْدَ وِلَادَتِهَا. ينظر: النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، (ج16/ص209).

⁴ أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الجنائز، باب إذا أسلم الصبي فمات هل يصلى عليه؟ وهل يعرض على الصبي الإسلام، (رقم: 1359)، ومسلم في صحيحه، كتاب القدر، باب معنى كل مولود يولد على الفطرة، وحكم موتى أطفال وأطفال المسلمين، (رقم: 2658)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

ولادته على الفطرة تقتضي أن الفطرة تقتضي ذلك، وتستوجب بحسبها، فكلما حصل فيه قوة العلم والإرادة، حصل من معرفتها برها، ومحبتها له، ما يناسب ذلك¹.

2- ماجاء عن مُعَاوِيَةَ بْنِ الْحَكَمِ السُّلَمِيِّ قَالَ: وَكَأَنِّي لِي جَارِيَةٌ تَزْعَى عَنَّمَا لِي قَبْلَ أَحَدٍ وَالْجَوَانِيَّةُ²، فَاطْلَعْتُ ذَاتَ يَوْمٍ فَإِذَا الدَّيْبُ قَدْ ذَهَبَ بِشَاةٍ مِنْ غَنَمِهَا، وَأَنَا رَجُلٌ مِنْ بَنِي آدَمَ، آسَفُ كَمَا يَأْسِفُونَ، لِكَيْتِي صَكَكْتُهَا صَكَّةً، فَأَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَعَظَمَ ذَلِكَ عَلَيَّ، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَفَلَا أُعْتِقُهَا؟ قَالَ: «أَتَيْتَنِي بِهَا» فَأَتَيْتُهُ بِهَا، فَقَالَ لَهَا: «أَيْنَ اللَّهُ؟» قَالَتْ: فِي السَّمَاءِ، قَالَ: «مَنْ أَنَا؟» قَالَتْ: أَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ، قَالَ: «أُعْتِقُهَا، فَإِنَّهَا مُؤَمَّنَةٌ»³.

"ووجه الدلالة أن النبي ﷺ أقر الجارية وشهد لها بالإيمان لما أخبرته بالفطرة التي فطر الله عليها عباده عند سؤاله ﷺ لها بقوله: «أَيْنَ اللَّهُ؟»، فأجابت: فِي السَّمَاءِ"⁴.

الفرع الثالث: أمثلة تطبيقية على الضابط.

المثال الأول: سأذكر مثالا لما تدركه الفطرة السليمة من إثبات بعض صفات الله، وبيان ذلك فيما يلي:

الفطرة السليمة تدرك صفة علو الله -عز وجل- على خلقه، ولذا تجد الناس إذا أصابهم كرب رفعوا رؤوسهم إلى خالقهم يسألونه رفعه عنهم، يقول ابن قتيبة: "وأما قوله: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾ [فاطر: 10] وكيف يصعد إليه شيء هو معه، أو يُرفع إليه عمل وهو عنده، وكيف تعرج الملائكة والروح إليه يوم القيامة؟... ولو أن هؤلاء رجعوا إلى فاطرهم، وما زكيت عليه خلقتهم من معرفة الخالق سبحانه، لعلموا أن الله هو العلي وهو الأعلى، وهو بالمكان الرفيع، وأن القلوب عند الذكر تسمو نحوه، والأيدي تُرفع بالدعاء إليه... والأمم كلها عربيها

¹ ينظر: ابن تيمية، درء تعارض العقل والنقل، (ج8/ص460-461)، النجار، موافقة شيخ الإسلام، (ج1/ص324-325).

² الْجَوَانِيَّةُ: مَوْضِعٌ بِقُرْبِ أَحَدٍ فِي شِمَالِي الْمَدِينَةِ. ينظر: النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، (ج5/ص23).

³ أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب تحريم الكلام في الصلاة، ونسخ ما كان من إباحته (رقم:

537)، من حديث مُعَاوِيَةَ بْنِ الْحَكَمِ السُّلَمِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

⁴ النجار، موافقة شيخ الإسلام، (ج1/ص326).

وعجميها تقول: إنّ الله في السماء ما تُرِكَت على فطرها"¹، ويقول ابن عبد البر: "ومن الحجّة أيضا في أنّه فوق السماوات السبع: أنّ الموحدين أجمعين من العرب والعجم إذا كرمهم أمر أو نزلت بهم شدة، رفعوا وجوههم إلى السماء يستغيثون ربهم تبارك وتعالى، وهذا أشهر وأعرف عند الخاصة والعامة من أن يُحتاج فيه إلى أكثر من حكايته، لأنّه اضطرار لم يؤنّبهم عليه أحد، ولا أنكره عليهم مسلم"².

المثال الثاني: سأذكر مثالا لما لا تُدرّكه الفطرة السليمة من إثبات بعض صفات الله، بل إثباتها يكون بالنص، وبيان ذلك فيما يلي:

صفة الاستواء على العرش صفة فعلية خبرية لله عزّ وجل قد دلّت عليها النصوص الشرعية، كقوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه:5]، وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ [الأعراف:54، يونس:03، الرعد:02، السجدة:04، الحديد:04]، ومعنى الاستواء على العرش: العلو والارتفاع عليه بما يليق بجلال الله عز وجل وعظمته⁽³⁾، وهذه الصفة لا تدركها الفطرة، فلا سبيل إلى معرفتها إلاّ بالنصوص الشرعية، فالفطرة تدرك علو الله - كما سبق - لكنّها لا تُدرك هذا الاستواء الخاصّ على العرش، ولذا تأتي الشريعة لتكميل وتتميم الفطرة، لا لتحويلها وتغييرها⁴.

¹ ابن قتيبة، أبو مُجَدِّد عبد الله بن مسلم، تأويل مختلف الحديث، المكتب الاسلامي بيروت لبنان، ط2، 1999/1419، (ص 394-395).

² ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، تح: مصطفى العلوي ومُجَدِّد البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، دط، 1387، (ج7/ص134).

³ ينظر: السقاف، صفات الله عزّ وجل الواردة في الكتاب والسنة، (ص63-64).

⁴ ينظر: النجار، موافقة شيخ الإسلام، (ج1/ص310).

المطلب الثاني: التّقل الصحيح في باب الأسماء والصفات موافقٌ للعقل الصريح¹.

الفرع الأوّل: توضيح الضابط.

مضمون هذا الضابط هو ثبوت موافقة وعدم تعارض النقل الصحيح في باب الأسماء والصفات للعقل الصريح، فالعقل مع النقل شاهد ومصدّق له فيما أدركه وما لم يدركه لعجزه وقصوره، فإنّه لا يمنعه ولا يحيله، والمراد بالنقل الصحيح: هو القول الصّادر من المعصوم الذي لا يجوز أن يكون في خبره كذب لا عمداً ولا خطأ.

والمراد بالعقل الصريح هو ما كانت مقدّماته صحيحة، وعلامته متابعه ما جاءت به الرسل عن الله ﷻ².

على أنّ العقل عند العلماء صفة، وهو يتناول أربعة معانٍ:

- 1- العلوم الضرورية: وهي التي تشمل جميع العقلاء كالعلم بالممكنات والواجبات والممتنعات.
- 2- العلوم المكتسبة: وهي التي تحصل بالنظر والاستدلال، وهي التي تدعو الإنسان إلى فهم ما ينفعه، وترك ما يضرّه.
- 3- العمل بموجب تلك العلوم: فالعقل لا يُسمّى به مجرّد العلم الذي لم يعمل به صاحبه، ولا يسمّى به أيضاً العمل بلا علم، بل لا بدّ من اجتماع الأمرين.

¹ ينظر: الطبري، مُجَدِّد بن جرير بن يزيد، التبصير في معالم الدين، تح: علي بن عبد العزيز الشبل، دار العاصمة السعودية ط1، 1996/1416، (ص210-211)، الآجري، الشريعة، (ج3/ص1081)، السجزي، عبيد الله بن سعيد بن حاتم الوائلي، رسالة السجزي إلى أهل زبيد في الرد على من أنكر الحرف والصوت، تح: مُجَدِّد باكريم با عبد الله، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية المدينة المنورة السعودية، ط2، 2002/1423، (ص216)، الأصبهاني، إسماعيل بن مُجَدِّد بن الفضل (قوام السنة)، الحجة في بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السنة والجماعة، تح: مُجَدِّد بن ربيع، دار الراية الرياض السعودية، ط2، 1999/1419، (ج2/ص549).

² ينظر: النجار، موافقة شيخ الإسلام، (ج1/ص375-382).

4- نفس الغريزة التي في الإنسان التي بها يعلم ويُميز ويقصد المنافع دون المضار: وهذه الغريزة ثابتة عند جمهور العقلاء، كما أنّ في العين قوّة بها يبصر، وفي اللسان قوّة بها يذوق، وفي الجلد قوّة بها يلمس¹.

وبناءً على ما سبق تقريره فتوهم التعارض بين النقل والعقل مبني على مقدمات:

المقدّمة الأولى: أن يكون المعقول غير صريح.

المقدّمة الثانية: أن يكون المنقول غير صحيح.

المقدّمة الثالثة: أن يكون المنقول صحيحاً، لكنّ الخطأ من جهة الاستدلال²، وبيان أمثلتها في الفرع الثالث.

الفرع الثاني: الدليل على تقرير مضمون الضابط.

دلّ على مضمون هذا الضابط ما يلي:

1- قال تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا أَوْ آذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ﴾ [الحج: 46].

2- قال تعالى: ﴿وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ هُوَ الْحَقُّ وَيَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ﴾ [سبأ: 6].

ووجه الدلالة أن الله ﷻ أخبر في كتابه بمبادل على أن كلاً من العقل والنقل يوجب النجاة، فقد جمع الله بينهما، وأقام بهما حجته على عباده فيمتنع التعارض بينهما، ومن جملة ذلك باب الأسماء والصفات³.

¹ ينظر: ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم، بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية أهل الإلحاد من القائلين بالحلل والالتحاد، تح: موسى بن سليمان الدرويش، مكتبة العلوم والحكم المدينة السعودية، ط1، 1422/2001، (ص260)، مجموع الفتاوى، (ج9/ص286)، النجار، موافقة شيخ الإسلام، (ج1/ص376-377)، عثمان علي حسن، مصادر الاستدلال على مسائل الاعتقاد، (ص63).

² ينظر: النجار، شرح قواعد الأسماء والصفات، (ص68)، موافقة شيخ الإسلام، (ج1/ص382-384).

³ ينظر: ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام، جامع المسائل (المجموعة الخامسة)، تح: محمد عزيز شمس، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع مكة السعودية، ط1، 1424، (ص228-229)، النجار، موافقة شيخ الإسلام، (ج3/ص404-405).

3- قال تعالى: ﴿الْمَيَاتُكُمْ نَذِيرٌ﴾^(٨) قَالُوا بَلَىٰ قَدْ جَاءَنَا نَذِيرٌ فَكَذَّبْنَا وَقُلْنَا مَا نَزَّلَ اللَّهُ مِن شَيْءٍ إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا فِي ضَلَالٍ كَبِيرٍ ﴿٩﴾ وَقَالُوا لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ السَّعِيرِ ﴿١٠﴾ فَأَعْتَرَفُوا بِذَنبِهِمْ فَسُحْقًا لِأَصْحَابِ السَّعِيرِ ﴿١١﴾ [الملك: 8-11].

ووجه الدلالة أن الله أخبر في هذا الآيات عن أهل النار أنهم لما قيل لهم: ﴿الْمَيَاتُكُمْ نَذِيرٌ﴾، قالوا: ﴿لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ السَّعِيرِ﴾^(١٠) فَأَعْتَرَفُوا بِذَنبِهِمْ فَسُحْقًا لِأَصْحَابِ السَّعِيرِ، فدلّ على أن سبب تكذيبهم للرسول واستحقاقهم العذاب كونهم لا يعقلون، وأنهم لوعقلوا لصدّقوا الرسول، وذلك لأن الأدلة العقلية لا يكون الناظر فيها قد أعطاهم حقها حتى تدله على صدق الرسول، فالأدلة العقلية والسمعية متلازمة ليس بينها تنازع ولا تعارض، ومن جملة ذلك باب الأسماء الحسنى والصفات العليا¹.

4- قال تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ﴾ [الحديد: 25].

ووجه الدلالة أن الله ﷻ أنزل الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط، والمراد بالميزان هو القياس العقلي الصحيح، ولذا يمتنع التعارض بين الميزان العقلي والكتاب لتطابقهما، لأن كلاً منهما منزل من عند الله جل وعلا².

الفرع الثالث: أمثلة تطبيقية على الضابط.

النقل الصحيح لا يعارض العقل الصريح، وتوهم التعارض بين العقل والنقل مبني على مقدّمات، وبيان أمثلتها كما يلي:

¹ ينظر: ابن تيمية، المصدر نفسه، (ص 289-290)، النجار، المرجع نفسه، (ج 3/ص 404-405).

² ينظر: ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام، جامع الرسائل، تح: مُجَدِّد رشاد سالم، دار العطاء الرياض السعودية، ط 1، 2001/1422، (ج 2/ص 99)، النجار، المرجع نفسه، (ج 3/ص 406).

المقدمة الأولى: أن يكون المعقول غير صريح، ومثال ذلك فيما يلي:

من احتجّ بالعقل على إنكار الصفات مدّعيًا أنّه يلزم من إثباتها تعدد القدماء، فقد احتجّ بعقل غير صريح، بل لا يجوز في العقل وجود ذات مجردة عن الصفات، فعلم من ذلك أنّ قولهم: إنّ إثبات الصفات يستلزم تعدّد القدماء، مبني على مقدمة باطلة، وهي أنّ الصفات قائمة بذاتها مباينة للموصوف، وأنّ أخصّ أوصاف الإله القِدَم، وعليه عندهم فمن أثبت لله صفة قديمة فقد جعل له شريكًا يماثله في القِدَم¹، فهذا الاستدلال العقلي الذي يقتضي نفي الصفات مطلقًا استدلال غير صريح، بل هو فاسد، ولا تُعارضُ به النصوص الشرعيّة الكثيرة الدّالة على إثبات صفات الجلال لله عزّ وجلّ.

المقدمة الثانية: أن يكون المنقول غير صحيح، وبالتالي يمكن أن يعارضه العقل الصريح، ومثال ذلك كما يلي:

ما روي مكدوبا عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قيل: يا رسول الله، ممّ ربُّنا؟ فقال: "مِنْ مَاءٍ مَرُورٍ لَا مِنْ الْأَرْضِ وَلَا مِنْ السَّمَاءِ، خَلَقَ خَيْلًا فَأَجْرَاهَا فَعَرَقَتْ فَخَلَقَ نَفْسَهُ مِنْ ذَلِكَ الْعَرَقِ"².

قال ابن الجوزي: "هذا حديث لا يُشكُّ في وضعه، وما وضع مثل هذا مسلم، وإنّه لمن أركّ الموضوعات وأدبرها؛ إذ هو مستحيل، لأنّ الخالق لا يخلق نفسه"³.

فهذا الحديث وشبهه من الأحاديث الموضوعية لا يقال إنّه يعارض العقل، لأنّه لا اعتداد به ابتداءً.

¹ ينظر: ابن تيمية، تقي الدين أحمد بن عبد الحلیم، بيان تلبیس الجهمیة فی تأسيس بدعهم الكلامیة، تح: مجموعة من المحققين، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ط1، 1426، (ج3/ص94)، مجموع الفتاوى، (ج5/ص243)، الخميس، مُجَدِّد بن عبد الرحمن، شرح الرسالة التدمريّة، دار أطلس الخضراء، دط، 2000/1425، (ص325)، النجار: المرجع نفسه، (ج1/ص383).

² أخرجه ابن الجوزي في الموضوعات، كتاب التّوحيد، باب في أنّ الله عزوجل قديم، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

³ ابن الجوزي، جمال الدين عبد الرحمان بن علي، الموضوعات، تح: عبد الرحمان عثمان، المكتبة السلفيّة المدينة السعديّة، ط1، 1966/1386، (ج1/ص105).

المقدِّمة الثالثة: أن يكون المنقول صحيحاً، لكن الخطأ من جهة الاستدلال، ومثال ذلك كما يلي: ما جاء عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «إِنَّ قُلُوبَ بَنِي آدَمَ كُلَّهَا بَيْنَ إصْبَعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ، كَقَلْبٍ وَاحِدٍ، يُصَرِّفُهُ حَيْثُ يَشَاءُ» ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «اللَّهُمَّ مُصَرِّفَ الْقُلُوبِ صَرِّفْ قُلُوبَنَا عَلَى طَاعَتِكَ»¹.

فمن قال إنَّ هذا الحديث مخالف لدلالة العقل، لأنَّه يقتضي المماسَّة وهذا يوهم الحلول، ويظنُّ أنَّ هذا هو ظاهر النصِّ، فهذا لم يفهم معنى الحديث، فغلطه من جهة الاستدلال، فإنَّ هذا الحديث على ظاهره، ولا يلزم من كون قلوب بني آدم بين إصبعين من أصابع الرحمن أن تكون مماسَّة لها، فهذا السحاب مثلاً مسخر بين السماء والأرض، من غير مماسَّة لأحدهما، ويقال: بدر بين مكَّة والمدينة مع تباعد بينهما، فقلوب بني آدم بين إصبعين من أصابع الرحمن ولا يلزم من ذلك مماسَّة ولا حلول².
المطلب الثالث: دلالة الأثر على المؤثِّر حجة في باب الأسماء والصفات³.

الفرع الأوَّل: توضيح الضابط.

هذا الضابط من الضوابط العقلية، ومعناه الاستدلال بما أعطى الله عزَّ وجل مخلوقاته من صفات الكمال على ما يجب له سبحانه من صفات الكمال؛ إذ إنَّ معطي الكمال أحقُّ به، فالَّذي جعل غيره كاملاً هو أحقُّ بالكمال منه، بل إنَّ كلَّ كمال في المخلوق فمن أثر كماله سبحانه، فإنَّه يمتنع أن يكون كماله جلَّ وعلا قد استفاده من مخلوقاته، لأنَّ الذي جعل غيره كاملاً هو أحقُّ بالكمال منه. كما يمتنع أيضاً أن يكون كماله قد استفاده من مساوٍ له، لأنَّه يلزم أن يكون كل منهما أكمل من الآخر وهذا ممتنع، فإنَّ كون هذا أكمل يقتضي أنَّ هذا أفضل من هذا، وهذا أفضل من هذا، وفصل أحدهما يمنع مساواة الآخر له.

¹ أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب القدر، باب تصريف الله تعالى القلوب كيف يشاء، (رقم: 2654)، من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه.

² ينظر: ابن تيمية، مجموع الفتاوى، (ج3/ص45)، ابن عثيمين، القواعد المثلى، (ص99)، النجار، موافقة شيخ الإسلام، (ج1/ص385).

³ الدارمي، الرد على الجهمية، (ص155)، ابن تيمية، مجموع الفتاوى، (ج16/ص357).

كما يمتنع أيضا أن يكون كل من الخالق والمخلوق قد استفادا صفات الكمال من غيرهما؛ إذ يلزم من هذا أن يكون معطي الكمال هو الرب، والآخر المكتسب للصفات عبده¹.

ولا يُعترض على هذا الضابط بقولهم: من جعل غيره ظلما أو كاذبا فهو أيضا ظالم كاذب، فإنّ هذا باطل لأنّه ليس كل من جعل غيره على صفة -أي صفة كانت- كان متّصفا بها، بل من جعل غيره على صفة من صفات الكمال فهو أولى باتصافه بصفة الكمال من مفعوله، فمدار هذا الضابط الاستدلال بالأثر على المؤثر على صفات الكمال، وأمّا صفات النقص فلا يلزم إذا جعل الجاعل غيره ناقصا أن يكون هو ناقصا، فالقادر يُقدّر أن يُعجز غيره ولا يكون عاجزا، والحَيّ يمكن أن يقتل غيره ويُميتّه ولا يكون ميتا، والعالم يمكن أن يُجهّل غيره ولا يكون جاهلا، والسميع والبصير والناطق يمكن أن يُعمي غيره ويُصمّه ويُخرسه ولا يكون هو كذلك، فلا يلزم حينئذ أنّ من جعل غيره ظلما وكاذبا أن يكون ظلما وكاذبا، لأنّ هذه صفات نقص².

الفرع الثاني: الدليل على تقرير مضمون الضابط.

دلّ على مضمون هذا الضابط ما يلي:

1- قال تعالى: ﴿فَأَمَّا عَادٌ فَاسْتَكْبَرُوا فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَقَالُوا مَنْ أَشَدُّ مِنْهُ قُوَّةٌ أَوْ لَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَهُمْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُمْ قُوَّةً وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يَجْحَدُونَ﴾ [فصلت: 15].

ووجه الدلالة أن الله عزوجل أخبر عن قوم عاد أنهم أعجبته قوتهم، فاستكبروا في الأرض، وقالوا من أشد منا قوة، فرد الله عليهم بأن الذي خلقهم وأعطاهم هذه القوة أحق بكمال القوة منهم، فمعطي الكمال أحق به.

¹ ينظر: ابن تيمية، المصدر نفسه، (ج6/ص77-79)، النجار، المرجع نفسه، (ج1/ص361-362).

² ينظر: ابن تيمية، المصدر نفسه، (ج16/ص449-450)، النجار، المرجع نفسه، (ج1/ص363).

2- ما جاء عن أبي مسعود الأنصاري رضي الله عنه قال: كُنْتُ أَضْرِبُ غُلَامًا لِي، فَسَمِعْتُ مِنْ حَلْفِي صَوْتًا: «اعْلَمْ، أَبَا مَسْعُودٍ، اللَّهُ أَقْدَرُ عَلَيْكَ مِنْكَ عَلَيْهِ»، فَالْتَفَتُ فَإِذَا هُوَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هُوَ خُرٌّ لَوَجْهِ اللَّهِ، فَقَالَ: «أَمَّا لَوْ لَمْ تَفْعَلْ لَلْفَحْتِكَ النَّارُ»، أَوْ «لَمَسْتِكَ النَّارُ»¹. ووجه الدلالة أن النبي صلى الله عليه وسلم أخبر أن الله هو الذي أعطى القدرة لأبي مسعود رضي الله عنه فالله أحق بها، فيكون الحديث قد دلّ على إثبات القدرة لله عز وجل عن طريق الاستدلال بالأثر على المؤثر، وذلك أن معطي الكمال أحق به².

الفرع الثالث: أمثلة تطبيقية على الضابط.

سأذكر أمثلة لبعض صفات الجلال والجمال، وبيانها كالاتي:

الأمثلة الأولى: عند النظر في صفات الخلق، نجد جملة من الصفات المشتركة بينهم كالعلم والسمع والبصر، وهذه الصفات صفات كمال، وإذا كان الله عز وجل هو الذي وهبهم وأعطاهم هذه الصفات فهو أحق بها؛ لأن معطي الكمال أحق به، ومن جعل غيره كاملاً فهو أحق بالكمال منه، ولذا فرينا موصوف بصفات الجلال هذه على ما يليق به تبارك وتعالى.

الأمثلة الثانية: عند النظر في صفات الخلق، نجد بعض الصفات التي اتصف بها بعضهم كالجمال والكرم والحكمة، وهذه الصفات صفات كمال، وإذا كان الله عز وجل هو الذي وهبهم وأعطاهم هذه الصفات فهو أحق بها؛ لأن معطي الكمال أحق به، ومن جعل غيره كاملاً فهو أحق بالكمال منه، ولذا فرينا موصوف بصفات الجمال هذه على ما يليق به تبارك وتعالى.

¹ أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب صحبة المماليك وكفارة من لطم عبده، (رقم: 1659)، من حديث أبي مسعود البدري رضي الله عنه.

² ينظر: ابن تيمية، مجموع الفتاوى، (ج16/ص357)، النجار، موافقة شيخ الإسلام، (ج1/ص368-369).

المطلب الرابع: يُحتج بقياس الأولى في باب الأسماء والصفات¹.

الفرع الأول: توضيح الضابط.

هذا الضابط من الضوابط العقلية، ومضمونه أنّ كل ما اتّصف به المخلوق من صفات كمال لا نقص فيها فالخالق أولى بها، وكل ما ينزه عنه المخلوق من صفات نقص لا كمال فيها فالخالق أولى بالتّزّه عنها²، وهذا الضابط له تعلّق بالضابط الثاني من ضوابط الاستدلال المتعلقة بالمصادر الأصلية، وهو الاقتصار على النص الشرعي نفياً وإثباتاً في باب الأسماء والصفات لأنّه يشترط في الكمال أن يكون قد دلّ عليه النقل، فإفراد هذا الضابط هو من باب التنوّع في الاستدلال تأييداً وتعظيماً، فقياس الأولى لا بد فيه من طرفين أحدهما أعلى من الآخر، وهما يشتركان في معنى، فإذا ثبت في الأدنى كان ثبوته في الأعلى من باب أولى، فالمخلوق إذا اتّصف بصفات الكمال التي لا نقص فيها فالخالق أولى أن يتّصف بها، لأنّ الخالق الواجب الوجود أكمل من المخلوق المحدث الممكن الوجود، فلو لم يتّصف الخالق بصفات الكمال لكانت مخلوقاته أكمل منه، وكذلك لو لم يتّصف بصفات الكمال لاتّصف بصفات النقص، ولهذا صار الكمال الجائز في حقّ المخلوق واجباً في حقّه جلّ وعلا.

والمراد بالكمال الذي لا نقص فيه هو الكمال المطلق، أعني: الكمال للموجود من حيث هو موجود، لا أن يكون كاملاً لنوع من الموجودات دون نوع³. ومن الطرق التي يعرف بها ذلك: أن يُقدّر موجودان أحدهما متّصف بهذا النوع من الكمالات والآخر بنقيضه، فإنّه يظهر من ذلك أيهما أكمل⁴.

فلا بد في الكمال الثابت بقياس الأولى من اعتبار أمور:

أ- أن يكون الكمال وجوديّاً؛ إذ لا كمال في العدم المحض.

¹ ينظر: أحمد بن محمد بن حنبل، أبو عبد الله الشيباني، الرد على الجهمية والزنادقة، تح: صبري شاهين، دار الثبات للنشر والتوزيع، ط1، دت، (ص122)، ابن قتيبة، تأويل مختلف الحديث، (ص393-394)، ابن بطة، الإبانة الكبرى، (ج7/ص146).

² ينظر: ابن تيمية، مجموع الفتاوى، (ج1/ص48)، النجار، موافقة شيخ الإسلام، (ج1/ص329).

³ ينظر: النجار، شرح قواعد الأسماء والصفات، (ص56)، موافقة شيخ الإسلام، (ج1/ص334).

⁴ ينظر: ابن تيمية، مجموع الفتاوى، (ج6/ص140).

ب- أن يكون الكمال ممكن الوجود في خارج الذهن، إذ ما ليس كذلك فهو في حكم العدم؛ إذ المجردات العقلية لا وجود لها في الخارج.

ج- أن يكون غير مستلزم للعدم، فإن استلزمه لم يوصف به كالنوم فإنه مستلزم لعدم الحياة.

د- أن لا يكون فيه نقص بوجه من الوجوه، فإن كان فيه نقص لم ينسب إلى رب العالمين¹.

ولا يردُّ على هذا الضابط أنَّ المخلوق ناقص فكيف يتَّصف بصفات الكمال المطلق؟ وهل كمالُ اتَّصف به المخلوق يتَّصف به الخالقُ تبارك وتعالى؟ والجواب: أنَّ مدار هذا الضابط على الصِّفة من حيث هي، أي: الكمال الذاتي المطلق للصفة، فكونها صفات كمال لا باعتبار إضافتها للمخلوق، وإنما كانت صفات كمال باعتبار نفسها، فهي صفة كمال قبل أن يتَّصف بها المخلوق كصفة السمع والبصر من حيث هما صفتا كمال من غير إضافتهما للمخلوق، بخلاف الصفات التي تكون نقصا في ذاتها، ولكن المخلوق يكمل بها، فهذه الصفات لا يتَّصف بها الخالق بأي حال من الأحوال كالأكل والشرب فكماهما نسبي وليس كمالا ذاتيا، فهما صفتا نقص في ذاتهما، ولكن المخلوق يكمل بهما، لأنَّ بهما قوامه، ولذلك كان الذي لا يشتهي الأكل والشرب مريضا غير صحيح، فهما صفتا نقص باعتبار وكمال باعتبار آخر، ولذا فبحث هذا الضابط يتمحور حول الكمال الذاتي، وليس حول كمال المخلوق، فهذا الكمال الذاتي كصفة السمع أو البصر إذا اتَّصف به المخلوق مع نقصه فالخالق أحقُّ به.

ومن وجه آخر فاتَّصفه به يناسب ذاته فيلحقه النقص، ومثال ذلك: السمع مع أنَّه كمال ذاتي إلا أنَّه عندما اتَّصف به المخلوق لحقه النقص الذي لحق المخلوق، فهو يسمع القريب دون البعيد، وقسَّ على ذلك باقي صفات الكمال الذاتي، فالكمال الذاتي إذا لحق الناقص كان مناسبا لنقصه، وإذا لحق الكامل كان مناسبا لكماله².

¹ ينظر: ابن تيمية، المصدر نفسه، (ج6/ص85)، البريكاني، القواعد الكلية للأسماء والصفات عند السلف، (ص293-294).

² ينظر: النجار، شرح قواعد الأسماء والصفات، (ص57-58)، الجهني، مُجَدِّد بن عبد الرحمن، المقارنة بين المثل الأعلى وبين قياس الأولى في حقه سبحانه، مجلَّة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة والدراسات الإسلامية السعودية، العدد(45)، ذو القعدة 1429، (ص141).

ثمَّ إنَّ القول في تنزيه الله عن النقائص كالقول في إثبات الكمال، فكل ما تنزه عنه المخلوق من صفات النقص التي لا كمال فيها فالخالق أولى بالتنزه عنها.

والمقصود بعبارة: (لا كمال فيها) أنها صفة كاشفة، فهي تبين أن المراد بالنقص هو النقص المطلق، بخلاف ما يكون كاملاً في حق الخالق نقصاً في حق المخلوق كصفة التكبر، فالتكبر من حيث هو صفة كمال وليس نقصاً، ولهذا اتّصف الله عزّ وجل به، لكنه باعتبار إضافته للمخلوق نقص، لأنّ حال المخلوق حقيرة لا يناسبها التكبر فكان نقصاً في حقّه، فمدار الضابط من هذا الوجه على النقص المطلق الذاتي من حيث هو كالظلم والموت وغيرهما، وتجرّد الإشارة إلى أمرين:

- 1- أنّ هذا النوع من القياس هو وحده المستعمل في حق الله تبارك وتعالى دون سائر الأقيسة.
- 2- أنّ الفرق بين الضابط السابق وهذا الضابط، أنّ الضابط السابق استدلال بالأثر على المؤثر، وتعليله: أن من جعل غيره كاملاً، فلا بد أن يكون هو كاملاً؛ لأنّ معطي الكمال أحق به. وأما هذا الضابط، فتعليله: إذا اتّصف المخلوق بالكمال، فالخالق أولى به لأنّه أكمل، فالواجب أحقّ بالكمال من الممكن¹.

الفرع الثاني: الدليل على تقرير مضمون الضابط.

دلّ على مضمون هذا الضابط ما يلي:

- 1- قال تعالى: ﴿وَاتَّخَذَ قَوْمُ مُوسَىٰ مِنْ بَعْدِهِ مِنْ حُلِيِّهِمْ عِجْلًا جَسَداً لَهُ خُوارٌ الْمَيْرُ وَأَنَّهُ لَا يُكَلِّمُهُمْ وَلَا يَهْدِيهِمْ سَبِيلًا اتَّخَذُوهُ وَكَانُوا ظَالِمِينَ﴾ [الأعراف: 148]. ووجه الدلالة أنّ الله عزوجل لما عاب العجل بعجزه عن الكلام، دل على أن الله بخلافه، والكلام صفة كمال، فالمتكلم القائل أكمل من العاجز عن الكلام، وقد اتّصف بالكلام بعض المخلوقات، فالله أولى بالاتصاف به².

- 2- ما جاء عن عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: قَدِمَ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَبْيٌ، فَإِذَا امْرَأَةٌ مِنَ السَّبْيِ قَدْ تَخَلَّبُ تَذْيِهَا تَسْقِي، إِذَا وَجَدَتْ صَبِيًّا فِي السَّبْيِ أَخَذَتْهُ، فَأَلَصَّقَتْهُ بِبَطْنِهَا

¹ ينظر: النجار، موافقة شيخ الإسلام، (ج1/ص335)، شرح قواعد الأسماء والصفات، (ص59-63).

² ينظر: الدارمي، الرد على الجهمية، (ص156)، النجار، موافقة شيخ الإسلام، (ج1/ص352).

وَأَرْضَعَتْهُ، فَقَالَ لَنَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «تُتْرَوْنَ هَذِهِ طَارِحَةً وَلَدَهَا فِي النَّارِ» قُلْنَا: لَا، وَهِيَ تَقْدِرُ عَلَى أَنْ لَا تَطْرَحَهُ، فَقَالَ: «لَلَّهِ أَرْحَمُ بِعِبَادِهِ مِنْ هَذِهِ بِوَلَدِهَا»¹.

ووجه الدلالة أن هذا الحديث دل على إثبات صفة الرحمة لله عز وجل، وذلك بأن يقال: إذا كانت هذه المرأة ترحم ابنها ولا تطرحه في النار، فالله جل وعلا أولى بصفة الرحمة منها، فدل هذا على أن كل كمال لا نقص فيه جاز اتّصاف المخلوق به، فالله أولى به منه².

الفرع الثالث: أمثلة تطبيقية على الضابط.

لما كان قياس الأولى متعلقا بباب الإثبات وباب التنزيه، فسأذكر أمثلة لذلك، وبيانها كما يلي:

الأمثلة المتعلقة بباب الإثبات:

يضرب ابن القيم أمثلة متعددة، يصلح إيرادها في هذا الموضع فيقول: "فكيف يكون المخلوق يتكلم وخالقه لا يتكلم، وكيف يكون سميعا بصيرا، وخالقه لا يسمع ولا يبصر، وكيف يكون حيا عليما قديرا حكيما، وخالقه ليس كذلك، وكيف يكون ملكا آمرا ناهيا مرسلًا مثيبا معاقبا، وخالقه ليس كذلك، وكيف يكون فاعلا باختياره ومشيئته، وخالقه ليس كذلك، وكيف يكون قويا، وخالقه ليس له قوة، وكيف يكون رحيفا، وخالقه لم تقم به صفة رحمة ولا رافة، وكيف يكون كريما حليفا جوادا...، وخالقه ليس كذلك"³.

الأمثلة المتعلقة بباب النفي:

كل ما ينزه عنه المخلوق من صفات نقص لا كمال فيها، كالخيانة والظلم والكذب، فالخالق أولى بالتّزّه عنها.

¹ أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأدب، باب رحمة الولد وتقبيله ومعانقته، (رقم: 5999)، واللفظ له، ومسلم في صحيحه، كتاب التوبة، باب في حق رحمة الله وأنها تغلب غضبه، (رقم: 7078)، من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

² ينظر: النجار، موافقة شيخ الإسلام، (ج1/ص354).

³ ابن القيم، الصواعق المرسلة، (ج3/ص1018).

المطلب الخامس: يمتنع استعمال قياس الشمول في باب الأسماء والصفات¹.

الفرع الأول: توضيح الضابط.

هذا الضابط متعلق بالضابط السابق؛ إذ إنّ الضابط السابق متعلق بما يصح استعماله من الأقيسة في حق الله عز وجل، وهو قياس الأولى، وهذا الضابط والذي يليه متعلقان بما لا يصح استعماله في باب الأسماء والصفات، ومضمون هذا الضابط أنه لا يجوز استعمال قياس الشمول في حق الله المعروف عند المناطق بأنه قول مؤلف من قضايا، إذا سلّمت لزَمَ عنها لذاتها قول آخر، أي: الذي يترّك من مقدّمتين فأكثر ونتيجة، بحيث تستوي الأفراد في كلي يشملها².

وبتعبير آخر هو: الاستدلال بكلي على جزئي بواسطة اندراج ذلك الجزئي مع غيره تحت هذا الكلي، فهو قياس مبني على احتواء الأفراد المندرجة تحت هذا الكلي، ولذلك يُحكم على كل منها بما حكم به عليه³، فلا بد فيه من انتقال الذهن من المعين إلى المعنى العام المشترك الكلي المتناول له ولغيره، والحكم عليه بما يلزم المشترك الكلي، بأن ينتقل من ذلك الكلي إلى الملزوم الأول وهو المعين، فهو انتقال من خاص إلى عام، ثم انتقال من ذلك العام إلى الخاص، من جزئي إلى كلي، ثم من ذلك الكلي إلى الجزئي الأول فيحكم عليه بذلك الكلي⁴، فالغرض من الانتقال هو تحقق دخول المعين (الفرع) ضمن أفراد المعنى العام المشترك واشتماله على الوصف الجامع، وبعد تحقق دخول المعين (الفرع) ضمن أفراد المعنى العام المشترك، نرجع على الفرع لنعطيه ذلك الحكم الكلي، وذلك كقولهم:

¹ ينظر: الدارمي، أبو سعيد عثمان بن سعيد بن خالد بن سعيد، نقض عثمان بن سعيد على المريسي الجهمي العنيد فيما افتى على الله عز وجل من التوحيد، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، تح: رشيد بن حسن الأملعي، ط1، 1998/1418، (ج1/ص485)، ابن تيمية مجموع الفتاوى، (ج13/ص164)، ابن أبي العزّ، علي بن علي بن مُجَدّ، شرح العقيدة الطحاوية، تح: أحمد شاكر، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد السعودية، 1418، (ص75)، السفاريني، مُجَدّ بن أحمد، لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرة المضية في عقد الفرقة المرضية، دار مؤسسة الخافقين دمشق، ط2، 1982/1402، (ج1/ص149)، القنوجي، مُجَدّ صديق حسن خان، قطف الثمر في بيان عقيدة أهل الأثر، تح: عاصم القريوتي، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد السعودية، ط1، 1421، (ص34).

² ينظر: الغزالي، معيار العلم في فن المنطق، (ص131)، الجرجاني، التعريفات، (ص181)، الخميس، شرح الرسالة التدمرية، (ص199).

³ ينظر: هراس، شرح العقيدة الواسطية، (ص73-74).

⁴ ينظر: ابن تيمية، مجموع الفتاوى، (ج9/ص119).

(كل إنسان حيوان)، (وكل حيوان جسم)، فالحد الأوسط، وهو: (وكل حيوان جسم)، يتضمّن حكماً عاماً كلياً هو كون كل حيوان جسماً، وهذا الحكم مقيّد بوصف مشترك بين أفراد متعددة هو المدلول عليه بلفظ: (حيوان).

والطرف الأول: (كل إنسان حيوان)، انتقل بالفرع (الإنسان) إلى الحكم العام لتحقيق الوصف الجامع في الفرع وهو كونه حيواناً.

والطرف الأخير: (فكل إنسان جسم)، رجوع على الفرع (الإنسان) بعد تحقق كونه من أفراد المشترك الكلي لاتصافه بالوصف المناط به الحكم، وهو كونه حيواناً لتحكم عليه بالحكم المشترك الكلي، فتحكم عليه بأنّه جسم، وتلخيص هذا المثال كما يلي:

- كل إنسان حيوان (القضية الأولى).

- كل حيوان جسم (القضية الثانية).

- كل إنسان جسم (النتيجة)¹.

وقياس الشمول يستخدم في الإثبات وفي النفي، واستخدامه لا يخلو من الخطأ؛ إذ مؤداه في باب الصفات أنّ ثبوتها للخالق كثبوتها في المخلوق، وفي باب النفي مؤداه إدخال الله عزّ وجل مع غيره في قضية كلية تستوي أفرادها، والله تعالى ليس مثل خلقه².

الفرع الثاني: الدليل على تقرير مضمون الضابط.

دلّ على مضمون هذا الضابط ما يلي:

1- قال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: 11].

ووجه الدلالة أنّ الله أخبر أنه ليس مثله شيء، لا في نفسه المذكورة بأسمائه، ولا في صفاته، ولا في أفعاله، ولذا لا يجوز أن يُشرك الخالق مع المخلوق في قياس شمول تستوي فيه أفراد³.

¹ ينظر: الميداني، ضوابط المعرفة، (ص228-230)، الجربوع، عبد الله بن عبد الرحمن، الأمثال القرآنية القياسية المضروبة للإيمان بالله، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة النبوية، السعودية، ط1، 1424/2003، (ج1/ص107-108).

² ينظر: خالد بن عبد اللطيف، منهج أهل السنة والجماعة ومنهج الأشاعرة في توحيد الله تعالى، (ج2/ص563).

³ ينظر: ابن تيمية، شرح الأصبهانية، (ج1/ص456)، فالخ بن مهدي، التحفة المهدية شرح العقيدة التدمرية، مطابع الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة السعودية، ط3، 1413، (ج1/ص105).

2- قال تعالى: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾ [مريم: 65].

ووجه الدلالة أنّ الله أخبر أنه لا مُسامي له من المخلوقين، وهذا المعنى مستفاد من الاستفهام المشرب معنى التحدي، فهو دالٌّ على النفي، لكنه أبلغ في الدلالة من النفي المجرد¹.

3- قال تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: 4].

ووجه الدلالة أنّ الله أخبر أنه لا كفؤ له، أي: لا أحد يكافئه في أسمائه، ولا في أوصافه، ولا في أفعاله تبارك وتعالى².

الفرع الثالث: أمثلة تطبيقية على الضابط.

قياس الشمول يستعمل في باب الصفات في الإثبات وفي النفي، ولذلك سأذكر أمثلة لذلك، وبيانها كما يلي:

المثال الأول: استعمل بعضهم قياس الشمول لإثبات صفة الإرادة لله عزّ وجل، وذلك بناءً على أنّ الله صانع للعالم، والصانع للعالم تجب له الإرادة، إذّا فالله تجب له الإرادة، وتلخيص هذا المثال كما يلي:

- الله صانع للعالم (القضية الأولى).

- الصانع للعالم تجب له الإرادة (القضية الثانية).

- الله تجب له الإرادة (النتيجة).

واستخدام هذا القياس في إثبات صفة الإرادة لله عزّ وجل خطأ؛ إذ مؤداه ثبوت الإرادة للخالق كثبوتها للمخلوق، مع أنّ صفة الإرادة لله جل وعلا أكمل منها عند المخلوق، فإنّ حصول اشتراك في أصل المعنى لا يوجب الاشتراك في حقيقة المعنى، لأنّ الله عزّ وجل ليس مثله شيء جل وعلا³.

¹ ينظر: السعدي، تيسير الكريم الرحمن، (ص498)، ابن عثيمين، شرح العقيدة الواسطية، (ج1/ص128).

² ينظر: السعدي، المرجع نفسه، (ص937)، ابن عثيمين، المرجع نفسه، (ج1/ص129).

³ ينظر: خالد بن عبد اللطيف، منهج أهل السنة والجماعة ومنهج الأشاعرة في توحيد الله تعالى، (ج2/ص562-563).

المثال الثاني: استعمل بعضهم قياس الشمول لنفي صفة الاستواء على العرش عن الله جلّ وعلا، وذلك بناءً على أنّ كل مستوٍ على شيء فهو جسم، والله منزّه عن الجسميّة، إذّا فالله غير مستوٍ على شيء، ومن جملة الأشياء العرش، وتلخيص هذا المثال كما يلي:

- كل مستوٍ على شيء فهو جسم (القضية الأولى).

- الله منزّه عن الجسميّة (القضية الثانية).

- الله غير مستوٍ على شيء (النتيجة)¹.

فاستخدام هذا القياس غير صحيح، لمناقضته ما وصف الله عزّ وجلّ به نفسه في كتابه في قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: 5]، فصفة الاستواء على العرش ثابتة بالنصّ، ولا يُعارضُ النصُّ بالقياس، ولا تُقاس صفاتُ الله بصفات خلقه، لأنّه جلّ وعلا ليس مثله شيء.

وقد يستخدم قياس الشمول في النفي بوجه آخر وبيانه كما يلي:

المثال الثالث: قول بعض المتكلمين: كل متّصف بالصفات فهو جسم، والله متّصف بالصفات، فالنتيجة أنّ الله جسم، فركّبوا القياس، ثم نفوا الصفات حتى لا يقعوا في التجسيم²، وتلخيص هذا المثال كما يلي:

- كل متّصف بالصفات فهو جسم (القضية الأولى).

- الله متّصف بالصفات (القضية الثانية).

- الله جسم (النتيجة).

والفرق بين هذا المثال والذي قبله هو أنّ صاحب القياس في هذا المثال لا يعتقد صحّة هذه النتيجة المتوصل إليها، بل هو يعتقد ضدها، فهو أتى بهذا القياس من أجل نفي نتيجته، ولذا نفى الصفات عن الله جلّ وعلا، وأما في المثال السابق فالمقصود من القياس كذلك نفي صفة من صفات الله، وهي الاستواء على العرش، ولكن مع اعتقاد النتيجة.

¹ ينظر: النجار، شرح قواعد الأسماء والصفات، (ص60-61).

² ينظر: الحميس، شرح الرسالة التدمرية، (ص199).

المطلب السادس: يمتنع استعمال قياس التمثيل في باب الأسماء والصفات¹.

الفرع الأول: توضيح الضابط.

هذا الضابط متعلق بالضابط السابق؛ إذ هما متعلقان بما لا يصح استعماله من الأقيسة في باب الأسماء والصفات، ومضمون هذا الضابط أنه لا يجوز استعمال قياس التمثيل في حق الله عز وجل، المعروف بأنه: "حمل معلوم على معلوم في إثبات حكم لهما أو نفيه عنهما بأثر جامع بينهما من إثبات حكم أو صفة أو نفيهما عنهما"²، وهذا هو تعريف الأصوليين، وأمّا المنطقة فيسمونه تمثيلاً وتعريفه عندهم هو: "قول مؤلف من قضايا تشتمل على بيان مشاركة جزئي لآخر في علّة الحكم فيثبت الحكم له"³، فما يسميه علماء الأصول قياساً، يسميه المنطقة تمثيلاً، ووجه حرمة استعمال هذا القياس في حق الله جلّ وعلا، أنّه يراد به جعل الله تبارك وتعالى أصلاً تقاس عليه المخلوقات، أو جعل المخلوق أصلاً يقاس عليه الخالق، ممّا تفضح فيه معالم التمثيل؛ إذ لا معنى لهذا القياس من الجهتين إلا مساواة كلا الذاتين للأخرى، وهذا مخالف لحقيقة أن الله تبارك وتعالى ليس مثله شيء؛ إذ كل ما استلزم مساواة الخالق بغيره من المربوبات، فهو التمثيل المذموم؛ إذ الاصطلاحات اللفظية لا تغير الحقائق المعنوية⁴.

وبناءً على ما سبق تقريره، فإنّ العلاقة بين قياس التمثيل وقياس الشمول هي كما يلي:

¹ ينظر: الدارمي، نقض عثمان بن سعيد على المريسي، (ج1/ص485)، ابن تيمية مجموع الفتاوى، (ج13/ص164)، ابن أبي العز، شرح العقيدة الطحاوية، (ص75)، السفاريني، لوامع الأنوار البهية، (ج1/ص149)، صديق حسن خان، قطف الثمر في بيان عقيدة أهل الأثر، (ص34).

² الغزالي، المستصفى، (ص280).

³ الميداني، ضوابط المعرفة، (ص290).

⁴ ينظر: البريكان، القواعد الكلية للأسماء والصفات عند السلف، (ص290).

أ- قياس التمثيل والشمول قياسان متلازمان، فكل قياس شمول هو متضمن لتمثيل، وكل قياس تمثيل متضمن لشمول¹، ووجه ذلك أنك إذا جعلت الفرع فيه حدا أصغر²، والأصل حدا أكبر³، والعلّة حدا أوسط⁴ كان قياسا اقترانياً⁵، فلو قلت مثلاً: الذرة يحرم فيها الربا قياساً على البر بجامع الكيل، فهذا قياس تمثيل، فإن جعلت الذرة في هذا القياس حدا أصغر، والبُرّ حدا أكبر، والكيل حدا أوسط، كان قياساً اقترانياً، وكيفية نظمه أن تقول: الذرة مكيلة، وكل مكيل يحرم فيه الربا، فالنتيجة: الذرة يحرم فيها الربا⁶.

ب- قياس التمثيل والشمول كلاهما قد يفيد اليقين وقد يفيد الظن، إفادة القياس للظن، أو اليقين لا يتوقف على نوعه⁷، وإنما على المعطيات والمقدمات التي قد تجعل القياس باطلاً أو محتملاً أو يفيد غلبة الظن أو اليقين، فهي تابعة لمادة القياس لا لصورته⁸.

وفي هذا المجال يقول ابن تيمية: "فإنّ إفادة الدليل لليقين ليس لكونه على صورة أحدهما دون الآخر، بل باعتبار تضمّن أحدهما لما يفيد اليقين، فإن كان أحدهما اشتمل على أمر مستلزم للحكم يقينا حصل به اليقين، وإن لم يشتمل إلا على ما يفيد الحكم ظناً، لم يفد إلا الظن"⁹.

¹ ينظر: ابن تيمية، درء تعارض العقل والنقل، (ج7/ص318).

² الحد الأصغر هو: المحكوم عليه، وهو الذي يكون في النتيجة موضوعاً.

ينظر: الغزالي، معيار العلم في فن المنطق، (ص132)، ابن جزي، أبو القاسم مُجَدِّ الكلي الغرناطي، تقريب الوصول إلى علم الأصول، تح: مُجَدِّ حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط1، 2003/1424، (ص150).

³ الحد الأكبر هو: الحد الذي يكون في النتيجة محمولاً، ينظر: المصادر نفسها.

⁴ الحد الأوسط ويسميه العلماء علّة، وهو: الذي يتكرر في المقدمتين، ينظر: المصادر نفسها.

⁵ القياس الاقتراني هو: ما يشتمل على مقدمتين في كل مقدمة محمول وموضوع، وهما الحكم والمحكوم عليه، ينظر: ابن جزي، تقريب الوصول، (ص150).

⁶ ينظر: الشنقيطي، مُجَدِّ الأمين بن مُجَدِّ المختار، آداب البحث والمناظرة، تح: سعود العريفي، دار عالم الفوائد السعودية، ط1، 1426، (ص291-292).

⁷ يذهب المنطقة إلى أنّ قياس الشمول يفيد اليقين، وأنّ التمثيل يفيد الظن، وقولهم مرجوح، ينظر: الميداني، ضوابط المعرفة، (ص293).

⁸ ينظر: الجربوع، الأمثال القرآنية القياسية، (ج1/ص112)، السعدي عيسى، حقيقة المثل الأعلى وآثاره، (ص105).

⁹ ابن تيمية، مجموع الفتاوى، (ج9/ص199).

ج- قياس التمثيل أقوى في إفادة المطلوب من قياس الشمول، وأكثر استعمالاً عند عامة الناس، لأنه مقايضة معلوم معين بمعلوم معين، مما يجعل إدراك التشابه أو الاختلاف بينهما ميسوراً¹، يقول ابن تيمية: "قياس التمثيل أبلغ في إفادة العلم واليقين من قياس الشمول، وإن كان علم قياس الشمول أكثر، فذاك أكبر، فقياس التمثيل في القياس العقلي كالبصر في العلم الحسي، وقياس الشمول كالسمع في العلم الحسي، ولا ريب أن البصر أعظم وأكمل، والسمع أوسع وأشمل، فقياس التمثيل بمنزلة البصر... وقياس الشمول يشابه السمع من جهة العموم"².

ويقول أيضاً: "قياس التمثيل الصحيح أولى بإفادة المطلوب علماً كان أو ظناً من مجرد قياس الشمول، ولهذا كان سائر العقلاء يستدلون بقياس التمثيل أكثر مما يستدلون بقياس الشمول"³.

الفرع الثاني: الدليل على تقرير مضمون الضابط.

الدليل على تقرير مضمون هذا الضابط هو نفسه ماقرر في الضابط السابق، وهو كما يلي:

1- قال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: 11].

ووجه الدلالة أن الله أخبر أنه ليس مثله شيء، لا في نفسه المذكورة بأسمائه، ولا في صفاته، ولا في أفعاله، ولذا لا يجوز أن يُشرك الخالق مع المخلوق في قياس تمثيل⁴.

2- قال تعالى: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾ [مريم: 65].

ووجه الدلالة أن الله أخبر أنه لا مُسامي له من المخلوقين، وهذا المعنى مستفاد من الاستفهام المشرب معنى التحدي، فهو دال على النفي، لكنه أبلغ في الدلالة من النفي المجرد⁵.

¹ ينظر: الجربوع، الأمثال القرآنية القياسية، (ج1/ص112).

² ابن تيمية، مجموع الفتاوى، (ج9/ص19).

³ ابن تيمية، المصدر نفسه، (ج9/ص203).

⁴ ينظر: ابن تيمية، شرح الأصبهانية، (ج1/ص456)، فالخ بن مهدي، التحفة المهدية شرح العقيدة التدمرية، (ج1/ص105).

⁵ ينظر: السعدي، تيسير الكريم الرحمن، (ص498)، ابن عثيمين، شرح العقيدة الواسطية، (ج1/ص128).

3- قال تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص:4].

ووجه الدلالة أنّ الله أخبر أنه لا كفؤ له، أي: لا أحد يكافئه في أسمائه، ولا في أوصافه، ولا في أفعاله تبارك وتعالى¹.

الفرع الثالث: أمثلة تطبيقية على الضابط.

قياس التمثيل يُستعمل في باب الصفات في النفي والإثبات، ولذا سأذكر مثالين لذلك، وبيانهما كما يلي:

المثال الأول: استعمل بعض المتكلمين قياس التمثيل لنفي صفة استواء الله على العرش، وذلك بقولهم: لو أنّنا أثبتنا أنّ الله عز وجل مستوٍ على العرش، للزم احتياج الله للعرش كاحتياج المخلوق للشيء المستوي عليه، فقاموا الله عز وجل بخلقه فأداهم هذا القياس إلى التعطيل².

المثال الثاني: استعمل أهل التمثيل هذا القياس لإثبات صفة استواء الله على العرش لكنهم غلوا في ذلك، بل وخاضوا في كيفية ذلك، بناءً على أنهم لا يفهمون من صفة الاستواء إلا استواء كاستواء الأجسام على الأجسام، وأنّ الله تعالى إذا كان مستويا على العرش، فهو مماثل لاستواء الإنسان على السرير والفلك؛ إذ لا يُعلم الاستواء على زعمهم إلا هكذا³.

والفرق بين المثال الأول والثاني، أنّ القياس في المثال الثاني استُعمل لاعتقاد نتيجه، وهي مماثلة استواء الله على العرش لاستواء المخلوقين، وأما في المثال الأول فاستُعمل لاعتقاد عكس نتيجه، أي: نفي استواء الله على عرشه.

¹ ينظر: السعدي، المرجع نفسه، (ص937)، ابن عثيمين، المرجع نفسه، (ج1/ص129).

² ينظر: ابن تيمية، تقي الدين أحمد بن عبد الحليم، الفتوى الحموية الكبرى، تح: حمد بن عبد المحسن التويجري، دار الصميعي، الرياض السعودية ط2، 2004/1425، (ص269)، النجار، شرح قواعد الأسماء والصفات، (ص60).

³ ينظر: جابر إدريس أمير، مقالة التشبيه وموقف أهل السنة منها، أضواء السلف الرياض السعودية، ط1، 2002/1422، (ج1/416-417).

وبعد بيان هذه الضوابط في هذا الفصل يحسن تلخيص أهم ماورد فيه، وبيان ذلك كما يلي:

1- الضوابط المتعلقة بالأسماء والصفات ضوابط جامعة يصح الاستناد إليها تأصيلاً وتأسيساً لمعرفة هذا الباب، وهي تنقسم إلى أربعة أقسام، منها الضوابط المتعلقة بمصادر التلقي والاستدلال، التي تمت دراستها في هذا الفصل.

2- مصادر التلقي والاستدلال في هذا الباب منها ماهي مصادر أصلية، ومنها ماهي مصادر تبعية.

3- مصادر التلقي والاستدلال الأصلية هي:

أ- القرآن الكريم، ومما يتعلق به القراءات المتواترة.

ب- السنة النبوية، ومما يتعلق بها خبر الآحاد، وقول الصحابي الذي له حكم الرفع.

ج- الإجماع، وله حالان:

الحال الأول: يكون حجة تبعية عند العلم بالدليل.

الحال الثانية: يكون حجة أصلية عند عدم العلم بالدليل، أو مع العلم بضعف الدليل.

4 مصادر التلقي والاستدلال الأصلية التبعية هي:

أ- الفطرة السليمة، وهي موافقة للشرعية.

ب- العقل الصريح، وهو موافق للنقل الصحيح.

5- من جملة ما يصح استعماله في حق الله عز وجل من الاستدلالات العقلية: دلالة الأثر على المؤثر وقياس الأولى.

6- لا يصح استعمال قياس الشمول وقياس التمثيل في حق الله عز وجل، لما يلزم من استعمالهما من الخطأ، واعتقاد المماثلة بين الخالق والمخلوق، والله ليس مثله شيء جل وعلا.

الفصل الثالث

الضوابط المتعلقة بإثبات الأسماء الحسنى وأحكامها

إن التسلسل العقلي السليم يقتضي بعد دراسة المصطلحات والتفصيل العقدي ومعرفة مصادر التلقي والاستدلال، يقتضي تناول الضوابط المتعلقة بالأسماء الحسنى، وبعد تتبعها وجدت جملة منها متعلقة بكيفية إثبات الأسماء الحسنى، ووجدت جملة منها متعلقة بالأحكام، فانتظم لدينا مبحثان وهما:

المبحث الأول: الضوابط المتعلقة بإثبات الأسماء الحسنى.

المبحث الثاني: الضوابط المتعلقة بأحكام الأسماء الحسنى.

المبحث الأول: الضوابط المتعلقة بإثبات الأسماء الحسنى.

سأذكر في هذا المبحث الضوابط التي تُعرَفُ وتُمَيَّزُ من خلالها الأسماء الحسنى عن غيرها، مع التنبيه إلى أنَّ هذه الضوابط تشمل دِكْرَ أفرادٍ من الأسماء الحسنى، وعِلَّةُ ذلك الإلماغُ إلى اندراجها ضمن ما يصحُّ أن يُسمَّى الله تبارك وتعالى به، وبيان ذلك في المطالب الآتية:

المطلب الأول: أسماء الله توقيفية¹.

الفرع الأول: توضيح الضابط.

هذا ضابط من الضوابط المهمة في هذا الباب، ومضمونه أنَّ ما يطلق على الله في باب الأسماء الحسنى توقيفي²، وهو تفعيل من الوقف والياء للنسبة، والوقف في اللغة: مادة تدل على الحبس والمنع، ومنه التوقيف هنا؛ إذ المراد به الوقوف على نص الشارع، فلا يصح الكلام في هذا الباب

¹ ينظر: ابن منده، مُجَدِّدُ بن إِسْحَاق، التوحيد ومعرفة أسماء الله عزوجل وصفاته على الاتفاق والتفرد، تح: علي الفقيهي، مكتبة العلوم والحكم المدينة النبوية السعودية، ط1، 1423/2002، (ج2/ص14)، ابن عبد البر، التمهيد، (ج7/ص137)، السمعاني، أبو المظفر منصور بن مُجَدِّد، قواطع الأدلة في الأصول، تح: مُجَدِّدُ حسن، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط1 1418/1999، (ج1/ص28)، الرازي، مُجَدِّدُ بن عمر فخر الدين، مفاتيح الغيب (التفسير الكبير)، دار إحياء التراث العربي بيروت لبنان، ط3، 1420، (ج15/ص415)، ابن تيمية، شرح الأصبهانية، (ص9).

² اتَّفَقَ العلماء على جواز إطلاق الأسماء الحسنى، إذا وردَ الإذنُ بها من الشارع، واتفقوا على امتناع تسميته إذا ورد المنع منه، واختلفوا حيث لا إذن ولا منع على أقوال، وهي كما يلي:

أ- القول بالتوقيف، وهو قول أكثر العلماء، وهو الصحيح.

ب- القول بعدم التوقيف، وهو قول المعتزلة البصرية والكرامية وبعض العلماء.

ج- القول بالتوقُّفِ وذهب إليه إمام الحرمين الجويني.

ينظر: البغدادي، أبو منصور عبد القاهر بن طاهر، الفرق بين الفرق، وبيان الفرقة الناجية منهم، عقائد الفرق الإسلامية وآراء كبار أعلامها، تح: مُجَدِّدُ عثمان الخشت، مكتبة ابن سينا، القاهرة، مصر، دط، دت، (ص291)، الجويني، عبد الملك بن عبد الله بن يوسف، الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد، تح: مُجَدِّدُ يوسف موسى وآخرون، مكتبة الخانجي، مصر، دط، 1369/1950، (ص143)، الرازي، فخر الدين محمد بن عمر الخطيب، لوامع البينات شرح أسماء الله تعالى والصفات، تح: مُجَدِّدُ بدر الدين الحلبي، المطبعة الشرقية مصر، 1323، (ص18)، السفاريني، لوامع الأنوار البهية، (ج1/ص124).

بطريق القياس أو الاشتقاق اللغوي، بل يُكتفى بما وردت به نصوص الشرع لفظاً ومعنى¹، وجماع ذلك ما يلي:

أولاً: أن يُثبِتَ الله ما أثبتته لنفسه من الأسماء الحسنى الواردة في نصوص القرآن والسنة.

ثانياً: أن لا يُنْفَى عن الله ما سَمَّى به نفسه في كتابه، أو على لسان رسوله ﷺ.

ثالثاً: أن لا يُسَمَّى الله بما لم يسمَّ به نفسه في كتابه، أو على لسان رسوله ﷺ².

الفرع الثاني: الدليل على تقرير مضمون الضابط.

دَلَّ على مضمون هذا الضابط ما يلي:

1- قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا ۖ وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الأعراف: 180]، ووجه الدلالة من هذه الآية كالاتي:

أ- إنَّ (أَلَّ) في قوله تعالى: ﴿الْأَسْمَاءُ﴾، "لا تكون إلا معهودة، ولا معروف في ذلك إلا ما نصَّ الله تعالى عليه"³، أو ما نصَّ عليه رسول الله ﷺ.

ب- قوله تعالى: ﴿لِلَّهِ﴾، دَلَّ على أن الأسماء مختصة به، ولا سبيل لمعرفة ذلك إلا بخبر الله عزوجل عن نفسه، أو بخبر رسوله ﷺ عنه.

ج- إنَّ الله سبحانه أَمَرَ باجتنب الإلحاد في أسمائه، ومن الإلحاد فيها تسمية الله بما لم يسم به نفسه، أو بما لم يسم به رسوله ﷺ.

د- قوله تعالى: ﴿الْحُسْنَىٰ﴾: دَلَّ على أن أسمائه الدالة على صفاته هي أحسن الأسماء وأكملها، فليس في الأسماء أحسن منها، ولا يقوم غيرها مقامها ولا يُؤدِّي معناها⁴، فلا تؤخذ الأسماء من طريق

¹ ينظر: إبراهيم مصطفى وآخرون، المعجم الوسيط، (ص1051)، البريكاني، القواعد الكلية للأسماء والصفات عند السلف، (ص137).

² التميمي، معتقد أهل السنة والجماعة في أسماء الله الحسنى، (ص40).

³ ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد، المحلى في شرح المجلى بالحجج والآثار، تح: حسان عبد المنان، دار بيت الأفكار الدولية، دط، دت، (ج1/ص58).

⁴ ينظر: ابن القيم، بدائع الفوائد، (ج1/ص295).

القياس العقلي أو الاشتقاق اللغوي، وفي هذا المجال يقول الخطابي: "ومن علم هذا الباب أعني الأسماء والصفات، ومما يدخل في أحكامه ويتعلق به من شرائط، أنه لا يتجاوز فيها التوقيف، ولا يستعمل فيها القياس، فيلحق بالشيء نظيره في ظاهر وضع اللغة ومتعارف الكلام، فالجواد لا يجوز أن يقاس عليه السخي، وإن كانا متقاربين في ظاهر الكلام، وذلك أن السخي لم يرد به التوقيف كما ورد بالجواد، ثم إن السخاوة موضوعة في باب الرخاوة واللين، يقال: أرض سخيّة وسخاوية إذا كان فيها لين ورخاوة، وكذلك لا يقاس عليه السمع لما يدخل السّماحة من معنى اللين والسهولة، وأما الجود فإنما هو سعة العطاء من قولك: جاد السحاب إذا أمطر فأغزر، ومطر جوداً، وفرس جواد؛ إذا بذل ما في وسعه من الجري، وقد جاء في الأسماء القوي، ولا يقاس عليه الجلد، وإن كانا يتقاربان في نعوت الآدميين، لأن باب التجلد يدخله التكلف والاجتهاد، ولا يقاس على القادر المطيق ولا المستطيع، لأن الطاقة والاستطاعة إنما تُطلقان على معنى قوة البنية وتركيب الخلقة، وهذا الباب يجب أن يُراعى ولا يُغفل، فإن عائدته عظيمة، والجهل به ضار، وبالله التوفيق"¹.

2- ماجاء عن النبي ﷺ أنه قال: «اللَّهُمَّ إِنِّي عَبْدُكَ، ابْنُ عَبْدِكَ، ابْنُ أَمَتِكَ، نَاصِيَتِي بِيَدِكَ، ماضٍ فِي حُكْمِكَ، عَدْلٌ فِي قَضَائِكَ، أَسْأَلُكَ بِكُلِّ اسْمٍ هُوَ لَكَ، سَمَّيْتَ بِهِ نَفْسَكَ، أَوْ عَلَّمْتَهُ أَحَدًا مِنْ خَلْقِكَ، أَوْ أَنْزَلْتَهُ فِي كِتَابِكَ، أَوْ اسْتَأْثَرْتَ بِهِ فِي عِلْمِ الْغَيْبِ عِنْدَكَ، أَنْ تَجْعَلَ الْقُرْآنَ رَبِيعَ قَلْبِي، وَتُورِ صَدْرِي، وَتَجْلِيَ خُزْنِي، وَتَهَابَ هَمِّي، إِلَّا أَذْهَبَ اللَّهُ هَمَّهُ وَحَزَنَهُ، وَأَبْدَلَهُ مَكَانَهُ فَرَحًا»، فَقِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَلَا نَتَعَلَّمُهَا؟ فَقَالَ: «بَلَى، يَنْبَغِي لِمَنْ سَعَهَا أَنْ يَتَعَلَّمَهَا»².

ووجه الدلالة في قوله: «سَمَّيْتَ بِهِ نَفْسَكَ»، فالحديث صريح في أن الله هو الذي سَمَّى نفسه، وأنها ليست من تسميات المخلوقين، فدلَّ على أن أسماء الله توقيفية³.

¹ الخطابي، أبو سليمان حمد بن محمد، شأن الدعاء، تح: أحمد يوسف الدقاق، دار الثقافة العربية دمشق، ط3، 1992/1412، (ص111-113).

² أخرجه ابن حبان في صحيحه، كتاب الرقائق، باب الأدعية، ذكر الأمر لمن أصابه حزن أن يسأل الله ذهابه عنه وإبداله، (رقم: 972)، وأحمد في مسنده، (رقم: 3712) من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة، (رقم: 199).

³ ينظر: النجار، موافقة شيخ الإسلام (ج1/ ص161-188).

3- قال تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾ [الإسراء: 36]، وقال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْمُونَ﴾ [الأعراف: 33].

ووجه الدلالة أن الله نهي العباد عن القول عليه بلا علم، ومن ذلك تسمية الله بما لم يسم به نفسه، أو لم يسمه به رسوله ﷺ، فهو جناية في حقه تعالى، ولذا وجب سلوك الأدب في ذلك والاعتصار على النص، لأن العقل لا يمكنه إدراك ما يستحقه تعالى من الأسماء¹.

الفرع الثالث: أمثلة تطبيقية على الضابط.

أسماء الله توقيفية يقتصر فيها على نصوص الكتاب والسنة، ومن أمثلتها ما يلي:

المثال الأول: من أسماء الله الرحمن، ويدل على ذلك قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ ① عَلَّمَ الْقُرْآنَ﴾ [الرحمن: 1-2].

المثال الثاني: من أسماء الله الجميل، ويدل على ذلك قوله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ جَمِيلٌ يُحِبُّ الْجَمَالَ»².

المثال الثالث: من أسماء الله الشافي، ويدل على ذلك ما جاء عن عائشة رضي الله تعالى عنها أن رسول الله ﷺ كان إذا أتى مريضاً أو أُتِيَ به قال: «أَذْهِبِ الْبَاسَ رَبَّ النَّاسِ، اشْفِ وَأَنْتَ الشَّافِي، لَا شِفَاءَ إِلَّا شِفَاؤُكَ، شِفَاءً لَا يُغَادِرُ سَقَمًا»³.

¹ ينظر: ابن عثيمين، القواعد المثلى، (ص 34).

² أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب تحريم الكبر وبيانها، (رقم: 147) من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله تعالى عنه.

³ أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب المرضى، باب دعاء العائد للمريض، (رقم: 5675) من حديث عائشة رضي الله عنها.

المطلب الثاني: أسماء الله هي المقتضية للمدح والثناء بنفسها بإطلاق دون تقييد¹.

الفرع الأول: توضيح الضابط.

هذا ضابط دقيق مميز للأسماء الحسنى عن غيرها، وقد يذكره بعض أهل العلم بقولهم: "أسماء الله كلها حسنى"²، ومضمونه أن أسماء الله هي التي تقتضي المدح والثناء بنفسها دون متعلق أو قيد³؛ إذ هي أسماء حسنى بالغة في الحسن كماله، متضمنة لصفات كمال لا نقص فيها بوجه من الوجوه، لا احتمالا ولا تقديرا⁴، وبيان ذلك أن ما يُضاف إلى الله عزَّوجلَّ من ألفاظٍ أقسامٌ، وهي كما يلي:

1- ألفاظ تتضمن نقصا مطلقا: كالعجز والفقر والخيانة، وهذه لا يجوز أن يسمى الله بها، فلا يسمى بالعاجز والفقير والخائن.

2- ألفاظ تدل على النقص في حال والكمال في حال: أي: تحتل نقصا وكمالا في نفس المعنى لا في المتعلق، فهذه لا يُخبر بها عن الله خيرا مطلقا، وإنما يُخبر بها عنه خيرا مقيدا، فيوصف بها في الحال التي يكون الوصف محمودا، ولا يُسمى بها على الإطلاق، مثل: المكر والخداع والاستهزاء والكيد، فهذه أوصاف إذا ذُكرت في مقابل من يعامل بهذه الأوصاف، صارت أوصافا محمودة، فمثلا: المكر وصَفَ الله به نفسه، ولكن وصفا مقيدا بمن يَمَكُر به، فقال: ﴿وَيَمَكُرُونَ وَيَمَكُرُ اللَّهُ وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَكِرِينَ﴾ [الأنفال: 30]، فلا يصح أن تقول إن الله مكر إلا إذا قَيَّدْتَهُ فَقُلْتَ: مكر بمن يَمَكُر به، لأنَّ المكر لا يكون مدحا إلا حيث كان في مقابل مكر آخر، ليتبين به أن قُوَّةَ الله عز وجل أقوى

¹ ينظر: ابن العربي، أحكام القرآن، (ج2/ص338)، القرطبي، مُجَدِّدُ بَنِ أَحْمَد، الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى، تح: عرفان حسونة، المكتبة العصرية بيروت لبنان، ط1، 1426، (ص48)، ابن تيمية، شرح الأصبهانية، (ص9)، ابن عادل، سراج الدين عمر بن علي، اللباب في علوم الكتاب، تح: عادل عبد الموجود وعلي عوض، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط1، 1998/1419، (ج12/ص410)، الشوكاني، مُجَدِّدُ بَنِ عَلِيّ بَنِ مُحَمَّدٍ، فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، تح: عبد الرحمن عميرة، دار الوفاء، دط، دت، (ج2/ص305).

² ابن عثيمين، القواعد المثلى، (ص21).

³ ينظر: صالح آل الشيخ، شرح العقيدة الطحاوية، (ج1/ص71-72)، التميمي، معتقد أهل السنة والجماعة في أسماء الله الحسنى، (ص50).

⁴ ينظر: ابن عثيمين، القواعد المثلى، (ص21).

من قوّة هذا الماكر، وبهذا يتبين أنّ الله لا يسمى خادعاً ولا ماكرّاً ولا مستهزئاً، وهذا هو المراد من عبارة: (لا احتمالاً).

3- ألفاظ تدل على الكمال، حسنة من وجه دون وجه: أي: هي كمال في ذاتها لا في موضوعها، تحتمل النقص بالتقدير الذهني، مثل: اسم المتكلم، لأن المتكلم من قام به الكلام، والكلام قد يكون حسناً وقد يكون سيئاً، فلا يوجد في أسماء الله اسمٌ يحتمل معنيين، معنى حسن ومعنى غير حسن، ولكن يُوصف به بأنّه متكلم من باب الإخبار لا من باب التسمية، ومثله المرید والفاعل وغيرهما، وهذا هو المراد من عبارة: (ولا تقديراً).

4- ألفاظ دالة على الكمال والحسن: أي: هي كمالٌ في ذاتها وموضوعها، ليس فيها نقصٌ أبداً لا احتمالاً ولا تقديراً، فهذه من أسمائه تبارك وتعالى¹. وهذا الذي تمّ تقريره مبنيٌّ على أن باب أسماء الله الحسنى أضيق من باب الصفات، وباب الصفات أضيق من باب الإخبار².

فما صحَّ اسماً صحَّ صفةً وخبراً، وليس العكس، وباب الصفات أوسع من باب الأسماء، فما صحَّ صفةً فليس شرطاً أن يصحَّ اسماً، فقد يصحُّ وقد لا يصحُّ. وما يدخل في باب الإخبار عنه تعالى أوسع مما يدخل في باب أسمائه وصفاته، فالله يُخبر عنه بالاسم وبالصفة، وبما ليس بالاسم ولا بالصفة، كالألفاظ: الشيء والموجود والقائم بنفسه والمعلوم، فإنّه يُخبر بهذه الألفاظ عنه، ولا تدخل في أسمائه الحسنى وصفاته العليا³.

¹ ينظر: ابن عثيمين، مُجَدِّد بن صالح بن مُجَدِّد، شرح القواعد المثلى في صفات الله تعالى وأسمائه الحسنى، مؤسسة الشيخ العثيمين الخيرية السعودية، ط1، 1436، (ص34-37)، كاملة الكواري، المجلى في شرح القواعد المثلى، (ص49-52).

² ينظر: صالح آل الشيخ، شرح العقيدة الطحاوية، (ج1/ص71-72).

³ ينظر: التميمي، معتقد أهل السنّة والجماعة في أسماء الله الحسنى، (ص52).

الفرع الثاني: الدليل على تقرير مضمون الضابط.

دَلَّ على مضمون هذا الضابط ما يلي:

1- قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا ۖ وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الأعراف: 180].

2- قال تعالى: ﴿قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ ۖ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ وَلَا تَجْهَرُوا بِصَلَاتِكُمْ وَلَا تَخَافُوا بِهَا وَابْتَغِينَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا﴾ [الإسراء: 110].

3- قال تعالى: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ۖ لَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ﴾ [طه: 8].

4- قال تعالى: ﴿هُوَ اللَّهُ الْخَلِيقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ لَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ يُسَبِّحُ لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [الحشر: 24].

ووجه الدلالة أَنَّ الله وصف أسمائه بأنها حسنى، أي: البالغة في الحسن كماله، فهي مقتضية للمدح والثناء بنفسها بإطلاق دون تقييد، وذلك لتضمنها لصفات الكمال المطلق¹.

الفرع الثالث: أمثلة تطبيقية على الضابط.

لما كانت أسماء الله هي المقتضية للمدح والثناء بنفسها بإطلاق دون تقييد، سأذكر بعض الأمثلة الدالة على ذلك، وبيانها كالاتي:

المثال الأول: اسم الله العليم، اسم يدل على صفة العلم، وهي صفة كمال مطلقة غير مقيدة، فهذا الاسم يدل على علمه بكل شيء بالواجبات والممتنعات والممكنات، فيعلم تعالى نفسه الكريمة ونعوته المقدسة وأوصافه العظيمة، وهي الواجبات التي لا يمكن إلا وجودها، ويعلم الممتنعات حال امتناعها، ويعلم ما يترتب على وجودها لو وجدت، كما قال تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: 22]، وقال تعالى: ﴿مَا آتَخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذَا لَذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَّ بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [المؤمنون: 91]، ويعلم تعالى الممكنات، وهي التي يجوز وجودها

¹ ينظر: النجار، موافقة شيخ الإسلام، (ج1/ص456).

وعدمها، ماؤجد وما لم يوجد، مما لم تقتض الحكمة إيجادها، فاسم الله العليم يدل على العلم الكامل الشامل¹.

المثال الثاني: اسم الله القوي، اسم يدل على صفة القوة، وهي صفة كمال مطلقة غير مقيدة، فهذا الاسم يدل على أن له القوة المطلقة الكاملة العامة، فهو القوي في ذاته فلا يستولي عليه الضعف في أي حال من الأحوال، وهو القوي في مشيئته؛ فإذا أراد شيئاً قال له كن فيكون، فلا يغالبه غالب ولا يرُدُّ قضاءه رآدً، ينفذ أمره، ويمضي قضاءه في خلقه، وهو القوي في بطشه؛ إذا بطش بشيء أفناه وأهلكه، وهو القوي في نصرته لأوليائه؛ ينصر من نصره ويخذل من خذله².

المثال الثالث: اسم الله الجميل، اسم يدل على صفة الجمال، وهي صفة كمال مطلقة غير مقيدة، فهذا الاسم يدل على أنه الجميل في ذاته وأسمائه وصفاته وأفعاله.

فذااته أكمل الذوات وأجمل من كل شيء، ولا يمكن أن يُعبّر عن كُنْهِ جماله، وهو الجميل في أسمائه فإنها كلها حسنى، بل أحسن الأسماء وأجملها على الإطلاق، فكلها دالة على غاية الحمد والمجد والكمال، وهو الجميل في صفاته، فهي صفات حمد وثناء ومدح، فهي أوسع الصفات وأعمّها وأكثرها تعلقاً، خصوصاً أوصاف الرحمة والبر والإحسان والجود والكرم، فإنها من آثار جماله، وهو الجميل في أفعاله فكلها في غاية الحسن والجمال، لأنها دائرة بين أفعال البرّ والإحسان التي يُحمد عليها، ويثنى عليه ويشكر عليها، وبين أفعال العدل التي يُحمد عليها لموافقتها الحكمة والحمد³.

¹ ينظر: السعدي، عبد الرحمن بن ناصر، الحق الواضح المبين في شرح توحيد الأنبياء والمرسلين من الكافية الشافية (ضمن المجموعة الكاملة لمؤلفات السعدي)، مركز صالح بن صالح الثقافي السعودية، 1411/1990، (ج10/ص230).

² ينظر: الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، (ج11/ص233)، الخطابي، شأن الدعاء (ص77)، الرضواني، محمود عبد الرازق، أسماء الله الثابتة في الكتاب والسنة، دار مكتبة سلسبيل القاهرة مصر، ط1، 1426/2005، (ص399).

³ ينظر: السعدي، فتح الرحيم الملك، (ص53-54)، توضيح الكافية الشافية في الانتصار للفرقة الناجية، تح: أشرف عبد المقصود، أضواء السلف، الرياض، السعودية، ط1، 1420/2000، (ص182)، الحق الواضح المبين (ضمن المجموعة الكاملة للسعدي)، (ج10/ص226).

المطلب الثالث: أسماء الله هي ما صحَّ دعاءُ الله عزَّوجلَّ بها، والتعبُّدُ له بمقتضاها¹.

الفرع الأول: توضيح الضابط.

"أسماء الله الحسنى التي تسمَّى بها الباري سبحانه وتعالى، تقبل أن يُدعى بها الحق تبارك وتعالى، لأنه أمرنا بدعائه بأسمائه، فإذا كان الاسم غير قابل للدعاء به، فإنه لا يجوز أن يجعل هذا الاسم من أسمائه"²، والمقصود بالدعاء هنا دعاء المسألة ودعاء العبادة.

أما في دعاء المسألة؛ فيأتي السائل في كل مطلوب باسم يكون مقتضيا لذلك المطلوب، فيكون السائل متوسلا إليه بذلك الاسم، فتُقدم بين يدي مطلوبك من أسماء الله ما يكون مناسبا، كما تقول: اغفر لي وارحمني إنك أنت الغفور الرحيم، ولا يحسن أن تقول: إنك أنت السميع البصير، فهو راجع إلى المتوسِّل به بأسمائه وصفاته، فهو أقرب الوسائل وأحبها إليه، وما أحق ذلك بالإجابة وأعظمه موقعا عند المسؤول، وهذا باب عظيم من أبواب التوحيد³.

وأما في دعاء العبادة؛ فأن تتعبد له بمقتضى هذه الأسماء؛ فتقوم بالتوبة إليه لأنه التواب، وتذكره بلسانك لأنه السميع، وتتعبد له بجوارحك لأنه البصير، وتخشاه في السر لأنه اللطيف الخبير وهكذا⁴، وهذا هو المقصود بعبارته: (التعبد له بمقتضاها).

إذا تبين هذا، فذكر التعبد لله بمقتضى الأسماء بعد الدعاء، هو من باب ذكر الخاص بعد العام، تنبيها على أهميته، نظرا لغفلة كثير من الناس عنه.

¹ ينظر: الإسماعيلي، أبو بكر أحمد بن إبراهيم، كتاب اعتقاد أهل السنة (ضمن مجموع رسائل)، تح: جمال عزون، دار المنهاج السعودية، 1431، (ص36)، العز بن عبد السلام، أبو محمد عبد العزيز، تفسير القرآن، تح: عبد الله بن إبراهيم الوهي، دار ابن حزم بيروت لبنان، ط1، 1996/1416، (ج1/ص155)، ابن تيمية، شرح الأصبهانية، (ص9)، ابن القيم، بدائع الفوائد، (ج1/ص288-289).

² الأشقر، عمر سليمان، أسماء الله وصفاته في معتقد أهل السنة والجماعة، دار النفائس للنشر والتوزيع الأردن، ط6، 2003/1424، (ص61).

³ ينظر: ابن القيم، بدائع الفوائد، (ج1/ص281-288).

⁴ ينظر: ابن عثيمين، القواعد المثلى، (ص17).

الفرع الثاني: الدليل على تقرير مضمون الضابط.

دلّ على مضمون هذا الضابط ما يلي:

- 1- قال تعالى: ﴿قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ وَلَا تَجْهَرُوا بِصَلَاتِكُمْ وَلَا تَخَافُوا بِهَا وَابْتَغِينَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا﴾ [الإسراء: 110].
- 2- قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الأعراف: 180].

وجه الدلالة أن الله وصف أسمائه بأنها حسنى، وأمرنا أن ندعوه بتلك الأسماء، والمقصود بالدعاء هنا دعاء المسألة ودعاء العبادة، فإذا كان الاسم غير قابل للدعاء، فإنه لا يجوز أن يُجعل هذا الاسم من أسمائه الحسنى، والهاء في قوله: ﴿فَادْعُوهُ﴾ تعود على المسمى سبحانه وتعالى؛ فهو المدعو، والهاء في قوله: ﴿بِهَا﴾ تعود على الأسماء، أي: ادعوا الله متوسلين إليه بأسمائه الحسنى¹.

الفرع الثالث: أمثلة تطبيقية على الضابط.

لما كان دعاء الله -عز وجل- شاملاً لدعاء المسألة ودعاء العبادة، سأذكر أمثلة لكل نوع، وبيانها كما يلي:

المثال الأول: من أسماء الله عز وجل الغني، وقد ثبت عن النبي ﷺ دعاء الله بهذا الاسم كما جاء عن عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ قال: «قَدْ أَمَرَكُمُ اللَّهُ أَنْ تَدْعُوهُ، وَوَعَدَكُمُ أَنْ يَسْتَجِيبَ لَكُمْ»، ثم، قال: «الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ، لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ تَفْعَلُ مَا تُرِيدُ، اللَّهُمَّ أَنْتَ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ الْغَنِيُّ وَنَحْنُ الْفُقَرَاءُ، أَنْزِلْ عَلَيْنَا الْغَيْثَ، وَاجْعَلْ مَا أَنْزَلْتَ لَنَا قُوَّةً وَبَلَاغًا إِلَى حِينٍ»².

¹ ينظر: القرطبي، أبو عبد الله، محمد بن أحمد، الجامع لأحكام القرآن، تح: هشام البخاري، دار عالم الكتب الرياض السعودية، دط، 2003/1423، (ج 7/ص 326)، الرضواني، أسماء الله الثابتة في الكتاب والسنة، (ص 56-57).

² أخرجه ابن حبان في صحيحه، كتاب الإمامة والجماعة، باب صلاة الاستسقاء، (رقم: 2860) من حديث عائشة رضي الله عنها، وحسنه الألباني في صحيح الجامع (رقم: 2310).

المثال الثاني: من أسماء الله الصمد، وقد ثبت عن النبي ﷺ أنه أقر دعاء الله بهذا الاسم، كما جاء في حديث حنظلة بن علي رضي الله عنه: أن محجن بن الأدرع حدثه أن رسول الله ﷺ دخل المسجد إذا رجل قد صلى، وهو يتشهد، فقال: اللهم إني أسألك يا الله الواحد الأحد الصمد، الذي لم يلد ولم يولد، ولم يكن له كفواً أحد، أن تغفر لي ذنوبي، إنك أنت الغفور الرحيم، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «قد غفر له» ثلاثاً¹.

المثال الثالث: من أسماء الله الجواد، والتعبد لله بمقتضى هذا الاسم أن يتحلّى العبد بصفة الجود بالمراتب كلها، "والجود عشر مراتب:

إحداها: الجود بالنفس وهو أعلى مراتبه.

الثانية: الجود بالرياسة، وهو ثاني مراتب الجود، فيحمل الجواد جوده على امتهان رياسته، والجود بها والإيثار في قضاء حاجات الملتمس.

الثالثة: الجود براحتة ورفاهيته وإجماع نفسه، فيجود بها تعباً وكذاً في مصلحة غيره، ومن هذا جود الإنسان بنومه ولذته لمسامره.

الرابعة: الجود بالعلم وبذله، وهو من أعلى مراتب الجود، والجود به أفضل من الجود بالمال، لأن العلم أشرف من المال.

الخامسة: الجود بالنفع بالجاء، كالشفاعة والمشي مع الرجل إلى ذي سلطان ونحوه.

السادسة: الجود بنفع البدن على اختلاف أنواعه.

السابعة: الجود بالعرض، فمن شتمه أو قذفه فهو في حل، وفي هذا الجود من سلامة الصدر وراحة القلب والتخلص من معاداة الخلق ما فيه.

الثامنة: الجود بالصبر والاحتمال والإغضاء، وهذه مرتبة شريفة من مراتبه، وهي أنفع لصاحبها من الجود بالمال، وأعز له وأنصر وأملك لنفسه وأشرف لها، ولا يقدر عليها إلا النفوس الكبار.

¹ أخرجه النسائي في سننه، كتاب السهو، باب الدعاء بعد الذكر، (رقم: 1301)، من حديث محجن بن الأدرع رضي الله عنه، وصححه الألباني في تعليقه على سنن النسائي، (رقم: 1301).

التاسعة: الجود بالخلق والبشر والبسطة، وهو فوق الجود بالصبر والاحتمال والعفو، وهو الذي يصاحبه درجة الصائم القائم، وهو أثقل ما يوضع في الميزان، وفي هذا الجود من المنافع والمسار وأنواع المصالح ما فيه.

العاشرة: الجود بترك ما في أيدي الناس عليهم، فلا يلتفت إليه، ولا يستشرف له بقلبه، ولا يتعرض له بحاله، ولا لسانه.

ولكل مرتبة من مراتب الجود مزيد وتأثير خاص في القلب والحال، والله سبحانه قد ضمن المزيد للجواد والإتلاف للممسك، والله المستعان¹.

المثال الرابع: من أسماء الله الأحد، والتعبد لله بمقتضى هذا الاسم الدال على تفرده بالربوبية والألوهية والأسماء والصفات، يوجب على العبد توحيده والبعد عن الحيرة والاضطراب، ومما يدل على ذلك قوله تعالى: ﴿ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا رَجُلًا فِيهِ شُرَكَاءُ مُتَشَاكِسُونَ وَرَجُلًا سَلَمًا لِرَجُلٍ هَلْ يَسْتَوِيَانِ مَثَلًا الْحَمْدُ لِلَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الزمر: 29]، "وهذا مثل ضربه الله سبحانه للمشرك والموحد، فالمشرك بمنزلة عبد يملكه جماعة متنازعون مختلفون متشاحنون، والرجل الشكس؛ الضيق الخلق، فالمشرك لما كان يعبد آلهة شتى، شبه بعبد يملكه جماعة متنافسون في خدمته لا يمكنه أن يبلغ رضاهم أجمعين، والموحد لما كان يعبد الله وحده، فمثله كمثل عبد لرجل واحد قد سلم له، وعلم مقاصده وعرف الطريق إلى رضاه، فهو في راحة من تشاحن الخلطاء فيه، بل هو سالم لمالكه من غير تنازع فيه، مع رافة مالكه به، ورحمته له وشفقته عليه، وإحسانه إليه وتولييه لمصالحه، فهل يستويان هذان العبدان، وهذا من أبلغ الأمثال، فإن الخالص لمالك واحد يستحق من معونته وإحسانه والتفاتته إليه وقيامه بمصالحه ما لا يستحق صاحب الشركاء المتشاكسين².

¹ ينظر: ابن القيم، مدارج السالكين، (ج2/ص279).

² ابن القيم، إعلام الموقعين، (ج2/ص319-320).

المطلب الرابع: أسماء الله هي ما صحَّ تعبيدُ العباد بها¹.

الفرع الأول: توضيح الضابط.

مضمون هذا الضابط أنه "لا يصحُّ أن يُعبدَ العباد بغير أسماء الباري تبارك وتعالى، فإذا كان الاسم مما لا يصح أن يُعبدَ له، فإنه ليس من أسمائه"².

ووقع خلاف بين أهل العلم في اسم عبد المطلب، فقد ذهب بعض أهل العلم إلى جواز ذلك مستدلين بقول النبي ﷺ يوم حنين: «أَنَا النَّبِيُّ لَا كَذِبُ، أَنَا ابْنُ عَبْدِ الْمُطَّلَبِ»³، وذلك لأن أصله من عبودية الرق، وليس من عبودية الخضوع، وذهب جمعٌ من أهل العلم إلى حرمة التسمي بعبد المطلب وهو الصحيح، لأنه تعبيدٌ لغير الله، ولأنَّ قولَ النبي حكاية نسب مضى، فهو من باب الإخبار لا من باب الإنشاء⁴، يقول ابن القيم: "أما قوله: «أنا ابن عبد المطلب»، فهذا ليس من باب إنشاء التسمية بذلك، وإنما هو باب الإخبار بالاسم الذي عُرف به المُسمَّى دون غيره، والإخبار بمثل ذلك على وجه تعريف المسمَّى لا يحرم، ولا وجه لتخصيص أبي مُحمَّد بن حزم ذلك بعبد المطلب خاصّة، فقد كان الصحابة يسمون بني عبد شمس وبني عبد الدَّار بأسمائهم، ولا يُنكر عليهم النَّبِيُّ ﷺ، فباب الإخبار أوسع من باب الإنشاء، فيجوز فيه ما لا يجوز في الإنشاء"⁵، ويقول الخطابي: "وقد يقع الغلط كثيرا في باب التسمية، وأعرف رجلا من الفقهاء كان سَمَّى ولده: عبد المطلب، فهو يُدعى به إلى اليوم، وذلك أنه سمع بعبد المطلب، جدَّ رسول الله ﷺ فَجَرى في التسمية به على التقليد، ولم يشعُر أن جدَّ رسول الله ﷺ إنما دُعي به لأن هاشمًا أباه كان تزوج أمَّهُ بالمدينة، وهي امرأة من بني النَّجَّار، فولدت له هذا الغلام، وسَمَّاه شيبه، ومات عنه وهو طفل، فَخَرَجَ عُمُه

¹ ينظر: بكر أبو زيد، معجم المناهي اللفظية، (ص368)، الأشقر، أسماء الله وصفاته في معتقد أهل السنة والجماعة، (ص65)، السقاف، صفات الله الواردة في الكتاب والسنة، (ص18).

² الأشقر، المرجع نفسه.

³ أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الجهاد والسير، باب من قاد دابة غيره في الحرب، (رقم2709)، ومسلم في صحيحه، كتاب الجهاد والسير، باب في غزوة حنين، (رقم1776)، من حديث البراء بن عازب رضي الله عنه.

⁴ ينظر: بكر أبو زيد، معجم المناهي اللفظية، (ص368)، السعدي، عيسى بن عبد الله، دلالة أسماء الله الحسنى على التنزيه، كتاب إلكتروني، (ص90-91).

⁵ ابن قيم الجوزية، مُحمَّد بن أبي بكر بن أيوب، تحفة المودود بأحكام المولود، تح: عبد القادر الأرناؤوط، مكتبة دار البيان دمشق، سوريا، ط1، 1971/1391، (ص114).

المطلب بن عبد مناف أخو هاشم في طلبه إلى المدينة، فحمله إلى مكة فدخلها، وقد أزدفه خلفه، فقيل له: من هذا الغلام؟ فقال: هذا عبدي، وذلك لأنه لم يكن قد كساه، ولا نظفه، فيزول عنه شعث السفر؛ فاستحيا أن يقول: ابن أخي، فدُعي عبد المطلب باقي عمره، على أنه لا اعتبار بمذاهب أهل الجاهلية في هذا، فقد تسموا: عبد مناف، وعبد الدار، ونحوهما من الأسامي¹.

الفرع الثاني: الدليل على تقرير مضمون الضابط.

دلّ على مضمون هذا الضابط ما يلي:

أولاً: الإجماع على تحريم تعبيد العباد بغير أسماء الله تبارك وتعالى، يقول ابن حزم: "واتفقوا على تحريم كلّ اسمٍ معبّدٍ لغير الله كعبد العزى، وعبد هبل، وعبد عمرو، وعبد الكعبة، وما أشبه ذلك حاشا عبد المطلب"²، واستثناء ابن حزم لاسم عبد المطلب لوجود خلاف في جواز التسمية به، والقول الصحيح هو تحريم ذلك كما سبق بيانه.

ثانياً: تغيير النبي ﷺ لأسماء جماعة من أصحابه من الأحياء قد عبّدت أسماءهم لغير الله، وذلك لأنها من باب الإنشاء، وعدم تغييره لأسماء من عبّدت أسماءهم لغير الله من الأموات، وذلك لأنها من باب الإخبار، يقول ابن تيمية: "كان المشركون يُعبّدون أنفسهم وأولادهم لغير الله؛ فيُسمون بعضهم: عبد الكعبة، كما كان اسم عبد الرحمن بن عوف، وبعضهم: عبد شمس، كما كان اسم أبي هريرة... وغير ذلك مما يضيفون فيه التعبيد إلى غير الله، من شمس، أو وثن، أو بشر، أو غير ذلك مما قد يشرك بالله، ونظيره تسمية النصارى: عبد المسيح، فغيّر النبي ﷺ ذلك وعبّدهم لله وحده، فسمى جماعات من أصحابه: عبد الله وعبد الرحمن، كما سمي عبد الرحمن بن عوف ونحو هذا، وكما سمي أبا معاوية، وكان اسمه عبد العزى فسمّاه: عبد الرحمن، وكان اسم مولاه: قيوماً، فسمّاه: عبد القيوم... وشريعة الإسلام الذي هو الدين الخالص لله وحده: تعبيد الخلق لربهم كما سنه رسول الله ﷺ، وتغيير الأسماء الشركية إلى الأسماء الإسلامية، والأسماء الكفرية إلى الأسماء الإيمانية، وعامة ما سمي به النبي صلى الله

¹ الخطابي، شأن الدعاء، (ص84).

² ابن حزم، أبو محمد علي بن محمد، مراتب الإجماع في العبادات والعاملات والاعتقادات، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، دط، دت، (ص154).

عليه وسلم عبد الله وعبد الرحمن... وكان من شعار أصحاب رسول الله ﷺ معه في الحروب: يا بني عبد الرحمن، يا بني عبد الله، يا بني عبيد الله، كما قالوا ذلك يوم بدر، وحنين، والفتح، والطائف، فكان شعار المهاجرين: يا بني عبد الرحمن، وشعار الخزرج: يا بني عبد الله، وشعار الأوس: يا بني عبيد الله¹.

الفرع الثالث: أمثلة تطبيقية على الضابط.

لما كانت أسماء الله يصح أن يُعبد العباد بها، فسأذكر جملة من الأسماء الدالة على إكرامه ورزقه، وجملة من الأسماء الدالة على عفوه ومغفرته، وجملة من الأسماء الدالة على قوّة الله وقدرته، وبيان ذلك كما يلي:

1- تعرّف الله إلى خلقه بجملة من الأسماء التي تدل على رزقه وإكرامه، ولذلك يُشرعُ تعبد العباد بهذه الأسماء فيقال: عبد الرزاق، عبد الكريم، عبد الوهاب، عبد الباسط، عبد الشكور، وغيرها من الأسماء.

2- تعرّف الله إلى خلقه بجملة من الأسماء التي تدل على عفوه ومغفرته، ولذلك يُشرع أن يُعبد العباد بها، فيقال: عبد الغفور، عبد الغفار، عبد التواب، وغيرها من الأسماء.

3- تعرّف الله إلى خلقه بجملة من الأسماء الدالة على قوّته وقدرته، ولذلك يشرع أن يُعبد العباد بها، فيقال: عبد القوي، عبد القادر، عبد القاهر، عبد القهار، وغيرها من الأسماء.

المطلب الخامس: الأسماء المضافة من أسماء الله الحسنى².

الفرع الأول: توضيح الضابط.

دلّت النصوص الشرعية على أن أسماء الله عزّ وجل منها ما ورد مضافاً، وهي الأسماء المضافة، والمقصود بها: الأسماء التي وردت في الكتاب والسنة مقيدة بإضافة ظاهرة، وهي تفيد المدح والثناء على الله، فيظهر بإضافتها حسننها وكمالها، فقولنا: جامع، وفالق، لا يُظهر حسن هذا الاسم إلا

¹ ابن تيمية، مجموع الفتاوى، (ج1/ص378-380).

² ينظر: ابن العربي، أحكام القرآن، (ج2/ص340-342)، الأصبهاني، الحجة في بيان المحجة، (ج1/ص165-166)، ابن حجر، التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، تح: حسن بن عباس، مؤسسة قرطبة مصر، ط1، 1416/1995، (ج4/320).

بذكر ما أضيف إليه، كقوله تعالى: ﴿رَبَّنَا إِنَّكَ جَامِعُ النَّاسِ لِيَوْمٍ لَا رَيْبَ فِيهِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُخْلِفُ الْمِيعَادَ﴾ [آل عمران: 9]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ فَالِقُ الْحَبِّ وَالنَّوَى﴾ [الأنعام: 95]¹، ولذا فلا يصح استثناء الأسماء المضافة من دائرة الأسماء الحسنى؛ إذ لا حجة لمن لم يعتبرها من الأسماء الحسنى، إلا أن هذه الأسماء مضافة، وهذه ليست بحجة، فما الإشكال في أن تكون أسماء الله مضافة؟² وبالتتبع يمكن أن نقول: أن صور الاسم المضاف كما يلي:

- أ- الاسم المضاف إلى اسم ظاهر، وهو ليس على صيغة أفعل التفضيل، مثل: رب العالمين.
- ب- الاسم المضاف إلى اسم ظاهر، وهو على صيغة أفعل التفضيل، مثل: خير الغافرين.³
- ج- الاسم المبتدأ بذو الذي يدل على الكمال المطلق⁴، مثل: ذو الجلال والإكرام.⁵

الفرع الثاني: الدليل على تقرير مضمون الضابط.

دلّ على مضمون هذا الضابط ما يلي:

- 1- ورود الأسماء المضافة في النصوص الشرعية مراداً بها التسمية.
- 2- إن جملة من الأسماء المضافة أظهر في الدلالة على الرب سبحانه وتعالى من بعض الأسماء المفردة المطلقة، فتجد كثيراً من الأسماء المفردة تسمى بها بعض المخلوقات، وفي المقابل نجد أن بعض الأسماء

¹ ينظر: الجبوري، رياض يونس، الصفات الإلهية المضافة في القرآن الكريم، معجم ودراسة دلالية، كتاب إلكتروني، (ص11).

² ينظر: الأشقر، أسماء الله وصفاته في معتقد أهل السنة والجماعة، (ص65).

³ ذهب بعض العلماء إلى أن ما جاء من الأسماء على هذه الصورة، ليس من الأسماء الحسنى المضافة، وقولهم مرجوح. ينظر: الأشقر، المرجع نفسه، (ص68)، التميمي، معتقد أهل السنة والجماعة في أسماء الله الحسنى، (ص188-192).

⁴ الاسم المبتدأ بذو له أحوال ثلاث، وبيانها كما يلي:

أولاً: أن يضاف إلى صفة كمال مطلق، فهذا يعتبر اسماً من أسماء الله.

ثانياً: أن يضاف إلى صفة كمال مقيد، مثل: ذو انتقام، فهذا لا يعتبر اسماً من أسماء الله-عز وجل-، لأن أسماء الله دالة على صفات الكمال المطلق لا المقيد.

ثالثاً: أن يضاف إلى بعض مخلوقات الله عز وجل على وجه التشريف، فهذا لا يُعتبر اسماً من أسمائه، مثل: ذو العرش.

ينظر: الأشقر، المرجع نفسه، (ص67-68)، البدر، عبد الرزاق، فقه الأسماء الحسنى، دار التوحيد للنشر والرياض السعودية، ط1، 2008/1429، (ص327-328).

⁵ ذهب بعض العلماء إلى أن ما جاء من الأسماء على هذه الصورة ليس من الأسماء الحسنى المضافة، وقولهم مرجوح. ينظر: الأشقر، المرجع نفسه، (ص67-68)، التميمي، معتقد أهل السنة والجماعة في أسماء الله الحسنى، (ص188-194).

المضافة كأرحم الراحمين وذو الجلال والإكرام وخير الغافرين، لا تطلق إلا على الله وحده جلّ وعلا¹.

3- إنّ هذه الأسماء مما يصح دعاء الله عزّ وجلّ بها، فهي داخلة في قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ

الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف: 180]، يقول ابن تيمية: "وكذلك أسماءه المضافة مثل: أرحم

الراحمين، وخير الغافرين، ورب العالمين، ومالك يوم الدين، وأحسن الخالقين، وجامع الناس ليوم لا

ريب فيه، ومقلب القلوب، وغير ذلك مما ورد في الكتاب والسنة، وثبت في الدعاء بها بإجماع

المسلمين"².

الفرع الثالث: أمثلة تطبيقية على الضابط.

ظهر حسب التتبع أنّ صور الاسم المضاف ثلاث، لذلك سأذكر أمثلة لهذه الصور، مع ذكر

أدلتها، وذلك كما يلي:

1- الاسم المضاف إلى اسم ظاهر، وهو ليس على صيغة أفعّل التفضيل، ومن أمثلته:

أ- رب العالمين، ودليله قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة: 2].

ب- عالم الغيب والشهادة، ودليله قوله تعالى: ﴿هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ عِلْمُ الْغَيْبِ

وَالشَّهَادَةِ هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ [الحشر: 22].

ج- مالك يوم الدين، ودليله قوله تعالى: ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ [الفاتحة: 4].

2- الاسم المضاف إلى اسم ظاهر، وهو على صيغة أفعّل التفضيل، ومن أمثلته:

أ- أرحم الراحمين، ودليله قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ اغْفِرْ لِي وَلِإِخِي وَأَدْخِلْنَا فِي رَحْمَتِكَ وَأَنْتَ أَرْحَمُ

الرَّحِيمِينَ﴾ [الأعراف: 151].

¹ ينظر: البراك، عبد الرحمن بن ناصر، التعليق على القواعد المثلى، تح: عبد الله المزروع، دار التدمرية الرياض السعودية، ط1،

2010/1431، (ص49).

² ابن تيمية، مجموع الفتاوى، (ج2/ص485).

ب- خير الغافرين، ودليله قوله تعالى: ﴿أَنْتَ وَلِيُّنَا فَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا وَأَنْتَ خَيْرُ الْغَافِرِينَ﴾ [الأعراف: 155].

ج- أسرع الحاسبين، ودليله قوله تعالى: ﴿ثُمَّ رُدُّوْا إِلَى اللَّهِ مَوْلَاهُمُ الْحَقَّ أَلَا لَهُ الْحُكْمُ وَهُوَ أَسْرَعُ الْحَاسِبِينَ﴾ [الأنعام: 62].

3- الاسم المبتدأ بذو الذي يدل على الكمال المطلق، ومن أمثلته:

أ- ذو الجلال والإكرام، ودليله قوله تعالى: ﴿وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: 27].

ب- ذو القوة، ودليله قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ﴾ [الذاريات: 58].

ج- ذو الرحمة، ودليله قوله تعالى: ﴿وَرَبُّكَ الْغَنِيُّ ذُو الرَّحْمَةِ إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ وَيَسْتَخْلِفْ مِنْ بَعْدِكُمْ مَا يَشَاءُ كَمَا أَتَشَاءُكُمْ مِنْ ذُرِّيَّةٍ قَوْمٍ آخَرِينَ﴾ [الأنعام: 133].

المطلب السادس: الأسماء الواردة على صيغة أفعال التفضيل من غير إضافة من الأسماء الحسنى¹.
الفرع الأول: توضيح الضابط.

هذا الضابط له تعلق بالضابط السابق، حيث ذكرْتُ من صوره: الاسم المضاف إلى اسم ظاهر، وهو على صيغة أفعال التفضيل، مثل: خير الغافرين وخير الراحمين، وأرحم الراحمين، وغيرها من الأسماء، بينما في هذا الضابط سأتناول الأسماء الواردة على صيغة أفعال التفضيل من غير إضافة، فالأمر الفارق بينهما: أنَّ الصورة المذكورة في الضابط السابق، متعلقة بباب الإضافة، وهذه الصورة غير متعلقة بها، مع التنبيه إلى اشتراكهما جميعاً في صيغة أفعال التفضيل.

¹ ينظر: ابن حزم، المحلى، (ج6/ص282)، ابن العربي، أحكام القرآن، (ج2/342)، ابن حجر، التلخيص الحبير، (ج4/ص320).

ومضمون هذا الضابط أنَّ ما جاء منصوباً عليه من الأسماء على صيغة أفعال التفضيل من غير إضافة، فهو من أسماء الله الحسنى¹، ويُنْتَبَه في هذه الصورة إلى شرط التنصيص على الاسم في الكتاب والسنة، فإن لم يكن منصوباً عليه بهذه الصيغة فلا يُعتبر من الأسماء الحسنى.

وبناءً على ذلك فما ورد من أسماء مضافة على صيغة أفعال التفضيل، لا يصحُّ فصلها أو إطلاقها، فلا يُقال من أسماء الله: الخير، والأسرع، والأحكم، والأرحم، أخذاً من الأسماء المضافة: خير الناصرين وأسرع الحاسبين، وأحكم الحاكمين، وأرحم الراحمين، كذلك لا يصح أن يُطلق لفظ: (الناصرين) مثلاً، ويُفصل عن اللفظ المقارن له في الاسم المضاف: (خيرُ النَّاصِرِينَ)، ثم يُسمى الناصر، ومثله الحاسب والحاكم والراحم وغير ذلك.

فلا يصحُّ أن يُطلق ما قيَّده الله عز وجل، أو نفصل ما أضافه رسوله ﷺ²، وكذلك لا يصح أن يصاغ من الصفات الثابتة لله عز وجل أسماء على صيغة أفعال التفضيل، إن لم ترد في الكتاب والسنة، وذلك كاسم الأقوى، المأخوذ من قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ يَرَوْنَ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَهُمْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُمْ قُوَّةً وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يَجْحَدُونَ﴾ [فصلت: 15].³

الفرع الثاني: الدليل على تقرير مضمون الضابط.

دلَّ على مضمون هذا الضابط ما يلي:

- 1- ورود الأسماء الواردة على صيغة أفعال التفضيل من غير إضافة في النصوص الشرعية، مراداً بها التسمية.
- 2- إنَّ صيغة أفعال التفضيل موافقةٌ للائق بالله عز وجل؛ إذ كلُّ ما اشترك فيه الخالق والمخلوق في أصل معناه، فَلِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ منه الكمال المطلق، فكل ما اتصف به المخلوق من صفات كمال لا نقص فيها، فالخالق أولى بها.

¹ ينظر: الأشقر، أسماء الله وصفاته في معتقد أهل السنة والجماعة، (ص68).

² ينظر: الرضواني، أسماء الله الثابتة في الكتاب والسنة، (ص72-73).

³ ذهب بعض أهل العلم إلى اعتبار الأسماء الواردة في هذه الصور الثلاث من الأسماء الحسنى، وقولهم مرجوح لمناقضته شرط التوقيف. ينظر: ابن الوزير، إشار الحق على الخلق، (ص159)، الأشقر، أسماء الله وصفاته في معتقد أهل السنة والجماعة، (ص68)، التميمي، معتقد أهل السنة والجماعة في أسماء الله الحسنى، (ص219-256).

الفرع الثالث: أمثلة تطبيقية على الضابط.

من أسماء الله الحسنى ما وردت على صيغة أفعل التفضيل من غير إضافة، ومن أمثلتها مايلي:

المثال الأول: الأكرم، ودليله قوله تعالى: ﴿ أَقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ ﴾ [العلق:3].

المثال الثاني: الأعلى، ودليله قوله تعالى: ﴿ سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى ﴾ [الأعلى:1].

المثال الثالث: الأعز، ودليله مايلي:

أ- ما جاء عن ابن مسعود رضي الله عنه من طريق شقيق، قال: كان عبد الله إذا سعى في بطن الوادي قال: "رَبِّ اغفر وارحم، إِنَّكَ أَنْتَ الْأَعَزُّ الْأَكْرَمُ"¹.

ب- ما جاء عن ابن عمر رضي الله عنه من طريق أبي إسحاق عنه، أنه كان يقول: "رَبِّ اغفر وارحم وأَنْتَ الْأَعَزُّ الْأَكْرَمُ"².

المطلب السابع: الأسماء المشتقة من صفة واحدة، المتغايرة في اللفظ وخصوص المعنى من الأسماء الحسنى³.

الفرع الأول: توضيح الضابط.

مضمون هذا الضابط أن بعض أسماء الله الحسنى تجتمع في الاشتقاق من صفة واحدة، وهذا ما أدّى ببعضهم إلى توهم أنها بمعنى واحدٍ مطلقاً، وهذا لا يصح، فلا يجوز أن تُخرج من دائرة أسماء الله الحسنى ما اتفق أصل معناه، وتغاير لفظه وخصوص معناه، بدعوى أنه من باب التكرار، لأنَّ كلَّ اسم مستقل بنفسه، ما دام قد ورد في الكتاب والسنة على هذه الصورة، وينبغي أن يُنبه إلى هذا التكرار ليس تكررًا من كل وجه، فالاسم الذي يُرى مكرراً يفيد معنى خاصاً لا يفيد الاسم الآخر، وإن شاركه في أصل المعنى⁴.

¹ سبق تخريجه، (ص79).

² سبق تخريجه، (ص79).

³ الأصبهاني، الحجة في بيان المحجة، (ج1/ص137-138)، ابن حجر، فتح الباري، (ج11/ص129).

⁴ ينظر: الأشقر، أسماء الله الحسنى وصفاته في معتقد أهل السنة والجماعة، (ص64).

فالأسماء المشتقة من صفة واحدة لا يمنع ذلك من عدّها، فإنّ فيها التّغاير في الجملة، فإنّ بعضها يزيد بخصوصية على الآخر ليست فيها¹، يقول أبو العباس بن معد²: "فالأسماء... ليس فيها شيء مُترادف؛ إذ لكلّ اسمٍ خصوصيّةٌ ما، وإن اتّفق بعضها مع بعضٍ في أصل المعنى"³.

الفرع الثاني: الدّليل على تقرير مضمون الضابط.

دلّ على مضمون هذا الضابط ما يلي:

1- ممّا تقرّر عند طائفة من علماء اللغة العربية، أنّ الزيادة في المبنى دليلٌ في الغالب على الزيادة في المعنى⁴، وعند النظر في هذه الأسماء، نجد أنّها وإن اشتقت من صفة واحدة، إلّا أنّها يزيد بعضها على بعضٍ في المبنى، فقد يكون الاسم: صيغة مبالغة، أو صفة مشبهة، أو اسم فاعل، أو اسم تفضيل، فاشتقاق هذه الأسماء من صفة واحدة يدلّ على الاتفاق في أصل المعنى، وزيادة مبانيها دليل في الغالب على زيادة في خصوص معانيها.

2- تعليلُ بعض الأحكام الشرعية بأسماءٍ مخصوصةٍ، دليلٌ على أنّها مقصودةٌ على وجه الخصوص، ولا يحلّ غيرها محلّها، وإن اتفقا في أصل المعنى.

3- وقع الاتفاق على أن الرحمن الرحيم اسمان متغايران، مع أنّهما مشتقان من صفة واحدة⁵، وهي الرحمة، ولا يوجد فرق مؤثر بين هذين الاسمين وغيرها من الأسماء المشتقة من صفة واحدة، ولذا يُحكم على هذه الأسماء جميعاً بحكم واحد، وأما التفريق بينها فهو تحكم دون دليل.

4- يلزم من مَنَعَ عدّ الأسماء المشتقة من صفة واحدة أسماءً متعددةً، يلزم منه أن لا يعدّ أسماءً قد اعتبرها العلماء أسماءً متغايرةً، وهي التي تشترك في معنى مشترك، وليست مشتقة من صفة واحدة،

¹ ينظر: ابن حجر، فتح الباري، (ج11/ص219).

² هو أحمد بن معد بن عيسى بن وكيل التجيبي، أبو العباس ابن الأقلشيشي: كان عالماً بالحديث واللغة، عاقلاً متضلعا في الأدب والورع والمعرفة بعلوم شتى والزهد والإقبال على العبادة، أصله من أقليمش بالأندلس، ولد ونشأ في دانية، ورحل إلى المشرق، فجاور بمكة سنين، وعاد يريد المغرب، فتوفي بقوص (من صعيد مصر)، من كتبه: "النجم من كلام سيد العرب والعجم" و "الغرور من كلام سيد البشر" و "أضياء الأولياء"، مات بصوص في سنة (551 هـ) وقد نيف على الستين، وقيل غير ذلك. ينظر: السيوطي، بغية الوعاة، (ج1/ص392)، الزركلي، الأعلام، (ج/ص259).

³ ابن حجر، فتح الباري، (ج11/ص223).

⁴ ينظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تح: مُجدد علي النجار، المكتبة العلمية، دط، دت، (ج3/ص268).

⁵ ينظر: ابن حجر، فتح الباري، (ج11/ص219).

كالخالق والبارئ والمصور، فهي تشترك في معنى الإيجاد والاختراع، إلا أنها تختلف فيما بينها في خصوص المعنى.

وإذا كان هذا الاشتراك لم يمنع المغايرة في هذه الأسماء، فكذلك الاشتراك في الأسماء التي اشتقت من صفة واحدة لا يمنع المغايرة، وهذا دليل قياسي تعضيدي¹.

الفرع الثالث: أمثلة تطبيقية على الضابط.

من أسماء الله المشتقة من صفة واحدة، المتفقة في أصل المعنى، المتغايرة في خصوص المعنى ما يلي:

المثال الأول: الرحمن الرحيم، اسمان مشتقان من صفة واحدة وهي الرحمة، وهذا هو أصل المعنى، إلا أن بينهما تغايراً في خصوص المعنى، وقد اختلف أهل العلم في ذلك على أقوال منها ما يلي:

أ- الرحمن ذو الرحمة العامة الشاملة التي وسعت الخلق في أرزاقهم، وأسباب معاشهم ومصالحهم، وعمت الجميع المؤمن والكافر، والرحيم ذو الرحمة الخاصة بالمؤمنين، كما قال تعالى: ﴿وَكَانَ بِالْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا﴾ [الأحزاب: 43]².

ب- الرحمن خاص في التسمية، عام في الفعل، والرحيم عام في التسمية، خاص في الفعل، فالرحمن عام في الدنيا والآخرة، والمنافع والثواب، والرحيم يختص بالثواب والعفو، فصار الرحمن خاصاً في اللفظ؛ لاختصاصه بالبارئ، عاماً في المعنى، وصار الرحيم عاماً في اللفظ؛ لجواز تسمية غير الله به، وخاصاً في المعنى للمؤمنين في العفو والثواب³.

ج- الرحمن دالٌّ على الرحمة الذاتية، والرحيم دالٌّ على الرحمة الفعلية، يقول ابن القيم: "الرحمن دالٌّ على الصفة القائمة به سبحانه، والرحيم دالٌّ على تعلقها بالمرحوم، فكان الأول للوصف، والثاني للفعل، فالأول دالٌّ على أن الرحمة صفته، والثاني دالٌّ على أنه يرحم خلقه برحمته، وإذا أردت فهم هذا فتأمل قوله تعالى: ﴿وَكَانَ بِالْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا﴾ [الأحزاب: 43]، ﴿إِنَّهُ وَبِهِرَّءُوفٌ

¹ ينظر: المصدر نفسه.

² ينظر: الخطابي، شأن الدعاء، (ص38).

³ ينظر: القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد، الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى، تح: طارق أحمد، دار الصحابة، ط1، 1416/1995، (ج1/ص74-75).

رَجِيمٌ ﴿[التوبة: 117]، ولم يجئ قط رحمن بهم، فعلم أن رحمن هو الموصوف بالرحمة، ورحيم هو الراحم برحمته¹.

المثال الثاني: العلي والأعلى والمتعال، كلها أسماء تدل على أن الله العلوّ المطلق من جميع الوجوه، علوّ الذات، وعلوّ القدر، وعلوّ القهر، وهذا هو أصل المعنى، وبيان ذلك كما يلي:

أ- علوّ الذات: أي: أنه موجود بذاته فوق جميع خلقه، مستوٍ على عرشه مباينٌ لهم، وهو مع هذا مطلع على أحوالهم، مشاهدٌ لهم، مدبّرٌ لأموهم الظاهرة والباطنة.

ب- علوّ القدر: أي: هو علوّ صفاته وعظمها، فلا يماثلها صفة مخلوق، بل لا يقدر الخلاق كلهم أن يحيطوا ببعض معاني صفة واحدة من صفاته، قال تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا﴾ [طه: 110].

ج- علوّ القهر: أي: هو الذي قهر بعزته وعلوه الخلق كلهم، فالمخلوقات جميعاً في قبضة قهره². والذي يظهر أن معنى العلي هو الذي اتصف بصفة العلو بأنواعها الثلاثة، والأعلى دلّ على هذا المعنى، وزاد عليه أنه لا أعلى منه ذاتاً وصفاتٍ، والمتعال دلّ على أنواع العلو بأنواعها الثلاثة، وزاد عليها بأنه المتنزه عن كل نقص وعيب.

المثال الثالث: الخالق والخالق: اسمان مشتقان من صفة واحدة، ومتفقان في أصل المعنى، متغايران في خصوص المعنى.

فأما الخالق فهو المبدع للخلق، المخترع له على غير مثالٍ سابق³، وهو مُبتدئٌ تقدير النَّشْءِ ومتممها ومدبّرُها⁴، فله معنيان:

¹ ابن القيم، بدائع الفوائد، (ج1/ص42).

² ينظر: السعدي، الحق الواضح المبين (ضمن المجموعة الكاملة لمؤلفات السعدي)، (ج10/ص224)، هراس، شرح النونية، (ج2/ص68).

³ ينظر: الخطابي، شأن الدعاء، (ص49).

⁴ ينظر: الزجاج أبو إسحاق إبراهيم بن السري، تفسير أسماء الله الحسنى، تح: أحمد يوسف الدقاق، دار المأمون للتراث دمشق، ط5، 1986/1406، (ص36-37).

أ- المبدع للخلق من غير مثال سابق.

ب- المقدر بعلمه السابق ومشيتته هذا الخلق.

وأما الخلاق: فمعناه الخالق خلقاً من بعد خلق¹.

والفرق بين الخالق والخالق، أن الخالق هو يُنشئ الشيء من العدم بتقدير وعلم، ثم بمشيئة وتصنيع عن قدرة وغنى، أما الخالق فهو الذي يبدع في خلقه كما وكيفاً، فمن حيث الكم يخلق ما يشاء، وهو الذي أحسن التصوير في الكيف، وهو كذلك الذي يعيد ما خلق ويكرّره كما كان، بل يخلق خلقاً جديداً أحسن مما كان².

¹ ينظر: الحليمي، أبو عبد الله الحسين بن الحسن، المنهاج في شعب الإيمان، تح: حلمي فودة، دار الفكر، ط1، 1979/1399، (ج1/ص193).

² ينظر: الرضواني، أسماء الله الحسنى، (ص588).

المبحث الثاني: الضوابط المتعلقة بأحكام الأسماء الحسنى.

سأذكر في هذا المبحث الضوابط المتعلقة بأحكام الأسماء الحسنى، لا من جهة الثبوت، ولكن من جهات متعددة أخرى كحصر الأسماء ودلالاتها، إلى غير ذلك من المسائل، وبيان ذلك في المطالب الآتية:

المطلب الأول: أسماء الله تعالى أعلام وأوصاف¹.

الفرع الأول: توضيح الضابط.

مضمون هذا الضابط أن أسماء الله الحسنى لها نوعان من الدلالة، دلالة على الذات ودلالة على المعاني والصفات، فأسماء الله أعلام باعتبار دلالتها على ذات الله عز وجل؛ فتكون مترادفة بهذا الاعتبار، لدلالاتها على مسمى واحد، وهو الله عز وجل فالحي العليم السميع البصير الرحمن العزيز الحكيم، كلها أسماء لمسمى واحد، وهو الله سبحانه وتعالى.

وهي أوصاف باعتبار دلالة كل اسم منها على وصف لله عز وجل يليق به؛ فتكون متباينة بهذا الاعتبار²، لدلالة كل اسم منها على معنى خاص غير المعنى الذي دلّ عليه الاسم الآخر، فمعنى الحي غير معنى العليم، ومعنى العليم غير معنى القدير وهكذا³.

وأسماء الله أعلام وأوصاف، والوصف بها لا ينافي العلمية؛ إذ أن صفاته مختصة به لا يشاركه فيها أحد، فإذا سُمي الله بالسميع، فلا بد من اتصافه بهذه الصفة، وهكذا يقال في بقية الأسماء، فصفاته في خصوصيتها هذه أشبهت العلم في دلالة على تعيين الذات، فكان كل منهما مختصا به تعالى⁴.

¹ ينظر: ابن القيم، بدائع الفوائد، (ج1/ص285)، السفاريني، لوامع الأنوار البهية، (ج1/ص124)، ابن عيسى، أحمد بن إبراهيم بن حمد، توضيح المقاصد وتصحيح القواعد، تح: زهير الشاويش المكتب الإسلامي بيروت لبنان، ط3، 1406، (ج2/ص217).

² قد يُعبر عن هذا النوع بالأسماء المتكافئة، ينظر: ابن تيمية، مجموع الفتاوى، (ج13/ص333).

³ ينظر: ابن القيم، بدائع الفوائد، (ج1/ص285)، ابن عثيمين، القواعد المثلى، (ص24).

⁴ ينظر: البريكاني، القواعد الكلية للأسماء والصفات عند السلف، (ص229).

وهذا بخلاف ما يُعلم من أسماء العباد، فإن العَلَمَ فيهم يُضادُّ الوصفَ لعلَّتين، وبيانهما فيما يلي:

العلّة الأولى: اشتراك العباد في الصفات، فالعلّة في عدم تحمُّل أعلام العباد الدلالة الوصفية مع ثبوت دلالتها على العلمية، أن أوصافهم فيها شيوع بين أشخاصهم، ووجود المثل والنظير لكل واحد منهم في صفته، ينافي التعيين الذي وضعت له الأعلام من جهة اللغة¹.

فالأمانة مثلاً لا تختص بفرد من الأفراد، وهكذا الشجاعة والكرم والصدق، فإنّ هذه صفاتٌ يتماثلُ فيها أفرادها، فما من شخص إلا وله نظير فيما اتصف به².

العلّة الثانية: تخلف الأوصاف عن أسماء العباد، فقد يُسمى الرجل عبد الله، وهو من أكفر عباد الله، وقد يُسمى حكيماً وهو من أسفه الناس، وقد يُسمى عليّاً، وهو من أَوْضِعِ الناس³.

الفرع الثاني: الدليل على تقرير مضمون الضابط.

دلّ على مضمون هذا الضابط ما يلي:

1- قال تعالى: ﴿قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى وَلَا تَجْهَرُوا بِصَلَاتِكُمْ وَلَا تَخَافُوهَا وَابْتَغِينَ ذَلِكَ سَبِيلًا﴾ [الإسراء: 110].

ووجه الدلالة أنّ الله عز وجل أخبر في هذه الآية الكريمة، أنّ الإنسان سواء دعا باسم الله أو باسم الرحمن، فهو إنما يدعو الله، فلا يخالف كلُّ واحد منهما الآخر في دلالة على مسمى واحد، كما أن اسم الله من حيث المعنى ليس هو كاسم الرحمن، وهكذا سائر أسمائه الحسنى، كلّها تدل على مسمّى واحد، وهي من حيث المعنى يختلف كل اسم منها عن الآخر، فتكون أسماء الله مترادفة باعتبار دلالتها على الذات، متباينة من حيث دلالتها على المعنى.

¹ ينظر: ابن القيم، بدائع الفوائد، (ج1/ص285)، البريكاني، القواعد الكلية للأسماء والصفات عند السلف، (ص227-230).

² ينظر: ابن القيم، مدارج السالكين، (ج1/ص53)، ابن عثيمين، القواعد المثلى، (ص24-25).

³ يُستثنى من ذلك أسماء النبي ﷺ، فإنها أعلام وأوصاف. ينظر: ابن تيمية، مجموع الفتاوى، (ج3/ص59).

2- قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الأعراف: 180]، وقال تعالى: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ لَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ﴾ [طه: 8].

ووجه الدلالة أنَّ الله عز وجل وصف أسمائه بأنها حسنى، فهي لم تكن حسنى لمجرد اللفظ، ولكن لدلالاتها على المعاني، ومعلوم أن معنى اسم الله العليم، هو غير معنى اسم الله الرحيم، وهكذا بقية أسمائه سبحانه، فإنها متباينة باعتبار دلالتها على المعنى.

3- قال تعالى: ﴿فَقُلْتُ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا﴾ [نوح: 10]، وقال تعالى: ﴿لِلَّذِينَ يُؤُولُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرَبُّصًا أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ طَائِفًا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [البقرة: 226].

ووجه الدلالة أن الله -عز وجل- علَّل أحكامه وأفعاله بأسمائه، وهذا فيه دلالة على أنَّ لها معنى، فلو لم يكن لها معنى لما كان التعليل صحيحاً¹.

4- قال تعالى: ﴿وَهُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾ [الأحقاف: 8]، وقال تعالى: ﴿ذُو الرَّحْمَةِ﴾ [الكهف: 58]، فالآية الثانية دلَّت على أن الرحيم هو المتَّصف بالرحمة.

5- إنَّ مضمون هذا الضابط قد أجمع عليه أهل اللغة والعرف، وهو مقتضى العقل والفطرة، فلا يقال: عليهم إلا لمن له علم، ولا سميع إلا لمن له سمع، وهذا أمرٌ بيِّن².

¹ ينظر: ابن قيم الجوزية، مُجَدِّدُ بَنِي بَكْرٍ، جلاء الأفهام في فضل الصلاة والسلام على مُجَدِّدِ خَيْرِ الْأَنَامِ، تح: شعيب الأرنؤوط ومن معه، دار العروبة الكويت، ط2، 1987/1407، (ص173)، النجار، موافقة شيخ الإسلام، (ج1/ص471-473).

² ينظر: ابن القيم، مدارج السالكين، (ج1/ص53)، ابن عثيمين، القواعد المثلى، (ص24-25).

الفرع الثالث: أمثلة تطبيقية على الضابط.

لما كانت أسماء الله أعلاماً وأوصافاً، فسأذكر جملة من الأسماء، مبيناً عدم منافاة تلك الأوصاف لعلميتها، وهي كما يلي:

المثال الأول: العزيز اسم من أسماء الله، وهو الموصوف بالعزة، ولها معان:

- 1- العزة بمعنى الامتناع على من يرومه من أعدائه، فلن يصل إليه كيدهم، ولن يبلغ أحداً منهم ضره.
- 2- العزة بمعنى القهر والغلبة، فهو سبحانه القاهر لأعدائه الغالب لهم.
- 3- العزة بمعنى القوة والصلابة¹.

4- العزة بمعنى نفاسة القدر، أي: لا يُعادل الله شيء، فلا مثيل له ولا نظير².

المثال الثاني: العليم اسم من أسماء الله، وهو: العالم بالسرائر والخفيات التي لا يحيطها علم الخلق³، الذي أحاط علمه بالظواهر والبواطن والإسرار والإعلان، وبالواجبات والمستحيلات والممكنات، وبالعالم العلوي والسفلي وبالماضي والحاضر والمستقبل؛ فلا يخفى عليه شيء من الأشياء⁴.

المثال الثالث: التواب اسم من أسماء الله، وهو: الذي يتوب على عبده ويقبل توبته كلما تكررت التوبة، تكرر القبول، فتوبة العبد محفوفة من الله عليه قبلها إذنا وتوفيقاً وإلهاماً، وتوبة ثانية منه بعدها قبولاً ورضاً وإثابة⁵.

المثال الرابع: القدوس اسم من أسماء الله، وهو: الطاهر من العيوب، المنزه عن النقائص، الموصوف بصفات الكمال⁶.

¹ ينظر: هراس، شرح القصيدة النونية، (ج2/ص79).

² ينظر: الخطابي، شأن الدعاء، (ص48).

³ ينظر: الخطابي، المصدر نفسه، (ص83).

⁴ ينظر: السعدي، تيسير الكريم الرحمن، (ص12).

⁵ ينظر: ابن قيم الجوزية، شمس الدين بن أبي بكر، مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية أهل العلم والإرادة، تح: علي بن حسن، دار ابن عفان الرياض السعودية، ط1، 1425/2004، (ج2/ص273)، مدارج السالكين، (ج1/ص169).

⁶ ينظر: البيهقي، أحمد بن الحسين، الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد على مذهب السلف وأصحاب الحديث، تح: أحمد عصام الكاتب، دار الآفاق الجديدة بيروت، ط1، 1401، (ص59).

فهذه الأسماء الحسنى، وهي: العزيز والعليم والتواب والقدوس، مترادفة باعتبار دلالتها على ذات الله، متباعدة باعتبار مادَّت عليه من المعاني.

المطلب الثاني: دلالة أسماء الله على ذاته تكون بالمطابقة والتضمن وبالالتزام¹.

الفرع الأول: توضيح الضابط.

دلالة شيء على شيء آخر، لا بد أن تكون واحدة من الدلالات الثلاث الآتية:

أ- الدلالة العقلية: كدلالة الحركة بالإرادة على وجود الحياة، وكدلالة مسير السفينة في البحر على تحرك ركبها وفق حركتها، وهكذا كل ملزوم؛ إذ يدل على لازمه العقلي البحث.

ب- الدلالة الطبيعية: وهي الدلالة التي ليس بين الملزوم واللازم فيها ارتباط عقلي، إلا أن النظام الذي وضعه الله في الطبيعة قد أوجد هذا الترابط، فإذا سألنا العقل المجرد عن ملاحظة النظام الموجود في الطبيعة لم يجد تعليلاً عقلياً له، غير أن الاختبار المتكرر للأحداث الطبيعية قد تبّه على وجود هذا الترابط في الواقع، ولكن ليس لدى العقل المجرد مانع من انفكاكه لو ثبت ذلك في الواقع ولو نادراً، ومثال ذلك: دلالة ارتفاع درجة حرارة جسم الإنسان على حالة من حالات المرض، ودلالة حمرة الوجه على حالة الخجل في النفس، ودلالة صفرة الوجه على حالة الوجع في النفس، فهذه وأشبهها بدلالات طبيعية لا يمنع العقل المجرد عن ملاحظة الواقع من تخلفها وعدم صدقها.

ج- الدلالة الوضعية: وهي دلالة شيء ما تواضع الناس في اصطلاحهم على أن يكون دالاً على معنى معين، وقد يكون هذا الشيء معلماً من المعالم، أو رسماً من الرسوم، أو لفظاً من الألفاظ، ومثال ذلك: دلالات إشارات المرور، ودلالة زنين الجرس في المدرسة على بداية الدرس أو نهايته، فهذه وما شابهها بدلالات وضعية غير لفظية، وأما الدلالة الوضعية اللفظية فهي دلالة الألفاظ على المعاني بواسطة الوضع اللغوي، وهي الدلالة اللفظية الوضعية وهي المقصودة في هذا الموضع، وأقسامها ثلاثة:

1- دلالة المطابقة: وهي دلالة اللفظ على المعنى الذي وضع له، وتسميت مطابقة؛ للتطابق الحاصل

بين معنى اللفظ وبين الفهم الذي استفيد منه، كدلالة لفظ الإنسان على الحيوان الناطق؛ إذ لفظ

¹ ينظر: ابن تيمية، مجموع الفتاوى، (ج7/ص185)، ابن القيم، بدائع الفوائد، (ج1/ص286).

الإنسان موضوعٌ لكائن فيه الحيوانية والناطقية، وحينما يُستفاد من هذا اللفظ تمام هذا المعنى، فقد تمَّ التطابق بين معناه وبين الفهم الذي استفيد منه.

2- دلالة التضمّن: وهي دلالة اللفظ على جزء المعنى الذي وضع له، وتُسمّى دلالة تضمّن؛ لأن جزء المعنى قد فهم في ضمن فهم تمام المعنى، إلا أنه لم يكن فهم تمام المعنى مقصوداً، بل المقصود هو فهم هذا الجزء، وحين جاء اللفظ دالاً عليه وعلى غيره، أمكن التقاطُ الجزء المقصود في ضمن المعنى الذي يشتمل عليه وعلى غيره، كدلالة لفظ الإنسان على الحيوان فقط أو على الناطق فقط، ويمكن تصوير ذلك بأن يُسأل سائل عن شخصٍ معين: هل هو ناطق أو حيوان غير ناطق، فنقول له: هو إنسان، فمن هذا اللفظ يستفاد في طريق الدلالة التضمنية أنه ناطق، أما أنه حيوان فهو أمر معلوم له سابقاً، والذي استفاده هو كونه ناطقاً، وهذا جزء معنى الإنسان.

3- دلالة الالتزام: وهي دلالة اللفظ على معنى خارج عما وُضع له ملازماً إياه عقلاً أو عرفاً، وتُسمّى دلالة التزام؛ لأن المعنى المستفاد لم يدلّ عليه اللفظ مباشرة، ولكن معناه يلزم منه في العقل أو في العرف هذا المعنى المستفاد، كدلالة لفظ الإنسان على قابلية العلم وصناعة الكتابة، فقد علمنا أن لفظ الإنسان موضوع للحيوان الناطق، ولا يدخل في ضمن هذا المعنى قابلية العلم وصناعة الكتابة، ولكن هذه القابلية صفة لازمة للإنسان السّوي، فإذا سأل سائل عن شخص: هل هذا قابل للعلم وصناعة الكتابة؟ فقلنا له: هو إنسان، فقد أجبناه بالإيجاب، وذلك بمقتضى الدلالة الالتزامية، لأنّ هذه الصفة صفة لازمة لمعنى الإنسان، واللّزوم هذا هو من قبيل اللّزوم العرفي لا العقلي، وكدلالة قولنا: هذا عددٌ زوجيٌّ على أنه قابلٌ القسمة على اثنين دون كسرٍ، لأنه يلزم عقلاً من كونه عدداً زوجياً أنه يتصف بهذه الصفة، وهذا اللّزوم هو من قبيل اللّزوم العقلي¹.

¹ ينظر: الميداني، ضوابط المعرفة، (ص26-30)، كاملة كوارى، المجلى في شرح القواعد المثلى، (ص97-106).

الفرع الثاني: الدليل على تقرير مضمون الضابط.

دَلَّ على مضمون هذا الضابط ما يلي:

قال تعالى: ﴿هُوَ اللَّهُ الْخَلِيقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ لَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى يُسَبِّحُ لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [الحشر: 24]، وقال تعالى: ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ﴾ [الأعراف: 54]، وقال تعالى: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَوَاتٍ وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ يَتَنَزَّلُ الْأَمْرُ بَيْنَهُنَّ لِتَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ اللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا﴾ [الطلاق: 12].

ووجه الدلالة من هذه الآيات، أنها دلَّت بمجموعها على أن دلالة أسماء الله على ذاته تكون بالمطابقة والتضمن وبالالتزام.

فقد ورد في الآية الأولى اسمُ **الخالق** الذي يدل على ذات الله وعلى صفة الخلق بالمطابقة، ويدلُّ على الذات وحدها وعلى صفة **الخلق** وحدها بالتضمن، وهي التي جاء التصريح بها في الآية الثانية، ويدل على صفتي **العلم** و**القدرة** بدلالة الالتزام في الآية الثالثة¹.

الفرع الثالث: أمثلة تطبيقية على الضابط.

بناءً على ما سبق تقريره من أنواع الدلالات، سأذكر بعض أسماء الله الحسنى ودلالاتها على ذاته بالمطابقة والتضمن وبالالتزام، وهي كما يلي:

المثال الأول: اسم الله **الرحمن** يدل على ذات الله وعلى صفة الرحمة بالمطابقة، ويدل على الذات وحدها، وعلى صفة الرحمة وحدها بالتضمن، ويدل على صفة الحياة والعلم والقدرة بالالتزام؛ لأنه لا توجد رحمة دون حياة الرَّاحِم وعلمه وقدرته².

المثال الثاني: اسم الله **المُجيب** يدلُّ على ذات الله وعلى صفة الإجابة بالمطابقة، ويدل على الذات وحدها، وعلى صفة الإجابة وحدها بالتضمن، ويدل على صفة العلم والحياة بالالتزام³.

¹ ينظر: ابن عثيمين، القواعد المثلى، (ص30-31).

² ينظر: هراس، شرح القصيدة النونية، (ج2/ص124).

³ ينظر: العدني، أبو العباس ياسين، التعليق الأسنى على القواعد المثلى، في صفات الله وأسمائه الحسنى، دار الميراث النبوي الجزائر، 2014/1435، (ص32).

المطلب الثالث: أسماء الله المتعدية مُتضمنة ثبوت الاسم والصفة والحُكم¹.

الفرع الأول: توضيح الضابط.

مَضْمُونُ هذا الضابط أنَّ الاسم المتعدي هو: ما تَضَمَّنَ وصفاً وفعلاً متعدياً، والمقصود بالتعدي في هذا الموضع هو التعدي باعتبار الوضع اللغوي، أي: يتعدى أثره فاعله، ويتجاوزُهُ إلى المفعول به، فإذا أُطْلِقَ الاسم المتعدي جاز أن يُجَبَّرَ عنه بالاسم والمصدر والفعل². وهو يتضمَّنُ ثلاثة أمور:

1- إثبات الاسم.

2- إثبات ما تَضَمَّنَهُ من صفةٍ متعدية؛ إذ كلُّ اسمٍ يتضمَّنُ صفةً أو أكثر.

3- إثبات الحُكم والمقتضى الذي تقتضيه الصفة، ويُعبَّرُ عنه بعض أهل العلم بالأثر³، وهو: الإخبار عن نتائج اتصاف الله بهذه الصفة، فيقال مثلاً: من نتائج اتصاف الله بصفة العلم أنه يعلم كل المعلومات، فهو إخبار عن آثار الصفة⁴.

وَيُنبَّهُ إلى أنَّ الاسم المتعدي وإن تضمن وصفاً متعدياً، إلا أنه قد يتعلق بكل شيء، كاسم الله العليم؛ إذ كل شيء يصلح أن يكون معلوماً، وقد لا يتعلق بكل موجود، بل يتعلق ببعضها، فكلُّ اسمٍ يتعلق بما يناسبه، كاسمه السميع الذي يتعلق بالمسموعات فقط⁵.

¹ ينظر: ابن القيم، بدائع الفوائد، (ج1/ص286).

² ينظر: ابن القيم، المصدر نفسه، (ج1/ص286)، كاملة الكواري، المجلد في شرح القواعد المثلى، (ص89)، العصيمي، تعليقات على التيسير المجلد في نظم القواعد المثلى، (ص11).

³ ينظر: ابن عثيمين، شرح القواعد المثلى في صفات الله تعالى وأسمائه الحسنى، (ص62-63).

⁴ ينظر: هراس، شرح القصيدة النونية، (ج1/422)، البريكاني، القواعد الكلية للأسماء والصفات عند السلف، (ص94)، العصيمي، تعليقات على التيسير المجلد في نظم القواعد المثلى، (ص10-11).

⁵ ينظر: ابن تيمية، مجموع الفتاوى، (ج5/ص494)، خالد بن عبد اللطيف، منهج أهل السنة والجماعة ومنهج الأشاعرة في توحيد الله، (ج2/ص383).

الفرع الثاني: الدليل على تقرير مضمون الضابط.

دلّ على مضمون هذا الضابط ما يلي:

- 1- عند تتبع الآيات والآثار نجد أن بعض الأسماء المتعدية، قد وردت في النصوص بصيغة الاسم، ووَرَدَ فيها أيضا ما يتضمنه الاسم مِنْ وصفٍ وفعلٍ متعدٍّ، وذلك كالسميع الذي وَرَدَ في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: 11]، ووَرَدَتِ الصفةُ المتضمَّنةُ فيه وهي السمع، وذلك في أثر عائشة رضي الله عنها التي قالت فيه: "الحمدُ لله الذي وَسَّعَ سَمْعُهُ الأصواتَ ، لقد جاءتِ المجادلةُ إلى النبي صلى الله عليه وسلم، وأنا في ناحية البيتِ تشكو زوجها وما أسمعُ ما تقول..."¹، وكذا الفعل المتعدي أو الأثر في قوله تعالى: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِي إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَا إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ﴾ [المجادلة: 1]، وسائر الأسماء المتعدية لها الحكمُ نفسه، ولا فرقَ بينها.
- 2- إنَّ ما تَقَرَّرَ في هذا الضابط هو ما تُوجِبُهُ لغةُ العرب التي نزل بها القرآن، فهذه الأسماء متضمنةٌ لأفعالٍ متعديةٍ، والفعلُ المتعدي هو: ما يتعدَّى أثره فاعله، فهو يَحْتَاجُ إلى فاعلٍ يفعلُه، ومفعولٍ به يقعُ عليه².

الفرع الثالث: أمثلة تطبيقية على الضابط.

سأذكر أمثلة لأسماءٍ مُتَّعِدِيَةٍ، مع ذكر ما تتضمنه فيما يلي:

المثال الأول: البصير يتضمن ثلاثة أمور:

أ- ثبوت البصير اسماً لله تبارك وتعالى.

ب- ثبوت الصفة التي تضمنها، وهي: البصر.

ج- ثبوت الحكم والمقتضى والأثر، وهو: أنه يُبْصِرُ المرئيات كلّها جل وعلا.

¹ أخرجه أحمد في مسنده، (رقم: 24195)، وابن ماجه في سننه، باب فيما أنكرت الجهمية، (رقم: 188)، واللفظ له، من حديث عائشة رضي الله عنها، وصححه الألباني في تعليقه على سنن ابن ماجه، (رقم: 188).

² ينظر: كاملة الكواري، المجلى في شرح القواعد المثلى، (ص89).

المثال الثاني: العليم يتضمن ثلاثة أمور:

أ- ثبوت العليم اسماً لله تبارك وتعالى.

ب- ثبوت الصفة التي تضمنها، وهي: العلم.

ج- ثبوت الحكم والمقتضى والأثر، وهو: أنه يعلم المعلومات كلّها جل وعلا.

المثال الثالث: السميع يتضمن ثلاثة أمور:

أ- ثبوت السميع اسماً لله تبارك وتعالى.

ب- ثبوت الصفة التي تضمنها، وهي: السمع.

ج- ثبوت الحكم والمقتضى والأثر، وهو: أنه يسمع الأصوات كلّها جل وعلا.

المطلب الرابع: أسماء الله اللازمة متضمنة ثبوت الاسم والصفة¹.

الفرع الأول: توضيح الضابط.

هذا الضابط له تعلّق بالضابط السابق؛ إذ تناول الضابط السابق الأسماء المتعدية، بينما يتناول هذا الضابط الأسماء اللازمة.

ومضمون هذا الضابط أن الاسم اللازم هو: ما تضمّن وصفاً وفعلاً لازماً، والمقصود باللزوم في هذا الموضع هو اللزوم باعتبار الوضع اللغوي، أي: لا يتعدّى أثره فاعله ولا يتجاوزّه إلى المفعول به، فإذا أُطلق الاسم اللازم جاز أن يُخبر عنه بالاسم والمصدر دون الفعل.

فهو يتضمن أمرين:

1- إثبات الاسم.

2- إثبات ما تضمنه من صفة غير متعدية.

ولا يتضمن حكماً أو أثراً؛ لتضمّنه صفةً أو فعلاً لا يتعدى إلى غيره².

¹ ينظر: ابن القيم، بدائع الفوائد، (ج1/ص286).

² ينظر: ابن عثيمين، شرح القواعد المثلى، (ص63-64)، كاملة الكواري، المجلى في شرح القواعد المثلى، (ص90)، العصيمي، تعليقات على التيسير المجلى في نظم القواعد المثلى، (ص11).

الفرع الثاني: الدليل على تقرير مضمون الضابط.

دلّ على مضمون هذا الضابط ما يلي:

1- عند تتبع النصوص الشرعية، نجد أن بعض الأسماء اللازمة قد وردت بصيغة الاسم، كالحَي الذي

ورد اسماً في قوله تعالى: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾ [البقرة: 255]، والاسم يتضمن صفة

الحياة، ولكن لم يرد بصيغة الفعل.

يقول ابن القيم: "الاسم إذا أطلق عليه جاز أن يشتق منه المصدر والفعل، فيخبر به عنه فعلاً ومصدراً

ويخبر عنه بالأفعال... هذا إن كان الفعل متعدياً.

فإن كان لازماً لم يخبر عنه به نحو الحَي، بل يطلق عليه الاسم والمصدر دون الفعل، فلا يقال حَيٌّ"¹،

وسائر الأسماء اللازمة لها الحكم نفسه ولا فرق بينها.

الفرع الثالث: أمثلة تطبيقية على الضابط.

سأذكر أمثلة لأسماء لازمة، مع ذكر ما تتضمنه فيما يلي:

المثال الأول: الحَيُّ يتضمن أمرين:

أ- ثبوت الحَي اسماً لله تبارك وتعالى.

ب- ثبوت الصفة التي تضمنها وهي الحياة.

المثال الثاني: الحَيُّ يتضمن أمرين:

أ- ثبوت الحَي اسماً لله تبارك وتعالى.

ب- ثبوت الصفة التي تضمنها وهي الحياء.

¹ ابن القيم، المصدر نفسه، (ج1/ص286).

المطلب الخامس: كل ميل عن الواجب في أسماء الله، فهو إلحاد¹.

الفرع الأول: توضيح الضابط.

الإلحاد في لغة العرب أصله الميل والعدول عن الشيء²، فهو مأخوذ من مادة: (لحد)، و"اللام والحاء والدال أصل يدل على ميل عن استقامة، يقال: ألحد الرجل إذا مال عن طريقة الحق والإيمان، ومنه سمي اللحد؛ لأنه مائل في أحد جانبي الجدث، يقال: لحدت الميت وألحدت، والمليتحد: الملجأ، سمي بذلك لأن اللاجئ يميل إليه"³.

هذا مأخذ الإلحاد في لغة العرب، وله ارتباط بحقيقته الشرعية في باب الأسماء الحسنى فهو: "العدول بها وبحقائقها ومعانيها عن الحق الثابت لها"⁴.

أو بعبارة أخصر، هو: "الميل بها عما يجب فيها"⁵؛ إذ الواجب فيها هو إثباتها وما تضمنته من صفات، وقد ذكر العلماء صوراً كثيرة للإلحاد في أسماء الله عز وجل، ومردّها إلى ثلاثة أنواع وهي كما يلي:

1- جحد معاني الأسماء الحسنى وحقائقها.

2- إنكار المسمّى بها.

3- التشريك بينه وبين غيره فيها⁶.

فكل انحراف عن الجادة في هذا الباب، يُعتبر إلحاداً في أسماء الله الحسنى⁷، إلا أنه تُستثنى صورة الخطأ من المجتهد الذي له أهلية النظر، ويمكن إرجاع أسباب الخطأ في هذا الباب إلى ما يلي:

أ- الخطأ في تصحيح أو تحسين حديث متضمنٍ لاسمٍ أو أكثر من أسماء الله، وهو في الحقيقة لم يثبت عن رسول الله ﷺ، فثبت لله عز وجل اسماً أو أكثر بشبهة تصحيح الحديث أو تحسينه.

¹ ينظر: ابن القيم، بدائع الفوائد، (ج1/ص297).

² ينظر: ابن منظور، لسان العرب، (ج3/ص389).

³ ينظر: ابن فارس، مقاييس اللغة، (ج5/ص335).

⁴ ينظر: ابن القيم، بدائع الفوائد، (ج1/ص297).

⁵ ينظر: ابن عثيمين، القواعد المثلى، (ص49).

⁶ ينظر: ابن القيم، الصواعق المرسلّة، (ج1/ص217)، العصيمي، تعليقات على التيسير المجلى في نظم القواعد المثلى، (ص15).

⁷ ينظر: الحمد، محمد بن إبراهيم بن أحمد، مصطلحات في كتب العقائد، درا بن خزعة، دط، دت، (ص8).

ب- الخطأ في تضعيف حديث متضمن لاسم أو أكثر من أسماء الله، وهو في الحقيقة ثابت عن رسول الله ﷺ، فينفي عن الله عز وجل اسماً أو أكثر بشبهة تضعيفه للحديث.

ج- الخطأ في تأصيل بعض الضوابط المتعلقة بهذا الباب، كمن يتوسع في استخراج الأسماء الحسنی من كل فعل ورد في النصوص الشرعية، حتى ولو كانت على سبيل المقابلة بالعقاب والجزاء، فسماء بالمخادع والمماكر والمضل، وغيرها من التسميات.

د- الاجتهاد في إدراج بعض الأسماء المحتملة للإطلاق في الحسن والتقييد بشخص، كاسم: الحفي، فإنه يحتمل الإطلاق، ويحتمل التقييد بشخص، وهو إبراهيم عليه الصلاة والسلام، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ كَانَ بِي حَفِيًّا﴾ [مريم: 47].

الفرع الثاني: الدليل على تقرير مضمون الضابط.

دل على مضمون هذا الضابط قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الأعراف: 180].

ووجه الدلالة أن الله أمرنا بلازم الإيمان بأسمائه تبارك وتعالى، وهو دعاؤه بهذه الأسماء الحسنی، وأمرنا بترك الذين يلحدون ويحللون بالواجب تجاه أسمائه، كما أنه تبارك وتعالى ختم الآية بإخباره عن توعدِهِ بمجازاته لهم، وسياق التهديد والوعيد، يدل على أن جزاءهم سيكون عقاباً وعذاباً، بسبب إلحادهم في أسمائه الحسنی، والأمر بتركهم والإخبار عن جزائهم وعقوبتهم، يتضمن الأمر بترك فعلهم، والابتعاد عن الإلحاد في أسماء الرب جلّ وعلا.¹

¹ ينظر: السعدي، تيسير الكريم الرحمن، (ص309)، النجار، موافقة شيخ الإسلام، (ج3/ص102).

الفرع الثالث: أمثلة تطبيقية على الضابط.

ذكر العلماء صوراً كثيرة للإلحاد في أسماء الله الحسنى، وسأذكر بعض الأمثلة، وذلك فيما يلي:

المثال الأول: أن يشتق من أسمائهم أسماء للأصنام، كما فعل المشركون في اشتقاق العزى من العزيز، واللات من الإله على أحد القولين، فتسمية غيره بها على الوجه الذي يختص بالله عز وجل إلحاد في أسمائه.

المثال الثاني: أن يسمي الله بما لا يليق بجلاله، كتسمية النصارى له أباً¹، وتسمية الفلاسفة له علة فاعلة بالطبع²، ونحو ذلك.

المثال الثالث: تعطيل الأسماء عن معانيها، وجحد حقائقها أو ما دلت عليه من الصفات والأحكام.

المثال الرابع: أن يجعل الصفات المتضمنة في الأسماء دالة على صفات تماثل صفات المخلوقين³.

المطلب السادس: إحصاء الأسماء الحسنى شامل لكل من الإحصاء النظري والفقهى والعملي⁴.

الفرع الأول: توضيح الضابط.

مضمون هذا الضابط أن إحصاء الأسماء الحسنى يعُمُّ كلاً من الإحصاء النظري والإحصاء الفقهي والإحصاء العملي⁵، وبيان ذلك كما يلي:

- 1- **الإحصاء النظري:** ويتحقق بالإيمان بجميع أسماء الله الحسنى الثابتة في الكتاب والسنة وحفظها.
- 2- **الإحصاء الفقهي:** ويتحقق بفهم مدلولها ومعانيها، واحترام تلك المعاني وعدم تحريفها، وإثبات ما تعلق بها من صفات.
- 3- **الإحصاء العملي:** ويتحقق بأمرين، وبيأتهما كما يلي:

¹ ينظر: ابن قيم الجوزية، شمس الدين بن أبي بكر، هداية الحيارى في أجوبة اليهود والنصارى، تح: محمد أحمد الحاج، دار القلم، جدة، السعودية، ط1، 1996/1416، (ج2/ص491).

² علة الشيء: ما يتوقف عليه ذلك الشيء، والعلة الفاعلة أو الفاعلية: هي عبارة عما وجود غيره مستفاد من وجوده، ووجوده غير مستفاد من وجود ذلك الغير، كالنجار بالنسبة إلى السرير. ينظر: الأمدي، سيف الدين، المبين في شرح معاني ألفاظ الحكماء والمتكلمين، تح: حسن محمود، مكتبة وهبة القاهرة مصر، دط، دت، (ص117)، الجرجاني، التعريفات، (ص254).

³ ينظر: ابن القيم، بدائع الفوائد، (ج1/ص298-299)، ابن عثيمين، القواعد المثلى، (ص49-50).

⁴ ينظر: ابن القيم، المصدر نفسه، (ج1/ص281-288)، ابن حجر، فتح الباري، (ج11/ص226).

⁵ ينظر: التميمي، معتقد أهل السنة والجماعة في أسماء الله الحسنى، (ص368).

أولاً: العمل والتعبد بمقتضى أسماء الله الحسنى، ومن ذلك الاتصاف بموجبها فيما لا يختص الرب به، يقول ابن القيم: "وهو سبحانه يحب موجب أسمائه وصفاته، فهو عليم يحب كل عليم، جواد يحب كل جواد، وتر يحب الوتر، جميل يحب الجمال، عفو يحب العفو وأهله، حيي يحب الحياء وأهله، بر يحب الأبرار، شكور يحب الشاكرين، صبور يحب الصابرين، حلیم يحب أهل الحلم"¹، ويقول أيضاً: "وهذا شأن أسمائه الحسنى، أحب خلقه إليه من اتصف بموجبها، وأبغضهم إليه من اتصف بأضدادها"².

"غير أن الاتصاف بموجب أسماء الله تعالى مقيد بشرط، وهو أن بعض أسماء الله تعالى هي كمال في حقه ﷻ، ولكنها نقص ودم في حق المخلوق، فهذه لا يجوز الاتصاف بموجبها، ولذا كان الشرط المقيد لإطلاق ما ذكرنا هو ألا يكون الوصف مما يختص به الرب تعالى، كاسم الله الجبار فإنه كمال في حقه نقص في حق العبد فلا يجوز أن يتصف العبد بموجبه"³.

ثانياً: سؤال الله ودعاؤه بأسمائه الحسنى، كما قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف: 180]، فيقدم بين يدي مطلوبه من أسماء الله ما يكون مناسباً، فيكون السائل متوسلاً إليه بذلك الاسم، "كما تقول: اغفر لي وارحمني إنك الغفور الرحيم، ولا تحسبن أن تقول: إنك أنت السميع البصير، فهو راجع إلى المتوسِّل إليه بأسمائه وصفاته، فهو أقرب الوسائل وأحبها إليه، وما أحق ذلك بالإجابة وأعظمه موقعاً عند المسؤول، وهذا باب عظيم من أبواب التوحيد"⁴.

¹ ابن القيم، مدارج السالكين، (ج 1/ص 421).

² ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر شمس الدين، عدّة الصابرين وذخيرة الشاكرين، دار ابن كثير دمشق، ط 3، 1989/1409، (ص 282).

³ الودعان، وليد بن فهد، التعبد بالأسماء والصفات لمحات علمية إيمانية، دار كنوز إشبيلية، الرياض السعودية، ط 1، 2003/1424، (ص 9-10).

⁴ ابن القيم، بدائع الفوائد، (ج 1/ص 281-288).

الفرع الثاني: الدليل على تقرير مضمون الضابط.

دل على مضمون هذا الضابط قول النبي ﷺ: «إِنَّ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا، مِائَةً إِلَّا وَاحِدًا، مَنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الْجَنَّةَ»¹، وقد ذكر بعض أهل العلم معانٍ مفردةً لمفهوم الإحصاء²، وسلك آخرون مسلكاً آخر، جمعوا فيه بين تلك المعاني، فكان مفهوم الإحصاء عندهم مُركَّباً، وهذا المسلك الأخير أصوب من غيره، لجمعه بين هذه المعاني جميعاً، يقول ابن بطال: "الإحصاء يقع بالقول ويقع بالعمل، فالذي بالعمل أن لله أسماءً يختص بها، كالأحد والمتعال والتقدير ونحوها، فيجب الإقرار بها والخضوع عندها، وله أسماءٌ يُستحب الاقتداء بها في معانيها، كالرحيم والكريم والغفور ونحوها، فيُستحب للعبد أن يتحلى بمعانيها ليؤدي حق العمل بها، فبهذا يحصل الإحصاء العملي. وأما الإحصاء القولي فيحصل بجمعها وحفظها والسؤال بها"³.

ويقول ابن القيم في مراتب إحصاء أسماء الله:

"المرتبة الأولى: إحصاء ألفاظها وعددها.

المرتبة الثانية: فهم معانيها ومدلولها.

المرتبة الثالثة: دَعَاؤه بها، كما قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف: 180]،

وهو مرتبتان:

أحدهما: دعاء ثناء وعبادة.

والثاني: دعاء طلب ومسألة"⁴.

¹ أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الشروط، باب ما يجوز من الاشتراط والثني في الإقرار، (رقم: 2736)، ومسلم في صحيحه، كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب في أسماء الله تعالى وفضل من أحصاها، (رقم: 2677)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

² ينظر: الخطابي، شأن الدعاء، (ص26-29)، ابن حجر، فتح الباري، (ج11/ص225-226).

³ ينظر: ابن حجر، المصدر نفسه، (ج13/ص378).

⁴ ابن القيم، بدائع الفوائد، (ج1/ص288).

الفرع الثالث: أمثلة تطبيقية على الضابط.

سأذكر ثلاثة أسماء لله عز وجل، مع بيان مراتب إحصائها، وذلك فيما يلي:

المثال الأول: السميع.

أ- الإحصاء النظري: ويتحقق بإثبات السميع اسماً لله، وحفظ هذا الاسم.

ب- الإحصاء الفقهي: ويتحقق بإثبات أنه هو المتصف بصفة السمع وإدراك الأصوات، فهو يعلم السر والنجوى.

ج- الإحصاء العملي: ويتحقق بما يلي:

1- مُراقبة العبد السميع عز وجل، وأن لا يُسمعه إلا ما يُرضيه.

2- دعاء السميع الذي يسمع دعاء المحتاجين والملهوفين والتائبين والمظلومين.

المثال الثاني: الجبار.

أ- الإحصاء النظري: ويتحقق بإثبات الجبار اسماً لله، وحفظ هذا الاسم.

ب- الإحصاء الفقهي: ويتحقق بإثبات أنه هو المتصف بصفة الجبروت، الذي جبر الخلق على ما أراد من أمره ونهيهِ، العالي فوق خلقه¹.

ج- الإحصاء العملي، ويتحقق بما يلي:

1- الخوف من الجبار ﷻ، وامتنال أوامره واجتناب نواهيه.

2- دعاء الجبار ﷻ بما يناسب المقام، كحال كون العبد مظلوماً مقهوراً.

3- بما أن اسم الجبار من الأسماء التي هي كمال في حقه جل وعلا، وهي نقص في حق المخلوق، فلا يجوز للعبد الاتصاف بموجبها، بل يتصف العبد بالتواضع وعدم التجبر على الخلق.

المثال الثالث: العَفْو.

أ- الإحصاء النظري: ويتحقق بإثبات العَفْو اسماً لله، وحفظ هذا الاسم.

ب- الإحصاء الفقهي: ويتحقق بإثبات أنه هو المتصف بصفة العَفْو، الذي يضع عن عباده تبعات خطاياهم.

¹ ينظر: الخطابي، شأن الدعاء، (ص48).

ج- الإحصاء العملي: ويتحقق بما يلي:

- 1- عدم القنوط من رحمة العَفُوِّ جل وعلا، ورجاؤه وحسن الظن به تبارك وتعالى.
 - 2- دعاء العَفُوِّ جل وعلا أن يَعْفُوَ عن العبد ما صدر منه من زَلَّات.
 - 3- الاتصاف بموجب الصفة، فيعفو العبد عَمَّنْ أخطأ في حقه، رجاء أن يَعْفُوَ العَفُوُّ جل وعلا عنه.
- المطلب السابع: إحصاء الأسماء الحسنى أصلٌ للعلم بكل معلوم¹.

الفرع الأول: توضيح الضابط.

هذا الضابط له ارتباط بالضابط السابق، فبعد بيان أن الإحصاء شامل للإحصاء النظري والفقهى والعملي، جاء ذِكْرُ هذا الضابط لبيان أن إحصاء أسماء الله الحسنى أصل للعلم بكل معلوم، وتعليل ذلك أن المعلومات غير الله تبارك وتعالى قسمان:

الأول: المخلوقات التي أنشأها الله تبارك وتعالى وكَوَّنَهَا وأوجدها.

الثاني: الأوامر التي أمر بها، وهي قسمان:

أ- الأمر الكوني الذي خلق به الخلق.

ب- الأمر الشرعي الديني².

"ومصدر الخلق والأمر عن أسمائه الحسنى، وهما مرتبطان بها ارتباط المقتضى بمقتضيه، فالأمر كله مصدره عن أسمائه الحسنى، وهذا كله حسن، لا يخرج عن مصالح العباد والرفقة والرحمة بهم والإحسان إليهم بتكميلهم بما أمرهم به ونهاهم عنه، فأمره كله مصلحة وحكمة ورحمة ولطف وإحسان، إذ مصدره أسماءه الحسنى، وفعله كله لا يخرج عن العدل والحكمة، والمصلحة والرحمة؛ إذ مصدره أسماءه الحسنى، فلا تفاوت في خلقه ولا عبث، ولم يخلق خلقه باطلا ولا سدى ولا عبثا، وكما أن كل موجود سواه فيبيجاده، فوجود من سواه تابع لوجوده، تبع المفعول المخلوق لخالقه، فكذلك العلم به تعالى أصل للعلم بكل ما سواه، فالعلم بأسمائه وإحصاؤها أصل لسائر العلوم، فمن أحصى أسماءه

¹ ينظر: ابن القيم، بدائع الفوائد، (ج1/ص286-287).

² ينظر: ابن القيم، المصدر نفسه، (ج1/ص286)، الأشقر، أسماء الله وصفاته في معتقد أهل السنة والجماعة، (ص26).

كما ينبغي للمخلوق، أحصى جميع العلوم؛ إذ إحصاء أسمائه أصل لإحصاء كل معلوم، لأن المعلومات هي من مقتضاها ومرتبطة بها¹.

فمقتضى أسماء الله الحسنى شامل لكلٍّ من الجانب الكوني والشرعي، أما الجانب الكوني فمن خلال الأثر اللازم لأسمائه في خلقه، وأما الجانب الشرعي فمن خلال الأثر اللازم لأسمائه في أوامره الشرعية.

الفرع الثاني: الدليل على تقرير مضمون الضابط.

دلَّ على مضمون هذا الضابط قوله تعالى: ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ تَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [الأعراف: 54].

ووجه الدلالة أن الله عز وجل ذكر في هذه الآية أن له الخلق والأمر، أما الأمر فهو شامل للأمر الكوني الذي به يخلق الخلق، كما قال تعالى: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ وَكُنْ فَيَكُونُ﴾ [يس: 82]، وهو شامل أيضاً للأمر الشرعي الذي يحصل به تنظيم شؤون العباد، وتحقيق مصالحهم الدينية والدنيوية والأخروية، وهذا من مقتضى أسمائه تبارك وتعالى كالعليم والحكيم والرحمن وغيرهم.

وأما المخلوقات فهي من مقتضى أسمائه تبارك وتعالى كالخالق والخالق والبارئ وغيرهم.

الفرع الثالث: أمثلة تطبيقية على الضابط.

بما أنَّ إحصاء الأسماء الحسنى أصل للعلم بمخلوقاته وأوامره، فسأذكر مثالين يجليان مقتضى أسمائه عز وجل في خلقه وأمره، وبيانهما كالاتي:

المثال الأول: اسما الله عز وجل: (العليم والحكيم).

المعلومات سوى الله عز وجل إما مخلوقات أو أوامر شرعية، والمتأمل في خلق الله يجد أنه مصنوع بإتقان لأنه خلق بعلم وحكمة، فهو ﴿الَّذِي خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا وَهُوَ الْعَزِيزُ

¹ ينظر: ابن القيم، المصدر نفسه، (ج 1/ص 286-287).

الْغُفُورُ ﴿٢﴾ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَكَاتٍ طِبَاقًا مَّا تَرَى فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِنْ تَفَوُّتٍ فَأَرْجِعِ الْبَصَرَ هَلْ تَرَى مِنْ فُطُورٍ ﴿٣﴾ ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ يَنْقَلِبْ إِلَيْكَ الْبَصَرُ خَاسِئًا وَهُوَ حَسِيرٌ ﴿٤﴾ [المالك: 2-4].

ومن تأمل أوامره الشرعية وجدها دالة على علمه وحكمته، ففيها الأمر بكل ما فيه مصلحة العباد في الدنيا والآخرة، والنهي عن كل ما يضرهم في الدنيا والآخرة، يقول ابن القيم: "وتأمل صدور الخلق والأمر عن علمه وحكمته تعالى، ولهذا لا تجد فيها خللا ولا تفاوتاً، لأن الخلل الواقع فيما يأمر به العبد أو يفعله، إما أن يكون لجهله به، أو لعدم حكمته، وأما الرب تعالى فهو العليم الحكيم، فلا يلحق فعله ولا أمره خلل ولا تفاوت ولا تناقض"¹.

المثال الثاني: اسم الله عز وجل: (الرحمن).

المتأمل في خلق الله يجد فيه آثار رحمة الله عز وجل بخلقه جميعاً، فكل ما في الكون سخره الله للعبد لإقامة العبودية له جل وعلا، فسخر ما في البر وما في البحر رحمة منه عز وجل. ومن تأمل أوامره الشرعية وجدها دالة على رحمة الله عز وجل، فكل ما يجلب السعادة للعبد في الدنيا والآخرة شرعه وسهل له سبله، وكل ما يجلب للعبد الهم والنكد في الدنيا والآخرة منعه عنه، بل ومنع كل سبيل يوصله إليه، وكل هذا رحمة من الله عز وجل بعباده. المطلب الثامن: أسماء الله غير محصورة بعدد معين نعلمه².

الفرع الأول: توضيح الضابط.

مضمون هذا الضابط أن الأسماء الحسنى الواردة في الكتاب والسنة النبوية ليست هي كل أسماء الرب تبارك وتعالى، بل منها ما تعرّف بها إلى خلقه، ومنها ما استأثر جل وعلا بعلمه. وقد ذهب ابن حزم وطائفة معه إلى أن أسماء الله محصورة، واستدلوا بقول النبي ﷺ: «إِنَّ لِلَّهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا، مِائَةً إِلَّا وَاحِدًا، مَنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الْجَنَّةَ»³، ففهموا من هذا الحديث أن عدد أسماء الله

¹ ينظر: ابن القيم، المصدر نفسه، (ج1/ص287).

² ينظر: الخطابي، شأن الدعاء، (ص25)، ابن تيمية، مجموع الفتاوى، (ج6/ص381-382)، ابن القيم، بدائع الفوائد، (ج1/ص293-294).

³ سبق تخريجه، (ص148).

الحسنى تسعة وتسعين اسماً فقط، يقول ابن حزم: "وقد صحَّ أنها تسعة وتسعون اسماً فقط، ولا يحل لأحد أن يُجيز أن يكون له اسم زائد، لأنه عليه السلام قال: «مائة إلا واحد» فلو جاز أن يكون له تعالى اسم زائد لكانت مائة اسم، ولو كان هذا لكان قوله ﷺ مائة غير واحد كذباً، ومن أجاز هذا فهو كافر"¹.

والجواب عن ذلك أن هذا الحديث "فيه إثبات هذه الأسماء المحصورة بهذا العدد، وليس فيه نفى ما عداها من الزيادة عليها، وجملة إن لله تسعة وتسعون اسماً من أحصاها دخل الجنة، قضية واحدة لا قضيتان، ويكون تمام الفائدة في خبر إنَّ في: «من أحصاها دخل الجنة» لا في قوله: «تسعة وتسعين اسماً»، وإنما هو بمنزلة قولك: (إن لزيد ألف درهم أعدّها للصدقة)، وكقولك: (إن لعمرو مائة ثوب من زاره خلعها عليه)، وهذا لا يدل على أنه ليس عنده من الدراهم أكثر من ألف درهم، ولا من الثياب أكثر من مائة ثوب، وإنما دلالة أن الذي أعده زيد من الدراهم للصدقة ألف درهم، وأن الذي أرصده عمرو من الثياب للخلع مائة ثوب"².

الفرع الثاني: الدليل على تقرير مضمون الضابط.

دلَّ على مضمون هذا الضابط ما يلي:

1- ما جاء عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «مَا أَصَابَ أَحَدًا قَطُّ هَمٌّ وَلَا حَزَنٌ فَقَالَ: اللَّهُمَّ إِنِّي عَبْدُكَ، ابْنُ عَبْدِكَ، ابْنُ أَمَتِكَ، نَاصِيَتِي بِيَدِكَ، ماضٍ فِيَّ حُكْمُكَ، عَدْلٌ فِيَّ قَضَاؤُكَ، أَسْأَلُكَ بِكُلِّ اسْمٍ هُوَ لَكَ، سَمَّيْتَ بِهِ نَفْسَكَ، أَوْ عَلَّمْتَهُ أَحَدًا مِنْ خَلْقِكَ، أَوْ أَنْزَلْتَهُ فِي كِتَابِكَ، أَوْ اسْتَأْثَرْتَ بِهِ فِي عِلْمِ الْغَيْبِ عِنْدَكَ، أَنْ تَجْعَلَ الْقُرْآنَ رِيعَ قَلْبِي، وَنُورَ صَدْرِي، وَجَلَاءَ حُزْنِي، وَذَهَابَ هَمِّي، إِلَّا أَذْهَبَ اللَّهُ هَمَّهُ وَحُزْنَهُ، وَأَبْدَلَهُ مَكَانَهُ فَرَحًا»، فَقِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَلَا نَتَعَلَّمُهَا؟ فَقَالَ: «بَلَى، يَنْبَغِي لِمَنْ سَمِعَهَا أَنْ يَتَعَلَّمَهَا»³.

¹ ابن حزم، المحلى، (ج1/ص58).

² الخطابي، شأن الدعاء، (ص24).

³ سبق تخريجه، (ص111).

ووجه الدلالة في قوله: «أَوْ اسْتَأْثَرْتُ بِهِ فِي عِلْمِ الْغَيْبِ عِنْدَكَ»، فهذا يدل على أن الله أسماء لم يُنزلها في كتابه، حجبها عن خلقه، ولم يُظهرها لهم¹، يقول ابن القيم: "فجعل أسماءه ثلاثة أقسام: قسم سَمَّى به نفسه، فأظهره لمن شاء من ملائكته أو غيره، ولم ينزل به كتابه.

وقسم أنزل به كتابه فتعرف به إلى خلقه.

وقسم استأثر به في علم غيبه، فلم يُطلع عليه أحدا من خلقه، ولهذا قال: «استأثرت به»، أي: انفردت بعلمه، وليس المراد انفرداه بالتسمي به، لأن هذا الانفرد ثابت في الأسماء التي أنزل بها كتابه².

2- ما جاء عن عائشة رضي الله عنها أن قول النبي في سجوده: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِرِضَاكَ مِنْ سَخَطِكَ، وَأَعُوذُ بِمُعَافَاتِكَ مِنْ عُقُوبَتِكَ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْكَ، لَا أُحْصِي ثَنَاءً عَلَيْكَ، أَنْتَ كَمَا أَثْنَيْتَ عَلَى نَفْسِكَ»³، والشاهد في قوله: «لا أحصي ثناء عليك»، "فأخبر أنه صلى الله عليه وسلم لا يُحصى ثناء عليه، ولو أحصى جميع أسمائه، لأحصى صفاته كلها، فكان يحصى الثناء عليه، لأن صفاته إنما يُعبر عنها بأسمائه"⁴.

3- ما جاء عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في الشفاعة: «ثُمَّ يَفْتَحُ اللَّهُ عَلَى مَنْ حَامِدِهِ وَحُسْنِ الثَّنَاءِ عَلَيْهِ شَيْئًا لَمْ يَفْتَحْهُ عَلَى أَحَدٍ قَبْلِي»⁵، وتلك المحامد هي بأسمائه وصفاته تبارك وتعالى⁶.

الفرع الثالث: أمثلة تطبيقية على الضابط.

لما تقرر أن أسماء الله غير محصورة بعدد نعلمه، فإننا نجلي صواب ذلك من خلال إيراد أمثلة لأقوال حصرت الأسماء الحسنى في أعداد مخصوصة، والمقصود بها كل الأسماء الحسنى، سواء ما تعرف الله بها إلى خلقه أو ما لم يتعرف بها إليهم، وبيان هذه الأقوال فيما يلي:

¹ الخطابي، شأن الدعاء، (ص25).

² ابن القيم، بدائع الفوائد، (ج1/ص293).

³ أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الصلاة، باب ما يقال في الركوع والسجود، (رقم: 486)، من حديث عائشة رضي الله عنها.

⁴ ابن تيمية، درء تعارض العقل والنقل، (ج3/ص333-334).

⁵ أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب تفسير القرآن، سورة البقرة، باب ذرية من حملنا مع نوح إنه كان عبدا شكورا، (رقم: 4712)، ومسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب أدنى أهل الجنة منزلة فيها، (رقم: 327)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

⁶ ابن القيم، بدائع الفوائد، (ج1/ص294).

- 1- عدد أسماء الله تعالى مائه ألف، وأربعة وعشرون ألفاً، عدد الأنبياء عليهم السلام، لأن كل نبي تمده حقيقة اسم خاص به، مع إمداد بقية الأسماء له لتحقيقه جميعها.
 - 2- عدد أسماء الله أربعة آلاف اسم، ألف لا يعلمها إلا الله، وألف لا يعلمها إلا الله والملائكة، وألف لا يعلمها إلا الله والملائكة والأنبياء، وأما الألف الرابعة فإن المؤمنين يعلمونها، فثلاثمائة منها في التوراة، وثلاثمائة في الإنجيل، وثلاثمائة في الزبور، ومائة في القرآن، تسعة وتسعون منها ظاهرة وواحد مكتوم.
 - 3- عدد أسماء الله ألف وواحد.
 - 4- عدد أسماء الله ألف اسم.
 - 5- عدد أسماء الله ثلاثمائة.
- وهذه الأقوال الخمسة أقوال ضعيفة تحتاج إلى دليل¹.
- 6- عدد أسماء الله تعالى تسعة وتسعون اسماً فقط، وهذا قول ابن حزم وطائفة معه، وقد سبق بيان ضعف ما استدلووا به.
- والمقصود من إيراد هذه الأمثلة، هو بيان بطلان القول بأن أسماء الله الحسنى محصورة بعدد معين نعلمه.

¹ ينظر: ابن حجر، فتح الباري، (ج11/ص220)، الأشقر، معتقد أهل السنة والجماعة في أسماء الله الحسنى، (ص67).

وبعد بيان هذه الضوابط في هذا الفصل يحسن تلخيص أهم ماورد فيه، وبيان ذلك كما يلي:

1- الضوابط المتعلقة بالأسماء والصفات ضوابط جامعة يصح الاستناد إليها تأصيلاً وتأسيساً لمعرفة هذا الباب، وهي تنقسم إلى أربعة أقسام، منها الضوابط المتعلقة بإثبات الأسماء الحسنى وأحكامها التي تمت دراستها في هذا الفصل.

2- تُعرَف وتُمَيَّز الأسماء الحسنى عن غيرها بمايلي:

أ- التنصيص عليها في الكتاب والسنة بالاسم، فهي توقيفية.

ب- اقتضاء هذه الأسماء المدح والثناء بنفسها بإطلاق دون تقييد.

ج- صحّة دعاء الله عزّوجلّ بها، والتعبد له بمقتضاها.

د- صحّة تعبيد العباد بها.

3- مما يصح إضافته إلى الله عزوجل على سبيل التسمية مايلي:

أ- الأسماء المضافة.

ب- الأسماء الواردة على صيغة أفعال التفضيل من غير إضافة.

ج- الأسماء المشتقة من صفة واحدة، المتغايرة في اللفظ وخصوص المعنى.

4- أسماء الله الحسنى تعلقّت بها جملة من الأحكام، وبيانها كما يلي:

أ- أسماء الله الحسنى أعلام وأوصاف.

ب- دلالة أسماء الله على ذاته تكون بالمطابقة والتضمن وبالالتزام.

ج- أسماء الله المتعدية، متضمنةٌ ثبوت الاسم والصفة والحكم.

د- أسماء الله اللازمة متضمنةٌ ثبوت الاسم والصفة.

هـ- كلّ ميلٍ عن الواجب في أسماء الله، فهو إلحادٌ فيها.

و- إحصاء أسماء الله شاملٌ لكلِّ من الإحصاء النظريّ والفقهيّ والعمليّ.

ز- إحصاء أسماء الله أصلٌ للعلم بكل معلوم.

ح- أسماء الله غير محصورة بعدد معين نعلمه.

الفصل الرابع

الضوابط المتعلقة بإثبات الصفات العليا وأحكامها

بعد دراسة الضوابط المتعلقة بالأسماء الحسنى، سأتناول الضوابط المتعلقة بالصفات العليا على المنوال السابق، فمنها ماهي متعلقة بكيفية إثبات الصفات العليا، ومنها ماهي متعلقة بالأحكام، فانتظم لدينا مبحثان وهما:

المبحث الأول: الضوابط المتعلقة بإثبات صفات الله العليا.

المبحث الثاني: الضوابط المتعلقة بأحكام صفات الله العليا.

المبحث الأول: الضوابط المتعلقة بإثبات صفات الله العليا.

سأذكر في هذا المبحث الضوابط التي تُعرَف وتُتَمَيَّز من خلالها الصفات العليا عن غيرها، مع التنبيه إلى أنَّ هذه الضوابط تشمل دِكْر أفرادٍ من الصفات العليا، وعِلَّة ذلك الإلماعُ إلى اندراجها ضمن ما يصحُّ أن يُوصف الله تبارك وتعالى به، وبيان ذلك في المطالب الآتية:

المطلب الأول: صفات الله توقيفية¹.

الفرع الأول: توضيح الضابط.

هذا الضابط نظير الضابط الأول من الضوابط المتعلقة بإثبات الأسماء الحسنى، إلا أن بينهما فَرْقاً، ففي أسماء الله الحسنى حُرْر أنه لا يَصَحُّ إطلاقها على الربِّ جل وعلا بطريق القياس العقلي أو الاشتقاق اللغوي، بل لا بُدَّ من التنصيص على الاسم في القرآن أو السنة لفظاً ومعنى، بينما المقصود بالتوقيف في باب صفات الله أعظم من ذلك، فيدخل فيه كل ما دلَّ الكتاب أو السنة على أنه صفة لله عز وجل سواء كانت منصوصاً عليها تصريحاً، أو دلَّ عليها فعل من أفعال الله الدالة على الكمال المطلق لله عز وجل²، وتفصيل معرفة سبل إثبات صفات الله عز وجل، يأتي بيانه مفصلاً في الضوابط اللاحقة.

ومضمون هذا الضابط أن مُستند إثبات الصفات لله عز وجل هو النصُّ الشرعيُّ، كما قال الإمام أحمد: "لا يُوصف الله إلا بما وصف به نفسه، أو وصفه به رسوله لا يتجاوز القرآن والحديث"³، وهذا لا يمنع من دلالة العقل على جملة من الصفات، فإن من الصفات ما تتظاهر عليها أنواع من الأدلة، فيدل عليها القرآن والسنة والعقل، فهي صفات سمعية عقلية، أو هي باصطلاح طائفة من أهل العلم: صفات شرعية عقلية⁴، وهي أكثر صفات الربِّ تبارك وتعالى، ومن الصفات ما تُعلم من طريق واحد فقط، وهو السمع والخبر فهي صفات خبرية محضة، بيد أن العقل السليم لا يعارض فيها الخبر

¹ ينظر: السجزي، الرد على من أنكر الحرف والصوت، (ص178)، السمعاني، قواطع الأدلة، (ج1/ص268)، ابن العطار، علي بن إبراهيم بن داود، الاعتقاد الخالص من الشك والانتقاد، تح: سعد الزويهرى، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية قطر، ط1، 2001/1432، (ص129).

² ينظر: ابن عثيمين، شرح القواعد المثلى، (ص197-198).

³ ينظر: ابن تيمية، مجموع الفتاوى، (ج5/ص26).

⁴ ينظر: الجامي، الصفات الإلهية، (ص398).

الصحيح، وبناءً على ماسبق فالصفات لا مجال للعقل فيها استقلالاً، أي: أنَّ العقل لا يستقل بإثبات شيء من الصفات بحيث يُقال هذه الصفة ثبتت بالعقل ولم يدلَّ عليها السمع، فهذه الصفة غير موجودة¹.

الفرع الثاني: الدليل على تقرير مضمون الضابط.

دلَّ على مضمون هذا الضابط ما يلي:

1- قال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: 33]، وقال تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾ [الإسراء: 36].

ووجه الدلالة أنَّ الله في هاتين الآيتين نهى العباد عن القول عليه بلا علم، ونهى عن قفو العباد ما ليس لهم به علم، ومن ذلك وصف الله بما لم يصف به نفسه، ولم يصفه به رسوله ﷺ، ولذا وجب الاقتصار على الوارد في النصوص الشرعية.

2- قال تعالى: ﴿قُلْ أَنْتُمْ أَعْلَمُ أَمِ اللَّهُ﴾ [البقرة: 140].

ووجه الدلالة أنَّ الآية فيها استفهام إنكار، يقتضي التقريع والتوبيخ لمن تجاوز الكتاب والسنة في علم ما لم يعلم، ومن ذلك وصف الله بما لم يصف به نفسه أو لم يصفه به رسوله ﷺ، ولذا لا بد من الاقتصار على الوارد في النصوص الشرعية².

¹ ينظر: البراك، التعليق على القواعد المثلى، (ص 87-98)، الجامي، المرجع نفسه، (ص 259).

² ينظر: النجار، موافقة شيخ الإسلام، (ج 1/ص 190-192).

الفرع الثالث: أمثلة تطبيقية على الضابط.

صفات الله توقيفية كلها، إلا أنّ منها مادّل عليها العقل والنقل، ومنها مادّل عليها النقل فقط، ولذا سأذكر أمثلةً لكلا القسمين، وذلك فيما يلي:

الأمثلة الأولى: صفات العلم والسمع والبصر:

هذه الصفات قد دلّت عليها النصوص الشرعية كما في قوله تعالى: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَدِّدُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكَى إِلَى اللَّهِ وَلِلَّهِ يَسْمَعُ تَحَاوُرُكُمْ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ﴾ [المجادلة: 1]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ﴾ [الحج: 75]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [التوبة: 115]، وقد دلّ عليها العقل أيضاً، فلا يمكن أن يُتصور أنّ الربّ الخالق لهذا الكون المدبّر لشؤونه غير متصف بهذه الصفات.

وقد جاء في القرآن إشارات لمثل هذه الاستدلالات العقلية، كقول الله تعالى حاكياً قول إبراهيم عليه الصلاة والسلام عندما خاطب أباه وعاب الأصنام: ﴿يَتَأَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ وَلَا يُغْنِي عَنْكَ شَيْئاً﴾ [مريم: 42]، ومضمون هذه الحجة أن العقول السليمة لا يمكن أن تُقرّر لمخلوق لا يسمع ولا يُبصر بأن يكون معبودها، ودلّت في الوقت نفسه على أن الإله لا بد أن يكون متصفاً بصفتي السمع والبصر.

الأمثلة الثانية: صفات الوجه واليدين والاستواء على العرش والرضا:

أ- صفة الوجه: دلّ عليها قوله تعالى: ﴿وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: 27].

ب- صفة اليدين: دلّ عليها قوله تعالى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: 64].

ج- صفة الاستواء على العرش: دلّ عليها قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: 5].

د- صفة الرضا: دلّ عليها قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُمْ﴾ [الزمر: 7].

فهذه الصفات لا يمكن للعقل وحده أن يهتدي إلى إثباتها للربّ ﷻ، وإنما الذي دلّ على ذلك السمع والخبر.

المطلب الثاني: صفات الله كلها صفات كمال¹.

الفرع الأول: توضيح الضابط.

هذا الضابط نظير الضابط الثاني من الضوابط المتعلقة بإثبات الأسماء الحسنى، ومضمون هذا الضابط أنه ما قام بذات الله من الكمال هي صفاته العليا جل وعلا؛ إذ ما يضاف إلى الرب جل وعلا من ألفاظ مما يصدق عليه أنه صفة أقسام، وبيائها كما يلي:

- 1- ألفاظ تتضمن نقصا مطلقا، كالعجز والخيانة، فهذه لا يجوز أن يوصف الرب عز وجل بها.
- 2- ألفاظ تدل على النقص في حال، وعلى الكمال في حال، أي: تحتل نقصا وكمالا في نفس المعنى لا في المتعلق، فهذه لا يُجْبَرُ بها عن الله خبرا مطلقا، وإنما يُخْبَرُ بها عنه خبرا مقيدا، فيوصف بها في الحال التي يكون الوصف محمودا، ولا يوصف بها وصفا مطلقا، كالمكر والخداع والاستهزاء والكيد، فهذه أوصاف إذا ذكرت في مقابل من يعامل بهذه الأوصاف صارت أوصافا محمودة، فمثلا: المكر لا يكون مدحا إلا حيث كان في مقابل مكر آخر، ليتبين به أن قوة الله أقوى من قوة هذا الماكر، فهي صفات كمال مقيدة.

3- ألفاظ دالة على الكمال، فهذه من صفاته تبارك وتعالى².

الفرع الثاني: الدليل على تقرير مضمون الضابط.

دلَّ على مضمون هذا الضابط السمع والعقل والفطرة، وبيان ذلك فيما يلي:

- 1- السمع: ومنه قوله تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ مَثَلُ السَّوْءِ وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَىٰ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [النحل: 60]، والمثل الأعلى هو الوصف الأعلى.

2- العقل: ووجهه أن كل موجود حقيقة، فلا بد أن تكون له صفة، إما صفة كمال وإما صفة نقص، والثاني باطل بالنسبة إلى الرب الكامل المستحق للعبادة، ولهذا أظهر الله بطلان ألوهية الأصنام

¹ ينظر: ابن تيمية، مجموع الفتاوى، (ج6/ص71)، ابن القيم، بدائع الفوائد، (ج1/ص295)، السعدي، عبد الرحمن بن ناصر، بحجة قلوب الأبرار وقرّة عيون الأخيار في شرح جوامع الأخبار، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد السعودية، ط4، 1423، (ص155).

² ينظر: ابن عثيمين، شرح القواعد المثلى، (ص34-37)، شرح العقيدة الواسطية، (ج1/ص143)، كاملة الكواري، المجلى في شرح القواعد المثلى، (ص49-52).

لاتصافها بالنقص والعجز، قال تعالى: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ مَنْ لَا يَسْتَجِيبُ لَهُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَمَةِ وَهُمْ عَنْ دُعَائِهِمْ غَفْلُونَ﴾ [الأحقاف: 5]، وقال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَا يَخْلُقُونَ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ ﴿٥٠﴾ أَمْوَاتٌ غَيْرُ أَحْيَاءٍ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ﴾ [النحل: 20-21]، وقال عن إبراهيم وهو يحتج على أبيه: ﴿يَأْتِيَتْ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ وَلَا يُغْنِي عَنْكَ شَيْئًا﴾ [مريم: 42]، وقال عن إبراهيم وهو يحتج على قومه: ﴿قَالَ أَتَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنْفَعُكُمْ شَيْئًا وَلَا يَضُرُّكُمْ ﴿٦٦﴾ أَفِ لَكُمْ وَلِمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [الأنبياء: 66-67].

3- الفطرة: وذلك أنّ النفوس السليمة مجبولة على محبة الله وعبادته، وهل تحب وتُعظم وتعبُد إلا من علمت أنه متّصف بصفات الكمال اللاتقة بربوبيّته وألوهيّته¹.

الفرع الثالث: أمثلة تطبيقية على الضابط.

سأذكر صفات مضافة إلى الله عزوجل دلّت على الكمال المطلق مع أدلتها، وذلك فيما يأتي:

المثال الأول: صفة القدرة، صفة كمال مطلق، وقد دلّ عليها قول النبي ﷺ: «أَعُوذُ بِعِزَّةِ اللَّهِ وَقُدْرَتِهِ مِنْ شَرِّ مَا أَجِدُ وَأُحَازِرُ»².

المثال الثاني: صفة الرحمة صفة كمال مطلق، وقد دلّ عليها قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ يَرْجُونَ رَحْمَتَ اللَّهِ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [البقرة: 218].

المثال الثالث: صفة الجمال صفة كمال مطلق، وقد دلّ عليها قوله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ جَمِيلٌ يُحِبُّ الْجَمَالَ»³.

¹ ينظر: ابن عثيمين، القواعد المثلى، (ص 53-54).

² أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب أبواب الطب، باب ما عُوذُ بِهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَمَا عُوذُ بِهِ، (رقم: 3520)، من حديث عائشة رضي الله عنها، وصححه الألباني في تعليقه على سنن ابن ماجه، (رقم: 3520).

³ سبق تخريجه، (ص 112).

المثال الرابع: صفة الجلال صفة كمال مطلق، وقد دلّ عليها قوله تعالى: ﴿وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: 27].

المطلب الثالث: ما أضيف إلى الله من الصفات الخبرية الذاتية فهي صفات صريحة¹.
الفرع الأول: توضيح الضابط.

صفات الله عزوجلّ الواردة في الكتاب والسنة وردت على حالين، وبيانهما كما يلي:
الحال الأول: صفات غير صريحة، وهي الصفات غير المنصوص عليها بلفظها، وتفصيلها يأتي في الضوابط اللاحقة.

الحال الثانية: صفات صريحة، وهي الصفات الواردة في القرآن والسنة النبوية تنصيماً بألفاظها، فلا يُحتاج إلى استخراجها من ألفاظ أخرى دالة عليها.
ومن جملة تلك الصفات، الصفات الخبرية الذاتية: وهي الصفات التي تُعلم من جهة الخبر وحده، وهي ملازمة لذات الله عزّ وجل لا تنفك عنه أزلاً وأبداً².

الفرع الثاني: الدليل على تقرير مضمون الضابط.

دلّ على مضمون هذا الضابط ما يلي:

1- ورود الصفات الخبرية الذاتية في النصوص الشرعية مُراداً بها الوصف، والنبي ﷺ كان يقرأ على الناس القرآن، ويُخبر بمثل هذه الصفات عن ربه عزّ وجل، وقد كان يحضر في مجلسه الشريف والعالم والجاهل والذكي والبليد والأعرابي والجانبي، ولا يُعقب على تلك النصوص شيئاً، فدلّ ذلك على أنها صفات صريحة، تُثبت لله عزوجل من غير تمثيل³.

¹ ينظر: الأشعري، علي بن إسماعيل بن إسحاق، الإبانة عن أصول الديانة، تح: فوقية حسين، دار الأنصار القاهرة مصر، ط1، 1397، (ص104-105)، الجويني، عبد الله بن يوسف بن مُحمّد، رسالة في إثبات الاستواء والفوقية، ومسألة الحرف والصوت في القرآن المجيد، تح: أحمد معاذ حقي، دار طويق للنشر والتوزيع الرياض السعودية، ط1، 1419/1998، (ص76)، ابن قيم الجوزية، مُحمّد بن أبي بكر بن أيوب، اجتماع الجيوش الإسلامية على حرب المعطلة والجهمية، تح: زائد النشيري، دار عالم الفوائد مكة السعودية، ط1، 1431، (ص437)، ابن عثيمين، القواعد المثلى، (ص68).

² ينظر: الجامي، الصفات الإلهية، (ص261).

³ ينظر: الجويني، رسالة في إثبات الاستواء والفوقية، (ص32).

2- إنَّ هذه الصفات غير مُستخرجة من ألفاظ أخرى دالة عليها، ولذا فهي صفات صريحة منصوص عليها بألفاظها.

الفرع الثالث: أمثلة تطبيقية على الضابط.

سأذكر أمثلة لصفات خبرية ذاتية منصوص عليها في الكتاب والسنة، وبيانها كالاتي:

المثال الأول: صفة اليمين، دلَّ عليها قوله تعالى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: 64].

المثال الثاني: صفة الوجه، دلَّ عليها قوله تعالى: ﴿وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: 27].

المثال الثالث: صفة الأصابع، دلَّ عليها قول النبي ﷺ: «إِنَّ قُلُوبَ بَنِي آدَمَ كُلَّهَا بَيْنَ إصْبَعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ، كَقَلْبٍ وَاحِدٍ، يُصْرِفُهُ حَيْثُ يَشَاءُ»¹.

المطلب الرابع: ما أُضيف إلى الله من كمال بصيغة المصدر فهو صفة صريحة².

الفرع الأول: توضيح الضابط.

هذا الضابط له تعلق بالضابط الذي قبله؛ إذ يشتركان في طريقة معرفة الصفة، وهي التنصيص عليها في القرآن الكريم والسنة النبوية، فلا يُحتاج إلى استخراجها من ألفاظ أخرى دالة عليها، والمقصود بالمصدر في هذا الموضع هو ما جرى عليه اصطلاح النحاة، فهو: "اللفظ الدالُّ على الحدث مجرداً عن الزمان، مُتَضَمِّناً أحرفَ فعله لفظاً، مثل: عِلِمَ علماً، أو تقديره، مثل: قَاتَلَ قتالاً، أو مُعَوِّضاً مِمَّا حُذِفَ بغيره، مثل: وَعَدَ وعدةً، وسَلَّمَ تسليماً"³.

ويُنْبَهِ إلى أن ما أُضيف إلى الله من الكمال بصيغة المصدر قسمان:

¹ سبق تحريجه، ينظر: (ص92).

² ينظر: ابن القيم، بدائع الفوائد، (ج1/ص39-40)، ابن عثيمين، القواعد المثلى، (ص68).

³ الغلاييني مصطفى، جامع الدروس العربية، منشورات المكتبة العصرية بيروت لبنان، ط3، 1994/1414، (ص160).

أ- ما أضيف إلى الله بصيغة المصدر من الكمال المطلق، فهو صفة كمال مطلقة، وهي المقصودة عند الإطلاق.

ب- ما أضيف إلى الله بصيغة المصدر من الكمال المقيد، فهو صفة كمال مقيدة، وذكرتها في هذا الموضع تنبيها على موافقتها لأحكام صفات الكمال المطلق في هذا الباب.

الفرع الثاني: الدليل على تقرير مضمون الضابط.

دَلَّ على مضمون هذا الضابط ما يلي:

1- ورود ما أضيف إلى الله من الكمال بصيغة المصدر في النصوص الشرعية مُراداً به الوصف.

2- إنَّ الأصل في الدلالة على الصفة صراحةً يكون بالمصدر، وهذا في غير الصفات الخبرية الذاتية.

الفرع الثالث: أمثلة تطبيقية على الضابط.

سأذكر أمثلة لصفات كمال مطلق وردت بصيغة المصدر، وأذكر أمثلة لصفات كمال مقيد تتميماً وتوضيحاً لما تم تقريره، وبيانها كالاتي:

1- صفات كمال مطلق:

أ- صفة العزة، دَلَّ عليها قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ [يونس: 65].

ب- صفة الرحمة، دَلَّ عليها قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ يَرْجُونَ رَحْمَتَ اللَّهِ﴾ [البقرة: 218].

ج- صفة العلم، دَلَّ عليها قوله تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ﴾ [البقرة: 255].

2- صفات كمال مقيد:

أ- صفة الانتقام، دَلَّ عليها قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ ذُو انتِقَامٍ﴾ [إبراهيم: 47].

ب- صفة الكيد، دَلَّ عليها قوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ يَكِيدُونَ كَيْدًا ۖ وَأَكِيدُ كَيْدًا﴾ [الطارق: 15-16].

المطلب الخامس: صفات الله مُتضمنة في أسمائه¹.

الفرع الأول: توضيح الضابط.

هذا الضابط له تعلق بالضابط الثاني من الضوابط المتعلقة بأحكام الأسماء الحسنى، وهو أن دلالة أسماء الله على ذاته تكون بالمطابقة والتضمن وبالالتزام، وهذا الضابط له ارتباط أيضاً بالضابط الذي قبله؛ إذ تناول الضابط السابق صفات الله الصريحة الواردة تنصيصاً بلفظها في القرآن والسنة النبوية، وهذا الضابط بيان لأوّل صور استخراج الصفات من غير تنصيص عليها بلفظها.

ومضمون هذا الضابط أن صفات الله تُؤخذ من أسماء الله الحسنى، فكل اسم من أسماء الله الحسنى يتضمن صفة أو أكثر من صفات الله الحسنى².

والصفة المتضمنة بهذه الطريق، يمكن تقسيمها إلى ما يلي:

- 1- صفة مفردة متضمنة في اسم من أسماء الله الحسنى، وهي مفردة المعنى.
- 2- صفة مفردة متضمنة في اسم من أسماء الله الحسنى، وهي متعددة المعاني.
- 3- صفة مفردة متضمنة في أكثر من اسم، ولكن اختلف معناها بحسب متعلقها.
- 4- صفات متعددة المعاني متضمنة في اسم من أسماء الله الحسنى.

الفرع الثاني: الدليل على تقرير مضمون الضابط.

دلّ على مضمون هذا الضابط ما يلي:

- 1- عند تتبع النصوص الشرعية نجد ذكر جملة من أسماء الله الحسنى، ونجد ذكر جملة من الصفات المتضمنة فيها، مُصرّحاً بها في النصوص الشرعية، ممّا يدل على أن كل اسم يتضمن صفة أو أكثر، وأنّ الأسماء التي لم تُذكر صفاً صراحةً، تأخذ الحكم نفسه.
- 2- إنّ الأسماء الحسنى ألفاظ ومعان، وإذا نُفيت الصفة صار الاسم علماً غير دال على معنى، فدلّ هذا على أن الأسماء الحسنى لا بد من تضمنها على الصفات العليا، وإلا كانت بمنزلة الأسماء الجامدة التي لا تتضمن معنى يُلحقها بالأسماء الحسنى.

¹ ينظر: ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام، الإيمان، تح: ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي عمان الأردن، ط5، 1996/1416، (ص148)، ابن القيم، بدائع الفوائد، (ج1/ص285)، ابن عثيمين، القواعد المثلى، (ص68).

² لما سبق بيان معنى دلالة التضمن، أغنى بيّانها السابق عن إعادته في هذا الموضع، ينظر: (ص138).

3- إجماع أهل اللغة والعرف أنه لا يقال: عليم إلا لمن له علم، ولا سميع إلا لمن له سمع، وهذا يدل على أن كل اسم يتضمن صفة أو أكثر¹.

الفرع الثالث: أمثلة تطبيقية على الضابط.

بناءً على ما سبق تقريره من الصور الأربع للصفات المتضمنة من الأسماء، سأذكر أمثلة لها، ولكن يُنبه إلى أنه قد يجتمع في بيان إثبات الصفة أكثر من طريق، فتكون مثلاً منصوصاً عليها، ويمكن استخراجها من الاسم، ولذا سأذكر هذه الأمثلة، ولو جاء بعضها مصرّحاً به في النصوص الشرعية، لأن المقصود هو التمثيل للضابط.

المثال الأول: صفة العلم:

صفة مفردة متضمنة في اسم الله العليم، وهي مفردة المعنى، ومعناها إدراك المعلومات²، والإحاطة بالظواهر والبواطن، وبالواجبات والمستحيلات والممكنات، وبالعالم العلوي والسفلي، وبالماضي والحاضر والمستقبل³.

المثال الثاني: صفة العزة:

صفة مفردة متضمنة في اسم الله العزيز، وهي متعددة المعاني، وهي كما يلي:

أ- العزة بمعنى الامتناع على من يرومه من أعدائه، فلن يصل إليه كيدهم، ولن يبلغ أحد منهم ضره، والعزة بهذا المعنى من عزَّ يَعِزُّ بكسر العين في المضارع.

ب- العزة بمعنى القهر والغلبة، فهو سبحانه القاهر لأعدائه الغالب لهم، ولكنهم لا يقهرونه ولا يغلبونه، والعزة بهذا المعنى، من عزَّ يَعُزُّ بضم العين في المضارع.

¹ ينظر: ابن عثيمين، القواعد المثلى، (ص24-26).

² ينظر: السجزي، الرد على من أنكر الحرف والصوت، (ص228).

³ ينظر: السعدي، تيسير الكريم الرحمن، (ص12).

ج- العزة بمعنى القوة، والعزة بهذا المعنى من عزَّ يَعُزُّ بفتحها¹.

د- العزة بمعنى نفاسة القدر، والعزة بهذا المعنى من عزَّ يَعُزُّ بكسر العين².

المثال الثالث: صفة الرحمة:

صفة مفردة متضمنة في اسمي الله عزوجل الرحمن والرحيم، ولها معنى مفرد، وهو اتصاف الله عزوجل بصفة الرحمة، ولكن اختلف معناها بحسب متعلقها، وبناء على ذلك ذهب طائفة من أهل العلم إلى التفريق بين الصفة المتضمنة في الاسمين بالنظر إلى متعلقاتها، وأشهر تلك الفروق ما يلي:

الفرق الأول: أنَّ صفة الرحمة المتضمنة في اسم الله الرحمن عامّة شاملة، قد وسعت الخلق في أرزاقهم، وأسباب معاشهم ومصالحهم، وعمّت الجميع المؤمن والكافر، وأما صفة الرحمة المتضمنة في اسم الله الرحيم، فهي خاصة بالمؤمنين³.

الفرق الثاني: أنَّ صفة الرحمة المتضمنة في اسم الله الرحمن، صفة ذاتية لا تنفك عن الله أزلاً وأبداً، وصفة الرحمة المتضمنة في اسم الله الرحيم، صفة فعلية متعلقة بمشيئته⁴.

المثال الرابع: صفات الحكمة والحكم والإحكام.

صفات متعددة المعاني مُتضمنة في اسم الله الحكيم، وبيانها كما يلي:

أ- الحكمة: وهي وضع الأشياء في مواضعها وفق الغايات المحمودة، وهي شاملة لحكمته تبارك وتعالى في خلقه وقدره وشرعه وأمره ونهيّه.

ب- الحكم: وهو تنفيذ القضايا وإمضاء الأوامر والنواهي، وهو شامل للحكم الكوني والشرعي.

أما الحكم الكوني: فهو الحكم القدري النافذ في الخلق، الذي يقع لا محالة.

وأما الحكم الشرعي: فهو الحكم التكليفي الذي شرعه ربُّ العباد مرتباً عليه الثواب والعقاب.

¹ ينظر: هراس، شرح القصيدة النونية، (ج2/ص79).

² ينظر: الخطابي، شأن الدعاء، (ص48).

³ ينظر: الخطابي، المصدر نفسه، (ص38).

⁴ ينظر: ابن القيم، بدائع الفوائد، (ج1/ص42).

ج- الإحكام: وهو الإتقان، وهو شامل لإتقان الخلق فلا ترى فيه تفاوتاً ولا فطوراً، وشامل لإتقان الشرع فلا ترى فيه اضطراباً ولا اختلافاً¹.

المطلب السادس: صفات الله تُؤخذ من أفعاله المنصوص عليها الدالة على الكمال المطلق².
الفرع الأول: توضيح الضابط.

هذا الضابط له ارتباط بالضابط الذي قبله، فهو من طرق إثبات صفات الله عز وجل من غير تصريح بلفظها، ومضمون هذا الضابط أن صفات الله عز وجل تؤخذ من الأفعال المضافة إلى الله ﷻ في النصوص الشرعية³.

وعند التأمل في الأفعال المضافة إلى الله عز وجل، نجد أن جملة من أهل العلم قد قسّموها إلى قسمين:
أ- أفعال دالة على الكمال المطلق.

ب- أفعال دالة على الكمال المقيد.

فما ورد من أفعال دالة على الكمال المطلق، فإنها تؤخذ منها صفات كمال مطلق، وهي مصادرها الكامنة فيها.

وما أضيف إلى الله عز وجل من أفعال دالة على الكمال المقيد، فإنها تؤخذ منها صفات كمال مقيدة، وهي مصادرها الكامنة فيها، وذلك كصفات الكيد والخداع والاستهزاء، فهي صفات كمال مقيدة، لأنها كانت في مقابل من يعاملون الفاعل بمثلها، لأنها حينئذ تدلّ على أن فاعلها قادرٌ على مقابلة عدوّه بمثل فعله أو أشدّ⁴.

¹ ينظر: القرطبي، الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى، تح: طارق، (ج1/ص438)، السعدي، فتح الرحيم الملك، (ص39)، آل الشيخ، صالح بن عبد العزيز، اللآلئ البهية في شرح العقيدة الواسطية، تح: عادل بن محمد مرسى، مكتبة دار الحجاز للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، دط، 2014/1435، (ج1/ص226-227).

² ينظر: الشنقيطي، محمد الأمين بن محمد المختار، منهج ودراسات لآيات الأسماء والصفات (ضمن مجموع القواعد الطيبات في الأسماء والصفات)، تح: أشرف عبد المقصود، مكتبة أضواء السلف الرياض السعودية، ط1، 1995/1416، (ص83-84)، ابن عثيمين، القواعد المثلى، (ص28)، صالح آل الشيخ، اللآلئ البهية في شرح العقيدة الواسطية، (ج1/ص323).

³ ولذا لا يصح أخذ الصفات من أفعال جاز الخبر عن الله عز وجل بها إذا لم ترد في النصوص الشرعية.

⁴ ينظر: ابن عثيمين، القواعد المثلى، (ص55-56).

إذا تقرر هذا، فالمقصود بالصفات عند الإطلاق هي القسم الأول، أي: المأخوذة من الأفعال الدالة على الكمال المطلق لا المقيد؛ إذ من المقرر عند جمع من أهل العلم أن باب أفعال الله أوسع من باب الصفات¹، ومقصودهم بالصفات، أي: الصفات الدالة على الكمال المطلق دون المقيد، وهي المقصودة في هذا الضابط، وإنما ذكرت في هذا الموضع صفات الكمال المقيد، تنبيها على موافقتها لأحكام صفات الكمال المطلق في هذا الباب.

الفرع الثاني: الدليل على تقرير مضمون الضابط.

دل على مضمون هذا الضابط ما يلي:

1- إن الفعل يشتمل على زمن محدد، والحدث هو مصدر لذلك الفعل، والمصدر كامن في الفعل، وهو الصفة المضافة إلى الله عز وجل².

يقول محمد الأمين الشنقيطي عن صفة الإحاطة: "فقوله: (يحيطون به) فعل مضارع، والفعل الصناعي الذي يسمى بالفعل المضارع وفعل الأمر وفعل الماضي، ينحل عند النحويين عن مصدر وزمن... فالمصدر كامن في مفهومه إجماعاً، (فيحيطون) تكمن في جوفها الإحاطة"³، وسائر الصفات مثلها.

2- ورود أفعال دالة على الكمال المطلق في النصوص الشرعية، دالة على الوصف، وأمثلتها في الفرع الآتي.

الفرع الثالث: أمثلة تطبيقية على الضابط.

سأذكر أمثلة لصفات تؤخذ من أفعاله المضافة إليه المنصوص عليها الدالة على الكمال المطلق، وأذكر أمثلة لصفات كمال مقيد، تتميماً وتوضيحاً لما تم تقريره، وبيانها كالاتي:

1- صفات كمال مطلق:

أ- صفة الاستواء على العرش، المأخوذة من قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه:5].

¹ ينظر: صالح آل الشيخ، شرح العقيدة الطحاوية، (ج1/ص72).

² ينظر: صالح آل الشيخ، اللآلئ البهية في شرح العقيدة الواسطية، (ج1/ص323).

³ الشنقيطي، منهج ودراسات لآيات الأسماء والصفات (ضمن مجموع القواعد الطيبات في الأسماء والصفات)، (ص83-84).

وهذه الصفة أُخذت من الفعل (استوى) الذي ينحل عن مصدر وزمن، والزمن هو الماضي، والاستواء هو المصدر، وهو الصفة.

ب- صفة مجيء الرب للفصل بين العباد يوم القيامة، المأخوذة من قوله تعالى: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: 22].

وهذه الصفة أُخذت من الفعل (جاء) الذي ينحل عن مصدر وزمن، والزمن هو الماضي، والمجيء هو المصدر، وهو الصفة.

ج- صفة النزول إلى السماء الدنيا، المأخوذة من قول النبي ﷺ: «يَنْزِلُ رَبُّنَا تَبَارَكَ وَتَعَالَى كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا، حِينَ يَبْقَى ثُلُثُ اللَّيْلِ الْآخِرِ، فَيَقُولُ: مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ، مَنْ يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيَهُ، مَنْ يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ»¹.

وهذه الصفة أُخذت من الفعل (ينزل) الذي ينحل عن مصدر وزمن، والزمن هو المضارع، والنزول هو المصدر، وهو الصفة.

2- صفات كمال مقيد:

أ- صفة المكر بالماكرين، المأخوذة من قوله تعالى: ﴿وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ اللَّهُ وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَكِرِينَ﴾ [الأنفال: 30].

وهذه الصفة أُخذت من الفعل (يمكر) الذي ينحل عن مصدر وزمن، والزمن هو المضارع، و المكر هو المصدر، وهو الصفة.

ب- صفة الاستهزاء بالمستهزئين، المأخوذة من قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قَالُوا الَّذِينَ ءَامَنُوا قَالُوا ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّمَا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزَءُونَ ۗ وَاللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [البقرة: 14-15].

¹ أخرجه البخاري في صحيحه، كتابُ كتاب التهجد، بابُ الدُّعَاءِ فِي الصَّلَاةِ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ، (رقم: 1145)، ومسلم في صحيحه، كتابُ صَلَاةِ الْمُسَافِرِينَ وَقَصْرِهَا، بابُ التَّزْغِيغِ فِي الدُّعَاءِ وَالذِّكْرِ فِي آخِرِ اللَّيْلِ، وَالْإِجَابَةُ فِيهِ، (رقم: 758)، من حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وهذه الصفة أخذت من الفعل (يستهزئ) الذي ينحل عن مصدر وزمن، والزمن هو المضارع، والاستهزاء هو المصدر، وهو الصفة.

المطلب السابع: صفات الله تُؤخذ مما أُضيف إلى الله عز وجل في النصوص الشرعية بصيغة الوصف المشتق¹.

الفرع الأول: توضيح الضابط.

هذا الضابط له تعلق بالضابطين السابقين؛ إذ تشترك هذه الضوابط في كونها طرقاً لإثبات صفات الله عز وجل من غير تنقيص عليها بلفظها.

ومضمون هذا الضابط أن صفات الله عز وجل تُؤخذ مما أُضيف إلى الله جل وعلا في النصوص الشرعية بصيغة الوصف المشتق، ومعناه الاصطلاحي عند النحاة هو: "ما دلّ على معنى وذات متصفة به، وهو اسم الفاعل²، والمفعول³، والصفة المشبهة⁴، وأمثلة المبالغة⁵، وأفعال التفضيل⁶".⁷ وهنا يُنبّه إلى أن ما أُضيف إلى الله بصيغة الوصف المشتق في النصوص الشرعية قسماً، وهما كما يلي:

¹ ينظر: ابن تيمية، مجموع الفتاوى، (ج12/ص513)، ابن عثيمين، القواعد المثلى، (ص68).

² اسم الفاعل: اسم مشتق من مصدر الفعل المبني المعلوم، للدلالة على من وقع منه الفعل أوقام به، على قصد التجدد والحدوث. ينظر: الهاشمي أحمد، القواعد الأساسية للغة العربية، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، دط، دت، (ص310).

³ اسم المفعول: اسم مصوغ من مصدر الفعل المبني للمجهول للدلالة على من وقع عليه الفعل. ينظر: الهاشمي، المرجع نفسه، (ص312).

⁴ الصفة المشبهة: اسم مصوغ من مصدر الثلاثي اللازم، للدلالة على الثبوت والدوام. ينظر: الهاشمي، المرجع نفسه، (ص310).

⁵ أمثلة المبالغة أو صيغ المبالغة: هي أوزان مخصوصة موضوعة لإفادة المبالغة في الوصف. ينظر: عبد الله بن يوسف بن عيسى، المنهاج المختصر في علمي النحو والصرف، مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع بيروت لبنان، ط3، 2007/1428، (ص130).

⁶ اسم التفضيل: اسم مصوغ من المصدر على وزن (أفعل) للدلالة على أن شيئين اشتركا في صفة، وزاد أحدهما على الآخر فيها. ينظر: الهاشمي، القواعد الأساسية للغة العربية، (ص317).

⁷ ينظر: الخضرى، محمد بن مصطفى، حاشية الخضرى على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تح: يوسف الشيخ البقاعي، دار الفكر بيروت لبنان، دط، دت، (ص310).

القسم الأول: وصفٌ مشتقٌ أُضيف إلى الله، وهو اسمٌ من أسمائه تبارك وتعالى، قد جاء التّصريح به إمّا في الكتاب أو السنة، فتؤخذ منه الصفة بطريق التّضمّن كما سبق تقريره.

وإن زيدت هذه الطريق، أي: أنّ هذه الصفة تُؤخذ من الوصف المشتق فلا بأس بذلك، لأنّ هذا من باب تعدد الطرق للوصول إلى مقصود واحد، وهو إثبات الصفة.

وتظهر فائدة هذا عند الاختلاف في بعض الأوصاف المشتقة، هل هي من الأسماء الحسنى أو من الأخبار التي يصح أن يُخبر عن الله عز وجل بها؟

فإن قلنا إنّها من باب الأسماء الحسنى اجتمع لإثبات الصفة طريقتان، وإن قلنا بأنّها من باب الإخبار كان إثبات الصفة من هذه الطريق فقط.

القسم الثاني: وصفٌ مشتقٌ أُضيف إلى الله عز وجل، ولم يرد في النصوص الشرعية مُراداً به التسمية، بل جاء الإخبار عن الله عز وجل به، وهو دال على كمالٍ في حقه جل وعلا، فهذا القسم هو المقصود أصالةً في هذا الضابط.

الفرع الثاني: الدليل على تقرير مضمون الضابط.

دلّ على مضمون هذا الضابط ما يلي:

1- إنّ الوصف مشتق من المصدر، والمصدر هو الصفة المضافة إلى الله عز وجل، يقول ابن تيمية: "الاسم المشتق من معنى لا يتحقق بدون ذلك المعنى، فاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وأفعال¹ التفضيل، يمتنع ثبوت معناها دون معنى المصدر التي هي مشتقة منه، والناس متفقون على أنه لا يكون متحرك ولا متكلم إلاّ بحركة وكلام، فلا يكون مريد إلا بإرادة، وكذلك لا يكون عالم إلا بعلم، ولا قادر إلا بقدرة ونحو ذلك، ثم هذه الأسماء المشتقة من المصدر إنّما يُسمى بها من قام به مسمى المصدر، فإنما يسمى بالحي من قامت به الحياة، وبالمتحرك من قامت به الحركة، وبالعالم من قام به العلم، وبالقادر من قامت به القدرة، فأما من لم يقم به مسمى المصدر فيمتنع أن يسمى باسم

¹ هكذا في الأصل، ولعل الصواب: أفعال التفضيل.

الفاعل ونحوه من الصفات، وهذا معلوم بالاعتبار في جميع النظائر، وذلك لأن اسم الفاعل ونحوه من المشتقات هو مركب يمتنع تحققه بدون تحقق مفرداته¹.

2- ورود الوصف المشتق في النصوص الشرعية مراداً به الوصف، وأمثلة ذلك في الفرع الآتي.

الفرع الثالث: أمثلة تطبيقية على الضابط.

سأذكرُ أمثلةً لما أُضيف إلى الله في النصوص الشرعية بصيغة الوصف المشتق، وذلك فيما يأتي:

المثال الأول: قوله تعالى: ﴿كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُعِيدُهُ وَعَدَّا عَلَيْنا إِنَّا كُنَّا فاعِلِينَ﴾ [الأنبياء: 104].

فالوصف المشتق وهو اسم الفاعل (فاعِلين)، مشتق من المصدر الذي هو (الفعل)، وهي الصفة المضافة إلى الله عز وجل، واسم الفاعل في هذا الموضع غير مرادٍ به التسمية²، وذلك لأن صفة الفعل تحتل النقص بالتقدير الذهني، فالفعل قد يكون حسناً وقد يكون سيئاً، ولا يوجد في أسماء الله اسم يحتمل معنيين: أحدهما معنى حسن والآخر معنى غير حسن، ولكن يُخبر عنه بأنه يفعل، وله صفة الفعل، ويطلق عليه أنه فاعل من باب الإخبار لا من باب التسمية³.

المثال الثاني: قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ فَعالٌ لِّما يُريدُ﴾ [هود: 107].

فالوصف المشتق وهو صيغة المبالغة (فَعَال) مشتق من المصدر الذي هو (الفعل)، وهي الصفة المضافة إلى الله عز وجل، وصيغة المبالغة في هذا الموضع غير مرادٍ بها التسمية⁴، للتعليل الذي سبق ذكره في المثال السابق.

¹ ابن تيمية، مجموع الفتاوى، (ج12/ص513).

² ذهب بعض أهل العلم إلى اعتبار (الفاعل) من الأسماء الحسنى، وهو ابن الوزير، ينظر: التميمي، معتقد أهل السنة في أسماء الله الحسنى، (ص236).

³ ينظر: ابن القيم، مدارج السالكين، (ج3/ص383)، كاملة الكواري، المجلد في شرح القواعد المثلى، (ص49).

⁴ ذهب بعض أهل العلم إلى اعتبار (الفَعَال) من الأسماء الحسنى كالحليمي والبيهقي والقرطبي وابن الوزير وغيرهم، ينظر: التميمي، معتقد أهل السنة والجماعة في أسماء الله الحسنى، (ص237).

المثال الثالث: قول النبي ﷺ «الله أكبر»¹، عند افتتاح صلاته¹، وفي مواضع أخرى.

فالوصف المشتق وهو اسم التفضيل: (أكبر)²، مشتق من المصدر الذي هو (الكبر) وهي الصفة المضافة إلى الله عز وجل.

المثال الرابع: قول النبي ﷺ: «السيدُ الله»³.

فالوصف المشتق وهو الصفة المشبهة (السيد)⁴، مشتق من المصدر الذي هو (السيادة)، وهي الصفة المضافة إلى الله عز وجل.

المطلب الثامن: صفات الله يدلُّ عليها تبعاً لإثبات كمال ضد المنفي عن الله عز وجل⁵.

الفرع الأول: توضيح الضابط.

هذا الضابط مرتبطٌ بالضوابط السابقة؛ إذ هي تحرير للطرق التي يمكن من خلالها إثبات الصفات لله عز وجل، سواء كانت بالتصريح بها تنصيها، أو من غير تصريح بها، بينما هذا الضابط لا يُستفاد منه حكم تأسيسِي يقتضي إثبات الصفات بهذه السبيل، وإنما هو ذكر لطريقة تابعة داعمة للطرق السابقة، ولذا أوردته في هذا الفصل.

¹ أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الصلاة، باب ما يجمع صفة الصلاة وما يفتح به ويختتم به، وصفة الركوع والاعتدال منه، والتشهد بعد كل ركعتين من الرباعية، وصفة الجلوس بين السجدين، وفي التشهد الأول، (رقم: 498)، من حديث عائشة رضي الله عنها.

² ذهب بعض أهل العلم إلى اعتبار (الأكبر) من الأسماء الحسنى كابن حزم والقرطبي وابن الوزير، والأرجح أنه من باب الإخبار، ينظر: التميمي، معتقد أهل السنة والجماعة في أسماء الله الحسنى، (ص220).

³ أخرجه أحمد في مسنده، مسند المدنيين، (رقم: 16307)، وأبو داود في سننه، كتاب الأدب، باب في كراهية التمداح، (رقم: 4806) من حديث عبد الله بن الشخير رضي الله عنه، وصححه الألباني في صحيح الجامع، (رقم: 3700).

⁴ ذهب جمع من أهل العلم إلى اعتبار (السيد) اسماً من الأسماء الحسنى وهو الصحيح، منهم: ابن منده والحلي والبيهقي وغيرهم، وذهب بعض أهل العلم إلى اعتباره مما يُخبر به عن الله، وبناءً على هذا الخلاف، إن قلنا: إنَّ السيد من الأسماء الحسنى، فقد اجتمع لإثبات صفة السيادة طريقان، وإن قلنا: إنه من باب الإخبار، كان إثبات الصفة بطريق واحدة فقط. ينظر: القرطبي، أبو العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم، المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، تح: محي الدين مستو وآخرون، دار ابن كثير دمشق سوريا، ط1، 1996/1417، (ج5/ص554)، التميمي، معتقد أهل السنة في أسماء الله الحسنى، (ص155).

⁵ ينظر: ابن تيمية، التدمرية، (ص57)، ابن القيم، الصواعق المرسلة، (ج4/ص1367-1370)، ابن عثيمين، القواعد المثلى، (ص60).

ومن وجه آخر فيمكن إدراج هذا الضابط في الفصل الآتي، لتضمّنه حكماً من أحكام الصفات المنفية عن الله عزوجل، فهو صالحٌ لهما جميعاً باعتبارين مختلفين، غير أني أثرت ذكره في هذا الموضع تبياناً لكل الطرق الموصلة إلى استخراج الصفة، فتكون خلاصتها أنّ الطرق قسمان، وهي كما يلي:

1- طرق لإثبات الصفات أصالة، ويندرج تحتها نوعان:

أ- إثبات الصفة تنصيصاً عليها وتصريحاً بها.

ب- إثبات الصفات من غير تصريح بها.

2- طريق لإثبات الصفات تبعاً لا استقلالاً.

ومضمون هذا الضابط أن الصفات المنفية عن الله عزوجل في كتابه أو في سنة النبي صلى الله عليه وسلم كلها صفات نقص يُنزه الله عن الاتصاف بها، مع إثبات ضدها على الوجه الأكمل، وذلك لأن ما نفاه الله تعالى عن نفسه، فالمراد به بيان انتفائه، لثبوت كمال ضده لا لمجرد نفيه، لأن النفي ليس بكمال إلا أن يتضمن ما يدل على الكمال.

فكل صفة نفاه الله عن نفسه فإنها متضمنة لشيئين:

أحدهما: انتفاء تلك الصفة.

الثاني: ثبوت كمال ضدها.

وقد يتضمّن ضد الصفة المنفية أكثر من كمال¹.

فهذه الطريق المقصود منها تعزيد وتكميل جانب إثبات الصفات، يقول ابن تيمية: "معرفة الله ليست بمعرفة صفات السلب، بل الأصل فيها صفات الإثبات، والسلب تابعٌ ومقصودُه تكميل الإثبات"².

¹ ينظر: ابن عثيمين، محمد بن صالح بن محمد، تقريب التدمرية، دار ابن الجوزي السعودية، ط1، 1419، (ص48)، القواعد المثلى، (ص60).

² ابن تيمية، مجموع الفتاوى، (ج17/ص112).

الفرع الثاني: الدليل على تقرير مضمون الضابط.

دلّ على مضمون هذا الضابط ما يلي:

1- قال تعالى: ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى الْحَيِّ الَّذِي لَا يَمُوتُ﴾ [الفرقان: 58].

وجه الدلالة أن النفي الوارد في هذه الآية المقصود منه ابتداءً نفي الموت عن الله عز وجل، وثبوت كمال ضده تبعاً، وهو كمال حياته تبارك وتعالى، فهذه الصفة قد دلت عليها هذه الآية من وجهين: الوجه الأول: أن اسم الله الحي متضمن لصفة الحياة؛ إذ كل اسم متضمن لصفة أو أكثر من صفات الباري، عز وجل، كما تقدّم تقريره.

الوجه الثاني: نفي الموت دالٌّ على كمال ضده، وهي كمال الحياة، وهذا الوجه الأخير تعضيد وتأكيّد لجانب الإثبات، وسائر الصفات المنفية عن الله لها الحكم نفسه.

2- قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعْجِزَهُ مِنْ شَيْءٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ إِنَّهُ كَانَ عَلِيمًا قَدِيرًا﴾ [فاطر: 44].

وجه الدلالة أن النفي الوارد في هذه الآية المقصود منه ابتداءً نفي العجز عن الله عز وجل، وثبوت كمال ضدها تبعاً، وهو كمال علمه وقدرته تبارك وتعالى، وهاتان الصفتان قد دلت عليهما الآية من وجهين:

الوجه الأول: اسم الله العليم القدير متضمنان صفتي العلم والقدرة، وقد ذُكرا في مقام التعليل، للدلالة على أن العلة من عدم اتصافه بالعجز هو كمال علمه وقدرته.

الوجه الثاني: نفي العجز يتضمّن هاتين الصفتين، لأنّ العجز سببه إما الجهل بأسباب الإيجاد، وإما قصور القدرة عنه، فلكمال علمه وقدرته لم يكن ليعجزه من شيء في السماوات ولا في الأرض، وهذه صفة منفية عن الله عز وجل، تضمّن ضدها أكثر من كمال¹.

¹ ينظر: ابن عثيمين، القواعد المثلى، (ص 61).

الفرع الثالث: أمثلة تطبيقية على الضابط.

سأذكر أمثلة لما سبق تقريره، وبيائها كما يلي:

المثال الأول: نفي الظلم عن الله، كما قال تعالى: ﴿وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾ [الكهف: 49]، وذلك لبيان كمال عدله وغناه وتمام حكمته.

المثال الثاني: نفي الغفلة عن الله، كما قال تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [هود: 123]، وذلك لبيان كمال علمه ومراقبته وإحاطته بعباده.

المثال الثالث: نفي التعب والإعياء عن الله، كما قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِنْ لُغُوبٍ﴾ [ق: 38]، وذلك لبيان كمال قدرته وقوته وعظمته¹.

¹ ينظر: مقدم، صفات الله المنفية في الكتاب والسنة النبوية، (ص 198-262).

المبحث الثاني: الضوابط المتعلقة بأحكام صفات الله العليا.

سأذكر في هذا المبحث الضوابط المتعلقة بأحكام الصفات العليا، لا من جهة الثبوت، ولكن من جهات متعددة أخرى كوجوب الإيمان بها، وحكم الإلحاد فيها، إلى غير ذلك من المسائل، وبيان ذلك في المطالب الآتية:

المطلب الأول: صفات الله معلومة لنا باعتبار المعنى، مجهولة لنا باعتبار الكيفية¹.

الفرع الأول: توضيح الضابط.

مضمون هذا الضابط أنَّ ما أخبرنا الله به عن نفسه من صفاتٍ، معلومٌ لنا من جهة المعنى، مجهولٌ لنا من جهة الكيفية.

وكونُ النصوص في باب الصفات معلومةً المعنى، لأن الله خاطبنا باللسان العربي المبين، فوجب قبول المعنى على ظاهره اللائق بالله ﷻ، ولأنَّ ما أخبرنا الله به عن نفسه أعلى مراتب الإخبار، فمن المحال أن يكون ما أخبر الله عن نفسه مجهول المعنى مع ضرورة الخلق لفهم معنى ما أخبر الله به عن نفسه، كما أن الله عز وجل جعل كتابه كتاب هداية للخلق، فمن المحال أيضاً مع هذا أن يدع أعظم الأمور وأشدّها ضرورة مجهولة المعنى لا يفهم منها شيء.

وأما كون النصوص في باب الصفات مجهولة لنا من جهة الكيفية فلأن الله أخبرنا عن صفاته ولم يخبرنا عن كيفيتها، فتكون الكيفية مجهولة بالنسبة لنا لا نعلمها، ولأن العلم بكيفية الصفة فرع عن العلم بكيفية الموصوف، فإذا لم تُعلم كيفية الموصوف لم تُعلم كيفية صفاته، فالشيء لا تُدرك كيفيته إلا بمشاهدته أو بمشاهدة مثيله أو بالخبر الصادق عنه، وكل هذه الطرق منتفية في كيفية صفات الله فتكون الكيفية مجهولة المعنى بالنسبة لنا.

وفهم معاني صفات الله مع عدم العلم بكيفيتها، له نظائر في باب الإيمان بالغيبيات، كالإيمان بالملائكة واليوم الآخر والجنة والنار وغيرها، فهي معلومة لنا من جهة معانيها، مجهولة لنا باعتبار حقائقها وكيفياتها.

¹ ينظر: ابن بطّة، الإبانة الكبرى، (ج7/ص91)، السجزي، الرد على من أنكر الحرف والصوت، (ص267-268)، الأصبهاني، الحجة في بيان المحجة، (ج2/ص275-276).

وقد ورد عن بعض العلماء كلماتٌ تقرّر هذا الضابط بجلاء، ومن ذلك ما يلي:

أ- ما جاء عن سفيان بن عُيَيْنَةَ قال: كنت عند ربيعة بن أبي عبد الرحمن، فسأله رجل، فقال: الرحمن على العرش استوى، كيف استوى؟ فقال: الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، ومن الله الرسالة، وعلى الرسول البلاغ، وعلىنا التصديق¹.

ب- ما ورد عن مالك بن أنس أنه جاءه رجل فقال: يا أبا عبد الله: الرحمن على العرش استوى، كيف استوى؟ فقال مالك وقد علاه الرضاء- يعني العرق-: الكيف غير معقول، والاستواء منه غير مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة، فأني أخاف أن تكون ضالا، وأمر به فأخرج².

فقد بيّن هذان الإمامان لما سُئلا عن معنى صفة الاستواء، أن الاستواء غير مجهول، وأنه معلوم من جهة معناه، بخلاف الكيفية فإنهما قد بيّنا أنها غير معقولة، وذلك لأن كيفية صفات الله لا تدركها عقولنا لضعفنا، فلهذا لم يخبرنا الله بها، فهي مجهولة بالنسبة لنا³.

فهذه العبارات من هاذين الإمامين هي خلاصة هذا الضابط، وهي وإن كانت وردت في صفة واحدة وهي الاستواء على العرش، إلا أنها صالحة لجميع صفات الباري جل وعلا.

الفرع الثاني: الأدلة على تقرير الضابط.

أدلة هذا الضابط تنقسم إلى ما يلي:

أ- الأدلة على أنّ نصوص الصفات معلومة لنا باعتبار المعنى:

1- قال تعالى: ﴿كَتَبْنَا أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ﴾ [ص: 29].

ووجه الدلالة أن الله لما حضّ على تدبّر القرآن، دلّ ذلك على أن معاني القرآن كلها معلومة مفهومة، لأن التدبر والتعقل لا يكون إلا فيما يمكن فهم معناه، ومن أجلّ ما أمر الله بتدبّره أسماء الله وصفاته.

2- قال تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [يوسف: 2].

¹ ينظر: اللالكائي، شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، (ج3/ص441).

² ينظر: المصدر نفسه.

³ ينظر: النجار، موافقة شيخ الإسلام، (ج2/ص157).

ووجه الدلالة أن الله أنزل القرآن بلسان عربي مبين، وفيه أسماء الله وصفاته، وهذا يدل على أن معانيها مفهومة على ما يقتضيه اللسان العربي.

ب- الأدلة على أن نصوص الصفات مجهولة باعتبار الكيفية:

1- قال تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ﴾ [البقرة: 255].

2- قال تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا﴾ [طه: 110].

ووجه الدلالة أن هاتين الآيتين تُفيدان أنه لا أحد يطلع على علم الله وذاته وصفاته إلا بما أعلمنا به ربنا تبارك وتعالى، والله عز وجل لم يعلمنا بكيفية ذاته وأسمائه وصفاته، فيبقى علم الكيفية مجهولاً بالنسبة لنا¹، يقول ابن كثير عند تفسيره لآيات البقرة: "لا يطلع أحدٌ من علم الله على شيء، إلا بما أعلمه الله عز وجل وأطلع عليه، ويُحتمل أن يكون المراد: لا يطلعون على شيء من علم ذاته وصفاته إلا بما أطلعهم الله عليه، كقوله: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا﴾ [طه: 110]"².

الفرع الثالث: أمثلة تطبيقية على الضابط.

بناءً على ما سبق تقريره من أن صفات الله عز وجل معلومة لنا باعتبار المعنى، مجهولة لنا باعتبار الكيفية، سأذكر بعض الأمثلة منتهجاً نهج الإمامين ربيعة ومالك في تقريرها، وبيان ذلك فيما يأتي:

المثال الأول: صفة السمع.

وهي صفة معلومة لنا باعتبار المعنى؛ إذ هي إدراك المسموعات، لكنها مجهولة لنا باعتبار كيفيتها، فيمكن إجراء مجموع كلام الإمامين عليها، فيقال: السمع غير مجهول، أي: معلوم، والكيف غير معقول، أي: مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة، أي السؤال عن كيفيته محدث وبدعة.

المثال الثاني: صفة البصر.

وهي صفة معلومة لنا باعتبار المعنى؛ إذ هي إدراك المرئيات والمبصرات، لكنها مجهولة لنا باعتبار كيفيتها، فيقال: البصر غير مجهول، والكيف غير معقول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة.

¹ ينظر: النجار، المرجع نفسه، (ج2/ص165-167).

² ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر، تفسير القرآن العظيم، تح: سامي سلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، ط2، 1420/1999، (ج1/ص679-680).

المثال الثالث: صفة العلم.

وهي صفة معلومة لنا باعتبار المعنى؛ إذ هي إدراك المعلومات، لكنها مجهولة لنا باعتبار كيفيتها، فيقال: العلم غير مجهول، والكيف غير معقول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة.

المطلب الثاني: وجوب الإيمان بنصوص الصفات سواء عرفنا معناها أم لم نعرف معناها¹.

الفرع الأول: توضيح الضابط.

مضمون هذا الضابط أنه يجب علينا الإيمان بما وصف الله به نفسه، أو وَصَفَهُ به نبيه صلى الله عليه وسلم، سواء عُرِفَ معناه أم لم يُعْرَف، وذلك لأن خبر الله عز وجل صادر عن علم تام، وصدق لاشك فيه، وإرادة الهداية للعباد، وكذلك نبيه ﷺ خبره صادر عن علم تام، فإنه أعلم الناس بربه وأسمائه وصفاته، كما أن خبره أصدق أخبار البشر، وهو أنصح الخلق للخلق، فاجتمعت في خبر الله ورسوله ﷺ هذه الأمور، والمتكلم إذا كُتِلَ علمه وصدقه وإرادته وجب قبول خبره².

"فما أخبر به الصادق المصدوق هو ثابت في نفسه سواء علمناه بعقولنا أو لم نعلمه، وسواء صدقه الناس أو لم يصدقوه، كما أن رسول الله حق وإن كذبه من كذبه، كما أن وجود الرب تعالى وثبوت أسمائه وصفاته حق سواء علمناه بعقولنا أم لم نعلمه، فلا يتوقف ذلك على وجودنا فضلا عن علومنا وعقولنا، فالشرع المنزل من عند الله مستغن في نفسه عن علمنا وعقلنا، ولكن نحن محتاجون إليه وإلى أن نعلمه بعقولنا، فإذا علم العقل ذلك حصل له كمال لم يكن قبل ذلك، وإذا فقدته كان ناقصا جاهلا"³.

ولا ريب أنه يجب الإيمان بكل ما أخبر به الرسول ﷺ وتصديقه فيما أخبر به، وإن لم يُعَلِّمْ معناه، لأنه لا يُشْتَرَطُ في الإيمان المحمل العلم بمعنى كل ما أخبر الله به.

¹ ينظر: أحمد بن محمد بن حنبل، أصول السنة، دار المنار الخرج السعودية، ط1، 1411، (ص17-20)، الأصبهاني، الحجة في بيان المحجة، (ج1/347-348)، ابن تيمية، التدمرية، (ص65).

² ينظر: ابن عثيمين، شرح العقيدة الواسطية، (ج1/ص134)، النجار، موافقة شيخ الإسلام، (ج2/ص173).

³ ابن القيم، الصواعق المرسلة، (ج3/ص799).

فكلُّ من اشتبهت عليه آية من القرآن ولم يعرف معناها، وجب عليه الإيمان بها، ووجب عليه أن يَكِلَ علمها إلى الله جلَّ وعلا، كما قال الإمام الشافعي: "آمنتُ بالله، وبما جاء عن الله على مراد الله، وآمنتُ برسول الله ﷺ، وبما جاء عن رسول الله ﷺ، على مراد رسول الله ﷺ".¹

ومقصود الإمام الشافعي هو الدلالة على الإيمان المجمل، وذلك يتم بالإيمان بكل ما جاء في النصوص الشرعية، ما علمنا منها وما لم نعلم، فما عَلِمَ معناه وجب الإيمان به تفصيلاً، وما لم يُعَلِّمْ معناه وجب الإيمان به إجمالاً، مع سؤال أهل العلم الراسخين في معناه، فإذا بيَّنوا معانيه صار الإيمان به على وجه التفصيل بعد البيان.²

ولا يكون في القرآن مالا يفهمه أحد من الناس، وهو المتشابه المطلق لأنه يلزم أن يكون في القرآن كلام لا يفهمه رسول الله ﷺ، ولا جبريل عليه السلام، ولا أحد من هذه الأمة. فلو كان في الشريعة شيء لا يُعرف معناه لكان بعض الشريعة مجهولاً، والله قد أمرنا بتدبر القرآن كله، فكيف نُؤمر بتدبر ما لا يعرف أحد معناه.

فلا يفهم من تقرير هذا الضابط أنّ في كلام الله عزوجل وكلام رسوله ﷺ شيئاً لا تُعرف معناه الأمة كلها، فليس في نصوص الوحيين شيء لا تعرف معناه جميع أمة النبي محمد ﷺ، وإنما قد يخفى على بعض الأمة دون بعض، فالمعرفة والخفاء أمران نسبيان، فقد يكون معروفاً لشخص ما يكون خفياً لغيره، وهو المتشابه النسبي.

فالتشابه في المعنى أمر نسبي فقد يتشابه عند هذا مالا يتشابه عند غيره، لكن ثمّ آيات محكمات لا تشابه فيها على أحد، وتلك المتشابهات إذا عُرف معناها صارت غير متشابهة.

¹ ينظر: ابن قدامة المقدسي، أبو محمد موفق الدين عبد الله الجماعيلي، لمعة الاعتقاد، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد السعودية، ط2، 2000/1420، (ص7)، ابن تيمية، مجموع الفتاوى، (ج6/ص354).

² ينظر: آل الشيخ، صالح بن عبد العزيز، شرح لمعة الاعتقاد إلى سبيل الرشاد، مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع الرياض السعودية، ط1، 1432، (ص43).

ومن قال من السلف: إن المتشابه لا يعلم تأويله إلا الله، فمراده بالتأويل ما استأثر الله بعلمه، مثل: كيفية صفاته جلا وعلا، ووقت الساعة، وما أعدّه الله في الجنة لأوليائه¹، ومما ينبغي أن يُعلم أن المتشابه نوعان:

أحدهما: ما يكون الاشتباه فيه بسبب المستمع، لقصور منه أو تقصير، وصاحب هذا المقام مأمور أن يعمل بما تبين له معناه، ويؤمن بما اشتبه عليه.

الثاني: التشابه الذي يكون في نفس الآية، فهذا لا يكون إلا مقرونا بالإحكام والبيان والهدى، فإن الله قد أحكم كتابه كله وبينه، وجعله هدىً، وأمر بتدبره، لكن من الآيات ما لا اشتباه فيه بوجه، ومنها ما فيه اشتباه من بعض الوجوه².

الفرع الثاني: الدليل على تقرير مضمون الضابط.

دلّ على مضمون هذا الضابط ما يلي:

1- قال تعالى: ﴿الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ [البقرة: 1-3].

ووجه الدلالة أن الله عزوجل أخبر أن من صفات المتقين أنهم يؤمنون بالغيب، سواء فهموه وعقلوه أم لم يفهموه ويعقلوه، فإن من لم يؤمن بذلك لم يكن من المؤمنين المتقين، ويدخل في الإيمان بالغيب، الإيمان بأسماء الله وصفاته؛ إذ إن (أل) في كلمة (الغيب) للاستغراق، وهي تفيد العموم³.

2- قال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ﴾

¹ ينظر: ابن تيمية، مجموع الفتاوى، (ج13/ص144)، صالح آل الشيخ، شرح لمعة الاعتقاد، (ص31-32)، النجار، موافقة شيخ الإسلام، (ج2/ص174-175).

² ينظر: ابن تيمية، بيان تلبيس الجهمية، (ج8/ص494-497)، النجار، المرجع نفسه، (ج2/ص175-176).

³ ينظر: الشوكاني، مُجَدُّ بن علي بن مُجَدُّ، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، تح: أحمد عزو عناية، دار الكتاب العربي دمشق سوريا، ط1، 1999/1419، (ج1/ص302).

إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ ﴿٧﴾ [آل عمران: 7].

ووجه الدلالة: أنَّ الله امتدح وأثنى على الراسخين في العلم، وذلك لأنهم يؤمنون ويصدقون بكل ما جاء عن الله، سواء عرفوا معناه أم لم يعرفوه¹.

الفرع الثالث: أمثلة تطبيقية على الضابط.

لما كان مضمون هذا الضابط هو وجوب الإيمان بنصوص الصفات، سواء عرفنا معناها أم لم نعرف معناها، فهو إذاً متعلقٌ بنوعين من أنواع الصفات.

أما النوع الأول: فهو ما عُرف معناه، وهذا النوع أمثلته كثيرة، وقد سبق ذكر جملة منها، فذكر أمثلتها تكرر بلا موجب لذلك.

وأما النوع الثاني: فهو ما لم يُعرف معناه، وذكر أمثلة لهذا النوع أمرٌ نسبيٌّ، إذ تقرر في هذا الضابط امتناع وجود التشابه المطلق في كلام الله عز وجل، ومن جملة كلامه تبارك وتعالى ذكره لصفاته العليا، أما التشابه النسبي فقد يقع لبعض الناس دون بعض، ولذا لم أذكر أمثلة لهذا الضابط.

المطلب الثالث: كلُّ صفةٍ مثبتة لله عزوجل فهي متضمنة للكمال، ومستلزمة لنفي نقيضها².

الفرع الأول: توضيح الضابط.

هذا الضابط له تعلق بضابط سابق، وهو: (صفات الله يدل عليها تبعا لإثبات كمال ضد المنفي عن الله عزوجل)؛ إذ هو عكسه، فالضابط السابق متعلق بالصفات المنفية عن الله عزوجل التي تتضمن شيئين:

أحدهما: انتفاء تلك الصفة.

الثاني: ثبوت كمال ضدها.

¹ ينظر: النجار، موافقة شيخ الإسلام، (ج2/ص183-185).

² ينظر: ابن خزيمة، كتاب التوحيد، (ج1/ص24-26)، ابن تيمية، مجموع الفتاوى، (ج8/ص147).

بينما هذا الضابط متعلق بالصفات المثبتة لله عزوجل وما تتضمنه وتستلزمه، ومضمون هذا الضابط أن صفات الله عز وجل الواردة في الكتاب والسنة متضمنة للكمال، وهي مستلزمة لنفي نقيضها، فإثبات الكمالات تستلزم نفي النقائص التي تناقض تلك الكمالات.

فكل صفة مثبتة لله عزوجل تعلق بها أمران:

أحدهما: تضمن الكمال المطلق الذي لا نقص فيه بوجه من الوجوه.

الثاني: استلزام نفي نقيضها من صفات النقص والدم.

وفي هذا المجال يقول ابن تيمية: "الكمال ثابت لله، بل الثابت له هو أقصى ما يمكن من الأكملية، بحيث لا يكون وجود كمال لا نقص فيه إلا وهو ثابت للرب تعالى يستحقه بنفسه المقدسة، وثبت ذلك مستلزم نفي نقيضه، فثبوت الحياة يستلزم نفي الموت، وثبت العلم يستلزم نفي الجهل، وثبت القدرة يستلزم نفي العجز"¹.

وأمثلة هذين النوعين في الفرع الثالث.

الفرع الثاني: الدليل على تقرير مضمون الضابط.

دلّ على مضمون هذا الضابط ما يلي:

1- قال تعالى: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة: 255].

ووجه الدلالة أن الله أثبت لنفسه اسمي الحي القيوم المتضمنين صفتي الحياة والقيومية، ونفى عن نفسه السنة والنوم، وأن يثقله حفظ السماوات والأرض، لأن إثبات صفات الكمال لله عزوجل، مستلزم لنفي نقيضها من النقائص والعيوب.²

2- قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعْجِزَهُ مِنْ شَيْءٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ إِنَّهُ كَانَ عَلِيمًا قَدِيرًا﴾ [فاطر: 44].

¹ ابن تيمية، المصدر نفسه، (ج1/ص71).

² ينظر: النجار، موافقة شيخ الإسلام، (ج2/ص98).

ووجه الدلالة أن الله أثبت لنفسه اسمي العليم القدير المتضمنين صفتي العلم والقدرة، ونفى عن نفسه العجز، لأن إثبات صفات الكمال لله عز وجل يستلزم نفي نقيضها من النقائص والعيوب.

3- قوله ﷺ: «أَيُّهَا النَّاسُ ارْبِعُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ، إِنَّكُمْ لَيْسَ تَدْعُونَ أَصَمَّ وَلَا غَائِبًا، إِنَّكُمْ تَدْعُونَ سَمِيعًا قَرِيبًا، وَهُوَ مَعَكُمْ»¹.

ووجه الدلالة أن النبي ﷺ أثبت لربه تبارك وتعالى اسمي السميع القريب المتضمنين صفتي السمع والقرب، ونفى عن ربه الصمم والغيب، لأن إثبات صفات الكمال لله عز وجل يستلزم نفي نقيضها من النقائص والعيوب.

الفرع الثالث: أمثلة تطبيقية على الضابط.

سأذكر أمثلة لما سبق تقريره، وبيانها كما يلي:

المثال الأول: إثبات صفة العلم التي دلَّ عليها قوله تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ﴾ [البقرة: 255]، يستلزم نفي صفة الجهل عن الله تبارك وتعالى.

المثال الثاني: إثبات صفة الكرم التي دلَّ عليها قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ﴾ [الانفطار: 06]؛ إذ اسم الكريم يتضمَّن صفة الكرم، وإثباتها يستلزم نفي صفة البخل عن الله تبارك وتعالى.

المثال الثالث: إثبات صفة الحكمة التي دلَّ عليها قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الْحَكِيمُ الْحَكِيمُ﴾ [الأنعام: 18]؛ إذ اسم الحكيم يتضمَّن صفة الحكمة، وإثباتها يستلزم نفي صفة السفه والطيش عن الله تبارك وتعالى.

¹ أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب المغازي، باب غزوة خيبر، (رقم: 4206)، ومسلم في صحيحه، كتاب الذِّكْرِ والدُّعَاءِ وَالتَّوْبَةِ وَالِاسْتِغْفَارِ، بَابُ اسْتِحْبَابِ حَقْضِ الصَّوْتِ بِالذِّكْرِ بَابِ غَزْوَةِ خَيْبَرَ، (رقم: 2704)، واللفظ له، من حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه.

المطلب الرابع: صفات الله وردت في النصوص بإثبات مفصل ونفي مجمل، وما خرج عن ذلك فهو لسبب¹.

الفرع الأول: توضيح الضابط.

المتبوع للنصوص الشرعية التي ورد فيها ذكر صفاتٍ للربِّ جل وعلا، يجد أن الصفات المثبتة التي أخبر الله بها عن نفسه أكثر بكثير من الصفات المنفية، وذلك لأنَّ الأصل في وصف الله بالكمالات هو بالصفات الثبوتية؛ إذ كلما كثرت وتنوّعت دلالتها ظهر من كمال الموصوف بها ما هو أكثر².

وأما النفي المفصل فهو قبيح في الاستعمال؛ إذ يعلم العقلاء قبح القائل لملك، أنت لست بزّبال ولا حمّال ولا حجّام ونحو ذلك، فلربّما أدّبه على هذا الوصف وإن كان صادقاً، فإذا كان هذا قبيحاً في حق ملك من ملوك الأرض فلأن يقبّح في حق ملك الملوك جل وعلا من باب أولى³.

وبهذا يُعلم قبح الطريقة المبنية على النفي المفصل والإثبات المجمل في حق الرب الملك العظيم، حيث قيل عنه: "هو ليس بجسم، ولا شبح، ولا صورة، ولا لحم، ولا دم، ولا شخص، ولا جوهر، ولا عرض، ولا بذّي لون، ولا طعم، ولا رائحة، ولا مجسّة، ولا بذّي حرارة، ولا برودة، ولا ييوسة، ولا طول، ولا عرض، ولا عمق، ولا اجتماع، ولا افتراق، ولا يتحرّك، ولا يسكن، وليس بذّي أبعاد، ولا أجزاء وجوارح وأعضاء"⁴.

فطريقتهم جمعت بين قبح النفي المفصل، وقبح الإتيان بمصطلحات مجملة محتملة لمعانٍ حقّة ومحتملة لمعانٍ باطلة.

¹ ينظر: ابن بطة، الإبانة الكبرى، (ج7/ص326)، ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام، الفتاوى الكبرى، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط1، 1987/1408، (ج6/ص337).

² ينظر: ابن عثيمين، القواعد المثلى، (ص62).

³ ينظر: ابن أبي العز، شرح العقيدة الطحاوية، (ج1/ص62)، البريكاني، القواعد الكلية للأسماء والصفات عند السلف، (ص158).

⁴ الأشعري، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن إسحاق، مقالات الإسلاميين واختلاف المصلّين، تح: نعيم زرزور، المكتبة العصرية، ط1، 2005/1426، (ج1/ص130).

فالنفي يكون مدحا إذا أُجْمِلَ، كقول القائل مادحا ملكا من الملوك: أنت لست مثل أحد من رعيّتك، أنت أعلى منهم وأشرف وأجل¹، فإذا كان هذا حسنا في حق ملك من ملوك الأرض، فلأن يَحْسُنَ في حق ملك الملوك جلّ وعلا من باب أولى.

وهذا لا يعني نفي إثبات القرآن والسنة بالإثبات المجمل وأنه طريق لإثبات الكمال لله جل وعلا، فهو مسلك حسن ممدوح، وإن كان على خلاف الأصل، فلا يقبح أن يقال لعظيم أنت صاحب المكرمات²، وإن كان تفصيل صفاته أكمل في المدح، كأن يقال له أنت كريم وشجاع ونحوها. وأمّا الصفات المنفية الواردة في نصوص الكتاب والسنة فهي تُذكر غالبا في خمسة أحوال وهي كما يلي:

- 1- بيان عموم كمال الله عز وجل، وهو سبب للنفي المجمل، ويكون بنفي جميع النقائص والعيوب عنه على سبيل العموم والشمول لكل فرد من أفراد ما يضاد الكمال من النقائص.
 - 2- دفع ما ادعاه الكاذبون في حق الله عز وجل من النقائص.
 - 3- دفع توهم النقص في كمال الله عز وجل في أمر معيّن ورد النص بنفيه.
 - 4- ذكرها في سياق تهديد الكافرين بنفي ما قد يتوهمونه من إفلاتهم من العقوبة التي يستحقونها، لأنهم قد يظنون كذبا وزورا أن الله عز وجل لا يطّلع على أعمالهم، أو أنه سبحانه وتعالى لا يقدر على عقوبتهم.
 - 5- توسيع دائرة الإثبات بإثبات أضدادها من صفات الكمال.
- وهذه الأسباب الأربعة الأخيرة للنفي المفصّل، فالنفي لا يرد في صفات الله عز وجل إلا على سبيل العموم، أو على سبيل الخصوص لسبب³.
- وَيُنَبَّهُ في هذا الموضع على أمرين وهما:

¹ ينظر: ابن أبي العزّ، شرح العقيدة الطحاوية، (ج1/ص62).

² ينظر: البريكان، القواعد الكلية للأسماء والصفات عند السلف، (ص153-158).

³ ينظر: ابن عثيمين، القواعد المثلى، (ص62)، البريكان، المرجع نفسه، (ص156)، سعيداني، النفي في باب صفات الله -عزّ وجلّ- بين أهل السنة والجماعة والمعطّلة، (ص113-119)، كاملة الكواري، المجلى في شرح القواعد المثلى، (ص197).

أولاً: قد يُظن أنّ السبب الأوّل والخامس من أسباب ورود الصفات المنفية متماثلان، وليس الأمر كذلك، بل بينهما فرق، وهو أن السبب الأول نفي مجمل، يتضمن إثبات نفي جميع النقائص عن الله عز وجل على سبيل العموم، فهو شامل لكل فرد من أفراد ما يضاد الكمال من النقائص، وليس مختصاً بفرد من أفراد ما يضاد الكمال.

بينما السبب الخامس هو لتوسيع دائرة الإثبات بإثبات أضدادها من صفات الكمال، وهو نفي مفصل خاص وليس نفياً مجملاً عاماً، فهو نفي مقصود به إثبات صفات كمال مخصوصة على سبيل التبعية، فتُنفي صفة النقص المعيّنة لإثبات صفة الكمال المعيّنة.

ثانياً: قد يجتمع في ذكر الصفة المنفية المعينة أكثر من سبب من هذه الأسباب المذكورة، فلا غرابة إذاً إذا ذكرت بعض الأمثلة التي قد تصلح لأكثر من سبب، وكرر ذكرها في أكثر من موضع¹.

الفرع الثاني: الدليل على تقرير مضمون الضابط.

دَلَّ على مضمون هذا الضابط جملة من النصوص الشرعية، منها ما يتعلّق بالإثبات المفصل، ومنها ما يتعلّق بالنفي المجمل، وبيانها كالاتي:

- 1- قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [المنافقون: 8]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ﴾ [الذاريات: 58]، وقال تعالى: ﴿وَرَبُّكَ الْغَفُورُ ذُو الرَّحْمَةِ﴾ [الكهف: 58].

فباستقراء النصوص الشرعية وتتبعها يظهر أنّ صفات الله وردت بإثبات مفصل ومنه ما ورد في هذه الآيات الكريمات التي جاء فيها تعيين وتخصيص صفات معيّنة دون إجمال أو إبهام، وهي العزة والقوة والرحمة، فجميع النصوص المثبتة للصفات دالة على مضمون هذا الضابط، وكذلك النصوص المثبتة لأسماء الله عز وجل؛ إذ كل اسم يتضمن صفة أو أكثر.

- 2- قال تعالى: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾ [مريم: 65]، وقال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: 11].

¹ ينظر: سعيداني، المرجع نفسه، (ص114).

فباستقراء النصوص الشرعية وتتبعها، يظهر أنها وردت بالنفي والتنزيه على سبيل الإجمال في باب صفات الباري جل وعلا، ففي هاتين الآيتين نفى الله النظر والمثيل دون تعرضه لنفي عيوب ونقائص معيّنة¹، وما خرج عن ذلك فهو لسبب، وبيان أمثلته في الفرع الآتي.

الفرع الثالث: أمثلة تطبيقية على الضابط.

لما كانت النصوص دالة على الإثبات المفصل، فما ذكر سابقا من صفات الله عز وجل بأدلتها هو أمثلة لهذا الضابط فلا حاجة إلى تكرار أمثلتها.

وأما الصفات المنفية فقد ذكرت في خمسة أحوال، سأذكر بعض أمثلتها فيما يلي:

1- بيان عموم كمال الله عز وجل.

ومن الأمثلة قوله تعالى: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾ [مريم: 65]، وقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: 11].

فهاتان الآيتان ونحوهما نفتان أن يكون لله مماثل أو نظير أو شبيه في شيء من صفاته، فالمنفي هنا ذكر نكرة في سياق النفي، فدل على عموم الأشياء سوى الله عز وجل، فأفاد أن الله عز وجل الكمال المطلق من كل وجه، لأننا نعلم ونشاهد النقص الذي يعتري المخلوقات بجميع أنواعها، فلمّا لم يكن شيء منها مشابها لله عز وجلّ، دلّ ذلك على أنه سبحانه وتعالى كامل من كل الوجوه، في ذاته وأسمائه وصفاته وأفعاله²، يقول ابن القيم: "فهكذا ليس كمثله شيء، هو متضمن لإثبات جميع صفات الكمال على وجه الإجمال، وهذا هو المعقول في نظر الناس وعقولهم، وإذا قالوا فلان عديم المثل، أو قد أصبح ولا مثل له في الناس، ولا له من يكافيه، إنما يريدون بذلك أنه تفرّد من الصفات والأفعال والمجد بما لم يلحقه فيه غيره، فصار واحدا من الجنس لا مثيل له"³.

¹ ينظر: النجار، موافقة شيخ الإسلام، (ج2/ص35-36).

² ينظر: سعيداني، النفي في باب صفات الله -عز وجلّ- بين أهل السنة والجماعة والمعطّلة، (ص114).

³ ينظر: ابن القيم، الصواعق المرسلّة، (ج3/ص1022).

2- نفي ما ادعاه الكاذبون في حق الله عز وجل من النقائص، ومن الأمثلة ما يلي:

أ- نفي الولد كما في قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ ۚ بَلْ لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ كُلُّ لَّهُ قَدِينٌ﴾ [البقرة: 116]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا يَنْبَغِي لِلرَّحْمَنِ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَدًا﴾ [مريم: 92].

ب- نفي الصاحبة كما في قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُ تَعَالَى جَدُّ رَبِّنَا مَا اتَّخَذَ صَاحِبَةً وَلَا وَلَدًا﴾ [الجن: 3].

ج- نفي الفقر كما في قوله تعالى -ذاكراً ما قاله اليهود عنه-: ﴿لَقَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَاءُ سَنَكْتُبُ مَا قَالُوا وَقَتْلَهُمُ الْأَنْبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَنَقُولُ ذُوقُوا عَذَابَ الْحَرِيقِ﴾ [آل عمران: 181].

3- دفع توهم النقص في كمال الله عز وجل في أمر معين ورد النص فيه:

ومن أمثلة ذلك نفي العبث واللعب عن الله جل وعلا في قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَإِغْوٍ ۚ﴾ [الأنبياء: 16]، فهذا إخبار منه سبحانه وتعالى بأنه لم يخلق السماوات والأرض عبثاً ولا لعباً من غير فائدة كما قد يظن بعض الكفرة، فإن ذلك منافٍ لكمالهِ وعظمته وجلاله، لهذا أعقب ذلك بقوله تعالى: ﴿لَوْ أَرَدْنَا أَنْ نَتَّخِذَ لَهُمْ آلًا تَخَذَ لَهُمْ لَا تَخَذْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا إِنْ كُنَّا فَلَعَلَّيْنِ﴾ [الأنبياء: 17]، أي: لو كان ذلك على الغرض والتقدير والمحال لما أطلعناكم عليه، لأن ذلك نقص ومثل سوء لا نحب أن نريه إياكم¹.

4- ذكرها في سياق تهديد الكافرين بنفي ما قد يتوهمونه من إفلاتهم من العقوبة التي يستحقونها لأنهم قد يظنون كذباً وزوراً أن الله عز وجل لا يطلع على أعمالهم، أو أنه لا يقدر على عقوبتهم، ومن الأمثلة على ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [البقرة: 74]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا

¹ ينظر: السعدي، تيسير الكريم الرحمن، (ص520)، سعيداني، النفي في باب صفات الله -عز وجل- بين أهل السنة والجماعة والمعطلة، (ص117).

رَبِّكَ يَغْفِلُ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴿ هود: 123 ﴾، وقوله تعالى: ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَفْلًا عَمَّا يَعْمَلُ

الظَّالِمُونَ ﴾ [إبراهيم: 42]، فتوعدهم الله جل وعلا أشدّ الوعيد بأنه عالم بأعمالهم حافظ لها،

صغيرها وكبيرها، لا يغفل عن شيء منها، وسيجازيهم عليها أتم الجزاء وأوفاه¹.

5- توسيع دائرة الإثبات، بإثبات أضدادها من صفات الكمال، ومن الأمثلة على ذلك قوله تعالى:

﴿ لَا تَأْخُذْهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ ﴾ [البقرة: 255]، فنفي السنة والنوم لإثبات أضدادها من صفات

الكمال، وهي كمال حياته وقيوميته.

المطلب الخامس: باب الصفات أوسع من باب الأسماء².

الفرع الأول: توضيح الضابط.

مضمون هذا الضابط أنّ باب صفات الباري جل وعلا أوسع من باب الأسماء الحسنى، فما

يُضاف إلى الربّ عز وجل من ألفاظ ممّا يصدق عليه أنه اسمٌ أقسامٌ، وبيانها كالآتي:

1- ألفاظ تتضمن نقصا مطلقا كالحائن والعاجز، فهذه لا يجوز أن يُسمى بها الربّ جل وعلا.

2- ألفاظ تدلّ على النقص في حال وعلى الكمال في حال، أي تحتل نقصا وكمالا في نفس المعنى

لا في المتعلق، فهذه لا يخبر بها عن الله خبرا مطلقا، وإنما يخبر بها عنه خبرا مقيدا، فيوصف بها في

الحال التي يكون فيها الوصف محمودا، ولا يوصف بها وصفا مطلقا، وأما تسميته بها فلا يصح ذلك،

ولذلك لا يسمى مثالا: ماكرا ولا مخادعا ولا مستهزئا.

3- ألفاظ تدلّ على الكمال حسنة من وجه دون وجه، تحتل النقص بالتقدير الذهني، فهذه لا

يصح تسمية الله بها، ولكن يصح الإخبار بها عن الله من باب الوصف، وفي هذا القسم يظهر بجلاء

أن باب الصفات أوسع من باب الأسماء.

¹ ينظر: السعدي، تيسير الكريم الرحمن، (ص55)، سعيداني، المرجع نفسه، (ص119)، مقدم، صفات الله المنفية في الكتاب والسنة النبوية، (ص106).

² ينظر: ابن عثيمين، القواعد المثلى، (ص57)، التميمي، الصفات الإلهية، (ص40).

4- ألفاظ دالة على غاية الكمال والحسن ليس فيها نقص أبداً، فهذه يُسمَّى الله عز وجل بها، ويُجَبَّرُ عنه بصفاتها، كالسميع والبصير والرحمن والرحيم¹.

الفرع الثاني: الدليل على تقرير مضمون الضابط.

دَلَّ على مضمون هذا الضابط ما يلي:

1- عند استقراء وتتبع النصوص الشرعية نجد إطلاق جملة من الأسماء الحسنى كالسميع والبصير والعليم، وإطلاق أوصاف كالسمع والبصر والعلم، فورودها على هذا النحو يدلُّ على صحة إطلاقها على الربِّ تسمية ووصفا.

ونجد في النصوص الشرعية الإخبارَ عن الربِّ وصفا لا تسمية، وهذا دال على أن باب الصفات أوسع من باب الأسماء².

2- إن كلَّ اسمٍ متضمن لصفة أو أكثر من صفات الباري جل وعلا ولا عكس، وهذا دالٌّ على أن باب الصفات أوسع من باب الأسماء.

3- إن من صفات الله ما يتعلق بأفعال الله تعالى، وأفعاله لا تنتهي لها كما أن أقواله لا تنتهي لها، فكل فعل ورد في النصوص الشرعية تؤخذ منه صفة؛ إما صفة مطلقة أو مقيدة، ولا يؤخذ منه اسم، وهذا دال على أن باب الصفات أوسع من باب الأسماء.

4- إن باب الصفات من باب الإخبار، وباب الأسماء من باب الإنشاء، وباب الإخبار أوسع من باب الإنشاء، ومثاله في باب الأسماء عدم جواز إنشاء التسمية بعبد النبي وعبد المطلب، بينما في باب الإخبار يجوز ذلك، فاتضح أن باب الإخبار أوسع من باب الإنشاء، وهذا الوجه المقصود به التعزيد والاستئناس³.

¹ ينظر: كاملة الكواري، المجلد في شرح القواعد المثلى، (ص 49-52).

² ينظر: التميمي، معتقد أهل السنة والجماعة في أسماء الله الحسنى، (ص 50-51).

³ ينظر: ابن عثيمين، شرح القواعد المثلى، (ص 142-145).

الفرع الثالث: أمثلة تطبيقية على الضابط.

سأذكر أمثلة لما تم تقريره في هذا الضابط، وبيانها كالاتي:

المثال الأول: المتكلم هو من الألفاظ التي تدلّ على الكمال، وهي حسنة من وجه دون وجه، تحتلّ النقص بالتقدير الذهني، ولذا لا يصحّ تسمية الله بالمتكلم؛ إذ المتكلم هو من قام به الكلام، والكلام قد يكون حسناً وقد يكون سيئاً، وأسماء الله لا يوجد فيها اسم يحتمل معنيين، معنى حسن ومعنى غير حسن، ولكن يصحّ الإخبار عن الله من باب الوصف بأن له صفة الكلام، فباب الصفات أوسع من باب الأسماء.

المثال الثاني: الصانع هو من الألفاظ التي تدلّ على الكمال، وهي حسنة من وجه دون وجه، تحتلّ النقص بالتقدير الذهني، ولذا لا يصحّ تسمية الله بالصانع؛ إذ الصانع هو من قام به الصنع، والصنع قد يكون حسناً وقد يكون سيئاً، وأسماء الله لا يوجد فيها اسم يحتمل معنيين، معنى حسن ومعنى غير حسن، ولكن يصحّ الإخبار عن الله من باب الوصف بأن له صفة الصنع فباب الصفات أوسع من باب الأسماء.

المثال الثالث: المريد هو من الألفاظ التي تدلّ على الكمال، وهي حسنة من وجه دون وجه، تحتلّ النقص بالتقدير الذهني، ولذا لا يصحّ تسمية الله بالمريد؛ إذ المريد هو من قامت به الإرادة، والإرادة قد تكون حسنة وقد تكون سيئة، وأسماء الله لا يوجد فيها اسم يحتمل معنيين، معنى حسن ومعنى غير حسن، ولكن يصحّ الإخبار عن الله من باب الوصف بأن له صفة الإرادة، فباب الصفات أوسع من باب الأسماء¹.

¹ ينظر: ابن تيمية، شرح الأصبهانية، (ص9-10)، ابن القيم، مدارج السالكين، (ج3/ص307)، كاملة الكواري، المجلى في شرح القواعد المثلى، (ص49).

المطلب السادس: كل ميل عن الواجب في صفات الله عز وجل فهو إلحاد¹ فيها.

الفرع الأول: توضيح الضابط.

هذا الضابط نظير الضابط الخامس من الضوابط المتعلقة بأحكام الأسماء الحسنى²، ومضمونه أن كل ميل وانحراف عن الواجب في صفات الله عز وجل يُعدُّ إلحاداً فيها؛ إذ الواجب إثباتها لله عز وجل على ما يليق بجلاله وعظمته.

ومن صور الإلحاد في صفات الله عز وجل:

أ- جحد الصفات.

ب- جعلها دالة على التمثيل.

ج- جعلها دالة على التكيف.

د- تعطيل مدلولها.

هـ- وصفه بما يتنزه عنه³.

وتُستثنى صورة الخطأ من المجتهد الذي له أهليه النظر، ويمكن إرجاع أسباب الخطأ في هذا الباب إلى ما يلي:

1- الخطأ في تصحيح أو تحسين حديث متضمن لصفة أو أكثر من صفات الله، وهو في الحقيقة لم يثبت عن رسول الله ﷺ، فيثبت لله عز وجل صفة أو أكثر بشبهة تصحيح أو تحسين الحديث.

2- الخطأ في تضعيف حديث متضمن لصفة أو أكثر من صفات الله، وهو في الحقيقة ثابت عن رسول الله ﷺ، فينفي عن الله صفة أو أكثر بشبهة تضعيف الحديث.

3- الخطأ في تأصيل بعض الضوابط المتعلقة بهذا الباب، كمن يتوسع في ذكر صفات الله عز وجل وردت في باب الإخبار، ولا يصح جعلها من باب الصفات.

¹ ينظر: ابن القيم، بدائع الفوائد، (ج1/ص298)، العدني، التعليق الأسنى على القواعد المثلى، (ص93-94).

² ينظر: (ص144).

³ ينظر: ابن القيم، بدائع الفوائد، (ج1/ص298)، العدني، التعليق الأسنى على القواعد المثلى، (ص93-94).

الفرع الثاني: الدليل على تقرير مضمون الضابط.

دَلَّ على مضمون هذا الضابط قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الأعراف: 180].

ووجه الدلالة أن الله أمرنا بلازم الإيمان بأسمائه تبارك وتعالى، وهو دعاؤه بهذه الأسماء الحسنى، وأمرنا بترك الذين يلحدون ويُخلُّون بالواجب تجاه أسمائه، كما أنه تبارك وتعالى ختم الآية بإخباره عن توعدِهِ بمجازاته لهم، وسياق التهديد والوعيد يدلُّ على أن جزاءهم سيكون عقاباً وعذاباً بسبب إلحادهم في أسمائه الحسنى، والأمر بتركهم والإخبار عن جزائهم وعقوبتهم، يتضمن الأمر بترك فعلهم والابتعاد عن الإلحاد في أسماء الربِّ جلَّ وعلا¹.

إذا تقررَ هذا، فإنَّ صفات الربِّ تبارك وتعالى لها الحكم نفسه لعلتين، وهما كما يلي:

أ- إنَّ كل اسم من أسماء الربِّ تبارك وتعالى يتضمن صفة أو أكثر، فالأمر بترك الإلحاد في الأسماء يتضمن الأمر بترك الإلحاد في الصفات المتضمنة في أسمائه.

ب- إنه لا فرق بين الأسماء والصفات في موضوع الإلحاد؛ إذ لا تجيز الشريعة إباحة الإلحاد في صفاته وتحريم الإلحاد في أسمائه.

الفرع الثالث: أمثلة تطبيقية على الضابط.

سأذكر أمثلة لما سبق تقريره في صور الإلحاد في صفات الله عز وجل، وبيانها كما يلي:

1- جحد صفات الله عز وجل، ومثاله: إنكار وجود صفات الله عز وجل أصلاً، أو إنكار بعض

صفاته، كإنكار صفة اليمين التي دلَّ عليها قوله تعالى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: 64].

2- جعل الصفة دالة على التمثيل، ومثاله: القول بأنَّ المقصود بقوله تعالى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾

﴿[المائدة: 64]، هو إثبات يدين لله كأيدي المخلوقين تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً.

¹ ينظر: السعدي، تيسير الكريم الرحمن، (ص309)، النجار، موافقة شيخ الإسلام، (ج3/ص102).

3- جعل الصفة دالة على التكيف، ومثاله: تخيل صفة من صفات الباري كاليدين مثلا، والقول بأنّ كفيّتها كذا وكذا من غير تقييدها بمماثل لها.

4- تعطيل مدلول الصفة، ومثاله: تعطيل مدلول صفة اليدين، من خلال القول بأن الله خاطبنا بما لا نفهمه، ولذا لا ندري ما معنى هذه الصفة.

5- وصفه بما يتنزه عنه، ومثاله: ما ذكره الله في كتابه عن قول اليهود: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا بِمَا قَالُوا﴾ [المائدة: 64]، تعالى الله عن قولهم علوا كبيرا.

المطلب السابع: صفات الله غير محصورة بعدد معيّن نعلمه¹.

الفرع الأول: توضيح الضابط.

هذا الضابط نظير الضابط الثامن من الضوابط المتعلقة بأحكام الأسماء الحسنى، ومضمونه أنّ الصفات العليا الواردة في القرآن الكريم والسنة النبوية ليست هي كل الصفات التي يتصف بها الربّ جل وعلا، بل منها ما تعرّف به إلى خلقه، ومنها ما استأثر الله جل وعلا به.

الفرع الثاني: الدليل على تقرير مضمون الضابط.

دلّ على مضمون هذا الضابط ما يلي:

1- ما جاء عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «مَا أَصَابَ أَحَدًا قَطُّ هَمٌّ وَلَا حَزَنٌ فَقَالَ: اللَّهُمَّ إِنِّي عَبْدُكَ، ابْنُ عَبْدِكَ، ابْنُ أَمَتِكَ، نَاصِيَتِي بِيَدِكَ، مَاضٍ فِيَّ حُكْمُكَ، عَدْلٌ فِيَّ قَضَاؤُكَ، أَسْأَلُكَ بِكُلِّ اسْمٍ هُوَ لَكَ، سَمِّيتَ بِهِ نَفْسَكَ، أَوْ عَلَّمْتَهُ أَحَدًا مِنْ خَلْقِكَ، أَوْ أَنْزَلْتَهُ فِي كِتَابِكَ، أَوْ اسْتَأْثَرْتَ بِهِ فِي عِلْمِ الْغَيْبِ عِنْدَكَ، أَنْ يَجْعَلَ الْقُرْآنَ رِيعَ قَلْبِي، وَنُورَ صَدْرِي، وَجَلَاءَ حُزْنِي، وَدَهَابَ هَمِّي، إِلَّا أَذْهَبَ اللَّهُ هَمَّهُ وَحُزْنَهُ، وَأَبْدَلَهُ مَكَانَهُ فَرَحًا»، فقیل: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَلَا نَتَعَلَّمُهَا؟ فَقَالَ: «بَلَى، يَنْبَغِي لِمَنْ سَمِعَهَا أَنْ يَتَعَلَّمَهَا»².

¹ ينظر: السقاف، صفات الله الواردة في الكتاب والسنة، (ص27)، العصيمي، تعليقات على التيسير المجلى نظم القواعد المثلى، (ص31-32).

² سبق تخريجه، (ص111).

ووجه الدلالة في قوله: «أو استأثرت به في علم الغيب عندك»، "فهذا يدل على أن الله أسماء لم يُنزلها في كتابه، حجبها عن خلقه، ولم يُظهرها لهم"¹، يقول ابن القيم: "فجعل أسماءه ثلاثة أقسام: قسم سَمِيَ به نفسه، فأظهره لمن شاء من ملائكته أو غيره ولم ينزل به كتابه.

وقسم أنزل به كتابه فتعرف به إلى خلقه.

وقسم استأثر به في علم غيبه، فلم يُطلع عليه أحدا من خلقه، ولهذا قال: «استأثرت به»، أي: انفردت بعلمه، وليس المراد انفراده بالتسمي به، لأن هذا الانفرد ثابت في الأسماء التي أنزل بها كتابه"².

2- ماجاء عن عائشة رضي الله عنها أن قول النبي في سجوده: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِرِضَاكَ مِنْ سَخِطِكَ، وَأَعُوذُ بِمُعَافَاتِكَ مِنْ عُقُوبَتِكَ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْكَ، لَا أُحْصِي ثَنَاءً عَلَيْكَ، أَنْتَ كَمَا أَثْنَيْتَ عَلَى نَفْسِكَ»³، والشاهد في قوله: «لا أحصي ثناء عليك»، "فأخبر أنه صلى الله عليه وسلم، لا يُحصى ثناء عليه، ولو أحصى جميع أسمائه، لأحصى صفاته كلها، فكان يحصى الثناء عليه، لأن صفاته إنما يُعبر عنها بأسمائه"⁴.

3- ما جاء عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في الشفاعة: «ثُمَّ يَفْتَحُ اللَّهُ عَلَى مَنْ مَحَامِدِهِ وَحُسْنِ الثَّنَاءِ عَلَيْهِ شَيْئًا لَمْ يَفْتَحْهُ عَلَى أَحَدٍ قَبْلِي»⁵، وتلك المحامد هي بأسمائه وصفاته تبارك وتعالى⁶. إذا تقرر أن أسماء الله غير محصورة بعدد معين، فصفاته المتضمنة فيها كذلك لا حصر لها؛ إذ كل اسم من أسمائه تبارك وتعالى متضمنٌ لصفة أو أكثر.

¹ الخطابي، شأن الدعاء، (ص25).

² ابن القيم، بدائع الفوائد، (ج1/ص293).

³ سبق تخريجه، (ص154).

⁴ ابن تيمية، درء تعارض العقل والنقل، (ج3/ص333-334).

⁵ سبق تخريجه، (ص154).

⁶ ينظر: ابن القيم، بدائع الفوائد، (ج1/ص294).

الفرع الثالث: أمثلة تطبيقية على الضابط.

بعد البحث لم أجد أقوالاً حاولت حصر صفات الله عز وجل مطلقاً، ولذا فإنني لم أذكر أمثلة لها، وإن كان من لازم من حصر الأسماء الحسنى بأعداد مخصوصة مطلقاً أن تكون الصفات بالعدد المذكور أو ما يزيد عليه قليلاً، لأن كل اسم يتضمن صفة أو أكثر، وقد سبق نقل هذه الأقوال في باب الأسماء¹، وهي كما يلي:

1- عدد أسماء الله تعالى مائة ألف، وأربعة وعشرون ألفاً، عدد الأنبياء عليهم السلام، لأن كل نبي تمده حقيقة اسم خاص به، مع إمداد بقية الأسماء له لتحقيقه جميعها.

2- عدد أسماء الله أربعة آلاف اسم، ألف لا يعلمها إلا الله، وألف لا يعلمها إلا الله والملائكة، وألف لا يعلمها إلا الله والملائكة والأنبياء، وأما الألف الرابعة فإن المؤمنين يعلمونها، فثلاثمائة منها في التوراة، وثلثمائة في الإنجيل، وثلثمائة في الزبور، ومائة في القرآن، تسعة وتسعون منها ظاهرة وواحد مكتوم.

3- عدد أسماء الله ألف وواحد.

4- عدد أسماء الله ألف اسم.

5- عدد أسماء الله ثلاثمائة².

6- عدد أسماء الله تسعة وتسعون اسماً فقط³.

وكلها أقوال غير صحيحة، والمقصود من إيراد هذه الأمثلة هو بيان بطلان القول بحصر أسماء الله الحسنى، ويتنبع ذلك ضمناً بطلان القول بحصر صفات الله عز وجل.

¹ ينظر: (ص155).

² ينظر: ابن حجر، فتح الباري، (ج11/ص220)، التميمي، معتقد أهل السنة والجماعة في أسماء الله الحسنى، (ص67).

³ ينظر: ابن حزم، المحلى، (ج1/ص58).

وبعد بيان هذه الضوابط في هذا الفصل، يحسن تلخيص أهم ماورد فيه، وبيان ذلك كما يلي:

1- الضوابط المتعلقة بالأسماء والصفات ضوابط جامعة يصح الاستناد إليها تأصيلاً وتأسيساً لمعرفة هذا الباب، وهي تنقسم إلى أربعة أقسام، منها الضوابط المتعلقة بإثبات الصفات العليا وأحكامها التي تمت دراستها في هذا الفصل.

2- طرق معرفة الصفات قسماً، وهي كما يلي:

أ- طرق لإثبات الصفات أصالة، ويندرج تحتها نوعان:

النوع الأول: إثبات الصفة تصريحاً بها، وذلك من خلال ورودها في النص مع دلالتها على الكمال، ومن ذلك ورودها صفة خبرية ذاتية، أو ورودها بصيغة المصدر.

النوع الثاني: إثبات الصفات من غير تصريح بها، وذلك من خلال استخراج الصفة من الاسم، لأن كل اسم يتضمن صفة أو أكثر، أو من خلال أخذها من الأفعال المنصوص عليها الدالة على الكمال المطلق، أو من خلال أخذها مما أُضيف إلى الله عزوجل في النصوص الشرعية بصيغة الوصف المشتق.

ب- طريق لإثبات الصفات تبعاً لا استقلالاً، وذلك لأن صفات الله يدل عليها تبعاً لإثبات كمال ضد المنفي عن الله عزوجل.

3- صفات الله عزوجل تعلق بها جملة من الأحكام، وبيانها كما يلي:

أ- صفات الله معلومة لنا باعتبار المعنى، مجهولة لنا باعتبار الكيفية.

ب- وجوب الإيمان بنصوصها سواء عرفنا معناها أم لم نعرف معناها.

ج- كل صفة مثبتة لله عز وجل فهي متضمنة للكمال، ومستلزمة لنفي نقيضها.

د- المتتبع لنصوص الصفات يجد أنها وردت بإثبات مفصل ونفي مجمل، وما خرج عن ذلك فهو لسبب.

د- باب الصفات أوسع من باب الأسماء.

هـ- كل ميل عن الواجب في صفات الله عز وجل فهو إلحاد فيها.

و- صفات الله غير محصورة بعدد معين نعلمه.

الفصل الخامس

ضوابط الردّ والمناظرة المتعلقة بالأسماء والصفات

بعد إتمام دراسة الضوابط المتعلقة بالأسماء والصفات من جهة التقرير، وفق منهج الإثبات والتنزيه، وجدت أن جملة من أهل العلم قد أوردوا ضوابط في مصنفاتهم، ومقصودهم من إيرادها الرد العلمي المنضبط على من خالف مسلك الإثبات والتنزيه، ولكن وفق أدب الخلاف، وبعد تتبعها وجدت أن طائفة منها متعلقة بالأسماء والصفات معاً، ووجدت طائفة أخرى متعلقة بالصفات فقط، فانتظم لدينا مبحثان وهما:

المبحث الأول: ضوابط الردّ والمناظرة المشتركة بين الأسماء والصفات.

المبحث الثاني: ضوابط الردّ والمناظرة المختصة بصفات الله تعالى.

المبحث الأول: ضوابط الرد والمناظرة المشتركة بين الأسماء والصفات.

سأذكر في هذا المبحث ضوابط الرد والمناظرة المشتركة بين الأسماء والصفات، وفق أدب الخلاف، وبيان ذلك في المطالب الآتية:

المطلب الأول: الأسماء الحسنى والصفات العليا من الألفاظ المتواطئة المشككة¹.

الفرع الأول: توضيح الضابط.

إنَّ المقصود من مخاطبة الله لعباده بأوصافه تعريفُ المخاطبين به ﷺ، ولا يتأتَّى ذلك إلاَّ بإخبارهم عن ألفاظ فيها نوع اشتراك بينها وبين ما يعرفه المخاطبون، ليعرفوا ويفهموا هذه الأوصاف التي أخبرهم الله بها، وإلاَّ فلو خوطبوا بما لا يعرفون لجهلوا معنى ما أخبروا به، وهذه هي حقيقة الألفاظ المتواطئة²، فهي: ألفاظ كلية يكون حصول معناها وصدقها على أفرادها الذهنية والخارجية على السوية³، أو هي بتعبير آخر: ما اتفق لفظه ومعناه، فإن كان المعنى متساويا في الجميع فهو التواطؤ، ومثاله لفظ الرجل، يقال: زيد رجل، وعمرو رجل، فالمعنى متساوٍ في الجميع.

وأما إن كان هذا المعنى متفاوتا متفاضلا فهو المتواطئ المشكك، وسمي بالمشكك لتشكك السامع هل هذا اللفظ من قبيل المتواطئ أم من المشترك اللفظي⁴، ومثاله: لفظ النور، يقال: نور الشمس ونور السراج، فالمعنى في الاثنين واحدٌ، ولكنَّ هناك تفاوت وتفاضلا، فشتان بين نور السراج ونور الشمس⁵.

¹ ينظر: ابن خزيمة، كتاب التوحيد، (ج1/ص69)، ابن منده، التوحيد ومعرفة الله عز وجل وصفاته على الاتفاق والتفرد، (ج1/ص256)، ابن تيمية، مجموع الفتاوى، (ج5/ص200-207)، ابن الموصلي، مختصر الصواعق المرسلة، (ص367).

² ينظر: النجار، موافقة شيخ الإسلام، (ج3/ص15).

³ ينظر: الجرجاني، التعريفات، (ص199).

⁴ المشترك اللفظي هو: ما وُضع لمعنى كثير بوضع كثير، أو هو: ما اتحد لفظه وتعدَّد معناه، كلفظ العين، ينظر: الجرجاني، التعريفات، (ص199)، المرداوي، علاء الدين علي، التخبير شرح التحرير في أصول الفقه، تح: عبد الرحمن الجبرين وآخرون، مكتبة الرشد، السعودية، ط1، 2000/1421، (ج1/ص348-349)، الميداني، ضوابط المعرفة، (ص52-53).

⁵ ينظر: ابن تيمية، الفتاوى الحموية الكبرى، (ص524)، فالج آل مهدي، التحفة المهدية شرح العقيدة التدمرية، (ج1/ص209)، التميمي، معتقد أهل السنة في توحيد الأسماء والصفات، (ص92)، الميداني، ضوابط المعرفة، (ص51-52).

وأسماء الله الحسنى وصفاته العليا هي من الألفاظ المتواطئة المشككة لأنها تقتضي أن يكون بين المسمَّين قدرٌ مشتركٌ، والمراد به المفهوم الكلي الذهني للفظ¹، فإنَّ الله جل وعلا قد سَمَّى نفسه بأسماء، ووصف نفسه بصفات، وقد سَمَّى خلقه ببعض تلك الأسماء، ووصفهم ببعض تلك الصفات، وهذه الأسماء والصفات التي هي للمخلوق تشترك مع أسماء الله وصفاته في المعنى الكلي، وهذا الاشتراك هو في الأذهان لا في الخارج والأعيان، فهو اشتراك بقطع النظر عن الإضافة والتخصيص، أمَّا إذا قُيِّدَ بأحد المحلَّين تَقَيَّدَ به.

ولولا وجود هذا المعنى الكلي لما فُهِمَ الخطاب، فإنَّه لا بد فيما شاهدناه وما غاب عنا من قدرٍ مشتركٍ، وإذا لم تكن أسماء الله وصفاته من الألفاظ المتواطئة المشككة لم يفهم العبادُ من أسمائه وصفاته شيئاً أصلاً².

إذا تبين هذا فأسماء الله وصفاته التي تُطْلَقُ على الربِّ وعلى العبد لها ثلاثة اعتبارات، وبيانها كما يلي:

أولاً: اعتبارها من حيث هي مع قطع النظر عن تقييدها بالربِّ أو العبد.

فما لزم هذه الأسماء والصفات لذاتها من حيث هي مع قطع النظر عن تقييدها بالربِّ أو العبد، فإثباتها للربِّ تعالى لا محذور فيه بوجه من الوجوه، وهنا يُنبَّه إلى أنَّ ما لزم الصفة من حيث هي، يجب إثباته ولا يصحَّ نفيه؛ إذ إنَّ نفيه نفْيٌ للصفة.

ثانياً: اعتبارها مضافةً إلى الربِّ مختصةً به، فهذه لا تثبت للمخلوق بوجه من الوجوه.

ثالثاً: اعتبارها مضافةً إلى العبد مُقَيَّدةً به، فهذه يجب نفيها عن الله عزَّ وجل³.

¹ يمكن تقريب معنى القدر المشترك بمثال في غير باب الأسماء والصفات ألا وهو ما ذكره الله تعالى في الجنة من لبنٍ وعسلٍ وخمرٍ وفاكهةٍ وحريرٍ وذهبٍ وفضةٍ، فحقائق هذه الأشياء موافقة للحقائق الموجودة في الدنيا وليست ماثلة لها، بل بينهما من التباين ما لا يعلمه إلا الله. ينظر: ابن تيمية، التدمرية، (ص47).

² ينظر: ابن تيمية، مجموع الفتاوى، (ج5/ص202-210)، النجار، موافقة شيخ الإسلام، (ج3/ص19-22)، شرح قواعد الأسماء والصفات، (ص182).

³ ينظر: ابن القيم، بدائع الفوائد، (ج1/ص290-291)، النجار، موافقة شيخ الإسلام، (ج3/ص23).

ولذا فالأسماء التي تُطلق على الله وعلى العباد هي حقيقةٌ فيهما، واختلاف الحقيقتين فيهما، لا يُخرجها عن كونها حقيقة فيهما، وللبَّ منها ما يليق بجلاله، وللعبد منها ما يناسب ضعفه ونقصه¹. وبناءً على ما سبق تقريره، فقد أُوردَ هذا الضابط ردّاً على من جعل أسماء الله الحسنى وصفاته العليا من باب المشترك اللفظي، فتكون الأسماء والصفات متحدة لفظاً مع أسماء وصفات المخلوقين، وتكون مختلفة متباينة في المعنى، فلا يوجد قدر مشترك ولا معنى كلي، وهذا تعطيل لله عز وجل عن كماله الواجب.

وقد أُوردَ هذا الضابط أيضاً ردّاً على من أثبت القدر المشترك والمعنى الكلي على وجهٍ يُماثل فيه خلقه، وهذا تمثيل للخالق بخلقهِ؛ إذ لا يلزم من الاشتراك في القدر المشترك والمعنى الكلي، الاشتراك في القدر المميّز، أي: المعنى المضاف المقيد الموجود في الخارج المميّز للموصوف، فالخالق له أسماء وصفات تليق بجلاله، وللعبد منها ما يناسبه².

الفرع الثاني: الدليل على تقرير مضمون الضابط.

دَلَّ على مضمون هذا الضابط ما يلي:

1- قال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: 11] فهذه الآية ذكر فيها اسماً السميع البصير مُضافين إلى الربّ تبارك وتعالى، ويقول تعالى: ﴿إِنَّا خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ أَمْشَاجٍ نَبْتَلِيهِ فَجَعَلْنَاهُ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ [الإنسان: 2]، وهذه الآية دُكر فيها السميع البصير مضافين إلى العبد، فاسماً السميع والبصير حقيقة فيهما، فهما إذًا من الألفاظ المتواطئة المشككة، لأنها تقتضي معنى كلياً مشتركاً، وهو إدراك المسموعات وإدراك المبصرات، لكنها متفاوتة متفاضلة، فسمعُ الله وبصرُهُ كاملٌ يليق بجلاله وعظمته، وسمع وبصر المخلوق يليق بضعفه ونقصه.

¹ ذكر ابن القيم في هذه المسألة ثلاثة أقوال وهي كما يلي:

القول الأول: هي حقيقة في العبد مجازاً في الربّ، وهذا قول غلاة الجهمية.

القول الثاني: هي حقيقة في الربّ مجازاً في العبد، وهذا قول أبي العباس الناشئ.

القول الثالث: هي حقيقة في الربّ والعبد، وهذا قول الأكثرين وهو الصواب.

ينظر: ابن القيم، بدائع الفوائد، (ج1/ص289-290).

² ينظر: ابن القيم، المصدر نفسه، (ج1/ص291-292)، النجار، موافقة شيخ الإسلام، (ج3/ص26).

2- قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُولُوا فَشَرَّ وَجْهَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ وَسِعَ عِلْمُهُ﴾ [البقرة:

115]، وقال تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ﴾ [البقرة: 255]، فهاتان الآيتان

ذكر فيهما اسم العليم وصفة العلم مضافين إلى الربِّ تبارك وتعالى، ويقول تعالى: ﴿وَبَشِّرُوهُ بِعِلْمٍ

عَلِيمٍ﴾ [الذاريات: 28]، وقال تعالى: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو

الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [آل عمران: 18]، وهاتان الآيتان ذكر

فيهما اسم العليم وصفة العلم مضافين إلى العبد، فهما إذاً من الألفاظ المتواطئة المشككة، لأنها

تقتضي معنى كلياً مشتركاً، وهو إدراك المعلومات، لكنها متفاوتة متفاوتة، فعلم الله كامل يليق بجلاله

وعظمته، وعلم المخلوق يليق بنقصه.

3- قال تعالى: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾ [البقرة: 255] فهذه الآية ذكر فيها اسم

الحي مضافاً إلى الله عز وجل، وقال تعالى: ﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ﴾

[الأنعام: 95]، وهذه الآية ذكر فيها اسم الحي مضافاً إلى المخلوق، فلفظ الحي إذاً من الألفاظ

المتواطئة المشككة.

الفرع الثالث: أمثلة تطبيقية على الضابط.

سأذكر لهذا الضابط أمثلة من الأسماء الحسنى والصفات العليا، وبيانها كالاتي:

1- من أسماء الله الثابتة في الكتاب والسنة: القوي، العظيم، العزيز، العليم، السميع، البصير،

الرؤوف، الرحيم، الحليم، الرفيق، الكريم، الجواد، الجميل، الغني، وغيرها من الأسماء.

2- من صفات الله تبارك وتعالى: القوة، العظمة، العزة، العلم، السمع، البصر، الرأفة، الرحمة، الحلم،

الرفق، الكرم، الجود، الجمال، الغنى، وغيرها من الصفات.

والمخلوق قد يتسمّى بتلك الأسماء، وقد يتّصف بتلك الصفات، وهي حقيقة في الربِّ والعبد، ولذا

فهي ليست من باب الاشتراك اللفظي، بل من باب الألفاظ المتواطئة المشككة التي تقتضي أن يكون

بين الاسمين قدر مشترك متفاوت، فلا يُنفى هذا القدر المشترك لأنّ نفيّه تعطيل، ولا يُثبت على وجه المماثلة، لأنّ هذا الإثبات على هذا الوجه تمثيل.

المطلب الثاني: الاشتراك في اللفظ والمعنى الكلي للأسماء والصفات لا يستلزم تماثل المسميات والموصوفات¹.

الفرع الأول: توضيح الضابط.

هذا الضابط مُكَمَّل للضابط السابق، ومضمونه أنّ الاشتراك في اللفظ والمعنى الكلي بين اسمين أو صفتين لا يلزم منه المساواة في المسميات والموصوفات، فأسماء الله وصفاته إن سُمِّي أو وُصف بعض خلقه بها، فهي تشترك في اللفظ وأصل المعنى دون مماثلة بينهما².

وأما القائل بالتمثيل فتلزمه جملة من اللوازم، وبيانها كالآتي:

أ- أن يجب ويجوز ويمتنع على المخلوق ما يجب ويجوز ويمتنع على الله عزّوجل.

ب- أن يكون القديم هو المُحَدَّث³، والمُحَدَّث هو القديم.

ج- الجمع بين النقيضين⁴، فيكون الشيء في وقت واحد هو واجب الوجود وجائزه⁵، والعكس⁶.

يقول ابن تيمية: "قد عَلِمَ بالعقل أنّ المثليين يجوز على أحدهما ما يجوز على الآخر، ويجب له ما يجب له، ويمتنع عليه ما يمتنع عليه، فلو كان المخلوق ممثلاً للخالق، لَلَزِمَ اشتراكهما فيما يجب ويجوز ويمتنع، والخالق يجب وجوده وقدمه، والمخلوق يستحيل وجوب وجوده وقدمه، بل يجب حدوثه

¹ ينظر: الدارمي، نقض عثمان بن سعيد على المريسي، (ج1/ص303)، ابن منده، التوحيد، (ج3/ص7)، ابن تيمية، التدمرية، (ص20-21)، الذهبي، العلو للعلي الغفار، (ص246).

² ينظر: صالح آل الشيخ، شرح العقيدة الطحاوية، (ج1/ص48)، النجار، المرجع نفسه، (ج3/ص43).

³ القديم هو الذي وجوده غير مسبوق بعدم، والمُحَدَّث هو الذي سبق وجوده العدم. ينظر: الجرجاني، التعريفات، (ص171).

⁴ التناقض هي نسبة بين معنى ومعنى آخر من جهة عدم إمكان اجتماعهما معاً، وعدم إمكان ارتفاعهما معاً في شيء واحد وزمان واحد، فالنقيضان إذاً هما اللذان لا يجتمعان معاً في شيء واحد، ولا يرتفعان عن ذلك الشيء، مثل: الوجود والعدم. ينظر: الميداني، ضوابط المعرفة، (ص55).

⁵ واجب الوجود: هو ما لا يُتصور في العقل عدمه كوجوده تعالى، وجائز وممكن الوجود: هو ما يصح في نظر العقل وجوده وعدمه على السواء. ينظر: السفاريني، لوايح الأنوار البهية، (ج1/ص58).

⁶ ينظر: البريكان، القواعد الكلية للأسماء والصفات عند السلف، (ص392).

وإمكانه، فلو كانا متمثلين للزم اشتراكهما في ذلك، فكان كل منهما واجب القَدَم واجب الحدوث واجب الوجود، ليس واجب الوجود، يمتنع قدمه لا يمتنع قدمه، وهذا جمعٌ بين النقيضين¹. ولذا فالقائل بالتمثيل له حالان:

1- إما أن يلتزم بهذه اللوازم، فيقال له: يرجع قولك إلى أنه لا فرق بين الخالق والمخلوق²، وهذا باطل.

2- وإما أن يمنع هذه اللوازم فيقال له: لا بد لك من تمييز بينهما، وهو أن أحدهما خالق والآخر مخلوق، فإذا أقررت بهذا لزمك أن توجب لأحدهما صفة لم توجبها للآخر، وأن تُجوِّز صفة لم تُجوِّزها للآخر، وأن تقول باستحالة اتصاف أحدهما بصفة في الآخر، فأما ما أوجبت فيكون الله خالقاً وغيره مخلوقاً، وأما ما استحلتته فيكون المخلوق خالقاً والخالق مخلوقاً، وأما ما جوزته على العبد فيمكن العدم على المخلوق؛ إذ هو كان معدوماً، فما جاز عليه في ابتدائه يجوز عليه في انتهائه، ولا يمكن الانفكاك عن هذين الحالين³.

ومن وجه آخر، يقال لأهل التمثيل: إننا نشاهد في المخلوقات أشياء تتفق في الأسماء وتختلف في المسميات، فإذا جاز التفاوت بين المسميات في المخلوقات مع اتفاقها في الاسم، فجوازه في الخالق من باب أولى، بل إن التماثل في ذلك بين الخالق والمخلوق ممتنع أشد الامتناع⁴.

وبناءً على ما سبق تقريره، فقد أُورد هذا الضابط رداً على أهل التمثيل أصالةً، ورداً على أهل التعطيل تبعاً؛ إذ ما عطَّلوا صفات الباري عزوجل إلا لاعتقادهم أن إثباتها يستلزم التمثيل، فمَثَّلُوا أولاً، ثم عطَّلوا ثانياً، والمسلك الصحيح هو الإثبات من غير تمثيل ولا تعطيل⁵.

¹ ينظر: ابن تيمية، شرح الأصبهانية، (ص35).

² يُنبَّه في هذا الموضع إلى أن الذين التزموا هذا اللازم، فقالوا بالمماثلة بين الخالق والمخلوق، مقصودهم بها هو المماثلة في الجنس لا في المقدار، فيقولون: يد الله كيدي من جهة الجنس لا من جهة المقدار، فالله أكبر من خلقه، تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً. ينظر: ابن تيمية، بيان تلبيس الجهمية، (ج1/285).

³ ينظر: البريكان، القواعد الكلية للأسماء والصفات عند السلف، (ص394).

⁴ ينظر: النجار، موافقة شيخ الإسلام، (ج3/ص44).

⁵ ينظر: ابن عثيمين، القواعد المثلى، (ص91).

الفرع الثاني: الدليل على تقرير مضمون الضابط.

دلّ على مضمون هذا الضابط ما يلي:

1- قال رسول الله ﷺ: "يُخْشَرُ النَّاسُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ - أو قال العباد - عُرَاةً غُرْلًا بَهْمًا، قال: قلنا: وما بهمًا؟ قال: ليس معهم شيء، ثم يناديهم بصوت يسمعه من قُرْبٍ كما يسمعه من بَعْدٍ: أنا الملك، أنا الديان" ¹.

ففي هذا الحديث إثبات صفة الكلام والنداء لله عز وجل، وهي صفة يشترك في لفظها ومعناها الكلّي بعض خلق الله، ولا يستلزم ذلك تماثلاً، وفي هذا الحديث بيانٌ لذلك، حيث ذكر أنّ صوت الله يسمعه من بَعْدٍ كما يسمعه من قُرْبٍ، بخلاف أصوات المخلوقين.

قال الإمام البخاري رحمه الله تعالى: "وفي هذا دليل أنّ صوت الله لا يشبه أصوات الخلق، لأنّ صوت الله جل ذكره، يُسمع من بَعْدٍ كما يُسمع من قُرْبٍ" ².

2- قال تعالى: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَدِّلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِي إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَا إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ﴾ [المجادلة: 1]، وقالت عائشة رضي الله عنها بعد نزول هذه الآية: "الحمد لله الذي وسع سمعه الأصوات، لقد جاءت خولة إلى رسول الله ﷺ تشكو زوجها، فكان يخفي علي بعض كلامها، فأنزل الله عز وجل: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَدِّلُكَ فِي زَوْجِهَا﴾" ³.

ففي الآية بيان سمع الله تعالى لهذه المرأة المجادلة سمعاً يليق بعظمته وكماله، وفي أثر عائشة رضي الله عنها بيان سمع عائشة رضي الله عنها اللاتق بها، فهي رغم كونها في الحجرة نفسها إلا أنها قد خفي عليها بعض حديث المرأة المجادلة، فرغم الاشتراك في اللفظ وأصل المعنى، إلا أنّ هناك فرقاً بين سمع الله الكامل وسمع المخلوق القاصر.

¹ أخرجه أحمد في مسنده، مسند المكيين، مسند عبد الله بن أنيس رضي الله عنه، (رقم: 16042)، وحسنه الألباني في صحيح الترغيب والترهيب، (رقم: 3608).

² ينظر: البخاري، مُجَدِّدٌ بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة، خلق أفعال العباد، تح: عبد الرحمن عميرة، دار المعارف الرياض السعودية، دط، دت، (ص 98).

³ سبق تحريره، (ص 141).

3- قال تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ﴾ [البقرة: 255]، وقال تعالى: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُوا الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [آل عمران: 18]، ففي هاتين الآيتين ذُكرت صفة العلم مضافة إلى الله وإلى أولي العلم، ولا يلزم من اشتراكهما في اللفظ وأصل المعنى التماثل بينهما، فعلم الله كامل يليق بجلاله، وعلم المخلوق قاصرٌ يليق بضعفه.

الفرع الثالث: أمثلة تطبيقية على الضابط.

تَسَمَّى الله تعالى بأسماء كثيرة منها: البصير والقوي، واتصف بصفات متعددة منها: البصر والقوة، وتسمى واتصف بها خلقه، والقائل بتماثل المسميات والموصوفات في هذه الأسماء والصفات يلزمه ما يلي:

أ- أن يجب ويجوز ويمتنع على المخلوق ما يجب ويجوز ويمتنع على الله.

ب- أن يكون القديم هو المحدث، والمحدث هو القديم.

ج- الجمع بين النقيضين.

فإن التزم بهذا فيرجع قوله إلى أنه لا فرق بين الخالق والمخلوق وهذا باطل.

وإنما أن يمنع هذه اللوازم، فيلزمه الإقرار بالفرق بين الخالق والمخلوق، فالله بصير قوي وبصر الله وقوته واجبة تليق بكماله، والمخلوق بصير وقوي، وبصره وقوته جائزة تليق بنقصه.

ومن وجه آخر فإننا نشاهد في المخلوقات أشياء تتفق في الأسماء وتختلف في المسميات، فنعلم أن للبعوضة عينا ورجلا، وأن للفيل عينا ورجلا، ولا يلزم من اتفاقهما في الاسم اتفاقهما في المسمى، فليست عين ورجل البعوضة كعين ورجل الفيل مع اتفاقهما في الاسم، فإذا جاز التفاوت بين المسميات في المخلوقات مع اتفاقها في الاسم، فجوازه في الخالق من باب أولى، بل إن التماثل في ذلك بين الخالق والمخلوق ممتنع أشد الامتناع¹.

¹ ينظر: النجار، موافقة شيخ الإسلام، (ج3/ص44).

المطلب الثالث: جحد الأسماء والصفات يلزم منه إنكار الذات¹.

الفرع الأول: توضيح الضابط.

هذا الضابط له تعلق بالضابطين السابقين؛ إذ أُورد الضابط الأول ردًا على أهل التمثيل والتعطيل، وأُورد الضابط الثاني ردًا تفصيليًا على أهل التمثيل أصالةً، وعلى أهل التعطيل تبعاً، ويأتي هذا الضابط ردًا تفصيليًا على أهل التعطيل أصالةً، وعلى أهل التمثيل تبعاً، ومضمونه أنّ إنكار كل الأسماء والصفات يلزم منه إنكار ذات الربّ تبارك وتعالى، ويظهر هذا اللزوم من خلال الأحكام العقلية الآتية في الفرع الثاني.

الفرع الثاني: الدليل على تقرير مضمون الضابط.

دلّ على مضمون هذا الضابط ما يلي:

1- قال تعالى: ﴿قُلْ أَتَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَكُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا وَاللَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ [المائدة: 76].

2- قال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا ثُمَّ أَسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ فَسَوَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: 29].

3- قال تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ أَسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ يُدِيرُ الْأَمْرَ﴾ [يونس: 3].

ووجه الدلالة أنّ الله عز وجل لم يُخبر قطّ عن ذاتٍ مُجرّدة عن الأسماء والصفات، بل النصوص متضافرة باتصاف الربّ بالصفات، لأنّ من لا تقوم به الصفات عدمٌ محضٌ، فجحود أسمائه وصفاته مستلزمٌ لجحود ذاته².

¹ ينظر: أحمد بن حنبل، الرد على الزنادقة والجهمية، (ص98-99)، الدارمي، الرد على الجهمية، (ص133)، ابن تيمية، مجموع الفتاوى، (ج5/197-198).

² ينظر: النجار، المرجع نفسه، (ج3/ض149).

4- إنّ من نفى الاسم والصفة فقد نفى في الحقيقة الموصوف، لأنّ ما لا اسم له ولا صفة له هو العدم، وما لا اسم له ولا صفة له لا يمكن تقديره إلّا في الذهن، ولا وجود له في الخارج، ولذا فإن لازم مذهبهم نفى الذات، وإن كانوا هم لا يعتقدون أنّ نفى الأسماء والصفات متضمن لنفي الذات، لكنه في الحقيقة لازم لهم لا محالة، فالأسماء والصفات لازم الذات، وإذا قُدّر عدم اللازم عدم الملزوم، ولذا فإنهم وإن صرّحوا بأنهم يثبتون وجوداً مطلقاً بشرط الإطلاق¹، إلا أنه لا حقيقة له عند التحصيل، وإنما يرجع إلى وجود في الأذهان يمتنع تحققه في الأعيان، فقولهم يستلزم غاية التعطيل وغاية التمثيل، فهم يمثلونه بالممتنع والمعدومات والجمادات، وتعطيلهم الأسماء والصفات يستلزم نفى الذات².

5- إنّ من نفى الأسماء والصفات لزمه الجمع بين المتناقضات؛ إذ ما لا صفة له ليس موجوداً، وهو يفرض بنفيه الأسماء والصفات قدمه ووجوده في آنٍ واحد، إذّا فهو معدومٌ موجودٌ في آنٍ واحد، فهو عنده موجودٌ ولا صفة له، وما لا صفة له ولا اسم لا حقيقة له، وهو جمع بين النقيضين، وما يجتمع فيه النقيضان يمتنع وجوده عقلاً وشرعاً، فكان فرض عدم الأسماء والصفات فرضاً لعدم وجود الذات³.

6- من أثبت ذاتاً لا اسم لها ولا صفة فهو بمنزلة من قال: أثبت إنساناً لا حيواناً ولا ناطقاً ولا قائماً بنفسه ولا بغيره ولا قدرة ولا حياة ولا حركة ولا سكون ونحو ذلك، أو قال: أثبت نخلة ليس لها ساق ولا جذع ولا ليف ولا غير ذلك، فإنّ هذا يثبت ما لا حقيقة له في الخارج ولا يعقل⁴.

¹ الوجود المطلق بشرط الإطلاق هو: الذي لا يتعين ولا يتخصص بحقيقة يمتاز بها عن سائر الموجودات، بل حقيقته وجود محض مطلق، بشرط نفي جميع القيود والمعينات والمخصصات عنه، فلا يوصف بوصف يوجب امتياز، فلا يوصف بنفي ولا إثبات، لأنّ هذا نوع من التمييز والتقيد. ينظر: ابن تيمية، شرح الأصبهانية، (ص461)، فالج آل مهدي، التحفة المهدية شرح العقيدة التدمرية، (ص44).

² ينظر: ابن تيمية، التدمرية، (ص15-16)، البريكان، القواعد الكلية للأسماء والصفات عند السلف، (ص381)، النجار، موافقة شيخ الإسلام، (ج3/ص133)، شرح قواعد الأسماء والصفات، (ص206).

³ ينظر: البريكان، المرجع نفسه، (ص382).

⁴ ينظر: ابن بطة، الإبانة الكبرى، (ج6/ص149)، ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم، شرح حديث النزول، المكتب الإسلامي بيروت لبنان، ط5، 1977/1397، (ص8)، البريكان، المرجع نفسه، (ص381).

الفرع الثالث: أمثلة تطبيقية على الضابط.

المثال الأول: يقول تبارك وتعالى: ﴿هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ ٢٢ ﴿هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ السَّلَامُ الْمُؤْمِنُ الْمُهَيَّمِنُ الْعَزِيزُ الْجَبَّارُ الْمُتَكَبِّرُ سُبْحَنَ اللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ ٢٣ ﴿هُوَ اللَّهُ الْخَلِيقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ لَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى يُسَبِّحُ لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [الحشر: 22-24].

ففي هذه الآيات أثبت الله لنفسه أسماءً حسنى متضمنةً لصفات عليا، ومن نفى الاسم والصفة فقد نفى في الحقيقة الموصوف، لأنَّ ما لا اسم له ولا صفة له هو العدم، وما لا اسم له ولا صفة له لا يمكن تقديره إلا في الذهن، ولا وجود له في الخارج، لذا فنفيها وإنكارها يلزم منه إنكار ذات الرب جل وعلا.

المثال الثاني: يقول تبارك وتعالى: ﴿وَالَّذِينَ هَاجَرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ قُتِلُوا أَوْ مَاتُوا لَيَرْزُقَنَّهُمُ اللَّهُ رِزْقًا حَسَنًا وَإِنَّ اللَّهَ لَهُوَ خَيْرُ الرَّازِقِينَ﴾ ٥٨ ﴿لِيَدْخُلَنَّهُمْ مَدْخَلًا يَرْضَوْنَهُ وَإِنَّ اللَّهَ لَعَلِيمٌ حَلِيمٌ﴾ ٥٩ ﴿ذَلِكَ وَمَنْ عَاقَبَ بِمِثْلِ مَا عُوقِبَ بِهِ ثُمَّ بُغِيَ عَلَيْهِ لَيَنْصُرَنَّهُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ لَعَفُوفٌ غَفُورٌ﴾ ٦٠ ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ يُولِجُ اللَّيْلَ فِي النَّهَارِ وَيُؤَلِّجُ النَّهَارَ فِي اللَّيْلِ وَأَنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ﴾ ٦١ ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ هُوَ الْبَاطِلُ وَأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ﴾ ٦٢ ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتَصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً إِنَّ اللَّهَ لَطِيفٌ خَبِيرٌ﴾ ٦٣ ﴿لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَإِنَّ اللَّهَ لَهُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾ ٦٤ ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ سَخَّرَ لَكُمْ مِمَّا فِي الْأَرْضِ وَالْفُلْكَ تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِأَمْرِهِ وَيُمْسِكُ السَّمَاءَ أَنْ تَقَعَ عَلَى الْأَرْضِ إِلَّا بِإِذْنِهِ إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَرءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ [الحج: 58-65].

ففي خواتيم هذه الآيات أثبت الله لنفسه أسماءً حسنى متضمنةً لصفات عليا، ومن نفى الاسم والصفة فقد نفى في الحقيقة الموصوف، لأنّ ما لا اسم له ولا صفة له هو العدم، وما لا اسم له ولا صفة له لا يمكن تقديره إلا في الذهن، ولا وجود له في الخارج، لذا فنفيتها وإنكارها يلزم منه إنكار ذات الربّ جل وعلا.

المطلب الرابع: صدق الاسم لا ينفك عن صدق الصفة المشتق منها¹.

الفرع الأول: توضيح الضابط.

مضمون هذا الضابط أنّ الاسم مشتق من الصفة، والمقصود بالاشتقاق في هذا الموضع هو اتفاق الأسماء مع مصادرها في اللفظ والمعنى، فإذا صدق الاسم على الله جل وعلا، فلا بدّ أن تصدّق عليه الصفة التي اشتق منها الاسم، فصدق المشتق لا ينقل عن صدق المشتق منه²، يقول ابن تيمية: "الاسم المشتق من معنى لا يتحقق بدون ذلك المعنى، فاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وأفعال³ التفضيل يمتنع ثبوت معناها دون معنى المصدر التي هي مشتقة منه، والناس متفقون على أنه لا يكون متحرك ولا متكلم إلا بحركة وكلام... ثم هذه الأسماء المشتقة من المصدر إنما يُسمّى بها من قام به مُسمّى المصدر، فإنما يُسمّى بالحي من قامت به الحياة... فأما من لم يقم به مُسمّى المصدر فيمتنع أن يُسمّى باسم الفاعل ونحوه من الصفات... وذلك لأنّ اسم الفاعل ونحوه من المشتقات هو مركّب يدلّ على الذات وعلى الصفة، والمركب يمتنع تحقّقه بدون تحقّق مفرداته"⁴.

¹ ينظر: ابن جرير، التبصير في معالم الدين، (ص141-142)، ابن منده، التوحيد ومعرفة الله عزوجل وصفاته على الاتفاق والتفرد، (ج2/ص64)، اللالكائي، شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، (ج3/ص451)، ابن تيمية، الفتاوى الكبرى، (ج6/ص429).

² ينظر: ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم، التسعينية، تح: حمد بن إبراهيم العجلان، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع الرياض السعودية، ط1، 1999/1420، (ج2/ص443-444)، النجار، شرح قواعد الأسماء والصفات، (ص221).

³ هكذا في الأصل، ولعل الصواب: أفعال التفضيل.

⁴ ابن تيمية، مجموع الفتاوى، (ج12/ص513).

فالصفات تدل على معنى يقوم بالذات، وهي الأصل في الأسماء، والأسماء مشتقة منها، وليست أعلاماً محضة كأسماء المخلوقين¹، ولذا فإنَّ من نفى مُسمَّى المصدر وأثبت الاسم، فهو في الحقيقة لم يُثبت الاسم، فالاسم المشتق تابعٌ للمشتقِّ منه نفياً وإثباتاً، فإذا انتفت الصفات انتفت الأسماء المشتقة منها².

والمقصود من إيراد هذا الضابط هو الردُّ على الذين يُجَوِّزون اشتقاق الاسم مع عدم اتصاف الذات بالمصدر والصفة³.

وفي إيراد هذا الضابط ردُّ أيضاً على من قال أنَّ اسم الله غير مشتق⁴، لأنَّ الاشتقاق يستلزم مادة يشتق منها، واسمه تعالى قديم، والقديم لا مادَّة له، فيستحيل الاشتقاق.

والجواب عن هذا أنه إن أريد بالاشتقاق هذا المعنى وأنه مستمد من أصل آخر فهو باطل، ولكن الذين قالوا بالاشتقاق لم يريدوا هذا المعنى ولا أُمَّ بقلوبهم، وإنما أرادوا أنه دالٌّ على صفة له تعالى وهي: الإلهية، كسائر أسمائه الحسنى كالعليم والقدير والغفور والرحيم والسميع والبصير، فإنَّ هذه الأسماء مشتقة من مصادرها بلا ريب، وهي قديمة والقديم لا مادة له، فما كان الجواب عن هذه الأسماء فهو جواب القائلين باشتقاق اسم الله، ثم الجواب عن الجميع أننا لا نعني بالاشتقاق إلا أنها ملاقية لمصادرها في اللفظ والمعنى، لا أنها متولدة منها تولد الفرع من أصله، وتسمية النحاة للمصدر والمشتق منه أصلاً وفرعاً، ليس معناه أن أحدهما تولد من الآخر، وإنما هو باعتبار أنَّ أحدهما يتضمن الآخر

¹ ينظر: الغنيمان، السبائك الذهبية بشرح العقيدة الواسطية، (ص59).

² ينظر: ابن الموصلي، مختصر الصواعق المرسلة، (ص362)، النجار، شرح قواعد الأسماء والصفات، (ص221).

³ هذا مذهب ابن حزم والمعتزلة، إلا أنَّ للمعتزلة في نفى الصفات مسلكين وهما:

المسلك الأول: من جعل الأسماء كالأعلام المحضة المترادفة التي لم توضع لمسامها باعتبار معنى قائم به، فالعليم والخبير والسميع عندهم ليست دالة على أوصاف، وهي بالنسبة إلى دلالتها على ذات واحدة مترادفة.

المسلك الثاني: من يقول إنَّ كل اسم منها مستقل، فالله يسمى عليماً وخبيراً وسميعاً، وليست هذه الأسماء مترادفة، وهذه الأسماء لا تدل على صفات الباري جل وعلا، ولذلك يقولون عليم بلا علم، قدير بلا قدرة. ينظر: القاضي عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار الهمداني، المنية والأمل، تح: سامي النشار ومن معه، دار المطبوعات الجامعية الإسكندرية، دط، 1972، (ص13)، ابن حزم، أبو مُجَدَّ علي بن أحمد، الفصل في الملل والأهواء والنحل، مكتبة الخانجي القاهرة، دط، دت، (ج2/ص95)، ابن تيمية، التدمرية، (ص18)، التميمي، معتقد أهل السنة والجماعة في أسماء الله الحسنى، (ص19).

⁴ ذهب إلى هذا أبو القاسم السهيلي وأبو بكر بن العربي. ينظر: ابن القيم، بدائع الفوائد، (ج1/ص39).

وزيادة، فالاشتقاق هنا ليس هو اشتقاق مادي، وإنما هو اشتقاق تلازم سمي المتضمن بالكسر مشتقاً، والمتضمن بالفتح مشتقاً منه، فالاشتقاق لا يعني أن المشتق منه كان سابقاً والمشتق كان لاحقاً، ولا محذور في اشتقاق أسماء الله تعالى بهذا المعنى¹.

الفرع الثاني: الدليل على تقرير مضمون الضابط.

دلّ على مضمون هذا الضابط ما يلي:

1- قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ﴾ [الأعراف: 180].

ووجه الدلالة أن الله وصف أسماءه بأنها حسنى، فإذا لم تُشتق من صفات لم تكن حسنى؛ إذ إن نسبة الحسن إليها تدلّ على أنها مشتقة من معنى حسنٍ، فحُسْنُهَا ليس لمجرد اللفظ، بل لدلالاتها على الكمال².

2- قال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: 11].

ووجه الدلالة أن تسمية الله باسم كالسميع مع نفي صفة السمع عنه، تستلزم أن يكون الاسم كاذباً، وهذا لا يعقل في أسماء الله الحسنى³.

3- قال تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَإِنْ فَاءُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [البقرة: 226].

ووجه الدلالة أن الله جل وعلا يُعَلِّلُ أحكامه وأفعاله بأسمائه، ولو لم تكن أسماءه مشتقة من أوصاف ومعان قامت بها لما كان التعليل صحيحاً، فقد ختم حكم الفيء الذي هو الرجوع والعود إلى رضى الزوجة والإحسان إليها بأنه غفور رحيم، يعود على عبده بمغفرته ورحمته إذا رجع إليه، والجزاء من جنس العمل، فكلما رجع إلى التي هي أحسن، رجع الله إليه بالمغفرة والرحمة⁴.

¹ ينظر: ابن القيم، المصدر نفسه، (ج1/ص39-40)، الغنيان، السبائك الذهبية بشرح العقيدة الواسطية، (ص59).

² ينظر: ابن القيم، جلاء الأفهام، (ص172)، البريكان، القواعد الكلية للأسماء والصفات عند السلف، (ص255).

³ ينظر: البريكان، المرجع نفسه، (ص255).

⁴ ينظر: ابن القيم، جلاء الأفهام، (ص173).

4- لو لم تكن أسماءه مشتقة من أوصاف ومعانٍ قامت به، لساغ وقوع أسماء الانتقام والغضب في مقام الرحمة والإحسان وبالعكس، فيقال: اللهم إني ظلمت نفسي فاغفر لي إنك عزيز ذو انتقام ونحو ذلك، ولا يخفى ما في هذا الدعاء من تنافر الكلام وعدم تناسبه¹.

5- إنَّ أسماء الله عز وجل لو لم تكن مشتقة من صفاته لم يَسْغُ أن يُخْبَرَ عنه بأفعالها، فلا يُقال: يسمع ويرى ويعلم ويقدر ويريد، فإنَّ ثبوت أحكام الصفات فرع ثبوتها²، فإن انتفى أصل الصفة استحال ثبوت حكمها³.

6- إنَّ أسماء الله عز وجل لو لم تكن مشتقة من صفاته لكانت جامدة كالأعلام المحضة التي لم توضع لمسامها باعتبار معنى قام به، فكانت كلها سواء، ولم يكن فرق بين مدلولاتها، وهذه مكابرة صريحة وبهت بيّن، فإنَّ من جعل اسم التقدير هو معنى اسم السميع والبصير، فقد كابر العقل واللغة والفطرة⁴.

7- إنَّ الله جل وعلا يجعل أسماءه دليلاً على ما ينكره الجاحدون من صفات كماله، ولو لم تكن أسماءه مشتقة من صفاته لما استدل عليهم بذلك، كقوله تعالى: ﴿الْأَيْعَلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ [الملك: 14]⁵.

¹ ينظر: ابن القيم، مدارج السالكين، (ج1/ص52).

² يُنبَّه في هذا الموضع إلى أنَّ المعتزلة يثبتون الأسماء الحسنى في الجملة، وينكرون الصفات، ويثبتون الآثار، فيثبتون مثلاً اسم العليم، وينكرون صفة العلم، ويثبتون الأثر، وهو أن الله يعلم، إلا أنهم يقولون: يعلم بذاته!! ينظر: الشهرستاني، مُجَدِّد بن عبد الكريم بن أبي بكر، الملل والنحل، تح: مُجَدِّد سيد كيلاني، دار المعرفة بيروت لبنان، دط، 1404، (ج1/ص42)، كاملة الكواري، المجلى في شرح القواعد المثلى، (ص87).

³ ينظر: ابن القيم، مدارج السالكين، (ج1/ص53).

⁴ ينظر: المصدر نفسه.

⁵ ينظر: ابن القيم، جلاء الأفهام، (ص176).

8- إنّ الذات إذا لم تتصف بالمصدر فلا يصح الاشتقاق لها منه، فلا يصح اشتقاق الضارب لمن لم يقم منه ضربٌ أصلاً، ولا اشتقاق الأسود لمن لم يقم به سوادٌ، ولا اشتقاق السميع لمن لم يقم به سمعٌ، فقولهم مخالفٌ للغة العرب¹.

الفرع الثالث: أمثلة تطبيقية على الضابط.

المثال الأول: قال تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ [الفاتحة:3]، وقال تعالى: ﴿وَرَبُّكَ الْغَفُورُ ذُو الرَّحْمَةِ﴾ [الكهف:58].

ففي الآية الأولى سمى نفسه بالرحمن الرحيم، وإذا صدق وصلاح أن يُسمّى بهما، فإنه يستلزم صدق ما اشتقّ منه هذان الاسمان، وهي صفة الرحمة التي جاء التصريح بها في الآية الثانية.

المثال الثاني: قال تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ الْقَوِيُّ الْعَزِيزُ﴾ [هود:66]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ﴾ [الذاريات:58].

فسمّى الله نفسه بالقوي في الآية الأولى، وإذا صدق وصلاح أن يسمى به، فإنه يستلزم صدق ما اشتقّ منه هذا الاسم، وهي صفة القوّة التي جاء التصريح بها في الآية الثانية.

المثال الثالث: قال تعالى: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [آل عمران:6]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ [يونس:65].

فسمى الله نفسه بالعزیز في الآية الأولى، وإذا صدق وصلاح أن يسمى به، فإنه يستلزم صدق ما اشتقّ منه هذا الاسم، وهي صفة العزّة التي جاء التصريح بها في الآية الثانية.

¹ ينظر: الشنقيطي، مُجَدِّدُ الْأَمِين، نشر الورود على مراقبي السعود، تح: مُحَمَّدٌ وَلَدُ سَيِّدِي وَلَدُ حَبِيبِ الشَّنْقِيطِيِّ، دار المنارة للنشر والتوزيع السعودية، ط1، 1415/1995، (ج1/ص129).

المطلب الخامس: القول في الصفات كالقول في الأسماء¹.

الفرع الأول: توضيح الضابط.

مضمون هذا الضابط أنّ الكلام في صفات الباري جل وعلا كالكلام في أسمائه الحسنی نفيًا وإثباتًا²، والمقصود من إيراد هو الردّ على أهل التعطيل الذين ينفون صفات الباري جل وعلا، ويثبتون أسماء³، وقد استندوا إلى شبهتين مفادهما أنّ إثبات الصفات يستلزم التمثيل، ويستلزم أيضا تعدد القدماء⁴.

والجواب عن الشبهة الأولى كما يلي:

أولاً: إنّ إثبات الصفات لا يستلزم التمثيل كما سبق تقرير ذلك⁵.

ثانياً: أن يقال للواحد منهم: أنت تُثبِت لله الأسماء الحسنی، والعباد يسمون بهذه الأسماء، وليس ما تُثبِت للربّ من هذه الأسماء مماثلاً لما تُثبِت للعبد، فإن كان إثبات الأسماء لا يستلزم التمثيل، فكذلك إثبات الصفات لا يستلزم التمثيل.

ثالثاً: أن يقال للواحد منهم: إنّ قولك: إنّ إثبات الصفات يستلزم التمثيل ولذا وجب نفيها، يجاب عنه بأنّ هذا يلزمك أيضا فيما أثبتّه، فما جعلته حجةً في نفي الصفات يلزمك فيما أثبتّه من الأسماء، فإن لزم من إثبات الصفات تمثيل، فقد لزم الأسماء أيضا، وهذا جوابٌ فيه عكس استدلاله على نفسه.

¹ ينظر: ابن خزيمة، كتاب التوحيد، (ج1/ص65)، ابن تيمية، شرح الأصبهانية، (ص441).

² ينظر: ابن تيمية، المصدر نفسه، (ص441).

³ المقصود بأهل التعطيل في هذا الموضع هم المعتزلة.

⁴ المقصود بهذه العبارة عند المعتزلة هو أنّ إثبات الصفات يلزم منه إثبات آلهة متعددة، والقول بتعدد الآلهة يعتبر كفرا بإجماع المسلمين، وقد كفر النصارى بإثباتهم ثلاثة قدماء، فكيف بمن أثبت أكثر من ذلك، وقد صرح بهذا واصل بن عطاء حيث قال: "من أثبت لله معنى وصفة قديمة فقد أثبت إلهين". ينظر: الشهرستاني، الملل والنحل، (ج1/ص45)، السفاريني، لوامع الأنوار البهية، (ج1/ص217).

⁵ ينظر:، (ص207-208).

ولذا يقال أنت بين خيارين:

أ- إما أن تثبت الأسماء والصفات جميعاً، مع اعتقاد أن إثباتهما لا يستلزم التمثيل.

ب- وإما أن تنفي الأسماء والصفات جميعاً، مع اعتقاد أن إثباتهما يستلزم التمثيل.

وأما التفريق بينهما فتناقضٌ ظاهر¹.

أما الجواب عن الشبهة الثانية فيكون من وجهين، وبيانهما فيما يلي:

الوجه الأول: وهو منع التلازم بين إثبات الصفات وتعدد القدماء، وذلك من خلال ما يلي:

أولاً: إن الله تعالى وصف نفسه بالأحادية وعدّد صفاته كما هو معلوم، والله لا يجمع بين المتناقض

المحال، وهو أعلم بنفسه فيجب التصديق بخبره، واعتقاد ما دلّ عليه كتابه وسنة نبيه ﷺ.

ثانياً: إنه إن فرض التناقض بين الوصف بالأحادية وتعدّد الصفات في المخلوقات، فلا يفرض ذلك في

حق الله؛ إذ هو لا يُقاس بغيره.

ثالثاً: إن ذلك معقول في حق المخلوق، فإن الإنسان تعلو مكانته بين الناس بتعدد كمالاته، فإذا

جاز ذلك في حق المخلوق الناقص، فلأن يكون في حق الله أولى، ومن أعطى الكمال هو أولى به.

رابعاً: إن الصفات ليست ذواتاً منفصلةً عن الموصوف حتى يلزم من ثبوتها التعدد، ولذا فإن كل

موجود لا بدّ له من تعدد صفاته، وأقلها هذه الثلاث:

أ- صفة الوجود.

ب- أن يكون واجب الوجود وهو الربّ، أو جائز الوجود وهو المخلوق.

ج- أن يكون عينا قائمة بذاتها، أو وصفا قائما في غيره.

خامساً: إن تعدد صفات الله تعدد في أنواع الكمال، لا تعدد في ذاته؛ إذ هو سبحانه بصفاته ربّ

واحد.

¹ ينظر: ابن تيمية، تقي الدين أحمد بن عبد الحليم، منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، تح: مُجدد رشاد سالم، جامعة الإمام بن سعود الإسلامية السعودية، ط1، 1986/1406، (ج1/ص115-116)، التدمرية، (ص35)، البريكان، القواعد الكلية للأسماء والصفات عند السلف، (ص387).

سادساً: إنّ القول بتعدد الموصوف تبعاً لتعدد صفاته أمرٌ يُعَلَّم من الفطرة فسادُه؛ إذ الفطرة قاضية بأنّ كثرة صفات الكمال دليل على كمال الموصوف¹.

الوجه الثاني: وهو جوابٌ فيه عكس استدلاله على نفسه، فيقال له: إنّ قولك: إنّ إثبات الصفات يستلزم تعدد القدماء ولذا وجب نفيها، يجاب عنه بأنّ هذا يلزمك أيضاً فيما أثبتته، فما جعلته حجة في نفي الصفات يلزمك فيما أثبتته من الأسماء، فإنّ لزم من إثبات الصفات تعدد القدماء، فقد لزم ذلك في الأسماء أيضاً، وإن لم يلزم في الأسماء فهو غير لازم في الصفات، فأنت بين خيارين:

أ- إمّا أن تثبت الأسماء والصفات جميعاً، مع اعتقاد أنّ إثباتهما لا يستلزم تعدد القدماء.

ب- وإمّا أن تنفي الأسماء والصفات جميعاً، مع اعتقاد أنّ إثباتهما يستلزم تعدد القدماء. وأما التفريق بينهما فتناقضٌ ظاهر².

الفرع الثاني: الدليل على تقرير مضمون الضابط.

دلّ على مضمون هذا الضابط ما يلي:

1- قال تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ الْقَوِيُّ الْعَزِيزُ﴾ [هود: 66].

2- قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ﴾ [الذاريات: 57].

3- قال تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ [الفاتحة: 3].

4- قال تعالى: ﴿وَرَبُّكَ الْغَفُورُ ذُو الرَّحْمَةِ﴾ [الكهف: 58].

5- قال تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: 5].

ووجه الدلالة أنّ هذه الآيات قد اشتملت على جملة من الأسماء والصفات، وقد جاءت في موضع واحد وهو القرآن الكريم، فدلالة القرآن على أنّه قوي عزيز، رزاق متين، رحمن رحيم، كدلالته على أنه

¹ ينظر: ابن عثيمين، القواعد المثلى، (ص 25-26)، كاملة الكواري، المجلد في شرح القواعد المثلى، (ص 65-66)، البريكان، المرجع نفسه، (ص 397-398).

² ينظر: البريكان، المرجع نفسه، (ص 398).

متّصف بالقوّة والرحمة والاستواء على العرش، ليس بينهما فرق من جهة النصّ، فوجب إثباتها جميعاً، فإنّ القول في الصفات كالقول في الأسماء.

6- قال تعالى: ﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ﴾ [البقرة: 85].

ووجه الدلالة أنّ الله جل وعلا قد ذمّ الذين يأخذون ببعض الكتاب ويتركون بعضه، فمن أثبت الأسماء ونفى الصفات، كان كمن آمن ببعض الكتاب وكفر ببعض، لأنّ الأسماء والصفات جاءت في موضع واحد وهو القرآن الكريم.

الفرع الثالث: أمثلة تطبيقية على الضابط.

سأذكر أمثلة تبين أن القول في الصفات كالقول في الأسماء، وذلك من خلال الرد على شبهتي أن إثبات الصفات يستلزم التمثيل، ويستلزم أيضاً تعدد القدماء، وبيانها على الترتيب كما يلي:

1- أثبت الله تعالى لنفسه جملة من الأسماء الحسنى، كالسميع والبصير والعليم، وسمّى بعض خلقه بها، ولم يلزم من إثباتها التمثيل.

وأثبت الله لنفسه جملة من الصفات العليا، كالسمع والبصر والعلم، ووصف بعض خلقه بها، فيقال إذا كان إثبات تلك الأسماء لم يلزم منه التمثيل، فإثبات صفاته لا يلزم منه التمثيل أيضاً؛ إذ القول في الصفات كالقول في الأسماء نفياً وإثباتاً.

2- أثبت الله لنفسه جملة من الأسماء في كتابه، وأخبر نبيه ﷺ عن جملة منها، ومن ذلك ما جاء عنه أنه قال: "إِنَّ لِلَّهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا، مِائَةٌ إِلَّا وَاحِدًا مِّنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الْجَنَّةَ"¹.

فإذا كان إثبات هذه الأسماء التسعة والتسعين وغيرها لم يلزم منه تعدد القدماء بقدر هذا العدد، فكذلك إثبات الصفات المتضمّنة في تلك الأسماء التسعة والتسعين وغيرها لا يلزم منه تعدد القدماء؛ إذ القول في الصفات كالقول في الأسماء نفياً وإثباتاً.

¹ سبق تحريجه، ينظر: (ص148).

المطلب السادس: وجوب التوقف في الألفاظ المجملة المستعملة في باب الأسماء والصفات¹.

الفرع الأول: توضيح الضابط.

الأصل في إثبات الأسماء والصفات أو نفيها هو الكتاب والسنة، فما ورد من الألفاظ في الكتاب والسنة في باب الأسماء والصفات وجب إثباته بلفظه ومعناه، وما ورد نفيه فيهما وجب نفيه. وأما الألفاظ المجملة التي لم يرد نفيها ولا إثباتها في الكتاب والسنة، فهي التي يدور عليها هذا الضابط. ومعنى الألفاظ المجملة: الألفاظ التي لم يرد بها الكتاب والسنة، ولا اتفق السلف على نفيها وإثباتها، وهي تحتمل حقا وباطلا².

ولذا يجب التوقف في الألفاظ المجملة المستعملة في باب الأسماء والصفات، وعدم إطلاقها من جهة الألفاظ، والاستفصال عنها من جهة المعاني، فإن قصد بها معانٍ صحيحة قُبلت، وأمّا إن قصد بها معانٍ باطلة رُدّت، مع الحرص على التعبير عن تلك المعاني الصحيحة بالألفاظ الشرعية؛ لأنّ في إثبات الألفاظ المجملة إثبات حقّ وباطل، وفي نفيها نفي حقّ وباطل. ثمّ إنّ المستفصل في الألفاظ المجملة لا بدّ له من أمرين:

أحدهما: معرفة معاني الكتاب والسنة.

الثاني: معرفة معاني الألفاظ التي ينطق بها المتكلمون، حتى يميز بين المعنى الحق والمعنى الباطل، فإذا عُرِفَت المعاني الصحيحة الثابتة بالكتاب والسنة، عُبِّرَ عنها بالألفاظ الشرعية³.

¹ ينظر: الدارمي، نقض عثمان بن سعيد على المريسي، (ج2/ص897-899)، ابن تيمية، التدمرية، (ص65-67)، ابن القيم، الصواعق المرسلة، (ج3/ص939).

² يُنبّه في هذا الموضع إلى الفرق بين الألفاظ المجملة والمصطلحات الحادثة التي استعملها بعض أهل العلم لإحقاق الحق، أما الألفاظ المجملة فتحتمل معاني صحيحة وتحتمل معاني باطلة، ولا حاجة إلى استعمالها، ولا يُخبر عن الله عزّ وجلّ بها، وأمّا هذه المصطلحات الحادثة فهي الألفاظ التي لم ترد في الكتاب والسنة، ولكن معناها حق، وقد دعت الحاجة إلى استعمالها، ولا بأس أن يُخبر عن الله عز وجل بها، كقول أهل العلم: إنّ الله بائنٌ من خلقه، ونحو ذلك. ينظر: النجار، شرح قواعد الأسماء والصفات، (ص231).

³ ينظر: ابن تيمية، مجموع الفتاوى، (ج12/ص114)، درء تعارض العقل والنقل، (ج1/ص46-75)، النجار، موافقة شيخ الإسلام، (ج3/ص279-281).

وسبب حصول الإجمال في هذه الألفاظ، أنَّ المتكلمين في هذا الباب يأتون للألفاظ المستعملة في الكتاب والسنة وكلام الناس، فيقصّدون بها معاني غير المعاني المستعملة في الكتاب والسنة، فيحصل الاشتباه والإجمال، فإن هؤلاء عبّروا عن المعاني التي أثبتتها القرآن بعبارات أخرى ليست في القرآن، وربما جاءت في القرآن بمعنى آخر، فليست تلك العبارات مما أثبتته القرآن، بل قد يكون معناها المعروف في لغة العرب التي نزل بها القرآن مُنتفياً باطلاً نفاه الشرع والعقل¹.

والمقصود من إيراد هذا الضابط هو الرّدُّ على أهل التعطيل، الذين استعملوا هذه الألفاظ من أجل نفي ما أثبتته الله لنفسه من الأسماء الحسنى والصفات العليا.

الفرع الثاني: الدليل على تقرير مضمون الضابط.

دلّ على مضمون هذا الضابط قول الله تبارك وتعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقُولُوا رَاعِنَا وَقُولُوا آنْظُرْنَا وَاسْمَعُوا وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [البقرة: 104].

ووجه الدلالة أن الله جل وعلا نهي عن إطلاق كلمة: ﴿رَاعِنَا﴾، لأنها تحتمل معنى صحيحاً ومعنى سيئاً، فقد كانت اليهود تطلقها وتريد بها معنى سيئاً، وأمر الله بإطلاق لفظة لا تحتمل إلا معنى حسناً، وهذا فيه دلالة على أنَّ الألفاظ التي تحتمل حقاً وباطلاً يُتوقف في لفظها، فلا تُثبت ولا تُنفي، ويُعدّل عنها إلى اللفظ الذي لا يحتمل إلا حقاً².

الفرع الثاني: أمثلة تطبيقية على الضابط.

المثال الأوّل: مصطلح الجهة.

هو لفظٌ لم يرِدْ إثباته ولا نفيه في النصوص الشرعية، ويغني عنه ما ثبت فيهما من أن الله تعالى في السماء، ولذا يُتوقف عن إطلاقه لفظاً؛ فلا يُقال إنَّ الله تعالى في جهة أو ليس في جهة، ويُستفصل عن المعنى، فإن كان حقاً قُبِلَ وإن كان باطلاً رُدَّ، فيُقال:

¹ ينظر: ابن تيمية، درء تعارض العقل والنقل، (ج1/ص222-223)، النجار، المرجع نفسه، (ج3/ص282).

² ينظر: صالح آل الشيخ، اللآلئ البهيّة في شرح العقيدة الواسطية، (ج1/ص453)، النجار، المرجع نفسه، (ج3/ص297).

إمّا أن يُراد بالجهة جهة سُفل، أو جهة عُلو تحيط بالله، أو جهة عُلو لا تحيط به.

فالأوّل: باطل لمنافاته لعلو الله تعالى الثابت بالكتاب والسنة والعقل والفطرة والإجماع.

والثاني: باطل أيضاً؛ لأن الله تعالى أعظم من أن يحيط به شيء من مخلوقاته.

والثالث حق؛ لأنّ الله تعالى العلي فوق خلقه، ولا يحيط به شيء من مخلوقاته¹.

المثال الثاني: مصطلح الحيز.

هو لفظٌ لم يرد إثباته ولا نفيه في النصوص الشرعية، ولذا يُتوقف عن إطلاقه لفظاً، فلا يقال إن الله في حيز أو ليس في حيز، ويُستفصل عن المعنى، فإن كان حقاً قُبِل، وإن كان باطلاً رُدّ، فيقال: إمّا أن يراد به أنّ الله تحوُّره المخلوقات وتحيط به، فهذا معنى باطل منفي عن الله تعالى لا يليق به، فإن الله أكبر وأعظم وأجل من أن تحيط به المخلوقات، وإمّا أن يُراد به أنه منحاز عن المخلوقات، أي: مُباين لها منفصل عنها، ليس حالاً فيها ولا هي حالةٌ فيه، فهذا حقٌّ ثابتٌ لله عزّ وجلّ².

المثال الثالث: مصطلح الجسم.

هو لفظٌ لم يرد إثباته ولا نفيه في النصوص الشرعية، ولذا يُتوقف عن إطلاقه لفظاً، فلا يقال: إن الله جسم أو ليس بجسم، ويُستفصل عن المعنى، فإن كان حقاً قُبِل وإن كان باطلاً رُدّ، فيقال: إمّا أن يُراد بالجسم الشيء المركَّب المفتقر كلُّ جزءٍ منه إلى الآخر، فهذا مُمتنع على الربّ الحي القيوم، وإن أُريد بالجسم ما يقوم بنفسه، ويتصف بما يليق به، فهذا غير ممتنع على الله عزوجل، فإن الله قائم بنفسه متّصف بالصفات الكاملة التي تليق به سبحانه وتعالى³.

¹ ينظر: ابن تيمية، التدمرية، (ص66)، ابن عثيمين، القواعد المثلى، (ص72).

² ينظر: ابن تيمية، المصدر نفسه، (ص68-69)، ابن عثيمين، تقريب التدمرية، (ص53).

³ ينظر: ابن تيمية، منهاج السنة النبوية، (ج2/ص135)، ابن عثيمين، مُجدد بن مُجدد، فتح ربّ البرية بتلخيص الحموية، دار الوطن للنشر الرياض السعودية، دط، دت، (ص50).

المبحث الثاني: ضوابط الرد والمناظرة المختصة بصفات الله تعالى.

سأذكر في هذا المبحث ضوابط الرد والمناظرة المختصة بصفات الله تعالى، وفق أدب الخلاف، وبيان ذلك في المطالب الآتية:

المطلب الأول: القول في الصفات كالقول في الذات¹.

الفرع الأول: توضيح الضابط.

مضمون هذا الضابط أنّ الكلام في الصفات فرع عن الكلام في الذات، ويحتذي في ذلك حذوّه ومثاله من جهة النفي والإثبات، ومن جهة نفي المماثلة والعلم بالكيفية، فكما أنه ليس في إثبات الذات ما يفضي إلى التمثيل والعلم بالكيفية، فكذلك ليس في إثبات الصفات ما يفضي إلى التمثيل والعلم بالكيفية.

وذلك لأنّ الصّفات والأفعال تتبع الذات المتّصفة الفاعلة، فإذا كانت ذاته جل وعلا مباينة لسائر الذوات ليست مثلها، لزم ضرورةً أن تكون صفاته جل وعلا مباينةً لسائر الصفات ليست مثلها، ونسبة صفاته جل وعلا إلى ذاته، كنسبة صفة كل موصوف إلى ذاته، ولا ريب أنه العلي الأعلى العظيم، فهو أعلى من كل شيء، وأعظم من كل شيء، فلا تكون صفاته جل وعلا إلا مناسبة لذاته جلّاله².

والمقصود من إيراد هذا الضابط هو الردّ على أهل التعطيل الذين يثبتون الذات وينفون الصفات³، وكذلك الردّ على أهل التكيف⁴ والتمثيل⁵.

¹ ينظر: السجزي، الرد على من أنكر الحرف والصوت، (ص281)، البغوي، الحسين بن مسعود بن محمد، شرح السنة، تح:

شعيب الأرنؤوط وزهير الشاويش، المكتب الإسلامي بيروت لبنان، ط2، 1983/1403، (ج1/ص170).

² ينظر: ابن تيمية، الفتاوى الحموية، (ص363)، التدمرية، (ص43)، مجموع الفتاوى، (ج16/ص422)، النجار، موافقة شيخ الإسلام، (ج3/ص193)، شرح قواعد الأسماء والصفات، (ص214).

³ المقصود بأهل التعطيل في هذا الموضع هم الجهميّة.

⁴ أهل التكيف يصرحون بعلمهم بكيفية صفات الباري جل وعلا، فيقولون مثلاً: يد الله كيفيتها كذا وكذا من غير تقييدها بمماثل لها.

⁵ أهل التمثيل يصرحون بأنّ صفات الله ماثلة لصفات المخلوقين، فيقولون مثلاً: يد الله كيد المخلوق.

أمّا أهل التعطيل فيقال لهم: نحن وإيّاكم مُتَّفِقُونَ على إثبات الذات، وأنّها لا تماثل ذوات المخلوقات، فما تقولون في الصفات، فإن قالوا: هذه الصفات من طبائع المخلوقات، فنقول لهم: وهكذا الذات فإنّها من طبائع المخلوقات، فإن قالوا: ذاته غير ذاتهم، فنقول لهم: وكذلك صفاته غير صفاتهم، فإن قالوا: صفات الله لا تليق به، فهي تطلق على المخلوق، فنقول لهم: يلزم على قولكم أنّ الذات لا تليق به، لأنّها تطلق على المخلوق، فأنتم بين خيارين:

أ- إمّا أن تثبتوا الذات والصفات معاً، مع اعتقاد أنّ إثباتهما لا يستلزم التمثيل ولا أي محذور.

ب- وإمّا أن تنفوا الذات والصفات معاً.

وأمّا التفريق بينهما فتناقض ظاهر.

وأمّا أهل التكيف، فيقال لهم: كيف هو في ذاته ؟ فإن قالوا: لا نعلم ذلك، فيقال لهم: وكذلك صفاته، لا يمكن أن نعلم جميعاً كيفيتها، لأنّ كيفية الصفات فرع عن معرفة كيفية الذات، فأنتم بين خيارين.

أ- إمّا أن تثبتوا علمكم بكيفية الذات والصفات معاً.

ب- وإمّا أن تنفوا علمكم بكيفية الذات والصفات معاً.

و أما التفريق بينهما فتناقض ظاهر.

وأمّا أهل التمثيل، فيقال لهم: ما قولكم في ذات الرب جلا وعلا ؟ هل يماثله فيها أحد من الموجودات؟ فإن قالوا: لا، يُقال لهم: فكما أثبتتم لله ذاتا لا تُماثل الذوات، فأثبتوا له صفاتٍ لا تماثل صفات المخلوقات، فأنتم بين خيارين:

أ- إمّا أن تثبتوا الذات والصفات معاً، مع اعتقاد أنّ إثباتهما معاً لا يستلزم التمثيل.

ب- وإمّا أن تنفوا الذات والصفات معاً.

وأمّا التفريق بينهما فتناقض ظاهر¹.

¹ ينظر: البريكان، القواعد الكلية للأسماء والصفات عند السلف، (ص 367-371).

الفرع الثاني: الدليل على تقرير مضمون الضابط.

دلّ على مضمون هذا الضابط ما يلي:

1- قال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: 11].

ووجه الدلالة أنّ الله عزّوجلّ نفى أن يكون لذاته مثلاً، ثمّ أثبت لنفسه السمع والبصر، فإنّ السمع والبصر له عزّوجلّ داخل في نفي المماثلة لذاته، فكما أنه ليس لذاته مثلاً، فكذلك ليس لصفاته مثلاً، فدلّ ذلك على أنّ الكلام في الصفات كالكلام في الذات.

2- قال تعالى: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾ [مريم: 65].

3- قال تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: 4].

4- قال تعالى: ﴿فَلَا تَضْرِبُوا لِلَّهِ الْأَمْثَالَ﴾ [النحل: 74].

ووجه الدلالة أنّ الله تعالى أخبر في هذه الآيات الكريمات أنه لا مثلاً له، وهذا يعمّ الذات والصفات، فالقول في الذات والصفات واحداً من حيث نفي المماثلة، وهذا ما ينص عليه هذا الضابط،¹ يقول ابن تيمية رحمه الله: "ففيما أخبر الله به عن نفسه من تنزيهه عن الكفاء والسّمِيّ والمثّل والنِّدّ، وضرب الأمثال له، بيان أن لا مثل له في صفاته ولا أفعاله، فإنّ التماثل في الصفات والأفعال يتضمّن التماثل في الذات"².

الفرع الثالث: أمثلة تطبيقية على الضابط.

نظراً لطول تقرير أمثلة هذا الضابط، فإنني أكتفي بمثال واحد، أذكر فيه جملة من صفات الباري جل وعلا، ويُقاس على هذا المثال نظيره ومثيله، ومضمون هذا المثال الرّدّ على من فرق بين الذات وصفات الباري، مثل: السمع والغضب واليدين، فاختلف حكمه بينهما من جهة الإثبات والنفي، ومن جهة نفي المماثلة والعلم بالكيفية.

¹ ينظر: النجار، موافقة شيخ الإسلام، (ج3/ص202-203).

² ابن تيمية، شرح حديث النزول، (ص7).

فيقال لأهل التعطيل: نحن وإياكم متفقون على إثبات الذات وأنها لا تماثل ذوات المخلوقات، فما تقولون في صفات الباري: السمع والغضب واليد؟ فإن قالوا: هذه الصفات من طبائع المخلوقات، فنقول لهم: وهكذا الذات فإنها من طبائع المخلوقات، فإن قالوا: ذاته غير ذاتهم، فنقول لهم: وكذلك سمعه وغضبه ويده غير سمعهم وغضبهم وأيديهم، فإن قالوا: السمع والغضب واليد صفات لا تليق به فهي تطلق على المخلوق، فنقول لهم يلزم على قولكم أن الذات لا تليق به لأنها تطلق على المخلوق، فأنتم بين خيارين:

أ- إما أن تثبتوا الذات وصفات السمع والغضب واليد مع اعتقاد أن إثبات الجميع لا يستلزم محذوراً كالتمثيل.

ب- وإما أن تنفوا الذات وهذه الصفات.

وأما التفريق بينهما فتناقض ظاهر.

ويقال لأهل التكيف: كيف هو في ذاته؟ فإن قالوا: لا نعلم ذلك، فيقال لهم: وكذلك سمعه وغضبه ويده، لا يمكن أن نعلم جميعا كيفيتها، فأنتم بين خيارين:

أ- إما أن تثبتوا علمكم بكيفية الذات وكيفية سمعه وغضبه ويديه معا.

ب- وإما أن تنفوا علمكم بكيفية الذات وهذه الصفات معا.

وأما التفريق بينهما فتناقض ظاهر.

ويقال لأهل التمثيل: ما قولكم في ذات الرب جل وعلا هل يماثله فيها أحد من الموجودات؟ فإن قالوا: لا، يقال لهم: فكما أثبتتم لله ذاتا لا تماثل الذوات، فأثبتوا له سمعاً وغضباً ويدَيْن لا تُماثل المخلوقات، فأنتم بين خيارين:

أ- إما أن تثبتوا الذات وسمع الله وغضبه ويديه، مع اعتقاد أن إثبات الجميع لا يستلزم التمثيل.

ب- وإما أن تنفوا الذات وهذه الصفات.

وأما التفريق بينهما فتناقض ظاهر.

المطلب الثاني: القول في بعض الصفات كالقول في بعض¹.

الفرع الأول: توضيح الضابط.

مضمون هذا الضابط أنه لا فرق بين الصفات الواردة في الكتاب والسنة، فمن أثبت شيئاً مما أثبتته الله لنفسه من صفات ألزم بإثبات الباقي، ومن نفى شيئاً منها ألزم بنفي ما أثبتته، وإلا كان متناقضاً، فيجب إثباتها جميعاً لوجوب التسوية بين المتماثلات، فإنَّ الأدلة قد جاءت بها من غير تفريق بين صفة وصفة، لأنَّ الموصوف بها واحد.

والمخاطب بهذا الضابط هو من يُفرّق بين بعض الصفات وبعض، فمن نفى بعض الصفات وأثبت بعضها فإنَّه يلزمه نظير ما ألزمه لغيره فيما نفاه، وكذلك من أوّل صفة فإنه يلزمه فيما أوّل نظير ما ظنَّ أنه يلزمه فيما فرّ منه، فيقال لمن فرّق: ما الفرق بين ما أثبتته وبين ما نفيتَه أو أوّلته؟ فإنَّ الفرق إما أن يكون من جهة السمع، لأنَّ أحد النصين دالٌّ دلالة قطعية أو ظاهرة بخلاف الآخر، أو يكون من جهة العقل، وذلك بأن يكون أحد المعنيين يجوز أو يجب إثباته دون الآخر، وكلا الوجهين باطل في هذا الموضع².

أمّا من جهة السمع فالنصوص لم تفرّق بين الصفات، فدلالتها عليها متكافئة، وأمّا من جهة العقل فقلتم إنّ نفي هذه الصفات راجع إمّا إلى الاعتقاد بأنَّ إثباتها يستلزم التمثيل، أو أنّ إثباتها مُعارضٌ بالدليل العقلي، والجواب عن الشبهة الأولى بجوابين وهما:

أولاً: إنّ إثبات الصفات لا يستلزم التمثيل كما تقدّم تقرير ذلك فيما سبق³.

ثانياً: أن يُقال لمن فرّق بين الصفات فنفي بعضها: إنّ هذا يلزمك أيضاً فيما أثبتته، فما جعلته حجة في نفي الصفات يلزمك فيما أثبتته من صفات، فإن لزم التمثيل في الصفات التي نفيتها أو أوّلتها،

¹ ينظر: ابن قتيبة، تأويل مختلف الحديث، (ص322)، ابن عبد البر، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، (ج7/ص143).

² ينظر: ابن تيمية، التدمرية، (ص31)، شرح حديث النزول، (ص23)، مجموع الفتاوى، (ج13/ص298-299)، النجار، موافقة شيخ الإسلام، (ج3/ص170-171).

³ ينظر: (ص207-208).

فقد لزم في الصفات التي أثبتَّها، وإن لم يلزم في الصفات التي أثبتَّها، لم يلزم في الصفات التي نفيتها أو أوَّلَّتها، ولذا أنت بين أمرين:

أ- إمَّا أن تُثبت جميع الصفات.

ب- وإمَّا أن تنفي أو تؤوِّل جميع الصفات.

وأما التفريق بينهما فهو تناقض ظاهر¹.

وأما الجواب عن الشبهة الثانية فيكون بوجهين أحدهما بالمنع والآخر بالتسليم:

أما الجواب بالمنع فيقال له: إنَّ إثبات هذه الصفات لا يعارض العقل؛ إذ العقل الصريح لا يعارض

النقل الصحيح، ويمكن إثبات هذه الصفات التي نفيتها بنظير ما أثبتَّ به تلك من العقليات.

وأما الجواب بالتسليم فيقال له: هبَّ أنَّ العقل لا يدلُّ على إثبات هذه الصفات التي نفيتها، ولكنَّ

السمع دليلٌ مستقلٌّ بنفسه، بل الطمأنينة إليه في هذا الباب أعظم من الطمأنينة إلى مُجَرَّد العقل، فما

الذي يُسَوِّغُ لك نفي مدلوله².

الفرع الثاني: الدليل على تقرير مضمون الضابط.

دَلَّ على مضمون هذا الضابط ما يلي:

1- قال تعالى: ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: 11].

2- قال تعالى: ﴿وَهُوَ الْعَلِيمُ الْقَدِيرُ﴾ [الروم: 54].

3- قال تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: 5].

ووجه الدلالة أنَّ هذه الصفات: السمع والبصر والعلم والقدرة والاستواء على العرش، جاءت في

موضع واحد هو القرآن، فدلالة القرآن على أنه رحمن عليم قدير بصير سميع، كدلالته على أنه مستوٍ

على عرشه، ليس بينهما فرق من جهة النص، فوجب إثباتها جميعاً فإنَّ القول في بعض الصفات

كالقول في بعض.

¹ ينظر: ابن تيمية، التدمرية، (ص31)، البريكان، القواعد الكلية للأسماء والصفات عند السلف، (ص387)، النجار، شرح قواعد الأسماء والصفات (ص213).

² ينظر: ابن تيمية، مجموع الفتاوى، (ج13/ص299-300)، ابن القيم، الصواعق المرسلة، (ج1/ص224).

4- قال تعالى: ﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ﴾ [البقرة: 85] .

ووجه الدلالة: أنّ الله جلّ جلاله قد ذمّ الذين يأخذون ببعض الكتاب ويتركون بعضاً، فمن أثبت بعض الصفات وحرّف بعضاً، كان كمن آمن ببعض الكتاب وكفر ببعض، لأنّ هذه الصفات وتلك جاءت في موضع واحد وهو القرآن¹.

قال أبو محمد الجويني: "هذه الصفات وتلك جاءت في موضع واحد وهو الكتاب والسنة، فإذا أثبتنا تلك بلا تأويل وحرّفنا هذه وأولناها، كنّا كمن آمن ببعض الكتاب وكفر ببعض"².

الفرع الثالث: أمثلة تطبيقية على الضابط.

نظراً لطول تقرير أمثلة هذا الضابط فإنني أكتفي بمثال واحد، ويقاس عليه نظيره ومثيله، ومضمون هذا المثال هو الردّ على من فرّق بين صفتي الإرادة والرحمة، فأثبت الصفة الأولى ونفى أو أوّل الصفة الثانية، فيقال له: ما الفرق بين ما أثبتّه وما نفيتّه؟

فإنّ الفرق إمّا أن يكون من جهة السمع، أو من جهة العقل؟

أمّا من جهة السمع فالنصوص لم تُفرّق بين هاتين الصفتين، فالله عز وجل القائل في كتابه: ﴿وَلَكِنَّ

اللَّهُ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ﴾ [البقرة: 253] هو القائل أيضاً: ﴿وَرَبُّكَ الْغَفُورُ ذُو الرَّحْمَةِ﴾

[الكهف: 58].

وأمّا من جهة العقل، فإن قال: إنّ نفياً أو تأويلها أوجبهُ أنّ الرحمة رِقَّةٌ تلحق الراحم، وهذا يستلزم التمثيل، فيجاب بجوابين:

أولاً: إنّ إثبات هذه الصفة لا يستلزم التمثيل ابتداءً.

ثانياً: يقال له: وكذلك الإرادة هي ميل النفس إلى طلب ما ينفعها ودفع ما يضرّها، والله منزّه عن ذلك.

¹ ينظر: النجار، موافقة شيخ الإسلام، (ج3/ص186-187).

² ينظر: الجويني، رسالة في إثبات الاستواء والفوقية ومسألة الحرف والصوت في القرآن المجيد، (ص75).

فإن قال: هذه إرادة الإنسان، وإرادة الخالق سبحانه بخلاف ذلك، قيل له: وكذلك ما ذكرته في الرحمة، إنما هي رحمة العبد، ورحمة الله بخلاف ذلك.

وإن قال: أنا لا أعقل الرحمة إلا ما يوجد في الشاهد والخارج، واللفظ لا تدلّ حقيقته إلا ما يتصف به في الشاهد، قيل له: وكذلك في الإرادة، لا يُعقل في ذلك إلا ما هو موجود في الشاهد، واللفظ لا تدلّ حقيقته إلا على ما يتّصف به في الشاهد، فما ادّعيته في نفي ذلك من قياس أو تأويل يلزمك ذلك في نظيره، وهذا جوابٌ فيه عكس استدلاله على نفسه.

وإن قال: إنّ العقل دلّ على صفة الإرادة، ولم يدلّ على صفة الرحمة، فالتخصيص دلّ على الإرادة، فيمنع مخالفة ما دلّ عليه صريح العقل، فالجواب من وجهين:

أ- جوابٌ بالمنع فيقال: إنّ إثبات صفة الرحمة لا يعارض العقل الصريح، بل قد دلّ عليها، فإنّ حصول النعم واندفاع النقم دالٌّ عليها، بل إنّ هذه الدلالة أبين وأجلى من دلالة التخصيص على الإرادة لظهور ذلك للخاصة والعامة، بخلاف دلالة التخصيص على الإرادة، فإنها لا تظهر دلالتها إلا لأفرادٍ من الناس.

ب- جوابٌ بالتسليم فيقال: هبّ أنّ العقل لم يدلّ على إثبات صفة الرحمة، ولكنّ السمع دليل مستقل بنفسه، بل الطمأنينة إليه في هذا الباب أعظم من الطمأنينة إلى مجرد العقل، وقد تنوّعت أدلّة ثبوت هذه الصفة فقد وردت بالاسم في قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ [الفاتحة: 2]، والرحمن الرحيم اسمان يتضمّنان صفة الرحمة، وقد ورد التصريح بها كما في قوله تعالى: ﴿وَرَبُّكَ الْغَفُورُ ذُو الرَّحْمَةِ﴾ [الكهف: 58]، ووردت بالفعل كما في قوله تعالى: ﴿وَيَرْحَمُ مَنْ يَشَاءُ﴾ [العنكبوت: 21]، والفعل يُنحلُّ عن مصدر وزمن، والمصدر هو صفة الرحمة، فيقال لك: ما الذي يسوّغ لك نفي مدلول هذه النصوص الشرعيّة¹.

¹ ينظر: ابن تيمية، شرح الأصبهانية، (ص438-439)، ابن القيم، الصواعق المرسلّة، (ج1/ص224)، ابن عثيمين، القواعد المثلى، (ص89-90).

المطلب الثالث: صفاتُ الله تُحمَلُ على الحقيقة لا على المجاز¹.

الفرع الأول: توضيح الضابط.

مضمون هذا الضابط أنَّ صفات الباري جل وعلا تُثَبَّتُ له، وتُحمَلُ على الحقيقة²، ويمتنع حملها على المجاز³، ولا يلزم من نفي المجاز عنها نفي المجاز مطلقاً في اللغة العربية والنصوص الشرعية، فهي مسألة أخرى مختلف فيها⁴، فهذا الضابط متعلِّقٌ بمسألةٍ مستثناةٍ، سواءً قيل بإثبات المجاز أو نفيه، فلا يتطرَّقُ المجاز إلى صفات الباري جل وعلا بأي حالٍ من الأحوال، وفي هذا المجال يقول ابن عبد البر: "أهل السنَّة مجمعون على الإقرار بالصفات الواردة في القرآن والسنَّة والإيمان بها، وحملها على الحقيقة لا على المجاز، إلَّا أنَّهم لا يُكَيِّفون شيئاً من ذلك، ولا يحدون فيه صفة محصورة"⁵، ويقول الأمين

الشنقيطي: "فإن قيل قد منعتم المجاز في آيات الصفات فما معنى الحقيقة فيها؟

فالجواب: أنَّ الصفات تختلف حقائقها باختلاف موصوفاتها، فلخالق صفات حقيقية تليق به، وللمخلوق صفات حقيقية تناسبه وتلائمه، وكلٌّ من ذلك حقيقة في محله"⁶.

الفرع الثاني: الدليل على تقرير مضمون الضابط.

دَلَّ على مضمون هذا الضابط ما يلي:

1- إنَّ النُّصوص قد تضافرت على وصف الله بالصفات، ولم يأت نصٌّ واحدٌ بنفي أن تكون هذه الصفات يُراد بها الحقيقة، والله عزَّوجلَّ قد وصف القرآن بأنَّه نورٌ وهدى فقال تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ

¹ ينظر: الأشعري، الإبانة عن أصول الديانة، (139-140)، اللالكائي، شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، (ج2/ص364)، ابن عبد البر، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، (ج7/ص145)، الذهبي، العلو للعلي الغفار، (ص246).

² تُعرَّفُ الحقيقة اصطلاحاً بأنَّها: اللفظُ المستعملُ فيما وُضِعَ له في اصطلاح التَّخاطُّب. ينظر: السبكي، الإبهاج في شرح المنهاج، (ج1/ص271).

³ يُعرَّفُ المجاز اصطلاحاً بأنَّه: اللفظُ المستعملُ في غير ما وُضِعَ له، لعلاقةٍ مع قرينة. ينظر: الشوكاني، إرشاد الفحول، (ج1/ص63).

⁴ ينظر في أقوال أهل العلم المتعلقة بهذه المسألة عند: الشوكاني، المرجع نفسه، (ج1/ص66-67).

⁵ ابن عبد البر، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، (ج7/ص145).

⁶ الشنقيطي، منع جواز المجاز في المنزل للتعبُّد والإعجاز، (ص43).

أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا مَا كُنتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَانُ وَلَكِن جَعَلْنَاهُ نُورًا نَّهْدِي بِهِ مَن نَّشَاءُ
مِّنْ عِبَادِنَا وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٥٢﴾ [الشورى: 52]؛ إذ لو كانت هذه النصوص الدالة على
الصفات على كثرتها يُراد بها غير الحقيقة، لما كان القرآن مصدر نورٍ وهداية، وإذا بطلَ اللزوم بطل
الملزوم¹.

2- لو أُريد بالصفات غير حقيقتها لكان بيان ذلك من النبي ﷺ واجباً؛ إذ تأخير البيان عن وقت
الحاجة لا يجوز، وقد عُلم بالاضطرار أنَّ النبي صلى الله عليه وسلم كان يحضر في مجلسه الشريف
والعالم والجاهل والذكي والبليد والأعرابي والجاني، ولا نَجْدُ شيئاً يعقب تلك النصوص التي كان يصف
ربه بها نصّاً، ولا ظاهراً ممّا يصرفها عن حقائقها².

3- إنَّ المجاز لا يدخل في المنصوص، وإنما يدخل في الظاهر المحتمل له، وكون اللفظ نصّاً يُعرف
بشيئين:

أحدهما: عدم احتمال له غير معناه وُضعاً كالعشرة.

والثاني: ما اطرّد استعماله على طريقة واحدة في جميع موارد، فإنَّه نصٌّ في معناه لا يقبل تأويلاً ولا
مجازاً إن قُدِّرَ تطرّق ذلك إلى بعض أفراد، وصار هذا بمنزلة خبر المتواتر لا يتطرّق احتمال الكذب
إليه، وإن تطرّق إلى كل واحد من أفراد بمفرده، فإذا اطرّدت كلّها على وتيرة صارت بمنزلة النصّ
وأقوى³ وصفات الله من القسم الثاني فلا يدخلها المجاز.

4- وجود بعض الصفات المؤكّدة بالمصدر، والتأكيد بالمصدر لتلك الصفات، يدلُّ على نفي المجاز
عنها⁴.

¹ ينظر: النجار، موافقة شيخ الإسلام، (ج2/ص143-144).

² ينظر: الجويني، رسالة في إثبات الاستواء والفوقية ومسألة الحرف والصوت في القرآن المجيد، (ص32)، النجار، المرجع نفسه،
(ج2/ص144).

³ ينظر: ابن القيم، بدائع الفوائد، (ج1/ص26-27).

⁴ النجار، موافقة شيخ الإسلام، (ج2/ص144).

فهذه الأدلة تدلّ على أنّ صفات الله تُحمل على الحقيقة لا على المجاز¹.

الفرع الثالث: أمثلة تطبيقية على الضابط.

سأذكر بعض الصفات الواردة في الكتاب والسنة، مع تبيان وجه حملها على الحقيقة، و تبيان وجه امتناع دخول المجاز فيها ، وذلك فيما يلي:

المثال الأول: صفة اليدين لله تبارك وتعالى على ما يليق بجلاله وعظمته.

يقول ابن القيم رحمه الله تعالى عن هذه الصفة: "أنّ اطراد لفظها في موارد الاستعمال وتنوع ذلك وتصريف استعماله يمنع المجاز، ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿ خَلَقْتُ بِيَدَيَّ ﴾ [ص: 75]، وقوله تعالى:

﴿ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ ﴾ [المائدة: 64]، وقوله عزّ وجل: ﴿ وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ

جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ سُبْحَنَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾

[الزمر: 67]، فلو كان مجازاً في القدرة والنعمة لم يُستعمل منه لفظ يمين، وقوله في الحديث:

"الْمُقْسِطُونَ عِنْدَ اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى مَنَابِرٍ مِنْ نُورٍ، عَنْ يَمِينِ الرَّحْمَنِ عَزَّ وَجَلَّ، وَكَلْنَا يَدَيْهِ يَمِينَ"²، فلا

يُقال هذه يد النعمة والقدرة... وأضعافُ أضعافِ ذلك من النصوص الصحيحة الصريحة في ثبوت

الصفة... فهل يمكن أن يكون هذا من أوله إلى آخره وأضعافُ أضعافه مجازاً لا حقيقةً، وليس معه

قرينة تبطل الحقيقة وتبين المجاز"³.

¹ تجدر الإشارة إلى فرق بين مُصطلحين يقع الخلط بينهما، وهما الحقيقة والتأويل، فالحقيقة يقابلها المجاز، والتأويل يقابله الظاهر، والحقيقة كما سبق تعريفها هي: اللفظ المستعمل فيما وضع له في اصطلاح التخاطب، أما التأويل فهو: صرف اللفظ عن ظاهره المتبادر منه إلى مُحتملٍ مرجوح بدليل يدلّ على ذلك، ينظر: الشنقيطي، مذكرة أصول الفقه، (ص211). ويظهر الفرق جلياً بالمثال، فصفة الرحمة عند طائفة من القائلين بالمجاز في الصفات هي مجاز عن الإنعام، لأنه استعمال للفظ في غير ما وضع له لعلاقة مع قرينة.

وأما تأويلها فالرحمة عندهم هي إرادة الإنعام، لعدم وجود نقل للكلمة من وضعها الأول إلى الوضع الثاني، وإنما فيها ذِكْرٌ للآثار والرحمة وهو إرادة الإنعام، ففيه صرف للفظ عن ظاهره المتبادر منه إلى محتمل مرجوح بدليل يدلّ على ذلك عندهم. ينظر: صالح آل الشيخ، اللآلئ البهية في شرح العقيدة الواسطية، (ج1/ص298-300).

² أخرجه أحمد في مسنده، مسند المكثرين من الصحابة، مُسنَدُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، (رقم: 6492)، وصحح إسناده شعيب الأرنؤوط في تعليقه على المسند، (رقم: 6492).

³ ابن الموصلي، مختصر الصواعق المرسلة، (ج1/ص391-392).

المثال الثاني: صفة النزول إلى السماء الدنيا على ما يليق بجلال الله وعظمته.

يقول ابن القيم عن هذه الصفة: "إنّ نزول الربّ تبارك وتعالى إلى سماء الدنيا تواترت الأخبار به عن رسول الله ﷺ، رواه عنه نحو ثمانية وعشرون نفساً من الصحابة، وهذا يدلّ على أنه كان يُبلّغه في كل موطن ومجمع، فكيف تكون حقيقته محالاً وباطلاً، وهو ﷺ يتكلّم بها دائماً ويعيدها ويبيدها مرّة بعد مرّة، ولا يقرن باللفظ ما يدلّ على مجازه بوجه ما، بل يأتي بما يدلّ على إرادة الحقيقة؟ كقوله: "ينزل ربنا كل ليلة إلى السماء الدنيا، فيقول: وعزّي وجلالي لا أسأل عن عبادي غيري"¹، وقوله: "من ذا الذي يسألني فأعطيته، من ذا الذي يستغفري فأغفر له، من ذا الذي يدعوني فأستجيب له"²... فهذا كله بيانٌ لإرادة الحقيقة، ومانعٌ من حمله على المجاز"³.

المثال الثالث: صفة الكلام لله عز وجل على ما يليق بجلال الله وعظمته.

وردت صفة الكلام في نصوص كثيرة منها قوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ [النساء: 164]، فأكد الصفة بالمصدر، والمجاز لا يُؤكّد بالمصدر؛ إذ أفعال المجاز لا تخرج منها المصادر، فتأكيدها يُبيّن أنّها صفة حقيقية لله جل وعلا⁴.

¹ أخرجه أحمد في مسنده، مسند المدنيين، من حديث رِفَاعَةَ بْنِ عَرَابَةَ الْجُهَنِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (رقم: 16215)، وصحح إسناده شعيب الأرنؤوط في تعليقه على المسند، (رقم: 16215).

² التخرّيج نفسه؛ إذ هو تتمّة للحديث السابق.

³ ابن الموصلي، مختصر الصواعق المرسلة، (ج1/ص444).

⁴ ينظر: ابن قتيبة، أبو مُحمَّد عبد الله بن مسلم الدينوري، تأويل مشكل القرآن، تح إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، دط، دت، (ص74)، الكرجي، مُحمَّد بن علي بن مُحمَّد، النكت الدالة على البيان في أنواع العلوم والأحكام، تح: علي بن غازي التويجري ومن معه، دار ابن القيم، ط1، 1424/2003، (ج1/ص279).

المطلب الرابع: ظاهر نصوص الصفات ما يتبادر إلى العقل السليم من المعاني، وهو يختلف بحسب السياق، وما يُضاف إليه الكلام¹.

الفرع الأول: توضيح الضابط.

مضمون هذا الضابط أنّ ظاهر نصوص الصفات يُجرى على ما يتبادر إلى العقل السليم من المعاني من غير تمثيل، ولا صرف لها عن ظاهرها، لأنّ القرآن نزل بلسان عربي مبين، فتُجرى النصوص على ما تقتضيه اللغة العربية، أي: على عادة العرب في الكلام ومفهومها في الخطاب، فلا يصحّ العدول عن معهود العرب في خطابها إلى شواذ اللغة وغرائب الكلام².

والظاهر الذي يجب إجراء النصوص عليه، يُعرف تارةً من جهة أفراد الكلام، وتارةً من جهة التركيب، فالظاهر قسمان:

أ- **ظاهر إفرادي**: وهو الظاهر الذي يُعرف من أفراد الكلام، أي: يُفهم الكلام بِفَهْمِ أفرادِهِ من غير قرينة، ولا نظراً في التركيب والسياق.

ب- **ظاهر تركيبي**: وهو الظاهر الذي يُفهم بحسب السياق، فهو يُفهم لا من جهة لفظه، ولكن من جهة الكلام كله.

فالكلمة الواحدة قد يكون لها معنى معين في سياق معين، ومعنى آخر في سياق آخر، والنظام في تركيب الكلام هو الذي يعيّن المراد، فالظاهر من جهة السياق لا يعود على الظاهر من جهة اللفظ بالنقض، لأنّ المقصود هو فهم مراد المتكلم، ومتى ما حصل فهم كلامه كان هو الظاهر، فالتكلم إذا كان فصيحاً ناصحاً، لا بدّ أنّ يبيّن مراده في أثناء كلامه، فإذا فهم المراد كان هو ظاهر الخطاب.

¹ ينظر: الدارمي، نقض عثمان بن سعيد على المريسي، (ج1/ص290-291)، الآجري، الشريعة، (ج3/ص1076)، المقدسي، عبد الغني بن عبد الواحد، الاقتصاد في الاعتقاد، تح: أحمد عطية الغامدي، مكتبة العلوم والحكم المدينة السعودية، ط1، 1993/141، (ص116-118)، ابن تيمية، مجموع الفتاوى، (ج6/ص356).

² ينظر: النجار، موافقة شيخ الإسلام، (ج1/ص131-135).

كما تضمّن هذا الضابط أنّ الإضافة تتنوع دلالتها بحسب المضاف إليه، فإذا أضيفت الصفة إلى مخلوق فإنها تكون مناسبة له، وإذا أضيفت إلى الخالق فإنها تكون لائقة به¹.

والمقصود من إيراد هذا الضابط هو الرّدّ على أهل التمثيل وأهل التعطيل الذين يجعلون ظواهر نصوص الصفات دالة على التمثيل ولا ينظرون إلى السياق وما يضاف إليه الكلام. فأما أهل التمثيل فالتزموا بما ظنوه ظاهراً، فمثّلوا الخالق المتصف بصفات الكمال بالمخلوق الناقص. وأما أهل التعطيل ففراراً منهم من الوقوع في التمثيل الذي هو ظاهر النصوص عندهم، لجؤوا إلى تأويلها تأويلات مرجوحة.

الفرع الثاني: الدليل على تقرير مضمون الضابط.

دلّ على مضمون هذا الضابط ما يلي:

1- قال تعالى: ﴿كَتَبَ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ [ص 29].

2- قال تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْفُرَّانَ أَمَرَ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا﴾ [محمد 24].

ووجه الدلالة أن الله تعالى أمرنا أن نتدبر القرآن، وأخبر أنه أنزله لنعقله ونفهمه، ولا يكون التدبر والتعقل إلا لكلام بيّن المتكلم مراده به، فأما من تكلم بلفظٍ يحتمل معاني كثيرة ولم يتبين مراده منها، فهذا لا يمكن أن يتدبر كلامه ولا أن يعقل².

3- قال تعالى: ﴿وَسَكِلَ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِيرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا﴾ [يوسف 82].

4- قال تعالى: ﴿قَالُوا إِنَّا مُمْهِلُونَ أَهْلَ هَذِهِ الْقَرْيَةِ﴾ [العنكبوت 31].

ووجه الدلالة أنّ لفظ القرية يكون له معنى معلوم في سياق وتركيب، ويكون له معنى آخر في سياق وتركيب آخرين، وبيان ذلك أنّ القرية في الآية الأولى يُراد بها أهلها لدلالة السياق على ذلك، فأهل القرية هم الذين يُسألون، وليست المساكن والأبنية.

¹ ينظر: ابن عثيمين، القواعد المثلى، (ص 79)، صالح آل الشيخ، اللآلئ البهية في شرح العقيدة الواسطية، (ج 1/ص 114)، النجار، موافقة شيخ الإسلام، (ج 1/ص 268)، شرح قواعد الأسماء والصفات، (ص 36).

² ينظر: ابن تيمية، درء تعارض العقل والنقل، (ج 1/ص 278-279)، النجار، موافقة شيخ الإسلام، (ج 1/ص 284).

وأما الآية الثانية فالمراد بالقربة فيها: المساكن، لأنّها ذُكرت مُضافةً إلى أهلها¹، وهذا يدلُّ على أن هذه هي طريقة القرآن في نصوص الصفات وغيرها.

الفرع الثالث: أمثلة تطبيقية على الضابط.

1- لما كان الظاهر ينقسم إلى قسمين: ظاهر إفراديّ وظاهر تركيبيّ، سأذكر مثالا مشتركا بين النوعين، وبيانه كما يلي:

لفظة اليد في اللغة تطلق على معانٍ إفرادية منها: اليد المعروفة والنعمة والقوة²، وقد تكون بالمعنى الأول في سياق معين، وقد تكون بالمعنى الثاني أو الثالث في سياق آخر، فمن الخطأ البين اعتماد معنى واحد من هذه المعاني وتفسير جميع النصوص بها دون النظر في سياقها، لأن هذا تحكم دون دليل، وفي مجال استعمالها يقول أبو سعيد عثمان بن سعيد الدارمي رادّا على المريسي: "فإذا ادّعت أنّ اليد قد عرفت في كلام العرب أنّها نعمة وقوة، قلنا لك أجل ولسنا بتفسيرها منك أجهل، غير أنّ تفسير ذلك يستبين في سياق كلام المتكلم حتى لا يحتاج له من مثلك إلى تفسير، إذا قال الرجل لفلان: (عندي يد أكافئه عليها)، علم كل عالم بالكلام أنّ يد فلان ليست ببائنة منه، موضوعة عند المتكلم، وإنما يراد بها النعمة التي يشكر عليها، وكذلك إذا قال: (فلان لي يد وعضد وناصر)، علمنا أنّ فلانا لا يمكنه أن يكون نفس يده ولا عضده، فإنّما عني به النصرة والمعونة والتقوية، فإذا قال: ضربني فلان بيده وأعطاني شيئاً بيده وكتب لي بيده، استحال أن يقال ضربني بنعمته، وعلم كل عالم بالكلام أنّها اليد التي يضرب بها وبها يكتب وبها يعطي، لا النعمة، كما قال الله تعالى: ﴿أُولَى الْأَيْدِي وَالْأَبْصَارِ﴾ [ص: 45]، أي: أولى البصر والعقول في دين الله، لأنّ كل الناس أولى أيد وأبصار، فلما خصّ هؤلاء الأنبياء بها علم كل عالم أنّها ليست بالأيدي التي يضرب بها ويكتب بها، لما أنّ الناس كلهم ألو أيدي وأبصار التي هي الجوارح، ولا يجوز الكلام في آيات الصفات وأحاديث

¹ ينظر: النجار، المرجع نفسه، (ج1/ص284).

² ينظر: ابن فارس، أحمد بن زكرياء القزويني الرازي، مجمل اللغة، تح: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط2، 1986/1406، (ج1/ص939-940).

الإثبات لها ونفي المثلية عنها، والإيمان بها إلّا بما يعرف عند اللغة العربية على سياق الكلام وملازمته والله أعلم¹.

وقال أيضا: "وقد ادّعى المريسي وأصحابه أنّ يد الله نعمته، فقلت لبعضهم إذا استحيل في دعوكم أن يقال: خلق الله آدم بنعمته.

أم قوله: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: 64]، أنعمتان من أنعمه قط مبسوطتان؟ فإنّ أنعمه أكثر من أن تحصى، أفلم يبسط منها على عباده إلّا اثنتين، وقبض عنهم سواهما في دعوكم، فحين رأينا كثرة نعم الله المبسوطات على عباده، ثم قال: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: 64] علمنا أنّها بخلاف ما ادعيتم ووجدنا أهل العلم ممن مضى يتأولونها خلاف ما تأولتم، وحجّتهم أَرْضَى وقولهم أشفى².

وقال ابن قتيبة: "وقالوا في قوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ يُدُلُّ اللَّهُ مَغْلُوبَةً﴾ [المائدة: 64]، إنّ اليد هاهنا النعمة لقول العرب: (لي عند فلان يد)، أي نعمة ومعروف، وليس يجوز أن تكون اليد هاهنا النعمة، لأنّه قال: ﴿غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ﴾ [المائدة: 64]، معارضة عمّا قالوه فيها ثم قال: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: 64]، ولا يجوز أن يكون أراد (غُلَّتْ نعمهم، بل نعمته مبسوطتان)، لأنّ النعم لا تغل، ولأنّ المعروف لا يكتنى عنه باليدين كما يكتنى عنه باليد، إلّا أنّه يريد جنسين من المعروف فيقول: (لي عنده يدان)، ونعم الله تعالى أكثر من أن يحاط بها³.

¹ ينظر: الدارمي، عثمان بن سعيد، نقض عثمان بن سعيد على المريسي الجهمي العنيد فيما افترى على الله في التوحيد، تح: منصور بن عبد العزيز السماري، دار الميمان للنشر والتوزيع الرياض السعودية، ط1، 1434/2013، (ص111).

² الدارمي، المصدر نفسه، (ص109).

³ ابن قتيبة، تأويل مختلف الحديث، (ص122)، وينظر للاستزادة: الأشعري، الإبانة عن أصول الديانة، (ص126).

2- لما كانت الإضافة تتنوع دلالتها بحسب المضاف إليه فسأذكر مثالا في هذا الباب، وبيانه كما يلي:

أثبت الله عز وجل لنفسه سمعا وبصرا كما قال تعالى: ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: 11]، وأثبت للإنسان سمعا وبصرا، فقال تعالى: ﴿إِنَّا خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ أَمْشَاجٍ نَبْتَلِيهِ فَجَعَلْنَاهُ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ [الإنسان: 02]، فصفة السمع وهي إدراك المسموعات، وصفة البصر وهي إدراك المبصرات، إذا أضيفتا إلى الله جلّ وعلا فإنهما تكونان مناسبتين لعظمة الله وجلاله، فسمع الله باقٍ لا يزول قد وسع الأصوات كلها، وبصره دائم قد شمل جميع المرئيات من الأشخاص والألوان مهما لطفت، الذي يبصر كل شيء وإن دقّ، وإذا أضيفتا إلى المخلوق فإنهما تكونان مناسبتين لضعفه وعجزه، فسمعه وبصره زائل محدود.

ويظهر هذا المعنى بجلاء في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: 11]، فأثبت السمع والبصر له تبارك وتعالى مع نفي مماثلة خلقه، والظاهر أنّ السرّ في تعبيره بقوله: ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: 11] دون أن يقول مثلاً: وهو العلي العظيم أو نحو ذلك من الصفات الجامعة، أنّ السمع والبصر يتّصف بهما الحيوانات¹، فالسمع والبصر من أكثر الصفات اشتراكا بين ذوات الأرواح، فالسمع يوجد في الإنسان والذباب وفي النمل والبعوض وغيرها من المخلوقات، فاشتراك هذه المخلوقات في أصل المعنى لا يستلزم تماثلها، بل هي مختلفة لأنّ البعوض مثلاً له سمع وبصر يناسب ذاته، والإنسان له سمع وبصر يناسب ذاته، فنبّه الله تعالى بهاتين الصفتين لأجل اشتراكهما في كثير من ذوات الأرواح، فكما أنّ ذوات الأرواح لا تتماثل في الاتصاف بهاتين الصفتين، فمن باب أولى أن لا تماثل صفات الرب جلّ وعلا، فله سمع وبصر يناسب ذاته العظيمة الجليلة².

¹ ينظر: الشنقيطي، أضواء البيان، (ج2/ص19).

² ينظر: صالح آل الشيخ، شرح لمعة الاعتقاد، (ص60-61).

المطلب الخامس: الصفة القائمة بموصوف تعود أحكامها عليه لا على غيره¹.

الفرع الأول: توضيح الضابط.

مضمون هذا الضابط أنّ الصفة إذا قامت بمحل أو موصوف، فإنّه يلزمها حكمان هما: حكم سمعي لغوي، وحكم عقلي معنوي، وهذان الحكمان يعودان على ذلك الموصوف ولا يعودان على غيره، وبيان هذين الحكمين فيما يلي:

1- الحكم السمعي اللغوي: وهو الحكم اللفظي الذي يرجع إلى الاستعمال الشرعي والوضع العربي، فقد دلّت عليه نصوص الشرع ولغة العرب، والمقصود به في هذا الموضع هو ما دلّ على أمور تثبت الصفة للموصوف وتنفيها عمّا سواه، وهما قسمان ثبوتي وسلبى وبيانهما كالآتي:

أ- الحكم السمعي اللغوي الثبوتي: وهو أن يُشتقّ لذلك المحل أو الموصوف من تلك الصفة اسم، إذا كانت تلك الصفة ممّا يشتقّ لمحلها منها اسم، فهو يرجع إلى أمور وجوديّة يطلب تحقيقها للموصوف.

ب- الحكم السمعي اللغوي السلبى: وهو أن لا يُشتقّ الاسم لمحلّ أو موصوف لم تقم به تلك الصفة، فهو يرجع إلى أمور عدمية يُطلب سلْبُها عن الموصوف.

2- الحكم العقلي المعنوي: وهو الحكم الذي دلّ عليه العقل السليم الصريح الموافق للنقل الصريح، والمقصود به في هذا الموضع: هو ما دلّ على رجوع حكم الصفة للموصوف ونفيه عمّا سواه، وهو قسمان ثبوتي وسلبى، وبيانهما كالآتي:

¹ ينظر: الدارمي، نقض عثمان بن سعيد على المريسي، (ج2/ص692)، ابن جرير، التبصير في معالم الدين، (ص201-202).

أ- الحكم العقلي المعنوي الثبوتي: وهو اتصاف المحل بتلك الصفة، وعود حكم الصفة إلى موصوفها والإخبار بها عنه، فهو حكم ثبوتي يرجع إلى أمر وجودي يُطلب تحقيقه.

ب- الحكم العقلي المعنوي السلبي: وهو أنّ حكم الصفة لا يعود على غير ذلك المحل، فهو سلب قيام حكم الصفة عن غير الموصوف بها بأن لا ينسب حكمها إليه، فهو يرجع إلى أمر عديمي يُطلب عدمه¹.

فالصفة لا تقوم إلا بالموصوف بها، فإذا قامت بالله جل وعلا، لزمته هذه الأحكام المذكورة، ولا يصح عود أحكامها إلى خلقه، ولذا فالمقصود من إيراد هذا الضابط هو الردّ على أهل التعطيل²، الذين يقولون بأنّ الصفات التي أضيفت إلى الباري جل وعلا لا تعود أحكامها المذكورة عليه، بل تعود أحكامها إلى مخلوقاته، فصفات الله عندهم مخلوقة أوجدها الله في غيره ثم نسبها إلى نفسه³.

الفرع الثاني: الدليل على تقرير مضمون الضابط.

دلّ على مضمون هذا الضابط ما يلي:

1- قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا أَتَاهَا نُودِيَ مِنْ شَاطِئِ الْوَادِ الْأَيْمَنِ فِي الْبُقْعَةِ الْمُبَارَكَةِ مِنَ الشَّجَرَةِ أَنْ يَكُونُ سَآئِلًا لِي أَنَا اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [القصص: 30].

ووجه الدلالة أنّ الله عز وجل أخبر أنه كلم موسى، وأنه ناداه من شاطئ الوادي الأيمن في البقعة المباركة من الشجرة، فأضاف الكلام إلى نفسه جل وعلا، فدلّ على أنه هو المتكلم به؛ إذ لو كانت الشجرة هي المتصفة بذلك الكلام، لكانت هي القائلة لموسى، إني أنا الله، فدلّ على أنّ الصفة إذا قامت بموصوف عادت أحكامها عليه لا على غيره⁴.

¹ ينظر: ابن تيمية، شرح الأصبهانية، (ص 484-485)، منهاج السنة النبوية، (ج3/ص355)، ابن القيم، بدائع الفوائد، (ج1/ص285)، البريكاني، القواعد الكلية للأسماء والصفات عند السلف، (ص372-375).

² المقصود بأهل التعطيل في هذا الموضع هم الجهمية والمعتزلة. ينظر: ابن القيم، المصدر نفسه، (ج1/ص285).

³ ينظر: ابن الموصلي، مختصر الصواعق المرسلة، (ص357)، النجار، موافقة شيخ الإسلام، (ج3/ص247-248)، شرح قواعد الأسماء والصفات، (ص224).

⁴ ينظر: ابن تيمية، مجموع الفتاوى، (ج6/ص316)، الكرجي، النكت الدالة على البيان في أنواع العلوم والأحكام، (ج1/ص281).

2- قوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ [النساء: 164].

ووجه الدلالة أنّ الله أضاف الكلام إلى نفسه، ولم يقل إنه أوجده في غيره؛ إذ لو كان كذلك لكان:

(وكلّم الله موسى إكلاما)، كما قال تعالى: ﴿ثُمَّ أَمَّا تَهُ فَقَابَرَهُ﴾ [عبس: 21] أي: جعل له قبرا¹.

3- قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا لَجُلُودِهِمْ لَمْ شَهِدْتُمْ عَلَيْنَا قَالُوا أَنْطَقَنَا اللَّهُ الَّذِي أَنْطَقَ كُلَّ شَيْءٍ وَهُوَ

خَلَقَكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [فصلت: 21].

ووجه الدلالة أنّ الله جل وعلا أخبر أنه هو الذي أنطق هذه الأجسام، فلو كان ما يخلقه في غيره من

النطق والكلام كلاما له، لكان ذلك كلام الله، وكذلك لا فرق بين ما ينطق به الله عز وجل، وبين ما

ينطق به غيره من المخلوقات².

4- إنّ القول بأن الصفة تقوم بغير الموصوف بها، خروج عن المعقول والمنقول وعن لغات الأمم

قاطبة³.

الفرع الثالث: أمثلة تطبيقية على الضابط.

المثال الأول: صفة العلم.

ادعى أهل التعطيل أنّ صفة العلم المضافة إلى الربّ جل وعلا المقصود بها أن الله أوجد العلم في

مخلوقاته، ثم نسب هذه الصفة إلى نفسه، فلا تعود أحكامها عليه، ويُردُّ عليهم بأن الصفة إذا قامت

بمحل أو موصوف، فإنّه يلزمها حكمان، وهما: حكم سمعي لغوي، وحكم عقلي معنوي، وهذان

الحكمان يعودان على ذلك الموصوف ولا يعودان على غيره، وبيان هذين الحكمين فيما يلي:

¹ ينظر: الكرجي، المصدر نفسه، (ج1/ص281-282)، النجار، موافقة شيخ الإسلام، (ج3/ص254).

² ينظر: ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم، اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم، تح: ناصر عبد الكريم العقل، دار عالم الكتب بيروت لبنان، ط7، 1999/1419، (ج2/ص325)، النجار، موافقة شيخ الإسلام، (ج3/ص254-255).

³ ينظر: ابن الموصلي، مختصر الصواعق المرسلّة، (ص357).

أولاً: حكم سمعي لغوي، وهو قسمان:

أ- حكم سمعي لغوي ثبوتي: وهو أن يشتق الله من صفة العلم اسم وهو: العليم، وذلك لأنها صفة تصلح أن يشتق محلها منها اسم.

ب- حكم سمعي لغوي سلبي: وهو أن يمتنع أن يشتق لمخلوق اسم العليم، لأنه موصوف لم تقم به تلك الصفة.

ثانياً: حكم عقلي معنوي، وهو قسمان:

أ- حكم عقلي معنوي ثبوتي: وهو اتصاف الرب بصفة العلم وعود حكم الصفة عليه، فيقال مثلاً: علم الله ما كان، ويعلم ما هو كائن، ويعلم ما يكون، وما لم يكن كيف يكون.

ب- حكم عقلي معنوي سلبي: وهو امتناع عود حكم العلم المضافة إلى الربّ جل وعلا لغيره من المخلوقات.

المثال الثاني: صفة السمع.

ادعى أهل التعطيل أنّ صفة السمع المضافة إلى الربّ جل وعلا المقصود بها أن الله أوجد السمع في مخلوقاته، ثم نسب هذه الصفة إلى نفسه، فلا تعود أحكامها عليه، ويُردُّ عليهم بأن الصفة إذا قامت بمحل أو موصوف، فإنّه يلزمها حكمان، وهما: حكم سمعي لغوي، وحكم عقلي معنوي، وهذان الحكمان يعودان على ذلك الموصوف ولا يعودان على غيره، وبيان هذين الحكمين فيما يلي:

أولاً: حكم سمعي لغوي: وهو قسمان:

أ- حكم سمعي لغوي ثبوتي: وهو أن يُشتق الله من صفة السمع اسم وهو السميع، وذلك لأنها صفة تصلح أن يشتق لموصوفها منها اسم.

ب- حكم سمعي لغوي سلبي: وهو أن يمتنع أن يشتق لمخلوق اسم السميع، لأنه موصوف لم تقم به تلك الصفة.

ثانيا: حكم عقلي معنوي: وهو قسمان:

أ- حكم عقلي معنوي ثبوتي: وهو اتصاف الربّ بصفة السمع وعود حكم الصفة عليه، فيقال

مثلا: يسمع الجهر والسر والنجوى.

ب- حكم عقلي معنوي سلبي: وهو امتناع عود صفة السمع المضافة إلى الرب جل وعلا لغيره من

المخلوقات.

وبعد بيان هذه الضوابط في هذا الفصل يحسن تلخيص أهم ماورد فيه، وبيان ذلك كما يلي:

1- الضوابط المتعلقة بالأسماء والصفات ضوابط جامعة يصح الاستناد إليها تأصيلاً وتأسيساً لمعرفة هذا الباب، وهي تنقسم إلى أربعة أقسام، منها: ضوابط الرد والمناظرة المتعلقة بالأسماء والصفات التي تمت دراستها في هذا الفصل.

2- بعد التتبع ظهر أن ضوابط الرد والمناظرة، منها ما يتعلق بالباين معاً، ومنها ما يختص بالصفات، أما المشتركة بين الباين فهي كما يلي:

أ- الأسماء الحسنى والصفات العليا من الألفاظ المتواطئة المشككة.

ب- الاشتراك في اللفظ والمعنى الكلي للأسماء والصفات لا يستلزم تماثل المسميات والموصوفات.

ج- جحد الأسماء والصفات يلزم منه إنكار الذات.

د- صدق الاسم لا ينفك عن صدق الصفة المشتق منها.

هـ- القول في الصفات كالقول في الأسماء.

و- وجوب التوقف في الألفاظ المحملة المستعملة في باب الأسماء والصفات.

وأما المختصة بصفات الله تعالى فهي كما يلي:

أ- القول في الصفات كالقول في الذات.

ب- القول في بعض الصفات كالقول في بعض.

ج- صفات الله تُحمَلُ على الحقيقة لا على المجاز .

د- ظاهر نصوص الصفات ما يتبادر إلى العقل السليم من المعاني، وهو يختلف بحسب السياق، وما يضاف إليه الكلام.

هـ- الصفة القائمة بموصوف تعود أحكامها عليه لا على غيره.

خاتمة

بعد خوض غمار هذا البحث الذي شُرُفت بأن أجمع ما استطعت من أطرافه، أحمد الله جل وعلا الذي وفقني لإتمامه، فله الحمد والشكر والفضل، وأما بالنسبة لأهم النتائج المستفادة من هذا البحث فهي كما يلي:

1- الضوابط المتعلقة بالأسماء والصفات عند أهل الحديث تُستنبط أصالة من النصوص الشرعية، وهذه الضوابط يصح الاستناد إليها تأسيساً وتأصيلاً وحجاجاً، وأما استقراء أقوال أهل العلم فيُستفاد منه في تجميع الضوابط العقدية، واعتمادها إن كانت على نهج القواعد، أو إعادة صياغتها بما يتوافق مع مقومات الضوابط العقدية، ولا يتم اعتمادها إلا بعد التأكد من موافقتها للنصوص الشرعية، فأقوال أهل العلم تعتبر مصدراً للجمع لا للتأصيل، وهذه الضوابط تنقسم إلى أربعة أقسام وهي: ضوابط متعلقة بمصادر التلقي والاستدلال، وضوابط متعلقة بإثبات الأسماء الحسنى وأحكامها، وضوابط متعلقة بإثبات الصفات العليا وأحكامها، وضوابط رد ومناظرة متعلقة بالأسماء والصفات.

2- الضوابط العقدية شأنها شأن القواعد والضوابط في مختلف العلوم لها مُقَوِّمات، وهي إما أركان أو شروط، أما أركانها فهي: الموضوع (المحكوم عليه)، والمحمول (المحكوم به)، وأما شروطها فهي: العموم والتجريد والإطلاق.

3- يُقسَّم أهل العلم القواعد والضوابط باعتبارات متعددة، وهي كما يلي:

أ- أقسام القواعد والضوابط العقدية باعتبار المصادر:

أولاً: القواعد والضوابط العقدية المنصوصة:

وهي ضربان :

الضرب الأول: القواعد والضوابط العقدية المتطابقة لفظاً ومعنى مع النصوص الشرعية .

الضرب الثاني: القواعد والضوابط العقدية المتطابقة معنى لا لفظاً مع النصوص الشرعية.

ثانياً: القواعد والضوابط العقدية المستنبطة.

ب- أقسام القواعد والضوابط العقدية باعتبار الاستقلال والتبعية:

أولاً: القواعد والضوابط العقدية المستقلة.

ثانياً: القواعد والضوابط العقدية التابعة.

ج- أقسام القواعد والضوابط العقدية باعتبار الموضوع:

أولاً: قواعد وضوابط الاستدلال.

ثانياً: قواعد وضوابط المسائل.

د- أقسام القواعد العقدية باعتبار الاتساع والعموم:

أولاً: القواعد العقدية الكبرى.

ثانياً: القواعد العقدية الصغرى.

4- مَرَّ التعقيد العقدي بمرحلتين وهما مرحلة النشأة ومرحلة النمو والتدوين، ولم يصل بعد إلى مرحلة الرسوخ والتنسيق، وأرجو أن تكون هذه الدراسة لبنة من لبنات استكمال مشروع البحث في القواعد والضوابط العقدية وفق منهج أهل الحديث.

5- طرق التعقيد العقدي هي: التعقيد بالنص والتعقيد بالاستقراء، أما التعقيد بالنص فله كيفيتان: **الكيفية الأولى:** وهي جعل عبارة النص الشرعي، هي عين القاعدة أو الضابط، دون أي تغيير في ألفاظ العبارة.

الكيفية الثانية: وهي صياغة القاعدة أو الضابط العقدي من النص، ولكن بعبارات اجتهادية. وأما التعقيد بالاستقراء فهو قسمان: استقراء ناقص واستقراء تام.

6- مصادر التلقي والاستدلال في هذا الباب منها ماهي مصادر أصلية، ومنها ماهي مصادر تبعية، أما المصادر الأصلية فهي: القرآن الكريم، ومما يتعلق به القراءات المتواترة، والسنة النبوية، ومما يتعلق بها خبر الآحاد، وقول الصحابي الذي له حكم الرفع، والإجماع، وله حالان: **الحال الأولى:** يكون حجة تبعية عند العلم بالدليل.

الحال الثانية: يكون حجة أصلية عند عدم العلم بالدليل، أو مع العلم بضعف الدليل.

وأما المصادر التبعية فهي: الفطرة السليمة، وهي موافقة للشريعة، والعقل الصريح، وهو موافق للنقل الصحيح.

ومن جملة ما يصح استعماله في حق الله عزوجل من الاستدلالات العقلية: دلالة الأثر على المؤثر وقياس الأولى، وفي المقابل لا يصح استعمال قياس الشمول وقياس التمثيل في حق الله عزوجل، لما يلزم من استعمالهما من الخطأ واعتقاد المماثلة بين الخالق والمخلوق، والله ليس مثله شيء جل وعلا.

7- مصادر التلقي والاستدلال في هذا الباب منها ما هو متفق عليه كالكتاب والسنة، ومنها ما هو مختلف فيه كخبر الآحاد وقول الصحابي الذي له حكم الرفع، وهذه المصادر ليست على درجة واحدة في الاحتجاج بها.

8- تُعرَف وتُمَيَّز الأسماء الحسنى عن غيرها بالتنصيص عليها في الكتاب والسنة بالاسم، فهي توقيفية، وباقتضاء هذه الأسماء المدح والثناء بنفسها بإطلاق دون تقييد، وبصحّة دعاء الله عزوجل بها، والتعبد له بمقتضاها، وبصحّة تعبيد العباد بها.

9- مما يصح إضافته إلى الله عزوجل على سبيل التسمية الأسماء المضافة، والأسماء الواردة على صيغة أفعل التفضيل من غير إضافة، والأسماء المشتقة من صفة واحدة، المتغايرة في اللفظ وخصوص المعنى.

7- أسماء الله الحسنى تعلقّت بها جملة من الأحكام، وهي: أنها أعلام وأوصاف، وأن دلالة أسماء الله على ذاته تكون بالمطابقة والتضمن وبالالتزام، وأن أسماء الله المتعدّية مُتضمنةٌ بثبوت الاسم والصفة والحُكْم، وأن أسماء الله اللازمة متضمنةٌ بثبوت الاسم والصفة، وأن كلّ ميلٍ عن الواجب في أسماء الله فهو إلحاذٌ فيها، وأن إحصاءها شاملٌ لكلِّ من الإحصاء النظريّ والفقهيّ والعمليّ، وأن إحصاءها أصلٌ للعلم بكل معلوم، وأنها غير محصورة بعدد معين نعلمه.

10- سبل معرفة الصفات قسمان، أما القسم الأول فهو طرق لإثبات الصفات أصالة، ويندرج تحته نوعان:

النوع الأول: إثبات الصفة تصريحاً بها، وذلك من خلال ورودها في النص مع دلالتها على الكمال، ومن ذلك ورودها صفة خبرية ذاتية، أو ورودها بصيغة المصدر.

النوع الثاني: إثبات الصفات من غير تصريح بها، وذلك من خلال استخراج الصفة من الاسم، لأن كل اسم يتضمن صفة أو أكثر، أو من خلال أخذها من الأفعال المنصوص عليها الدالة على

الكمال المطلق، أو من خلال أخذها مما أُضيف إلى الله عزوجل في النصوص الشرعية بصيغة الوصف المشتق.

وأما القسم الثاني فهو طريق لإثبات الصفات تبعاً لا استقلالاً، وذلك لأن صفات الله يدل عليها تبعاً لإثبات كمال ضد المنفي عن الله عزوجل.

11- صفات الله عزوجل تعلق بها جملة من الأحكام، وهي أنها معلومة لنا باعتبار المعنى، مجهولة لنا باعتبار الكيفية، ووجوب الإيمان بنصوصها سواء عرفنا معناها أم لم نعرف معناها، وأن كل صفة مثبتة لله عز وجل فهي متضمنة للكمال، ومستلزمة لنفي نقيضها، وأن المتتبع لنصوص الصفات يجد أنها وردت بإثبات مفصل ونفي مجمل، وما خرج عن ذلك فهو لسبب، وأن باب الصفات أوسع من باب الأسماء، وأن كل ميل عن الواجب في صفات الله عز وجل فهو إلحاذ فيها، وأنها غير محصورة بعدد معين نعلمه.

12- امتازت ضوابط الأسماء بخصائص انفردت بها، كما امتازت ضوابط الصفات بخصائص أخرى انفردت بها، ويمكن أن نمثل لما تفرّدت به ضوابط الأسماء بضابط (أسماء الله هي ما صحّ دعاء الله عز وجل بها، والتعبد له بمقتضاها)، ولا يصح إجراء هذا الضابط على باب الصفات؛ إذ لا يصح دعاء صفات الله، ويمكن أن نمثل لما تفرّدت به ضوابط الصفات بضابط (صفات الله وردت في النصوص بإثبات مفصل ونفي مجمل، وما خرج عن ذلك فهو لسبب)، فلا يمكن إجراء هذا الضابط على باب الأسماء الحسنی.

13- اتفقت ضوابط الأسماء الحسنی وضوابط الصفات العليا في جملة من الضوابط بحيث يصح إجراء بعضها على وزان بعض، ويظهر هذا التناظر من جهة الإجمال، ومن جهة التفصيل، أما من جهة الإجمال فالضوابط المتعلقة بالبابين تكون إما في مبحث ضوابط إثبات الأسماء أو الصفات، أو تكون في مبحث ضوابط أحكام الأسماء أو الصفات.

وأما من حيث التفصيل فنجد مثلاً ضابط (أسماء الله توقيفية)، ونجد نظيره (صفات الله توقيفية)، ونجد أيضاً ضابط (أسماء الله غير محصورة بعدد معين نعلمه)، ونجد نظيره ضابط (صفات الله غير محصورة بعدد معين نعلمه).

14- المقصود من إيراد ضوابط الرد والمناظرة وفق منهج أهل الحديث، هو تقوية جانب التقرير الذي اعتمد في الفصول السابقة، وقد تمخض عن ضوابط مشتركة بين الأسماء والصفات، وضوابط مختصة بصفات الله تبارك وتعالى.

15- أوردت ضوابط الرد والمناظرة للرد على من فرق بين باي الأسماء والصفات، فأثبت الأسماء ونفى الصفات، وأوردت أيضا للرد على من فرق بين الصفات فأثبت بعضها ونفى أو أول صفات أخرى.

16- مساهمة هذا البحث في استقراء هذه الضوابط واستخراجها وتحرير ألفاظها كانت بحسب الطاقة والاستطاعة، ولا يمكن الادعاء بأن هذا البحث أحاط بكل الضوابط المتعلقة بهذا الباب، فهو جهد بشري قابل للاستدراك والتذيل.

التوصيات:

لاحظت في أثناء كتابة هذا البحث، أن موضوع التعقيد العقدي ما زال محتاجا إلى معلمة تجمع ضوابطه، ولذا أوصي بالاهتمام بهذا الموضوع حتى يأخذ مكانته اللائقة به، كما هو الشأن بالنسبة للقواعد الفقهية، وأقترح أن تجمع هذه المعلمة عن طريق استقراء وجمع الضوابط المتعلقة بأصول الاعتقاد ولواحقه عند أهل الحديث، وذلك على النحو الآتي:

أولا: بالنسبة لأصول الاعتقاد أو أركان الإيمان الستة فأقترح أن يكون البحث ابتداء في ركن الإيمان بالله عزوجل، ويكون على النحو الآتي:

1- الضوابط المتعلقة بالإيمان بالله، وهو يشمل الأقسام الآتية:

أ- الضوابط المتعلقة بتوحيد الربوبية.

ب- الضوابط المتعلقة بتوحيد العبادة.

ج- الضوابط المتعلقة بتوحيد الأسماء والصفات، وهي موضوع هذه الرسالة.

ثم ينتقل إلى البحث في باقي أركان الإيمان ويكون ذلك كما يلي:

2- الضوابط المتعلقة بالإيمان بالملائكة.

3- الضوابط المتعلقة بالإيمان بالكتب.

4- الضوابط المتعلقة بالإيمان بالرسول.

5- الضوابط المتعلقة بالإيمان باليوم الآخر.

6- الضوابط المتعلقة بالإيمان بالقدر.

ثانياً: بالنسبة للوائح أصول الاعتقاد، فأقترح أن يكون البحث على النحو الآتي:

1- الضوابط المتعلقة بباب الأسماء والأحكام.

2- الضوابط المتعلقة بباب الصحابة.

3- الضوابط المتعلقة بباب الإمامة.

وفي الختام: هذا ما تيسر إعداده، وتهياً لإيراده، فما كان فيه من توفيقٍ فمن الله، وما كان من خطأٍ أوسهوا أونسيان، فمِنِّي وَمِنَ الشَّيْطَانِ، واللهُ ورسولُهُ بَرِئَان، واللهُ المُسْتَعَان، وصَلَّى اللهُ وَسَلَّم وَبَارَكَ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ.

الفهارس العامة

1. فهرس الآيات القرآنية مرتبا على أسماء السور.

2. فهرس الأحاديث النبوية والآثار مرتبا على حروف المعجم.

3. فهرس غريب الألفاظ والمصطلحات العلمية.

4. فهرس الأعلام.

5. فهرس المصادر والمراجع.

6. فهرس المحتويات.

فهرس الآيات مرتبا على السور

م	طرف الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
---	-----------	-----------	------------

1- سورة الفاتحة

1	﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾	2	125
2	﴿الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾	3	221-218 233
3	﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾	4	125-74

2- سورة البقرة

4	﴿الْم ﴿١﴾ ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾	3-1	184
5	﴿وَإِذْ أَقْبَأَ الَّذِينَ ءَامَنُوا قَالُوا ءَامَنَّا﴾	15-14	171
6	﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَّا فِى الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾	29	211
7	﴿وَمَا أَلَّهُ بِغَفْلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾	74	192
8	﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ﴾	85	232-222
9	﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقُولُوا رَاعِنَا﴾	104	224
10	﴿وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾	115	206
11	﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا سُبْحَنَهُ﴾	116	192
12	﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ﴾	127	28
13	﴿قُلْ ءَأَنْتُمْ أَعْلَمُ أَمِ اللَّهُ﴾	140	159-69

م	طرف الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
14	﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾	143	82
15	﴿أُولَئِكَ يَرْجُونَ رَحْمَتَ اللَّهِ﴾	218	165-162
16	﴿لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ﴾	226	216-135
17	﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ﴾	253	232
18	﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾	255	-186-143 206
19	﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ﴾	255	-181-165 -206-187 210
20	﴿وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ﴾	283	48

3- سورة آل عمران

21	﴿هُوَ الَّذِي يُصَوِّرُكُمْ فِي الْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَاءُ﴾	6	60
22	﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾	6	218
23	﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ﴾	7	185
24	﴿رَبَّنَا إِنَّكَ جَامِعُ النَّاسِ لِيَوْمٍ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾	9	124
25	﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُوا الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾	18	210-206
26	﴿وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ﴾	28	25
27	﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ﴾	102	ب

م	طرف الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
28	﴿ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ ﴾	119	25
29	﴿ لَقَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَاءُ سَنَكْتُبُ مَا قَالُوا ﴾	181	192
30	﴿ وَأَنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ ﴾	182	60

4- سورة النساء

31	﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا ﴾	1	ب
32	﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ ﴾	48	47
33	﴿ وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى ﴾	115	81
34	﴿ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا ﴾	164	245-237

5- سورة المائدة

35	﴿ وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا بِمَا قَالُوا ﴾	64	241-197
36	﴿ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ ﴾	64	-164-160 -236-197 241
37	﴿ قُلْ أَتَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَكُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا وَاللَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴾	76	211
38	﴿ تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ ﴾	116	25

6- سورة الأنعام

39	﴿ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْخَبِيرُ ﴾	18	187
----	----------------------------------	----	-----

م	طرف الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
40	﴿ثُمَّ رُدُّوْا إِلَى اللَّهِ مَوْلَاهُمُ الْحَقِّ﴾	62	126
41	﴿إِنَّ اللَّهَ فَالِقُ الْحَبِّ وَالنَّوَى﴾	95	124
42	﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ﴾	95	206
43	﴿وَرَبُّكَ الْغَنِيُّ ذُو الرَّحْمَةِ﴾	133	126
44	﴿وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَى إِلَّا مِثْلَهَا﴾	160	51

7- سورة الأعراف

45	﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ﴾	33	-112-68 159
46	﴿ثُمَّ أَسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾	54	87
47	﴿الْأَلَهُ الْخَلْقِ وَالْأَمْرِ﴾	54	151-139
48	﴿وَاتَّخَذَ قَوْمُ مُوسَى مِنْ بَعْدِهِ مِنْ حُلِيِّهِمْ عِجَلًا جَسَدًا لَهُ خُورًا﴾	148	97
49	﴿قَالَ رَبِّ اغْفِرْ لِي وَلِإِخِي وَأَدْخِلْنَا فِي رَحْمَتِكَ﴾	151	125
50	﴿أَنْتَ وَلِيِّنَا فَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا وَأَنْتَ خَيْرُ الْغَافِرِينَ﴾	155	126
51	﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾	180	-47-37-22 -83-57 -115-110 -125-118 -145-135 -148-147 216-197

8- سورة الأنفال

52	﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ﴾	1	25
----	--	---	----

م	طرف الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
53	﴿وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ اللَّهُ وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَكْرِينَ﴾	30	171-113
54	﴿إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾	75	48

9- سورة التوبة

55	﴿فَسِيحُوا فِي الْأَرْضِ أَرْبَعَةَ﴾	2	70
56	﴿قُلْ هَلْ تَرَبَّصُونَ بِنَا إِلَّا إِحْدَى الْحُسَيْنَيْنِ﴾	52	23
57	﴿وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾	106	60
58	﴿إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾	115	160
59	﴿إِنَّهُ بِهِمْ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾	117	131

10- سورة يونس

60	﴿إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ﴾	3	211
61	﴿ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾	3	87
62	﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَى﴾	26	23
63	﴿إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾	65	218-165

11- سورة هود

64	﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ الْقَوِيُّ الْعَزِيزُ﴾	66	221-218
65	﴿إِنَّ رَبَّكَ فَعَالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾	107	174
66	﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَفْلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾	123	193-178

12- سورة يوسف

م	طرف الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
67	﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾	2	180
68	﴿ وَسَلِّ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِيرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا ﴾	82	239

13- سورة الرعد

69	﴿ ثُمَّ أَسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ ﴾	2	87
----	-------------------------------------	---	----

14- سورة إبراهيم

70	﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَفِلًا عما يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ ﴾	42	193
71	﴿ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ ذُو انتِقَامٍ ﴾	47	165

15- سورة الحجر

72	﴿ فَإِذَا سَوَّيْتُهُ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِنْ رُوحِي ﴾	29	28
----	--	----	----

16- سورة النحل

73	﴿ وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَا يَخْلُقُونَ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ ﴿٢٠﴾ أَمْوَاتٌ غَيْرُ أَحْيَاءٍ ﴾	20-21	162
74	﴿ فَأَتَى اللَّهُ بُنْيَانَهُمْ مِنَ الْقَوَاعِدِ فَخَرَّ عَلَيْهِمُ السَّقْفُ ﴾	26	29
75	﴿ لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ مَثَلُ السَّوْءِ وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَى ﴾	60	161-47
76	﴿ فَلَا تَضُرُّوهُ بِالْمَثَالِ ﴾	74	228
77	﴿ وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا ﴾	78	85
78	﴿ وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ ﴾	116	26

م	طرف الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
---	-----------	-----------	------------

17- سورة الإسراء

79	﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾	36	-112-69 159
80	﴿قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾	110	-118-115 134

18- سورة الكهف

81	﴿وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾	49	178-60
82	﴿وَرَبُّكَ الْغَفُورُ ذُو الرَّحْمَةِ﴾	58	-190-135 -221-218 233-232

19- سورة مريم

83	﴿يَا بَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ وَلَا يُغْنِي عَنْكَ شَيْئًا﴾	42	162-160
84	﴿إِنَّهُ كَانَ بِي حَفِيًّا﴾	47	145
85	﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾	65	-105-101 -191-190 228
86	﴿وَمَا يَنْبَغِي لِلرَّحْمَنِ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَدًا﴾	92	192

20- سورة طه

87	﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾	5	-160-87 -211-170 231
88	﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ لَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾	8	135-115
89	﴿إِنِّي مَعَكُمْ أَسْمَعُ وَأَرَى﴾	46	70
90	﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا﴾	110	181-131

21- سورة الأنبياء

م	طرف الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
91	﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا الْبَعِيدَ﴾	16	192
92	﴿لَوْ أَرَدْنَا أَنْ نَتَّخِذَ لَهُمْ آلًا تَخَذُ لَهُمْ مِنْ لَدُنَّا إِنْ كُنَّا فَعِلِينَ﴾	17	192
93	﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلُ اللَّهِ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾	22	115
94	﴿قَالَ أَتَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنْفَعُكُمْ شَيْئًا وَلَا يَضُرُّكُمْ ۖ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾	67-66	162
95	﴿كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُعِيدُهُ وَعَدًا عَلَيْنَا﴾	104	174

22- سورة الحج

96	﴿أَفَمَنْ يَسِيرُ فِي الْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ﴾	46	89
97	﴿وَالَّذِينَ هَاجَرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ قَتِلُوا أَوْ مَاتُوا لِيَرْزُقَهُمُ اللَّهُ رِزْقًا حَسَنًا﴾	65-58	213
98	﴿إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ﴾	75	160

23- سورة المؤمنون

99	﴿مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذَا لَذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَّ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾	91	115
----	--	----	-----

25- سورة الفرقان

100	﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى الْحَيِّ الَّذِي لَا يَمُوتُ﴾	58	177
-----	--	----	-----

28- سورة القصص

101	﴿فَلَمَّا أَتَاهَا نُودِيَ مِنْ شَاطِئِ الْوَادِ الْأَيْمَنِ﴾	30	244
-----	---	----	-----

29- سورة العنكبوت

102	﴿وَيَرْحَمُ مَنْ يَشَاءُ﴾	21	233
-----	---------------------------	----	-----

م	طرف الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
103	﴿قَالُوا إِنَّا مَهْلِكُوا أَهْلَ هَذِهِ الْقَرْيَةِ﴾	31	239

30- سورة الروم

104	﴿وَهُوَ الْعَلِيمُ الْقَدِيرُ﴾	54	231
-----	--------------------------------	----	-----

32- سورة السجدة

105	﴿ثُمَّ أَسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ﴾	4	87
-----	------------------------------------	---	----

33- سورة الأحزاب

106	﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَىٰ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾	36	76
107	﴿وَكَانَ بِالْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا﴾	43	130
108	﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾	71-70	ب

34- سورة سبأ

109	﴿وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ هُوَ الْحَقُّ وَيَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ﴾	6	89
110	﴿وَلَا تَنْفَعُ الشَّفَعَةُ عِنْدَهُ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُ﴾	23	51

35- سورة فاطر

111	﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾	10	86
112	﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعْجِزَهُ مِنْ شَيْءٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ إِنَّهُ كَانَ عَلِيمًا قَدِيرًا﴾	44	177-70 186

36- سورة يس

م	طرف الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
113	﴿ إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾	82	151

37- سورة الصافات

114	﴿ بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ ﴾	12	73
-----	---------------------------------	----	----

38- سورة ص

115	﴿ كَتَبَ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ ﴾	29	239-180
116	﴿ خَلَقْتُ يَدَيَّ ﴾	75	236
117	﴿ أُولَى الْأَيْدِي وَالْأَبْصَارِ ﴾	45	240

39- سورة الزمر

118	﴿ وَإِنْ تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُمْ ﴾	7	160
119	﴿ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا رَجُلًا فِيهِ شُرَكَاءُ ﴾	29	120
120	﴿ وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ ﴾	67	236

41- سورة فصلت

121	﴿ فَأَمَّا عَادٌ فَاسْتَكْبَرُوا فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ ﴾	15	93
122	﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَهُمْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُمْ قُوَّةً وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يَجْحَدُونَ ﴾	15	127
123	﴿ وَقَالُوا الْجُلُودُ هِيَ لَمْ شَهِدْنَا عَلَيْهِمْ ﴾	21	245
124	﴿ إِنَّ لِي عِنْدَهُ وَلَلْحُسْنَى ﴾	50	23

42- سورة الشورى

125	﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾	11	-83-70-50 -141-105
-----	------------------------------	----	-----------------------

م	طرف الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
			-191-190 -216-205 242-228
126	﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾	11	242-231
127	﴿وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا﴾	52	235

44- سورة الدخان

128	﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةٍ مُّبَرَّكَةٍ إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ ﴿٣﴾ فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ كَبِيرٍ﴾	4-3	60
-----	--	-----	----

46- سورة الأحقاف

129	﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُوا مِن دُونِ اللَّهِ مَن لَّا يَسْتَجِيبُ لَهُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَهُمْ عَن دُعَائِهِمْ غَفِلُونَ﴾	5	162
130	﴿وَهُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾	8	135

47- سورة محمد

131	﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا﴾	24	239
-----	---	----	-----

50- سورة ق

132	﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٍ﴾	38	178
-----	--	----	-----

51- سورة الداريات

133	﴿وَبَشِّرُوهُ بِنُورٍ عَلِيمٍ﴾	28	206
134	﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ﴾	57	-57-126 211-190

54- سورة القمر

م	طرف الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
135	﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾	49	51

55- سورة الرحمن

136	﴿ الرَّحْمَنُ ۝ عَلَّمَ الْقُرْآنَ ﴾	2-1	112
137	﴿ وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ ﴾	27	-160-126 164-163

57- سورة الحديد

138	﴿ ثُمَّ أَسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ ﴾	4	87
139	﴿ لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ ﴾	25	90

58- سورة المجادلة

140	﴿ قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا ﴾	1	-160-141 209
-----	--	---	-----------------

59- سورة الحشر

141	﴿ مَا قَطَعْتُمْ مِّن لِّينَةٍ أَوْ تَرَكْتُمُوهَا قَائِمَةً عَلَىٰ أُصُولِهَا فَبِإِذْنِ اللَّهِ وَلِيُخْرِىَ الْفَاسِقِينَ ﴾	5	33
142	﴿ وَمَاءِ اتَّكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا ﴾	7	76
143	﴿ هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ ﴾	24-22	213-125
144	﴿ هُوَ اللَّهُ الْخَلِيقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ ﴾	24	139-115

63- سورة المنافقون

145	﴿ وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ ﴾	8	190
-----	--	---	-----

65- سورة الطلاق

146	﴿ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ ﴾	12	139
-----	---	----	-----

م	طرف الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
67- سورة الملك			
147	﴿الَّذِي خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا وَهُوَ الْعَزِيزُ الْغَفُورُ﴾	4-2	152-90
148	﴿الْمُرْيَاتِكُمْ نَذِيرٌ﴾ قَالُوا بَلَىٰ قَدْ جَاءَنَا نَذِيرٌ فَكَذَّبْنَا وَقُلْنَا مَا نَزَّلَ اللَّهُ مِن شَيْءٍ	11-8	90
149	﴿الْأَيْعَلُّ مَن خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾	14	217
71- سورة نوح			
150	﴿فَقُلْتُ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا﴾	10	135
72- سورة الجن			
151	﴿وَأَنَّهُ تَعَالَىٰ جَدُّ رَبِّنَا مَا اتَّخَذَ صَاحِبَةً وَلَا وَلَدًا﴾	3	192
76- سورة الإنسان			
152	﴿إِنَّا خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِن نُّطْفَةٍ أَمْشَاجٍ نَّبْتَلِيهِ﴾	2	242-205
80- سورة عبس			
153	﴿ثُمَّ أَمَاتَهُ فَأَقْبَرَهُ﴾ [عبس: 21].	21	245
82- سورة الانفطار			
154	﴿يَأَيُّهَا الْإِنْسَانُ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ﴾	06	187
86- سورة الطارق			
155	﴿إِنَّهُمْ يَكِيدُونَ كَيْدًا﴾ وَأَكِيدُ كَيْدًا	16-15	165
87- سورة الأعلى			
156	﴿سَبِّحْ أَسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾	1	128
89- سورة الفجر			

م	طرف الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
157	﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾	22	171

91- سورة الشمس

158	﴿نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَهَا﴾	13	28
-----	-------------------------------	----	----

96- سورة العلق

159	﴿اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ﴾	3	128
-----	---------------------------------	---	-----

112- سورة الإخلاص

160	﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾	4	101-106-228
-----	-------------------------------------	---	-------------

فهرس الأَحَاوِثِ النّبَوِيَّةِ وَالْأَثَارِ

م	طرف الحديث أو الأثر.	رقم الصفحة
1.	«أَتَرُونَ هَذِهِ طَارِحَةً وَلَدَهَا فِي النَّارِ».	98
2.	«أَذْهَبِ الْبَاسَ رَبَّ النَّاسِ».	112
3.	«أَعْتَقَهَا، فَإِنَّهَا مُؤْمِنَةٌ».	86
4.	«أُعْطِيتُ جَوَامِعَ الْكَلِمِ»	67
5.	«أَعُوذُ بِعِزَّةِ اللَّهِ وَقُدْرَتِهِ مِنْ شَرِّ مَا أَحْدُ وَأُحَاذِرُ».	162
6.	«إِنَّ اللَّهَ جَمِيلٌ يُحِبُّ الْجَمَالَ».	162-112
7.	«إِنَّ اللَّهَ لَا يَجْمَعُ أُمَّتِي - أَوْ قَالَ أُمَّةَ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - عَلَى ضَلَالَةٍ أَبَدًا...».	82
8.	«إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَكَمُ، وَإِلَيْهِ الْحُكْمُ...».	77
9.	«إِنَّ قُلُوبَ بَنِي آدَمَ كُلَّهَا بَيْنَ إصْبَعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ...».	164-92
10.	«إِنَّ لِلَّهِ عِزًّا وَجَلًّا تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا...».	222-152-148
11.	«أَنَا النَّبِيُّ لَا كَذِبَ، أَنَا ابْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ».	121
12.	«إِنَّكَ تَأْتِي قَوْمًا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ...».	76
13.	«أَيُّهَا النَّاسُ ارْزِعُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ...».	187
14.	«بِرَحْمَتِكَ أَسْتَغِيثُ»	37
15.	«ثُمَّ يَفْتَحُ اللَّهُ عَلَيَّ مِنْ مَحَامِدِهِ وَحُسْنِ الثَّنَاءِ عَلَيْهِ».	199-154
16.	«الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي وَسِعَ سَمْعُهُ الْأَصْوَاتَ...».	209-141
17.	«رَبِّ اغْفِرْ وَارْحَمْ، إِنَّكَ أَنْتَ الْأَعَزُّ الْأَكْرَمُ».	128-79

175	«السَّيِّدُ اللَّهُ».	18.
47	«الطَّيْرَةُ شِرْكٌ»	19.
94	«اعْلَمْ، أَبَا مَسْعُودٍ، اللَّهُ أَقْدَرُ عَلَيْكَ مِنْكَ عَلَيْهِ».	20.
78	«فَمَنْ يَعْدِلُ إِذَا لَمْ يَعْدِلِ اللَّهُ وَرَسُولُهُ...».	21.
118	«قَدْ أَمَرَكُمُ اللَّهُ أَنْ تَدْعُوهُ، وَوَعَدَكُمُ أَنْ يَسْتَجِيبَ لَكُمْ».	22.
119	«قَدْ غُفِرَ لَهُ».	23.
80	«الكُرسي موضع القدمين، والعرش لا يقدر أحد قدره».	24.
80	«الكُرسي موضع القدمين، وله أطيّط كأطيّط الرَّحْلِ».	25.
57-52	«كُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ»	26.
52	«كُلُّ شَيْءٍ بِقَدَرٍ».	27.
52	«لَنْ يُعَجَّلَ شَيْءٌ قَبْلَ حِلِّهِ».	28.
175	«اللهُ أَكْبَرُ».	29.
199-154	«اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِرِضَاكَ مِنْ سَخَطِكَ».	30.
198-153-111	«مَا أَصَابَ أَحَدًا قَطُّ هَمٌّ وَلَا حَزَنٌ فَقَالَ: اللَّهُمَّ إِنِّي عَبْدُكَ...».	31.
85	«مَا مِنْ مَوْلُودٍ إِلَّا يُوَلَّدُ عَلَى الْفِطْرَةِ...».	32.
236	«المُفْسِطُونَ عِنْدَ اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ...».	33.
73	«هَكَذَا أُنْزِلَتْ، إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ أُنْزِلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ...».	34.
61	«يَا عِبَادِي إِنِّي حَرَمْتُ الظُّلْمَ عَلَى نَفْسِي...»	35.
171	«يُنْزِلُ رَبُّنَا تَبَارَكَ وَتَعَالَى كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا، حِينَ يَبْقَى ثُلُثُ اللَّيْلِ الْآخِرِ...».	36.
237	«يُنْزِلُ رَبُّنَا كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا، فِيَقُولُ: وَعِزِّي».	37.

فهرس خرب الألفاظ والمصطلحات

م	الكلمة أو المصطلح.	رقم الصفحة
1	إحصاء الأسماء الحسنی	146
2	الاستقراء	57
3	الاستقراء التام	59
4	الاستقراء الناقص	59
5	اسم الفاعل	172
6	الاسم اللازم	142
7	الاسم المتعدي	140
8	اسم المفعول	172
9	الأسماء الحسنی	24
10	الأسماء المضافة	123
11	الأصل العقدي	34
12	الإطلاق	46
13	أفعل التفضیل	172
14	الإلحاد فی أسماء الله الحسنى	144
15	الإلحاد فی صفات الله	198
16	الألفاظ المتواطئة	203
17	الألفاظ الجملة	223
18	أمثلة المبالغة	172
19	التأویل	236
20	التبائن	25

45	التجريد	21
25	التَّزَادُف	22
16	التَّضْدِيق	23
16	التَّصَوُّر	24
219	تعدد القدماء	25
32	التقاسيم العقدية	26
207	التناقض	27
109	توقيفية	28
207	جائز الوجود	29
85	جدعاء	30
225	الجسم	31
85	جمعاء	32
224	الجهة	33
104	الحد الأصغر	34
104	الحد الأكبر	35
104	الحد الأوسط	36
234	الحقيقة	37
243	الحكم العقلي المعنوي	38
243	الحكم السمعي اللغوي	39
225	الحيز	40
92	دلالة الأثر على المؤثر	41
138	دلالة الالتزام	42
138	دلالة التضمن	43
137	الدلالة الطبيعية	44
137	الدلالة العقلية	45
137	دلالة المطابقة	46

137	الدلالة الوضعية	47
25	الذَّات	48
42	الرابطة	49
33	الصفات الذاتية	50
33	الصفات الفعلية	51
28	الصِّقَّة	52
172	الصفة المشبهة	53
19	الضوابط العقدية	54
238	الظاهر الإفرادي	55
238	الظاهر التركيبي	56
88	العقل	57
88	العقل الصريح	58
146	العلة الفاعلة	59
44	العموم	60
39	العموم والخصوص المطلق	61
30	القاعدة العقدية	62
204	القدر المشترك	63
207	القديم	64
104	القياس الاقتراضي	65
95	قياس الأولى	66
103	قياس التمثيل	67
99	قياس الشمول	68
85	كما تنتج	69
234	المجاز	70
207	المحدث	71

فهرس الأعلام

رقم الصفحة	العَلَم	
129	أحمد بن معد، بن عيسى بن وكيل التجيبي	1.
19	ثعلب، أبو العبّاس أحمد بن يحيى بن يسار	2.
21	الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل	3.
21	الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق أبو القاسم	4.
71	الصفاقسي، علي بن مُجَّد بن سالم، أبو الحسن النوري	5.
22	ابن الوزير، أبو عبد الله محمد بن إبراهيم	6.
21	ابن يعيش، أبو البقاء الأسدي يعيش بن علي	7.

فهرس المصادر والمراجع

• القرآن الكريم: برواية حفص عن عاصم، مصحف المدينة النبوية للنشر الحاسوبي.

- أ -

1. إبراهيم البلوشي، التقاسيم الفقهية وأثرها في الخلاف الفقهي وتأثرها بالمستجدات المعاصرة، الدار الأثرية عمان الأردن، ط1، 1431/1، 2010.

2. إبراهيم مصطفى وآخرون، المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، ط4، 2004/1425.

3. أبو داود، سليمان بن الأشعث بن إسحاق السجستاني، سنن أبي داود، تح: شعيب الأرناؤوط و محمد كامل قره بللي، دار الرسالة العالمية، ط1، 2009/1430.

4. أبو شامة المقدسي، شهاب الدين عبد الرحمان، المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز، تح: طياراتي قولاج، دار صادر بيروت، دط، 1975/1395.

5. ابن أبي العزّ، علي بن علي بن محمد، شرح العقيدة الطحاوية، تح: أحمد شاكّر، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد السعودية، 1418.

6. ابن أبي شيبة، أبو بكر عبد الله بن محمد العباسي، المصنف في الأحاديث والآثار، تح: كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد الرياض السعودية، ط1، 1409.

7. الآجري، محمد بن الحسين أبو بكر، الشريعة، تح: عبد الله الدميحي، دار الوطن السعودية، ط1، 1997/1418.

8. أحمد القاضي، الأصول القرآنية في أسماء الله الحسنى وصفاته العلية، دار ابن الجوزي السعودية، ط1، 1426.

9. أحمد بن محمد بن حنبل أبو عبد الله الشيباني، أصول السنة، دار المنار الخرج السعودية، ط1، 1411.

10. أحمد بن مُحمَّد بن حنبل أبو عبد الله الشيباني، الرد على الجهمية والزنادقة، تح: صبري شاهين، دار الثبات للنشر والتوزيع، ط1، دت.
11. أحمد بن مُحمَّد بن حنبل أبو عبد الله الشيباني، مسند أحمد، تح: شعيب الأرناؤوط وآخرون، بيروت لبنان، ط1، 1421/2001.
12. الأزهري، أبو منصور أحمد بن مُحمَّد، تهذيب اللغة، تح: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، دط، 1976.
13. أسرار، عادل بن عبد الغفور بن حيدر، القواعد العقدية عند أهل السنة والجماعة - دراسة تأصيلية -، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم العقيدة، كلية الدعوة وأصول الدين، جامعة أم القرى السعودية، دت.
14. الإسماعيلي، أبو بكر أحمد بن إبراهيم، كتاب اعتقاد أهل السنة (ضمن مجموع رسائل)، تح: جمال عزون، دار المنهاج السعودية، 1431.
15. الأشعري، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن إسحاق، رسالة إلى أهل الثغر بباب الأبواب، تح: عبد الله شاكر الجنيد، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة السعودية، دط، 1413.
16. الأشعري، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن إسحاق، مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، تح: نعيم زرزور، المكتبة العصرية، ط1، 1426/2005.
17. الأشعري، علي بن إسماعيل بن إسحاق، الإبانة عن أصول الديانة، تح: فوقية حسين، دار الأنصار القاهرة مصر، ط1، 1397.
18. الأشقر، عمر سليمان، أسماء الله وصفاته في معتقد أهل السنة والجماعة، دار النفائس للنشر والتوزيع الأردن، ط6، 1424/2003.
19. الأصبهاني، إسماعيل بن مُحمَّد بن الفضل (قوام السنة)، الحجة في بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السنة والجماعة، تح: مُحمَّد بن ربيع، دار الراية الرياض السعودية، ط2، 1419/1999.

20. الأفغاني، شمس الدين، الماتريدية وموقفهم من توحيد الأسماء والصفات، مكتبة الصديق الطائف، ط2، 1998/1419.
21. آل الشيخ، صالح بن عبد العزيز بن مُجَدِّد، شرح العقيدة الطحاوية، تح: عادل مرسي رفاعي، مكتبة دار الحجاز القاهرة مصر، ط1، 1433.
22. آل الشيخ، صالح بن عبد العزيز، اللآلئ البهية في شرح العقيدة الواسطية، تح: عادل بن مُجَدِّد مرسي، مكتبة دار الحجاز للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، دط، 2014/1435.
23. آل الشيخ، صالح بن عبد العزيز، شرح لمعة الاعتقاد إلى سبيل الرشاد، مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع الرياض السعودية، ط1، 1432.
24. الألباني، أبو عبد الرحمن مُجَدِّد ناصر الدين، سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع الرياض السعودية، ط1، دت.
25. الألباني، أبو عبد الرحمن مُجَدِّد ناصر الدين، صحيح الترغيب والترهيب، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع الرياض السعودية، ط1، 2000/1421.
26. الألباني، أبو عبد الرحمن مُجَدِّد ناصر الدين، صحيح الجامع، المكتب الإسلامي، بيروت لبنان، دط، دت.
27. الألباني، مُجَدِّد ناصر الدين، مختصر العلو للعلي العظيم، المكتب الإسلامي بيروت لبنان، ط2، 1991/1412.
28. الآمدي، سيف الدين، المبين في شرح معاني ألفاظ الحكماء والمتكلمين، تح: حسن محمود، مكتبة وهبة القاهرة مصر، دط، دت.
29. ابن الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، تح: جودة مبروك، مكتبة الخانجي، ط1، دت.
- بـ
30. الباحسين، يعقوب بن عبد الوهاب، الفروق الفقهية والأصولية، مكتبة الرشد الرياض السعودية، ط1، 1998 /1419.

31. الباحثين، يعقوب بن عبد الوهاب، القواعد الفقهية، مكتبة الرشد الرياض السعودية، ط1، 1998/1418.
32. البخاري، مُحمَّد بن إسماعيل أبو عبد الله الجعفي، الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه (صحيح البخاري)، ، تح: مُحمَّد زهير بن ناصر، دار طوق النجاة، ط1، 1422.
33. البخاري، مُحمَّد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة، خلق أفعال العباد، تح: عبد الرحمان عميرة، دار المعارف الرياض السعودية، دط، دت.
34. البدر، عبد الرزاق، فقه الأسماء الحسنى، دار التوحيد للنشر الرياض السعودية، ط1، 2008/1429.
35. البراك، عبد الرحمان بن ناصر، توضيح مقاصد العقيدة الواسطية، دار التدمرية الرياض السعودية، ط1، 2006/1427.
36. البراك، عبد الرحمن بن ناصر، التعليق على القواعد المثلى، تح: عبد الله المزروع، دار التدمرية الرياض السعودية، ط1، 2010/1431.
37. البريكان، إبراهيم بن مُحمَّد بن عبد الله، القواعد الكلية للأسماء والصفات عند السلف، دار ابن القيم الرياض السعودية، ط1، 2004/1425.
38. ابن بطّة، أبو عبد الله عبيد الله بن مُحمَّد العكبري، الإبانة عن شريعة الفرق الناجية، ومجانبة الفرق المذمومة، تح: حمد التويجري وآخرون، دار الراية للنشر والتوزيع الرياض السعودية، ط1، 2005/1426.
39. البغدادي، أبو منصور عبد القاهر بن طاهر، الفرق بين الفرق، وبيان الفرق الناجية منهم، عقائد الفرق الإسلامية وآراء كبار أعلامها، تح: مُحمَّد عثمان الخشت، مكتبة ابن سينا، القاهرة، مصر، دط، دت.
40. البغوي، الحسين بن مسعود بن مُحمَّد، شرح السنة، تح: شعيب الأرناؤوط وزهير الشاويش، المكتب الإسلامي بيروت لبنان، ط2، 1983/1403.

41. بكر بن عبد الله بن مُجَدَّ أبو زيد، معجم المناهي اللفظية وفوائد في الألفاظ، دار العاصمة الرياض ط3، 1417/1996.

42. البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين، الأسماء والصفات، تح: عبد الله بن مُجَدَّ الحاشدي، مكتبة السوادي جدة السعودية، ط1، 1413/1993.

43. البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي، أحكام القرآن للشافعي، تح: عبد الغني عبد الخالق، مكتبة الخانجي القاهرة، ط2، 1414/1994.

44. البيهقي، أحمد بن الحسين، الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد على مذهب السلف وأصحاب الحديث، تح: أحمد عصام الكاتب، دار الآفاق الجديدة بيروت، ط1، 1401.

ت

45. الترمذي، مُجَدَّ بن عيسى بن سَوْرَة أبو عيسى، جامع الترمذي، تح: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان، دط، 1998.

46. التميمي، مُجَدَّ بن خليفة بن علي، معتقد أهل السنة والجماعة في أسماء الحسن، دار أضواء السلف الرياض السعودية، ط1، 1419/1999.

47. التميمي، مُجَدَّ بن خليفة، الصفات الإلهية تعريفها - أقسامها، دار أضواء السلف الرياض السعودية، ط1، 1422/2002.

48. ابن تيمية، أبو العباس أحمد بن عبد الحليم، تلخيص كتاب الاستغاثة (الرد على البكري)، تح: مُجَدَّ بن علي عجال، مكتبة الغرباء الأثرية دط، دت.

49. ابن تيمية، أبو العباس تقي الدين أحمد بن عبد الحليم، درء تعارض العقل والنقل، تح: مُجَدَّ رشاد سالم، دار الثقافة والنشر بالجامعة، دط، 1411/1991.

50. ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام، الإيمان، تح: ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي عمان الأردن، ط5، 1416/1996.

51. ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام، الفتاوى الكبرى، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط1، 1408/1987.

52. ابن تيمية، أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام، جامع الرسائل، تح: مُحمَّد رشاد سالم، دار العطاء الرياض السعودية، ط1، 1422/2001.
53. ابن تيمية، أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام، جامع المسائل (المجموعة الخامسة)، تح: مُحمَّد عزيز شمس، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع مكة السعودية، ط1، 1424.
54. ابن تيمية، أحمد بن عبد الحلیم تقي الدين أبو العباس، شرح الأصبهانية، تح: مُحمَّد بن عودة السعوي، مكتبة دار المنهاج الرياض السعودية، ط1، 1430.
55. ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام، التدمرية، مُحمَّد بن عودة السعوي، مكتبة العبيكان الرياض السعودية، ط6، 1421/2000.
56. ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم، اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم، تح: ناصر عبد الكريم العقل، دار عالم الكتب بيروت لبنان، ط7، 1419/1999.
57. ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم، التسعينية، تح: حمد بن إبراهيم العجلان، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع الرياض السعودية، ط1، 1420/1999.
58. ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم، بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية أهل الإلحاد من القائلين بالحلل والاتحاد، تح: موسى بن سليمان الدرويش، مكتبة العلوم والحكم المدينة السعودية، ط1، 1422/2001.
59. ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم، شرح حديث النزول، المكتب الإسلامي بيروت لبنان، ط5، 1397/1977.
60. ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم، مجموع الفتاوى، تح: عبد الرحمن بن مُحمَّد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف المدينة النبوية المملكة العربية السعودية، دط، 1416/1995.
61. ابن تيمية، تقي الدين أحمد بن عبد الحلیم، الفتوى الحموية الكبرى، تح: حمد بن عبد المحسن التويجري، دار الصميعي، الرياض السعودية ط2، 1425/2004.

62. ابن تيمية، تقي الدين أحمد بن عبد الحليم، بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية، تح: مجموعة من المحققين، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ط1، 1426.
63. ابن تيمية، تقي الدين أحمد بن عبد الحليم، منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، تح: محمد رشاد سالم، جامعة الإمام بن سعود الإسلامية السعودية، ط1، 1986/1406.

جـ-

64. جابر إدريس أمير، مقالة التشبيه وموقف أهل السنة منها، أضواء السلف الرياض السعودية، ط1، 2002/1422.
65. الجامي، محمد أمان بن علي، الصفات الإلهية في الكتاب والسنة النبوية في ضوء الإثبات والتنزيه، دار المنهاج القاهرة مصر، ط2، 2013/1434.
66. الجبوري، رياض يونس، الصفات الإلهية المضافة في القرآن الكريم، معجم ودراسة دلالية، (كتاب إلكتروني).
67. الجربوع، عبد الله بن عبد الرحمن، الأمثال القرآنية القياسية المضروبة للإيمان بالله، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة النبوية، السعودية، ط1، 2003/1424.
68. ابن الجزري، شمس الدين أبو الخير، النشر في القراءات العشر، تح: علي محمد الضباع، المطبعة التجارية الكبرى، دط، دت.
69. ابن جزري، أبو القاسم محمد الكلبي الغرناطي، تقريب الوصول إلى علم الأصول، تح: محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط1، 2003/1424.
70. الجهني، محمد بن عبد الرحمن، المقارنة بين المثل الأعلى وبين قياس الأولى في حقه سبحانه، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة والدراسات الإسلامية السعودية، العدد(45)، ذو القعدة 1429.
71. ابن الجوزي، جمال الدين عبد الرحمن بن علي، الموضوعات، تح: عبد الرحمن عثمان، المكتبة السلفية المدينة السعودية، ط1، 1966/1386.

72. الجوهري، إسماعيل بن حماد، تاج اللغة وصحاح العربية (الصحاح)، تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين بيروت، ط3، 1984.

73. الجويني، عبد الله بن يوسف بن مُجَدِّ، رسالة في إثبات الاستواء والفوقية، ومسألة الحرف والصوت في القرآن المجيد، تح: أحمد معاذ حقي، دار طويق للنشر والتوزيع الرياض السعودية، ط1، 1998/1419.

74. الجويني، عبد الملك بن عبد الله بن يوسف، الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد، تح: مُجَدِّ يوسف موسى وآخرون، مكتبة الخانجي، مصر، دط، 1950/1369.

ح

75. الحاكم، أبو عبد الله مُجَدِّ بن عبد الله النيسابوري، المستدرک على الصحيحين، تح: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط1، 1990/1411.

76. ابن حبان، أبو حاتم بن أحمد البُستي، صحيح ابن حبان، تح: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة بيروت لبنان، ط2، 1993/1414.

77. ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي بن مُجَدِّ، النكت على كتاب ابن الصلاح، تح: ربيع بن هادي عمير، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة، السعودية، ط1، 1984/1404.

78. ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي بن مُجَدِّ، فتح الباري في شرح صحيح البخاري، دار المعرفة بيروت لبنان، دط، 1379.

79. ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي بن مُجَدِّ، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، تح: نور الدين عتر، مطبعة الصباح دمشق سوريا، ط3، 2000/1421.

80. ابن حجر، التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، تح: حسن بن عباس، مؤسسة قرطبة مصر، ط1، 1995/ 1416.

81. الحربي، حسين بن علي بن حسين، قواعد الترجيح عند المفسرين، دار القاسم الرياض السعودية، ط2، 2008/1429.

82. ابن حزم، أبو مُجَدَّ علي بن أحمد بن سعيد، المحلى في شرح المجلى بالحجج والآثار، تح: حسان عبد المنان، دار بيت الأفكار الدولية، دط، دت.
83. ابن حزم، أبو مُجَدَّ علي بن أحمد، الفصل في الملل والأهواء والنحل، مكتبة الخانجي القاهرة، دط، دت.
84. ابن حزم، أبو مُجَدَّ علي بن مُجَدَّ، مراتب الإجماع في العبادات والعاملات والاعتقادات، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، دط، دت.
85. الحصني، تقي الدين أبو بكر بن مُجَدَّ، كتاب القواعد، تح: عبد الرحمن الشعلان، مكتبة الرشد الرياض السعودية، ط1، 1997/1418.
86. الحكمي، حافظ بن أحمد، معارج القبول بشرح سلم الوصول إلى علم الأصول، تح: مُجَدَّ صبحي حلاق، دار ابن الجوزي السعودية، ط3، 1426.
87. الحلبي، أبو عبد الله الحسين بن الحسن، المنهاج في شعب الإيمان، تح: حلمي فودة، دار الفكر، ط1، 1979/1399.
88. الحمد، مُجَدَّ بن إبراهيم بن أحمد، مصطلحات في كتب العقائد، درا بن خزيمه، دط، دت.
89. الحموي، أحمد بن مُجَدَّ مكّي، غمز عيون البصائر في شرح الأشباه والنظائر، دار الكتب العلميّة، ط1، 1985/1405.
90. الحيني، ناصر بن يحيى، منهج أهل السنة والجماعة في تدوين علم العقيدة، مركز الفكر المعاصر الرياض السعودية، ط1، 1431.

ـخـ

91. الخادمي، نور الدين، علم القواعد الشرعية، مكتبة الرشد الرياض السعودية، ط1، 2005/1426.
92. خالد الجعيد وآخرون، المسائل العقدية التي حكى فيها ابن تيمية الإجماع - جمعاً ودراسة -، دار الفضيلة السعودية، ط1، 2007/1428.

93. خالد بن عبد اللطيف، منهج أهل السنة و الجماعة ومنهج الأشاعرة في توحيد الله، مكتبة الغرباء الأثرية السعودية، ط1، 1995/1416.
94. ابن خالويه، الحسين بن أحمد، الحجة في القراءات السبع، تح: عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت، ط4، 1401.
95. ابن خزيمة، أبو بكر محمد بن إسحاق، كتاب التوحيد، تح: عبد العزيز الشهوان، مكتبة الرشد الرياض السعودية، ط5، 1994/1414.
96. الخضري، محمد بن مصطفى، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تح: يوسف الشيخ البقاعي، دار الفكر بيروت لبنان، دط، دت.
97. الخطابي، أبو سليمان حمد بن محمد، شأن الدعاء، تح: أحمد يوسف الدقاق، دار الثقافة العريّة دمشق، ط3، 1992/1412.
98. الخطابي، حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي، معالم السنن، المطبعة العلمية حلب سوريا، ط1، 1932/1351.
99. الخطيب البغدادي، الصفات، (ضمن مجموع رسائل)، تح: جمال عزون، مكتبة دار المنهاج الرياض السعودية، ط2، 1431.
100. الخطيب، عبد اللطيف، معجم القراءات، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع دمشق سوريا، ط1، 2002/1422.
101. الخلال، أبو بكر أحمد بن محمد بن هارون، السنة، تح: عطية الزهراني، دار الراية الرياض، ط1، 1989 /1410.
102. الخميس، محمد بن عبد الرحمن، شرح الرسالة التدمريّة، دار أطلس الخضراء، دط، 2000/1425.

103. الدارمي، أبو سعيد عثمان بن سعيد بن خالد بن سعيد، نقض عثمان بن سعيد على المريسي الجهمي العنيد فيما افترى على الله عز وجل من التوحيد، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، تح: رشيد بن حسن الأملعي، ط1، 1998/1418.
104. الدارمي، أبو سعيد عثمان بن سعيد بن خالد بن سعيد، نقض عثمان بن سعيد على المريسي الجهمي العنيد فيما افترى على الله في التوحيد، تح: منصور بن عبد العزيز السماري، دار الميمان للنشر والتوزيع الرياض السعودية، ط1، 2013/1434.
105. الدارمي، أبو سعيد عثمان بن سعيد، الرد على الجهمية، تح: بدر البدر، دار ابن الأثير الكويت، ط2، 1995/1416.
106. الداني، أبو عمرو عثمان بن سعيد، الرسالة الوافية لمذهب أهل السنة في الاعتقادات وأصول الديانات، تح: دغش العجمي، دار الإمام أحمد الكويت، ط1، 2000/1421.
107. الدّمهورى، أحمد، إيضاح المبهم في معاني السلم، تح: عمر فاروق الطباع، مكتبة المعارف بيروت لبنان، ط2، 2006/1427.
108. الدوسري، مسلم بن مُحمّد، الممتع في القواعد الفقهية، دار زديني الرياض السعودية، ط1، 2007/1427.

-ف-

109. الذهبي، شمس الدين مُحمّد بن أحمد، العرش، تح: مُحمّد بن خليفة التميمي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية المدينة النبوية السعودية، ط2، 2003/1424.
110. الذهبي، شمس الدين مُحمّد بن أحمد، العلو للعلي الغفار في إيضاح صحيح الأخبار وسقيمها، تح: أشرف عبد المقصود، مكتبة أضواء السلف الرياض السعودية، ط1، 1995/ 1416.

-ر-

111. الرازي، فخر الدين محمد بن عمر الخطيب، لوايح البيّنات شرح أسماء الله تعالى والصفات، تح: مُحمّد بدر الدين الحلبي، المطبعة الشرقية مصر، 1323.

112. الرازي، مُحمَّد بن عمر فخر الدين، مفاتيح الغيب (التفسير الكبير)، دار إحياء التراث العربي بيروت لبنان، ط3، 1420.

113. الراغب الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن مُحمَّد، المفردات في غريب القرآن، تح: صفوان عدنان الداودي، دار القلم دمشق سوريا، ط1، 1412.

114. الرحيلي، إبراهيم بن عامر، الاختلاف في القراءات وأثره في تقرير مسائل العقيدة، دار الأوقاف الثقافية السعودية، دط، 2016/1437.

115. الرضواني، محمود عبد الرازق، أسماء الله الثابتة في الكتاب والسنة، دار مكتبة سلسبيل القاهرة مصر، ط1، 2005/1426.

116. الروكي مُحمَّد، نظرية التقعيد الفقهي وأثرها في اختلاف الفقهاء، مطبعة النجاح الجديدة الدار البيضاء المغرب، ط1، 1994.

-ز-

117. الزبيدي، مُحمَّد مرتضى الحسيني، تاج العروس من جواهر القاموس، تح: علي هلال، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، ط1، 2001/1421.

118. الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري، تفسير أسماء الله الحسنى، تح: أحمد يوسف الدقاق، دار المأمون للتراث دمشق، ط5، 1986/1406.

119. الزركشي، بدر الدين مُحمَّد بن عبد الله، البرهان في علوم القرآن، تح: مُحمَّد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، ط1، 1957/1376.

120. الزركلي خير الدين، الأعلام، دار العلم للملايين، ط15، 2002.

-س-

121. السباعي مصطفى، السنة ومكانتها من التشريع الإسلامي، المكتب الإسلامي بيروت لبنان، ط3، 1982/1402.

122. السبكي، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين، الأشباه والنظائر، دار الكتب العلمية لبنان، ط1، 1991/1411.

123. السبكي، تقي الدين علي بن عبد الكافي وولده تاج الدين أبو نصر عبد الوهاب، الإبهاج في شرح المنهاج، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، دط، 1995/1416.
124. السجزي، عبيد الله بن سعيد بن حاتم الوائلي، رسالة السجزي إلى أهل زبيد في الرد على من أنكر الحرف والصوت، تح: مُحمَّد باكريم با عبد الله، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية المدينة المنورة السعودية، ط2، 2002/1423.
125. السخاوي، شمس الدين مُحمَّد بن عبد الرحمن، فتح المغيٲ بشرح ألفية الحديث، تح: علي حسين، مكتبة السنة مصر، ط1، 2003/1424.
126. السَّعدي، عبد الرحمن بن ناصر، التوضيح والبيان لشجرة الإيمان، تح: أشرف بن عبد المقصود، دار أضواء السلف الرياض السعودية، ط1، 1998/1419.
127. السعدي، عبد الرحمن بن ناصر، الحق الواضح المبين في شرح توحيد الأنبياء والمرسلين من الكافية الشافية (ضمن المجموعة الكاملة لمؤلفات السعدي)، مركز صالح بن صالح الثقافي السعودية، 1990/1411.
128. السَّعدي، عبد الرحمن بن ناصر، تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، تح: عبد الرحمن بن معلا اللويحقي، مؤسسة الرسالة بيروت لبنان، ط1، 2000/1420.
129. السعدي، عبد الرحمن بن ناصر، فتح الرحيم الملك العلام في علم العقائد والتوحيد والأخلاق والأحكام المستنبطة من القرآن، دار الفضيلة الجزائر، ط1، 2009/1430.
130. السعدي، عبد الرحمن بن ناصر، بهجة قلوب الأبرار وقرة عيون الأخيار في شرح جوامع الأخبار، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد السعودية، ط4، 1423.
131. السعدي، عيسى بن عبد الله، حَقِيقَةُ المثل الأعلى وآثاره، دار ابن الجُوزي الطائف السعودية، ط1، 2006/1427.
132. السعدي، عيسى بن عبد الله، دلالة أسماء الله الحسنى على التنزيه، كتاب إلكتروني
133. السعيدان، وليد بن راشد، شرح القواعد المذاعة في مذهب أهل السنة والجماعة، كتاب إلكتروني

134. سعيداني، أبو مُحمَّد أرزقي بن مُحمَّد، النفي في باب صفات الله -عزَّوجلَّ- بين أهل السنة والجماعة والمعتلة، مكتبة دار المنهاج الرياض السعودية، ط2، 1431.
135. السفاريني، مُحمَّد بن أحمد، لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرر المضية في عقد الفرقة المرضية، دار مؤسَّسة الخافقين دمشق، ط2، 1982/1402.
136. السقاف، علوي بن عبد القادر، صفات الله الواردة في الكتاب والسنة، مؤسَّسة الدرر السنية للنشر السعودية، ط4، 2011/1433.
137. السمعاني، أبو المظفر منصور بن مُحمَّد، قواطع الأدلة في الأصول، تح: مُحمَّد حسن، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط1 1999/1418.
138. السنوسي، الطيب أحمد، الاستقراء وأثره في القواعد والأصولية والفقهية - دراسة نظرية تطبيقية-، دار التدمرية الرياض السعودية، ط3، 2009/1430.
139. السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، الإتيقان في علوم القرآن، تح: مُحمَّد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة العامة للكتاب مصر، دط، 1974/1394.
140. السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تح: مُحمَّد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية لبنان، دط، دت.
- ش -
141. الشاطبي، إبراهيم بن موسى بن مُحمَّد اللخمي الغرناطي، الموافقات، تح: مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن عفان القاهرة مصر، ط1، 1997 /1417.
142. الشافعي، مُحمَّد بن إدريس بن العباس، الرسالة، تح: احمد شاكر، مكتبة الحلبي مصر، ط1، 1940/1358.
143. الشنقيطي، مُحمَّد الأمين بن مُحمَّد الجكني، مذكرة في أصول الفقه، مكتبة العلوم والحكم المدينة السعودية، ط5، 2001.
144. الشنقيطي، مُحمَّد الأمين بن مُحمَّد المختار، آداب البحث والمناظرة، تح: سعود العريفي، دار عالم الفوائد السعودية، ط1، 1426.

145. الشنقيطي، مُجَدِّ الأمين بن مُجَدِّ المختار، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع بيروت لبنان، دط، 1995/1451.
146. الشنقيطي، مُجَدِّ الأمين بن مُجَدِّ المختار، منع جواز المجاز في المنزل للتعبد والإعجاز، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع مكة المكرمة السعودية، دط، دت.
147. الشنقيطي، مُجَدِّ الأمين بن مُجَدِّ المختار، منهج ودراسات لآيات الأسماء والصفات (ضمن مجموع القواعد الطيبات في الأسماء والصفات)، تح: أشرف عبد المقصود، مكتبة أضواء السلف الرياض السعودية، ط1، 1995/1416.
148. الشنقيطي، مُجَدِّ الأمين، نثر الورود على مراقبي السعود، تح: مُجَدِّ ولد سيدي ولد حبيب الشنقيطي، دار المنارة للنشر والتوزيع السعودية، ط1، 1995/1415.
149. الشهرستاني، مُجَدِّ بن عبد الكريم بن أبي بكر، الملل والنحل، تح: مُجَدِّ سيد كيلاني، دار المعرفة بيروت لبنان، دط، 1404.
150. الشوكاني، مُجَدِّ بن علي بن مُجَدِّ، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، تح: أحمد عزو عناية، دار الكتاب العربي دمشق سوريا، ط1، 1999/1419.
151. الشوكاني، مُجَدِّ بن علي بن مُجَدِّ، فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، تح: عبد الرحمن عميرة، دار الوفاء، دط، دت.
152. الشوكاني، مُجَدِّ بن علي بن مُجَدِّ بن عبد الله، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، دار المعرفة بيروت لبنان، دط، دت.

- ص -

153. الصفاقسي، علي بن مُجَدِّ بن سالم، غيث النفع في القراءات السبع، تح: أحمد الحفيان، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط1، 2004/1425.
154. الصفدي، صلاح الدين، الوافي بالوفيات، تح: أحمد الأرناؤوط و تركي مصطفى، دار إحياء التراث بيروت، دط، 2000 /1420.

-ط-

155. الطبري، مُحمَّد بن جرير بن يزيد أبو جعفر، جامع البيان عن تأويل القرآن، تح: عبد الله التركي، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان القاهرة مصر، ط1، 2001/1422.
156. الطبري، مُحمَّد بن جرير بن يزيد، التبصير في معالم الدين، تح: علي بن عبد العزيز الشبل، دار العاصمة السعودية ط1، 1996/1416.

-ع-

157. عادل، سراج الدين عمر بن علي، اللباب في علوم الكتاب، تح: عادل عبد الموجود وعلي عوض، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط1، 1998/1419.
158. ابن عاشور، مُحمَّد الطاهر، التحرير والتنوير (تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد)، الدار التونسية للنشر والتوزيع تونس، دط، 1984.
159. ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، تح: مصطفى العلوي وُمحمَّد البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، دط، 1387.
160. ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله، جامع بيان العلم وفضله، تح: أبو الأشبال الزهيري دار ابن الجوزي السعودية، ط1، 1994/1414.
161. عبد الله بن أحمد بن مُحمَّد بن حنبل، السنة، تح: عادل آل حمدان، ط1، 2012/1433.
162. عبد الله بن يوسف بن عيسى، المنهاج المختصر في علمي النحو والصرف، مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع بيروت لبنان، ط3، 2007/1428.
163. عثمان علي حسن، قواعد الاستدلال على مسائل الاعتقاد، دار الوطن الرياض السعودية، ط1، 1413.
164. عثمان علي حسن، مصادر الاستدلال على مسائل الاعتقاد، دار الوطن الرياض السعودية، ط1، 1413.
165. ابن عثيمين، مُحمَّد بن صالح بن مُحمَّد، القول المفيد على كتاب التوحيد، دار ابن الجوزي السعودية، ط2، 1424.

166. ابن عثيمين، مُجَدِّد بن صالح بن مُجَدِّد، تقريب التدمرية، دار ابن الجوزي السعودية، ط1، 1419.

167. ابن عثيمين، مُجَدِّد بن صالح بن مُجَدِّد، شرح القواعد المثلى في صفات الله تعالى وأسمائه الحسنى، مؤسسة الشيخ العثيمين الخيرية السعودية، ط1، 1436.

168. ابن عثيمين، مُجَدِّد بن صالح بن مُجَدِّد، فتح رب البرية بتلخيص الحموية، دار الوطن للنشر الرياض السعودية، دط، دت.

169. ابن عثيمين، مُجَدِّد بن صالح، القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى، تح: أشرف بن عبد المقصود، دار أضواء السلف الرياض السعودية، دط، 1996/1416.

170. ابن عثيمين، مُجَدِّد بن صالح، شرح العقيدة السفارينية، دار الوطن الرياض السعودية، ط1، 1426.

171. ابن عثيمين، مُجَدِّد بن صالح، شرح العقيدة الواسطية، تح: سعد بن فواز الصميل، دار ابن الجوزي السعودية، ط6، 1421.

172. العدني، أبو العباس ياسين، التعليق الأسنى على القواعد المثلى، في صفات الله وأسمائه الحسنى، دار الميراث النبوي الجزائر، 2014/1435.

173. ابن العربي، مُجَدِّد بن عبد الله أبو بكر، أحكام القرآن، تح: مُجَدِّد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط3، 2003/1424.

174. العز بن عبد السلام، أبو مُجَدِّد عبد العزيز، تفسير القرآن، تح: عبد الله بن إبراهيم الوهي، دار ابن حزم بيروت لبنان، ط1، 1996/1416.

175. العصيمي، صالح بن عبد الله، تعليقات على التيسير المجلى في نظم القواعد المثلى، (كتاب إلكتروني).

176. ابن العطار، علي بن إبراهيم بن داود، الاعتقاد الخالص من الشك والانتقاد، تح: سعد الزويهي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية قطر، ط1، 2001/1432.

177. ابن عيسى، أحمد بن إبراهيم بن حمد، توضيح المقاصد وتصحيح القواعد، تح: زهير الشاويش
المكتب الإسلامي بيروت لبنان، ط3، 1406.

- غ -

178. الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد، المستصفى، تح: محمد عبد السلام، دار الكتب العلمية، ط1،
1993/1413.

179. الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد، معيار العلم في فن المنطق، تح: سليمان دنيا، دار المعارف
مصر، دط، 1961.

180. الغلاييني مصطفى، جامع الدروس العربية، منشورات المكتبة العصرية بيروت لبنان، ط3،
1994/1414.

181. ابن غلبون، طاهر بن عبد المنعم أبو الحسن، التذكرة في القراءات، تح: سعيد صالح، دار
الكتب العلمية بيروت لبنان، ط1، 2001/1422.

182. الغنيمان، عبد الله بن محمد، السبائك الذهبية بشرح العقيدة الواسطية، دار ابن الجوزي
السعودية، ط1، 1430.

- ف -

183. ابن فارس، أحمد بن زكريا، مقاييس اللغة، تح: عبد السلام هارون، دار الفكر، دط،
1979/1399.

184. ابن فارس، أحمد بن زكرياء القزويني الرازي، مجمل اللغة، تح: زهير عبد المحسن سلطان،
مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط2، 1986/1406.

185. فالخ بن مهدي، التحفة المهدية شرح العقيدة التدمرية، مطابع الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
السعودية، ط3، 1413.

186. الفريائي، أبو بكر جعفر بن محمد بن الحسن بن المستفاض، كتاب القدر، تح: عبد الله بن حمد
المنصور، دار أضواء السلف السعودية، ط1، 1997/1418.

187. الفوزان، صالح بن فوزان بن عبد الله، إعانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد، مؤسسة الرسالة بيروت لبنان، ط3، 2000/1423.

188. الفيروز أبادي، مجد الدين مُجَدِّد بن يعقوب، القاموس المحيط، دار الهيئة المصرية العامة للكتاب، دط، 1980/1400.

189. الفيومي، أحمد بن مُجَدِّد بن علي المقرئ، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، المكتبة العلمية بيروت لبنان، دط، دت.

- ق -

190. القاضي عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار الهمداني، المنية والأمل، تح: سامي النشار ومن معه، دار المطبوعات الجامعية الإسكندرية، دط، 1972.

191. ابن قتيبة، أبو مُجَدِّد عبد الله بن مسلم الدينوري، تأويل مشكل القرآن، تح إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، دط، دت.

192. ابن قتيبة، أبو مُجَدِّد عبد الله بن مسلم، تأويل مختلف الحديث، المكتب الاسلامي بيروت لبنان، ط2، 1999/1419.

193. ابن قدامة المقدسي، أبو مُجَدِّد موفق الدين عبد الله الجماعيلي، لمعة الاعتقاد، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد السعودية، ط2، 2000/1420.

194. القرطبي، أبو العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم، المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، تح: محي الدين مستو وآخرون، دار ابن كثير دمشق سوريا، ط1، 1996/1417.

195. القرطبي، أبو عبد الله مُجَدِّد بن أحمد، الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى، تح: طارق أحمد، دار الصحابة، ط1، 1995/1416.

196. القرطبي، أبو عبد الله، مُجَدِّد بن أحمد، الجامع لأحكام القرآن، تح: هشام البخاري، دار عالم الكتب الرياض السعودية، دط، 2003/1423.

197. القرطبي، مُجَدِّد بن أحمد، الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى، تح: عرفان حسونة، المكتبة العصرية بيروت لبنان، ط1، 1426.

198. القنوجي، مُحمَّد صديق حسن خان، قطف الثمر في بيان عقيدة أهل الأثر، تح: عاصم القريوتي، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد السعودية، ط1، 1421.
199. ابن قيم الجوزية، أبو عبد الله مُحمَّد بن أبي بكر بن أيوب، بدائع الفوائد، تح: علي بن مُحمَّد العمران، دار عالم الفوائد، د ط، دت.
200. ابن قيم الجوزية، شمس الدين أبو عبد الله مُحمَّد بن أبي بكر بن أيوب، الصواعق المرسلّة على الجهمية والمعتلة، تح: علي بن مُحمَّد الدخيل الله، دار العاصمة الرياض، دط، دت.
201. ابن قيم الجوزية، شمس الدين أبو عبد الله مُحمَّد بن أبي بكر، مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين، تح: مُحمَّد المعتصم بالله البغداديّ، دار الكتاب العربي بيروت لبنان، ط3، 1996/1416.
202. ابن قيم الجوزية، شمس الدين بن أبي بكر، مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية أهل العلم والإرادة، تح: علي بن حسن، دار ابن عفان الرياض السعودية، ط1، 2004/1425.
203. ابن قيم الجوزية، شمس الدين بن أبي بكر، هداية الحيارى في أجوبة اليهود والنصارى، تح: مُحمَّد أحمد الحاج، دار القلم، جدة، السعودية، ط1، 1996/1416.
204. ابن قيم الجوزية، مُحمَّد بن أبي بكر بن أيوب، اجتماع الجيوش الإسلامية على حرب المعتلة والجهمية، تح: زائد النشيري، دار عالم الفوائد مكة السعودية، ط1، 1431، 1.
205. ابن قيم الجوزية، مُحمَّد بن أبي بكر بن أيوب، إعلام الموقعين عن رب العالمين، تح: مشهور بن حسن، دار ابن الجوزي السعودية، ط1، 1423.
206. ابن قيم الجوزية، مُحمَّد بن أبي بكر بن أيوب، تحفة المودود بأحكام المولود، تح: عبد القادر الأرناؤوط، مكتبة دار البيان دمشق، سوريا، ط1، 1971/1391.
207. ابن قيم الجوزية، مُحمَّد بن أبي بكر بن أيوب، جلاء الأفهام في فضل الصلاة والسلام على مُحمَّد خير الأنام، تح: شعيب الأرناؤوط ومن معه، دار العروبة الكويت، ط2، 1987/1407.
208. ابن قيم الجوزية، مُحمَّد بن أبي بكر بن أيوب، شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل، تح: عصام فارس الحرستاني، دار الجيل بيروت لبنان، ط1، 1417، 1997.

209. ابن قيم الجوزية، مُحمَّد بن أبي بكر شمس الدين، عدَّة الصابرين وذخيرة الشاكرين، دار ابن كثير دمشق، ط3، 1989/1409.

- ك -

210. كاملة الكواري، المجلَّى في شرح القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى، دار ابن حزم بيروت لبنان، ط1، 2002/1422.

211. ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر، البداية والنهاية، تح: عبد الله التركي، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط1، 1997/1418.

212. ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر، تفسير القرآن العظيم، تح: سامي سلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، ط2، 1999/1420.

213. الكرجي، مُحمَّد بن علي بن مُحمَّد، النكت الدالة على البيان في أنواع العلوم والأحكام، تح: علي بن غازي التويجري ومن معه، دار ابن القيم، ط1، 2003/1424.

- ل -

214. اللالكائي، أبو القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور، شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، تح: أحمد بن سعد الغامدي، دار طيبة السعودية، ط8، 2003/1423.

- م -

215. ابن ماجه، مُحمَّد بن يزيد القزويني، سنن ابن ماجه، دار الرسالة العالمية، ط1، 2009/1430.

216. مجموعة من العلماء، فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء، تح: أحمد بن عبد الرزاق الدويش، رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء - الإدارة العامة للطبع، الرياض السعودية، دط، دت.

217. مجموعة من العلماء، معلمة زايد للقواعد الفقهية والأصولية، مؤسسة زايد بن سلطان للأعمال الخيرية والإنسانية الإمارات العربية المتحدة، ط1، 2013/1434.

218. مُجَد الطاهر بن عاشور، حاشية التوضيح والتصحيح لمشكلات التنقيح، مطبعة النهضة تونس، 1431.
219. ابن مخلوف، مُجَد بن مُجَد بن عمر، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، تح: عبد المجيد خيالي، دار الكتب العلمية لبنان، ط1، 2003/1424.
220. المرادوي، علاء الدين علي، التحرير شرح التحرير في أصول الفقه، تح: عبد الرحمن الجبرين وآخرون، مكتبة الرشد، السعودية، ط1، 2000/1421.
221. مرعي الحنبلي، بن يوسف بن أبي بكر بن أحمد، رفع الشبهة والغرر عمن يحتج على فعل المعاصي بالقدر، تح: أسعد مُجَد المغربي، دار حراء مكة المكرمة السعودية، ط1، 1410.
222. مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري، المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ (صحيح مسلم)، تح: مُجَد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي بيروت لبنان، دط، دت.
223. المقدسي، عبد الغني بن عبد الواحد، الاقتصاد في الاعتقاد، تح: أحمد عطية الغامدي، مكتبة العلوم والحكم المدينة السعودية، ط1، 1993/141.
224. مقدم ماهر، صفات الله المنفية في الكتاب والسنة النبوية، مكتبة الإمام الذهبي الكويت، ط1، 2014/1435.
225. ابن منده، مُجَد بن إسحاق، التوحيد ومعرفة أسماء الله عزوجل وصفاته على الاتفاق والتفرد، تح: علي الفقيهي، مكتبة العلوم والحكم المدينة النبوية السعودية، ط1، 2002/1423.
226. ابن منظور، جمال الدين مُجَد بن مكرم أبو الفضل الإفريقي، لسان العرب، تح: عبد الله الكبير وآخرون، دار المعارف القاهرة، دط، دت.
227. ابن الموصلي، مُجَد بن مُجَد بن عبد الكريم، مختصر الصواعق المرسلة على الجهميّة والمعطلّة، تح: سيد إبراهيم، دار الحديث القاهرة مصر، ط1، 2001/1422.
228. الميداني، عبد الرحمن حسن حبنكة، ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة، دار القلم بيروت لبنان، ط4، 1993/1414.

- ٥ -

229. النجار، أحمد بن مُحمَّد الصادق، القواعد العقدية - تأصيل وتأسيس -، دار النصيحة المدينة النبوية السعودية، ط1، 1437.
230. النجار، أحمد بن مُحمَّد الصادق، شرح قواعد الأسماء والصفات، (كتاب إلكتروني).
231. النجار، أحمد بن مُحمَّد الصادق، قواعد باب الاعتقاد، دار النصيحة السعودية، ط1، 2015/1436.
232. النجار، أحمد بن مُحمَّد الصادق، موافقة شيخ الإسلام ابن تيمية لأئمة السلف في تقرير القواعد والضوابط المتعلقة بباب الأسماء والصفات، دار النصيحة السعودية، ط2، 1435.
233. النجار، تقي الدين مُحمَّد بن أحمد، شرح الكوكب المنير، تح: مُحمَّد الزحيلي ونزيه حماد، مكتبة العبيكان الرياض السعودية، ط2، 1997/1418.
234. الندوي، علي أحمد، القواعد الفقهية، دار القلم دمشق سوريا، ط6، 2004/1425.
235. النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب، السنن الصغرى، تح: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية حلب سوريا، ط2، 1986/1406.
236. النملة، عبد الكريم بن علي بن مُحمَّد، إتحاف ذوي البصائر بشرح روضة الناظر، مكتبة الرشد الرياض السعودية، ط4، 2007/1427.
237. النملة، عبد الكريم بن علي بن مُحمَّد، المهذب في علم أصول الفقه المقارن، مكتبة الرشد الرياض السعودية، ط1، 1999/1420.
238. النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، دار إحياء التراث العربي بيروت لبنان، ط2، 1392.

- ٥ -

239. الهاشمي أحمد، القواعد الأساسية للغة العربية، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، دط، دت.

240. ابن الهائم، شهاب الدين أحمد بن مُحمَّد، التبيان في تفسير غريب القرآن، تح: ضاحي عبد الباقي مُحمَّد، دار الغرب الإسلامي بيروت لبنان، ط1، 1423.
241. هرّاس، مُحمَّد بن خليل، شرح العقيدة الواسطية، تح: علوي بن عبد القادر السّقاف، دار الهجرة للنشر والتوزيع السعودية، ط3، 1415.
242. هرّاس، مُحمَّد بن خليل، شرح القصيدة النوتية لابن القيم، دار الكتب العلمية بيروت، ط2، 1415.

- و -

243. الودعان، وليد بن فهد، التعبد بالأسماء والصفات لمحات علمية إيمانية، دار كنوز إشبيلية، الرياض السعودية، ط1، 2003/1424.
244. ابن الوزير، ابن عبد الله المرتضى اليماني، إيثار الحق على الخلق في رد الخلافات إلى مذهب الحق من أصول التوحيد، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط2، 1987/1407.

فهرس المحتويات

الصفحة	المقدمة.
ج	إشكالية البحث.
د	أهمية الموضوع وأهدافه.
د	عنوان البحث.
د	أسباب اختيار الموضوع.
هـ	الدراسات السابقة.
ح	المنهج المتبع في الدراسة.
ح	المنهجية المتبعة في العمل.
ك	صعوبات البحث.
ك	خطة البحث.
15	الفصل الأول: تعريف بالمصطلحات، ودراسة للتقعيد العقدي.
16	المبحث الأول: تعريف بالمصطلحات الأساسية والمصطلحات ذات الصلة، والفروق بينها.
17	المطلب الأول: تعريف بالمصطلحات الأساسية.
17	الفرع الأول: تعريف الضوابط لغة واصطلاحاً.
17	أ- تعريف الضوابط لغةً.
17	ب- تعريف الضوابط اصطلاحاً.
18	مسالك أهل العلم في تعريف الضوابط اصطلاحاً.
18	تعريفات أهل العلم للضابط اصطلاحاً.
19	التعريف المختار وبيان محترزاته.
19	الفرع الثاني: تعريف الأسماء الحسنى لغة واصطلاحاً.

19	أ- تعريف الأسماء لغة.
19	مذاهب النحاة في اشتقاق الاسم
22	ب- تعريف الحُسنى لغة.
22	تفرد ابن الوزير بقوله أن الحسن جمع الأحسن.
23	مناقشة ابن الوزير، ونقل عدم الخلاف في أن الحسنى تأنيث الأحسن.
23	ج- تعريف الأسماء الحسنى اصطلاحاً.
24	تعريفات أهل العلم للأسماء الحسنى اصطلاحاً.
24	التعريف المختار وبيان محترزاته.
26	الفرع الثالث: تعريف الصفات لغة واصطلاحاً.
26	أ- تعريف الصِّفَات لغة.
27	ب- تعريف الصِّفَات اصطلاحاً.
27	تعريفات أهل العلم للصفات اصطلاحاً.
28	التعريف المختار وبيان محترزاته.
28	المطلب الثاني: تعريف بالمصطلحات ذات الصلة.
28	الفرع الأول: تعريف القواعد لغة واصطلاحاً.
28	أ- تعريف القواعد لغة.
29	ب- تعريف القواعد اصطلاحاً.
29	أقسام استعمال مصطلح الضوابط.
29	تعريفات أهل العلم للقواعد اصطلاحاً.
30	التعريف المختار وبيان محترزاته.
31	الفرع الثاني: تعريف التقاسيم لغةً واصطلاحاً.
31	أ- تعريف التقاسيم لغةً.
31	ب- تعريف التقاسيم اصطلاحاً.
32	التعريف المختار وبيان محترزاته.
33	الفرع الثالث: تعريف الأصول لغة واصطلاحاً.

33	أ- تعريف الأصول لغة.
33	ب- تعريف الأصول اصطلاحاً.
33	أشهر استعمالات الأصوليين لمصطلح الأصول.
34	تعريفات أهل العلم للأصول اصطلاحاً.
34	التعريف المختار وبيان محترزاته.
35	المطلب الثالث: الفروق بين المصطلحات.
35	الفرع الأول: الفروق بين الأسماء الحسنى والصفات العليا.
37	الفرع الثاني: الفرق بين القواعد العقدية والضوابط العقدية.
38	الفرع الثالث: الفرق بين القواعد العقدية والأصول العقدية.
39	الفرع الرابع: الفرق بين القواعد العقدية والتقسيم العقدية.
41	المبحث الثاني: دراسة للتقعيد العقدي.
41	المطلب الأول: مقومات القواعد والضوابط العقدية وأقسامها.
41	الفرع الأول: أركان القواعد والضوابط العقدية.
41	المقصد الأول: أركان القضايا الكلية.
41	أ- الموضوع (المحكوم عليه).
41	ب- المحمول (المحكوم به).
42	ج- الرابطة (الحكم).
42	بيان الاختلاف في اعتبار الرابطة ركناً في القضية
42	القول المختار
42	المقصد الثاني: أركان القضايا الكلية العقدية.
42	أ- الموضوع (المحكوم عليه).
43	ب- المحمول (المحكوم به).
43	المقصد الثالث: أمثلة تطبيقية.
44	الفرع الثاني: شروط القواعد والضوابط العقدية
44	المقصد الأول: العموم.

45	المقصد الثاني: التجريد.
46	المقصد الثالث: الإطلاق.
46	الفرع الثالث: أقسام القواعد والضوابط العقدية.
47	المقصد الأول: أقسام القواعد والضوابط العقدية باعتبار المصادر.
47	أ- القواعد والضوابط العقدية المنصوصة.
47	الضرب الأول: القواعد والضوابط العقدية المتطابقة لفظاً ومعنى مع النصوص الشرعية.
47	الضرب الثاني: القواعد والضوابط العقدية المتطابقة معنى لا لفظاً مع النصوص الشرعية.
48	ب- القواعد والضوابط العقدية المستنبطة
48	المقصد الثاني: أقسام القواعد والضوابط العقدية باعتبار الاستقلال والتبعية.
48	أ- القواعد والضوابط العقدية المستقلة.
48	ب- القواعد والضوابط العقدية التابعة.
49	المقصد الثالث: أقسام القواعد والضوابط العقدية باعتبار الموضوع.
49	أ- قواعد وضوابط الاستدلال.
49	ب- قواعد وضوابط المسائل.
50	المقصد الرابع: أقسام القواعد العقدية باعتبار الاتساع والعموم.
50	أ- القواعد العقدية الكبرى.
50	ب- القواعد العقدية الصغرى.
50	المطلب الثاني : مراحل التقعيد العقدي وطرقه.
50	الفرع الأول: مراحل التقعيد العقدي.
51	المقصد الأول: مرحلة النشأة.
54	المقصد الثاني: مرحلة النمو والتدوين.
56	المقصد الثالث: مرحلة الرسوخ والتنسيق.
56	الفرع الثاني: طرق التقعيد العقدي.

57	المقصد الأول: التقعيد بالنص.
57	الكيفية الأولى: وهي جعل عبارة النص الشرعي، هي عين القاعدة أو الضابط، دون أي تغيير في ألفاظ العبارة.
57	الكيفية الثانية: وهي صياغة القاعدة أو الضابط العقدي من النص، ولكن بعبارات اجتهادية.
57	المقصد الثاني: التقعيد بالاستقراء.
57	تعريف الاستقراء.
58	تعريف الاستقراء الناقص والتام عند المناطقة وكثير من الأصوليين.
59	تعريف الاستقراء الناقص والتام عند الشاطبي وبعض الأصوليين.
59	التعريف المختار.
60	أمثلة تطبيقية.
62	ملخص الفصل الأول.
64	الفصل الثاني: الضوابط المتعلقة بمصادر التلقي والاستدلال في باب الأسماء والصفات.
65	المبحث الأول: الضوابط المتعلقة بمصادر التلقي والاستدلال الأصلية.
65	المطلب الأول: يقتصر على النص الشرعي نفيًا وإثباتًا في باب الأسماء والصفات.
65	الفرع الأول: توضيح الضابط.
68	الفرع الثاني: الدليل على تقرير مضمون الضابط.
70	الفرع الثالث: أمثلة تطبيقية على الضابط.
71	المطلب الثاني: القراءات المتواترة حجة في باب الأسماء والصفات.
71	الفرع الأول: توضيح الضابط.
73	الفرع الثاني: الدليل على تقرير مضمون الضابط.
73	الفرع الثالث: أمثلة تطبيقية على الضابط.
74	المطلب الثالث: خبر الآحاد حجة في باب الأسماء والصفات.

74	الفرع الأول: توضيح الضابط.
76	الفرع الثاني: الدليل على تقرير مضمون الضابط.
77	الفرع الثالث: أمثلة تطبيقية على الضابط.
78	المطلب الرابع: قول الصحابي الذي له حكم الرفع حجة في باب الأسماء والصفات.
78	الفرع الأول: توضيح الضابط.
79	الفرع الثاني: الدليل على تقرير مضمون الضابط.
79	الفرع الثالث: أمثلة تطبيقية على الضابط.
80	المطلب الخامس: الإجماع حجة في باب الأسماء والصفات.
80	الفرع الأول: توضيح الضابط.
81	الفرع الثاني: الدليل على تقرير مضمون الضابط.
83	الفرع الثالث: أمثلة تطبيقية على الضابط.
84	المبحث الثاني: الضوابط المتعلقة بمصادر التلقي والاستدلال التبعية.
84	المطلب الأول: الفطر السليمة موافقة لما جاءت به الشريعة من إثبات أسماء الله وصفاته.
84	الفرع الأول: توضيح الضابط.
85	الفرع الثاني: الدليل على تقرير مضمون الضابط.
86	الفرع الثالث: أمثلة تطبيقية على الضابط.
88	المطلب الثاني: النقل الصحيح في باب الأسماء والصفات موافق للعقل الصريح.
88	الفرع الأول: توضيح الضابط.
89	الفرع الثاني: الدليل على تقرير مضمون الضابط.
90	الفرع الثالث: أمثلة تطبيقية على الضابط.
92	المطلب الثالث: دلالة الأثر على المؤثر حجة في باب الأسماء والصفات.
92	الفرع الأول: توضيح الضابط.

93	الفرع الثاني: الدليل على تقرير مضمون الضابط.
94	الفرع الثالث: أمثلة تطبيقية على الضابط.
95	المطلب الرابع: يُحتج بقياس الأولى في باب الأسماء والصفات.
95	الفرع الأول: توضيح الضابط.
97	الفرع الثاني: الدليل على تقرير مضمون الضابط.
98	الفرع الثالث: أمثلة تطبيقية على الضابط.
99	المطلب الخامس: يمتنع استعمال قياس الشمول في باب الأسماء والصفات.
99	الفرع الأول: توضيح الضابط.
100	الفرع الثاني: الدليل على تقرير مضمون الضابط.
101	الفرع الثالث: أمثلة تطبيقية على الضابط.
103	المطلب السادس: يمتنع استعمال قياس التمثيل في باب الأسماء والصفات.
103	الفرع الأول: توضيح الضابط.
105	الفرع الثاني: الدليل على تقرير مضمون الضابط.
106	الفرع الثالث: أمثلة تطبيقية على الضابط.
107	ملخص الفصل الثاني.
108	الفصل الثالث: الضوابط المتعلقة بإثبات الأسماء الحسنى وأحكامها.
109	المبحث الأول: الضوابط المتعلقة بإثبات الأسماء الحسنى.
109	المطلب الأول: أسماء الله توقيفية.
109	الفرع الأول: توضيح الضابط.
110	الفرع الثاني: الدليل على تقرير مضمون الضابط.
112	الفرع الثالث: أمثلة تطبيقية على الضابط.
113	المطلب الثاني: أسماء الله هي المقتضية للمدح والثناء بنفسها بإطلاق دون تقييد.
113	الفرع الأول: توضيح الضابط.
115	الفرع الثاني: الدليل على تقرير مضمون الضابط.

115	الفرع الثالث: أمثلة تطبيقية على الضابط.
117	المطلب الثالث: أسماء الله هي ما صحَّ دعاءُ الله عزَّ وجلَّ بها، والتعبُّدُ له بمقتضاها.
117	الفرع الأول: توضيح الضابط.
118	الفرع الثاني: الدليل على تقرير مضمون الضابط.
118	الفرع الثالث: أمثلة تطبيقية على الضابط.
121	المطلب الرابع: أسماء الله هي ما صحَّ تعبُّدُ العباد بها.
121	الفرع الأول: توضيح الضابط.
122	الفرع الثاني: الدليل على تقرير مضمون الضابط.
123	الفرع الثالث: أمثلة تطبيقية على الضابط.
123	المطلب الخامس: الأسماء المضافة من أسماء الله الحسنى.
123	الفرع الأول: توضيح الضابط.
124	الفرع الثاني: الدليل على تقرير مضمون الضابط.
125	الفرع الثالث: أمثلة تطبيقية على الضابط.
126	المطلب السادس: الأسماء الواردة على صيغة أفعال التفضيل من غير إضافة من الأسماء الحسنى.
126	الفرع الأول: توضيح الضابط.
127	الفرع الثاني: الدليل على تقرير مضمون الضابط.
128	الفرع الثالث: أمثلة تطبيقية على الضابط.
128	المطلب السابع: الأسماء المشتقة من صفة واحدة، المتغايرة في اللفظ وخصوص المعنى من الأسماء الحسنى.
128	الفرع الأول: توضيح الضابط.
129	الفرع الثاني: الدليل على تقرير مضمون الضابط.
130	الفرع الثالث: أمثلة تطبيقية على الضابط.
133	المبحث الثاني: الضوابط المتعلقة بأحكام الأسماء الحسنى.

133	المطلب الأول: أسماء الله تعالى أعلام وأوصاف.
133	الفرع الأول: توضيح الضابط.
134	الفرع الثاني: الدليل على تقرير مضمون الضابط.
136	الفرع الثالث: أمثلة تطبيقية على الضابط.
137	المطلب الثاني: دلالة أسماء الله على ذاته تكون بالمطابقة والتضمن وبالالتزام.
137	الفرع الأول: توضيح الضابط.
139	الفرع الثاني: الدليل على تقرير مضمون الضابط.
139	الفرع الثالث: أمثلة تطبيقية على الضابط.
140	المطلب الثالث: أسماء الله المتعدية متضمنة ثبوت الاسم والصفة والحكم.
140	الفرع الأول: توضيح الضابط.
141	الفرع الثاني: الدليل على تقرير مضمون الضابط.
141	الفرع الثالث: أمثلة تطبيقية على الضابط.
142	المطلب الرابع: أسماء الله اللازمة متضمنة ثبوت الاسم والصفة.
142	الفرع الأول: توضيح الضابط.
143	الفرع الثاني: الدليل على تقرير مضمون الضابط.
143	الفرع الثالث: أمثلة تطبيقية على الضابط.
144	المطلب الخامس: كل ميل عن الواجب في أسماء الله، فهو إلحاد فيها.
144	الفرع الأول: توضيح الضابط.
145	الفرع الثاني: الدليل على تقرير مضمون الضابط.
146	الفرع الثالث: أمثلة تطبيقية على الضابط.
146	المطلب السادس: إحصاء الأسماء الحسنى شامل لكل من الإحصاء النظري والفقهي والعملي.
146	الفرع الأول: توضيح الضابط.
148	الفرع الثاني: الدليل على تقرير مضمون الضابط.
149	الفرع الثالث: أمثلة تطبيقية على الضابط.

150	المطلب السابع: إحصاء الأسماء الحسنى أصلٌ للعلم بكل معلوم.
150	الفرع الأول: توضيح الضابط.
151	الفرع الثاني: الدليل على تقرير مضمون الضابط.
151	الفرع الثالث: أمثلة تطبيقية على الضابط.
152	المطلب الثامن: أسماء الله غير محصورة بعدد معين نعلمه.
152	الفرع الأول: توضيح الضابط.
153	الفرع الثاني: الدليل على تقرير مضمون الضابط.
154	الفرع الثالث: أمثلة تطبيقية على الضابط.
156	ملخص الفصل الثالث.
157	الفصل الرابع: الضوابط المتعلقة بإثبات الصفات العليا وأحكامها.
158	المبحث الأول: الضوابط المتعلقة بإثبات صفات الله العليا.
158	المطلب الأول: صفات الله توقيفية.
158	الفرع الأول: توضيح الضابط.
159	الفرع الثاني: الدليل على تقرير مضمون الضابط.
160	الفرع الثالث: أمثلة تطبيقية على الضابط.
161	المطلب الثاني: صفات الله كلها صفات كمال.
161	الفرع الأول: توضيح الضابط.
161	الفرع الثاني: الدليل على تقرير مضمون الضابط.
162	الفرع الثالث: أمثلة تطبيقية على الضابط.
163	المطلب الثالث: ما أضيف إلى الله من الصفات الخبرية الذاتية فهي صفات صريحة.
163	الفرع الأول: توضيح الضابط.
163	الفرع الثاني: الدليل على تقرير مضمون الضابط.
164	الفرع الثالث: أمثلة تطبيقية على الضابط.
164	المطلب الرابع: ما أضيف إلى الله من كمال بصيغة المصدر فهو صفة صريحة.

164	الفرع الأول: توضيح الضابط.
165	الفرع الثاني: الدليل على تقرير مضمون الضابط.
165	الفرع الثالث: أمثلة تطبيقية على الضابط.
166	المطلب الخامس: صفات الله مُتَضَمِّنَةٌ فِي أَسْمَائِهِ.
166	الفرع الأول: توضيح الضابط.
166	الفرع الثاني: الدليل على تقرير مضمون الضابط.
167	الفرع الثالث: أمثلة تطبيقية على الضابط.
169	المطلب السادس: صفات الله تُؤْخَذُ مِنْ أَعْمَالِهِ الْمَنْصُوصِ عَلَيْهَا الدَّالَّةُ عَلَى الْكَمَالِ الْمَطْلُوقِ.
169	الفرع الأول: توضيح الضابط.
170	الفرع الثاني: الدليل على تقرير مضمون الضابط.
170	الفرع الثالث: أمثلة تطبيقية على الضابط.
172	المطلب السابع: صفات الله تُؤْخَذُ مِمَّا أُضِيفَ إِلَى اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ فِي النُّصُوصِ الشَّرْعِيَّةِ بِصِيغَةِ الْوَصْفِ الْمَشْتَقِ.
172	الفرع الأول: توضيح الضابط.
173	الفرع الثاني: الدليل على تقرير مضمون الضابط.
174	الفرع الثالث: أمثلة تطبيقية على الضابط.
175	المطلب الثامن: صفات الله يَدُلُّ عَلَيْهَا تَبَعاً إِبْثَاتُ كَمَالِ ضِدِّ الْمُنْفِي عَنْ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ.
175	الفرع الأول: توضيح الضابط.
177	الفرع الثاني: الدليل على تقرير مضمون الضابط.
178	الفرع الثالث: أمثلة تطبيقية على الضابط.
179	المبحث الثاني: الصُّوَابُطُ الْمُتَعَلِّقَةُ بِأَحْكَامِ صِفَاتِ اللَّهِ الْعَلِيَا.
179	المطلب الأول: صفات الله معلومة لنا باعتبار المعنى، مجهولة لنا باعتبار الكيفية.

179	الفرع الأول: توضيح الضابط.
180	الفرع الثاني: الدليل على تقرير مضمون الضابط.
181	الفرع الثالث: أمثلة تطبيقية على الضابط.
182	المطلب الثاني: وجوب الإيمان بنصوص الصفات سواء عرفنا معناها أم لم نعرف معناها.
182	الفرع الأول: توضيح الضابط.
184	الفرع الثاني: الدليل على تقرير مضمون الضابط.
185	الفرع الثالث: أمثلة تطبيقية على الضابط.
185	المطلب الثالث: كلُّ صفةٍ مثبتة لله عزوجل فهي متضمنة للكمال، ومستلزمة لنفي نقيضها.
185	الفرع الأول: توضيح الضابط.
186	الفرع الثاني: الدليل على تقرير مضمون الضابط.
187	الفرع الثالث: أمثلة تطبيقية على الضابط.
188	المطلب الرابع: صفات الله وردت في النصوص بإثبات مفصل ونفي مجمل، وما خرج عن ذلك فهو لسبب.
188	الفرع الأول: توضيح الضابط.
190	الفرع الثاني: الدليل على تقرير مضمون الضابط.
191	الفرع الثالث: أمثلة تطبيقية على الضابط.
193	المطلب الخامس: باب الصفات أوسع من باب الأسماء.
193	الفرع الأول: توضيح الضابط.
194	الفرع الثاني: الدليل على تقرير مضمون الضابط.
195	الفرع الثالث: أمثلة تطبيقية على الضابط.
196	المطلب السادس: كلُّ ميلٍ عن الواجب في صفات الله عز وجل فهو إلحادٌ فيها.
196	الفرع الأول: توضيح الضابط.

197	الفرع الثاني: الدليل على تقرير مضمون الضابط.
197	الفرع الثالث: أمثلة تطبيقية على الضابط.
198	المطلب السابع: صفات الله غير محصورة بعدد معين نعلمه.
198	الفرع الأول: توضيح الضابط.
198	الفرع الثاني: الدليل على تقرير مضمون الضابط.
199	الفرع الثالث: أمثلة تطبيقية على الضابط.
201	ملخص الفصل الرابع.
202	الفصل الخامس: ضوابط الرد والمناظرة المتعلقة بالأسماء والصفات.
203	المبحث الأول: ضوابط الرد والمناظرة المشتركة بين الأسماء والصفات.
203	المطلب الأول: الأسماء الحسنى والصفات العليا من الألفاظ المتواطئة المشككة.
203	الفرع الأول: توضيح الضابط.
205	الفرع الثاني: الدليل على تقرير مضمون الضابط.
206	الفرع الثالث: أمثلة تطبيقية على الضابط.
207	المطلب الثاني: الاشتراك في اللفظ والمعنى الكلي للأسماء والصفات لا يستلزم تماثل المسميات والموصوفات.
207	الفرع الأول: توضيح الضابط.
209	الفرع الثاني: الدليل على تقرير مضمون الضابط.
210	الفرع الثالث: أمثلة تطبيقية على الضابط.
211	المطلب الثالث: جحد الأسماء والصفات يلزم منه إنكار الذات.
211	الفرع الأول: توضيح الضابط.
211	الفرع الثاني: الدليل على تقرير مضمون الضابط.
213	الفرع الثالث: أمثلة تطبيقية على الضابط.
214	المطلب الرابع: صدق الاسم لا ينفك عن صدق الصفة المشتق منها.
214	الفرع الأول: توضيح الضابط.

216	الفرع الثاني: الدليل على تقرير مضمون الضابط.
218	الفرع الثالث: أمثلة تطبيقية على الضابط.
219	المطلب الخامس: القول في الصفات كالقول في الأسماء.
219	الفرع الأول: توضيح الضابط.
221	الفرع الثاني: الدليل على تقرير مضمون الضابط.
222	الفرع الثالث: أمثلة تطبيقية على الضابط.
223	المطلب السادس: وجوب التوقف في الألفاظ المجملة المستعملة في باب الأسماء والصفات.
223	الفرع الأول: توضيح الضابط.
224	الفرع الثاني: الدليل على تقرير مضمون الضابط.
224	الفرع الثالث: أمثلة تطبيقية على الضابط.
226	المبحث الثاني: ضوابط الرد والمناظرة المختصة بصفات الله تعالى.
226	المطلب الأول: القول في الصفات كالقول في الذات.
226	الفرع الأول: توضيح الضابط.
228	الفرع الثاني: الدليل على تقرير مضمون الضابط.
228	الفرع الثالث: أمثلة تطبيقية على الضابط.
230	المطلب الثاني: القول في بعض الصفات كالقول في بعض.
230	الفرع الأول: توضيح الضابط.
231	الفرع الثاني: الدليل على تقرير مضمون الضابط.
232	الفرع الثالث: أمثلة تطبيقية على الضابط.
234	المطلب الثالث: صفات الله تُحمَلُ على الحقيقة لا على المجاز.
234	الفرع الأول: توضيح الضابط.
234	الفرع الثاني: الدليل على تقرير مضمون الضابط.
236	الفرع الثالث: أمثلة تطبيقية على الضابط.
238	المطلب الرابع: ظاهر نصوص الصفات ما يتبادر إلى العقل السليم من المعاني،

	وهو يختلف بحسب السياق، وما يُضاف إليه الكلام.
238	الفرع الأول: توضيح الضابط.
239	الفرع الثاني: الدليل على تقرير مضمون الضابط.
240	الفرع الثالث: أمثلة تطبيقية على الضابط.
243	المطلب الخامس: الصفة القائمة بموصوف تعود أحكامها عليه لا على غيره.
243	الفرع الأول: توضيح الضابط.
244	الفرع الثاني: الدليل على تقرير مضمون الضابط.
245	الفرع الثالث: أمثلة تطبيقية على الضابط.
248	ملخص الفصل الخامس.
249	الخاتمة.
254	التوصيات.
256	الفهارس العامة.
257	فهرس الآيات مرتبا على السور.
271	فهرس الأحاديث النبوية والآثار.
273	فهرس غريب الألفاظ والمصطلحات.
276	فهرس الأعلام.
277	فهرس المصادر والمراجع.
301	فهرس المحتويات.
316	ملخصات البحث
317	ملخص البحث باللغة العربية
324-321	ملخص البحث باللغة الإنجليزية

ملخصات البحث

أولاً: ملخص البحث

باللغة العربية

ثانياً: ملخص البحث

باللغة الإنجليزية

ملخص البحث

باللغة العربية

الحمد لله الذي له الصفات العليا والأسماء الحسنى، والصلاة والسلام على محمدٍ صاحب المقام الأسمى، وعلى آله وصحبه خير من سار على نهجه الأسمى.

أما بعد :

فهذا بحثٌ علميٌّ يتناول موضوع التعقيد العقدي من جهة التنظير، كما أن له جانباً تطبيقياً على باب من أعظم الأبواب التي تعرّف الله بها إلى خلقه، ألا وهو باب الأسماء الحسنى والصفات العليا، وذلك من خلال استقراء وتتبع الضوابط المتعلقة بها، ولذا كان عنوان البحث: (ضوابط أسماء الله الحسنى وصفاته العليا - جمعا ودراسة-)، فمن هذا العنوان تبرز إشكالية رئيسة، وهي:

ماهي الضوابط العقدية المتعلقة بباب الأسماء والصفات، التي يصح الاستناد إليها تأصيلاً وتأسيساً لمعرفة هذا الباب، من جهة مصدريته والأحكام المتعلقة به تقريراً وحجاجاً وفق منهج أهل الحديث؟

ويبرز عنه أيضاً تساؤلات فرعية جزئية، وهي كما يلي:

ماهي المراحل التي مرّ بها التعقيد العقدي، وخاصة في باب الأسماء والصفات؟ وما هي مصادر التلقي والاستدلال في هذا الباب؟ وهل هي على درجة واحدة في الاحتجاج بها عند أهل الحديث؟ وهل هناك خصائص للضوابط العقدية المتعلقة بالأسماء دون الضوابط العقدية المتعلقة بالصفات أو العكس؟ وهل هناك مواطن اتفاق وتناظر بين ضوابط الأسماء وضوابط الصفات بحيث يصح إجراؤها على وزان بعضها؟ وما هي الضوابط التي استند عليها في باب الحجاج والردّ والمناظرة لمن سلك مسلك أهل الحديث؟

فجاء الجواب عن هذه التساؤلات وغيرها مفصلاً في مقدّمة وخمسة فصول:

أما المقدّمة فذكرت فيها: إشكالية البحث، وأهمية الموضوع وأهدافه، وأسباب اختياره، والدّراسات السابقة حوله، والمنهج المتّبع في هذه الدّراسة، والمنهجية المتبعة في العمل فيه، والصّعوبات التي واجهتني في أثناء البحث، ثمّ خُطّة البحث.

وبعد المقدّمة تناولت في الفصل الأول تعريف المصطلحات، ودراسة التعقيد العقدي، فذكرت تعريف المصطلحات الأساسيّة وهي: (الضوابط، الأسماء الحسنى، الصفات) في اللّغة والاصطلاح، ثمّ المصطلحات ذات الصّلة وهي: (القواعد، التقاسيم، الأصول) في اللّغة والاصطلاح، ثمّ الفروق بين

هذه المصطلحات، وبعد ذلك عرجت على دراسة التقعيد العقدي، فتناولت مقومات القواعد والضوابط العقدية وأقسامها، كما ذكرت مراحل التقعيد العقدي وطرقه.

وبعدّها تناولتُ في **الفصل الثاني**: الضوابط المتعلقة بمصادر التلقي والاستدلال في باب الأسماء والصفات، وقد قسمتها إلى ضوابط متعلقة بمصادر التلقي والاستدلال الأصلية، ذكرت تحتها خمسة ضوابط، جماعها الكتاب والسنة والإجماع، وماتعلق بالنصوص وماتفرع عنها، ثم ذكرت ضوابط متعلقة بمصادر التلقي والاستدلال التبعية، ذكرت تحتها ستة ضوابط، جماعها الفطرة والعقل، مع بيان ما يصح استعماله في حق الله من الأقيسة وما لا يصح.

وبعدّها تناولتُ في **الفصل الثالث** الضوابط المتعلقة بإثبات الأسماء الحسنى وأحكامها، وقد قسمتها إلى ضوابط متعلقة بإثبات الأسماء الحسنى، وهي الضوابط التي تُعرَفُ وتُمَيَّزُ من خلالها الأسماء الحسنى عن غيرها، مع إدراج جملة من أفرادها إلماعاً إلى اندراجها ضمن ما يصحُّ أن يُسمَّى الله تبارك وتعالى به، فذكرت تحتها سبعة ضوابط، ثم ذكرت الضوابط المتعلقة بأحكام الأسماء الحسنى، لا من جهة الثبوت، ولكن من جهات متعددة أخرى كحصر الأسماء ودلالاتها، وغيرها من المسائل، وذكرت تحتها ثمانية ضوابط.

وبعدّها تناولتُ في **الفصل الرابع**: الضوابط المتعلقة بإثبات الصفات العليا وأحكامها، وقد قسمتها إلى ضوابط متعلقة بإثبات الصفات العليا، وهي الضوابط التي تُعرَفُ وتُمَيَّزُ من خلالها الصفات العليا عن غيرها، مع إدراج جملة من أفرادها إلماعاً إلى اندراجها ضمن ما يصحُّ أن يُوصف الله تبارك وتعالى به، فذكرت تحتها ثمانية ضوابط، ثم ذكرت الضوابط المتعلقة بأحكام الصفات العليا، لا من جهة الثبوت، ولكن من جهات متعددة أخرى كوجوب الإيمان بها وحكم الإلحاد فيها، وغيرها من المسائل، وذكرت تحتها سبعة ضوابط.

وبعدّها تناولتُ في **الفصل الخامس**: ضوابط الرد والمناظرة المتعلقة بالأسماء والصفات، وذلك وفق أدب الخلاف، وقد قسمتها إلى ضوابط رد ومناظرة مشتركة بين الأسماء والصفات، وذكرت تحتها ستة ضوابط، وإلى ضوابط رد ومناظرة مختصة بالصفات، وذكرت تحتها خمسة ضوابط.

وأما **الخاتمة** فعرضتُ فيها أهمّ النتائج التي توصلتُ إليها من خلال هذا البحث، ومنها مايلي:

1- الضوابط المتعلقة بالأسماء والصفات ضوابط جامعة يصح الاستناد إليها تأصيلاً وتأسيساً لمعرفة هذا الباب من جهة مصدرية والأحكام المتعلقة به تقريراً وحجاجاً، وأما استقراء أقوال أهل العلم فيستفاد منه في جميع الضوابط العقدية، وهذه الضوابط تنقسم إلى أربعة أقسام وهي: ضوابط متعلقة بمصادر التلقي والاستدلال، وضوابط متعلقة بإثبات الأسماء الحسنى وأحكامها، وضوابط متعلقة بإثبات الصفات العليا وأحكامها، وضوابط رد ومناظرة متعلقة بالأسماء والصفات.

2- مرّ التعقيد العقدي بمرحلتين وهما:

أ- مرحلة النشأة.

ب- مرحلة النمو والتدوين.

ولم يصل بعد إلى مرحلة الرسوخ والتنسيق، وأرجو أن تكون هذه الدراسة لبنة من لبنات استكمال مشروع البحث في القواعد والضوابط العقدية وفق منهج أهل الحديث.

3- مصادر التلقي والاستدلال في هذا الباب منها ماهي مصادر أصلية، ومنها ماهي مصادر تبعية، أما المصادر الأصلية فهي: الكتاب والسنة والإجماع، أما ما تعلّق بالكتاب فهي القراءات المتواترة، وأما ما تعلق بالسنة فهو خبر الآحاد، وقول الصحابي الذي له حكم الرفع، وأما المصادر التبعية فهي: الفطرة السليمة، والعقل الصريح.

4- مصادر التلقي والاستدلال في هذا الباب منها ما هو متفق عليه كالكتاب والسنة، ومنها ما هو مختلف فيه كخبر الآحاد وقول الصحابي الذي له حكم الرفع، وهذه المصادر ليست على درجة واحدة في الاحتجاج بها.

5- امتازت ضوابط الأسماء بخصائص انفردت بها، كما امتازت ضوابط الصفات بخصائص أخرى انفردت بها، واتفقت ضوابط الأسماء الحسنى وضوابط الصفات العليا في جملة من الضوابط بحيث يصح إجراء بعضها على وزان بعض، ويظهر هذا التناظر من جهة الإجمال، ومن جهة التفصيل.

6- المقصود من إيراد ضوابط الرد والمناظرة وفق منهج أهل الحديث، هو تقوية جانب التقرير الذي اعتمد في الفصول السابقة.

7- مساهمة هذا البحث في استقراء هذه الضوابط واستخراجها وتحرير ألفاظها كانت بحسب الطاقة والاستطاعة، ولا يمكن الادعاء بأن هذا البحث أحاط بكل الضوابط المتعلقة بهذا الباب، فهو جهد بشري قابل للاستدراك والتذيل.

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

ملخص البحث

باللغة الإنجليزية

Abstract

Controls of Allah's most beautiful names and lofty attributes

- Collecting and Studying -

All praise is due to Allah, Who has the greatest attributes and the most glorious names, and may blessings and peace be upon his messenger Muhammad, His favored one among His creation, and the followers of his noble path.

This scientific research deals with the subject of making creed basis from the point of view of its theorization. Moreover, it has an applied aspect on a greatest chapter of which God is known to his creation, namely is the chapter of Allah's Most Beautiful Names and the lofty Attributes through extrapolation and following the controls related to it. That is why the title of the research was (controls of the Most Beautiful Names of God and His lofty Attributes - Collecting and studying).

A question that this research project sets out to answer is:

Whether there could be any limitations for the chapter of the Names and Attributes so that it is accurate enough to rely on them in order to determine and secure the knowledge of this chapter in terms of its source and the rules relating to it as a report and as an evidence?

In this regard, partial sub-questions are also raised as following:

- 1- Are there any stages through which the creed basis making has proceeded, specifically in the chapter of the names and attributes?
- 2- Is there any agreement on the sources of receiving and inferring in this chapter? Are they equally evident?
- 3- Are there any control qualities of names in the absence of control of attributes or vice versa? Are there any points of agreement and symmetry between the names' controls and the attributes' controls so that they are right for each other?
- 4- Are there any rules on which the argumentation, the Controversy, and the debate were based?

The answer to these and further issues has been outlined in an introduction and five chapters:

For the introduction, I have mentioned: the problem of research, the importance of the topic and its reasons for being selected, the prior studies about it, the methodology followed in this study, the methodology used to work upon it, and the difficulties I have faced in the course of the research, the research plan.

After this introduction, I have discussed in the **first chapter** the terminology definitions, as well as the study of creed basis making by mentioning the definition lexically and contextually of the basic terms, which are: (controls, the most beautiful names, Attributes), and then the related terms: (Rules, Divides, assets) lexically and contextually too. Then I discussed the differences between these terms, and I moved on to the study of creed basis making by treating the elements of nodal rules and controls and their divides, along with the stages and methods of creed basis making.

In the **second chapter** I have discussed the controls related to the sources of receiving and inferring in the chapter of Names and Attributes, and divided them

into controls related to the original sources of receiving and inferring. Under this heading, I mentioned five controls grouped together by the Quran, the Sunnah, and consensus, and what is related to the texts and what is branched out from them. Further, I mentioned the controls related to the sources of reception and inference of subordination. I mentioned underneath these six controls, a combination of instinct and reasons, with an explanation of what is right and what is not right to be used in Allah's law from measurements.

Next, in the **third chapter**, I covered the controls related to the setting of the Most Beautiful Names and their rules. Moreover, I divided them into controls related to the setting of the Most Beautiful Names. They are the rules by which the Most Beautiful Names are known and distinguished from others, with the including of a group of their equivalents denoting what is called lawful by Allah, the Most Blessed and the Most Exalted. Therefore, I mentioned seven checks related to the rules of the Most Beautiful Names, not from the point of view of evidence, but from several other points, such as the restriction of the names and their meanings, and other matters. Eight checks were mentioned under them.

In the **fourth chapter**, I talked about the controls related to the determination of the Supreme Attributes and their regulations, by which I divided them into controls related to the determination of the Supreme Attributes which are the controls by which the Supreme Attributes are known and distinguished from the others. This was with the including of a group of their equivalents denoting what is right to be called by Allah, the Most Blessed and the Most Exalted. Therefore, I mentioned seven checks related to the rules of the supreme attributes, not from the point of view of evidence, but from several other points, such as the compulsion to believe in them and the regulation of non-believing in them, as well as other issues. Seven guidelines are listed in this document.

In the **fifth chapter**, I dealt with response and debate controls related to Names and Attributes according to the controversy art. I divided these into common responses and debate controls among Names and Attributes. In addition, six controls were referred to thereunder, and specialized response and debate controls in attributes, and five controls were referred to under them.

As a conclusion, I have presented the most important results I have achieved through this research, including the following:

1-The controls of Names and Attributes are comprehensive checks that can be relied upon to determine the knowledge of this section in terms of its sourcing and regulations as a report and as an evidence. As to what is extrapolated from the sayings of the scholars, they are used in the compilation of the doctrinal checks, and these checks are divided into four sections, namely:

A - Controls related to the sources of reception and inference.

B - Controls related to the determination of the most beautiful Names and their regulations.

C - Controls related to the determination of Superior Attributes and their dispositions.

D - Rules of responding and debating Names and Attributes.

2- Making creed basis has gone through two phases:

A - The early origination age.

B - The stage of growth and codification.

It has not yet reached the stage of consolidation and coordination, and I hope that this study will be one of the brick for the completion of the research project concerning contract regulations and rules.

3- Some of the sources of reception and inference in this section are original sources and others are dependent sources. As for the original sources, they are: the Qur'an, the sunnah and the consensus, as well as what is related to the texts and their branches, namely: the frequent Quranic readings but not others, the Hadith Ahaâd , and Al-hadith Al-Mawqouf''(whose narration is attributed to the companions of the Prophet) as for the auxiliary sources, they are: the common sense, the frank mind.

4- The sources of reception and inference in this section, including those that are agreed upon, such as the Qur'an and the Sunnah, and some that are not so agreed upon, such as Al-hadith Al-Mawqouf''(whose narration is attributed to the companions of the Prophet) these sources are not on the same level of evidence.

5- Names' checks are distinguished by characteristics of their own, in the same way that attributes' checks are distinguished by other characteristics of their own too. The controls of the Most Beautiful Names and the controls of the Supreme Attributes correspond to a number of points, so that it is valid to consider some of them equally valuable, and this similarity appears from the perspective of the totality, and from the perspective of details.

6- The aim of including the evidence and the fair approach controls on responses and debates is to reinforce the aspect of reporting that has been adopted in the previous chapters.

7 - The contribution of this research in the extrapolation of these controls, their extraction and editing of their terms has been a factor of ability and aptitude. It clearly cannot be claimed that this research has covered all the controls related to this chapter since this is a human effort that can be adjusted and annexed.

Praise is to Allah by whose grace good deeds are completed.